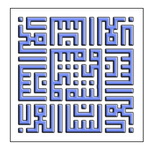
التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي

تأليف أ. روبرت. ل. كوبر

ترجمة د. خليفة أبو بكر الأسود





التخطيط اللغوي والتغيّر الاجتماعي

تأليف البروفيسور: روبرت. ل. كوبر
ترجمة د.: خليفة أبوبكر الأسود
راجعه لغوياً وقدّم له: أ. د. الطاهر خليفة القراضي

الناشر
مجلس الثقافة العام

الإهـداء

إلى أرواح شهداء الانتفاضة الفلسطينية

والى أرواح شهداء مقاومة العدوان

الإسرائيلي على لبنان

أهدي هذا الجهد المتواضع

اسم الكتاب	التخطيط اللغوي والتغيير الاجتماعي
اسم المؤلف	البروفيسور روبرت ل. كوبر
اسم المترجم	د. خليفة أبوبكر الأسود
سنة النشر	2006م
رقم الإيداع	6984 / 2006 م
الترقيم الدولي	ISBN - 9959 - 38 - 100 - 5

تصميم الغلاف	علي العباني
لوحة الغلاف	محمود الحاسي
التنفيذ الفني	عاطف الأطرش – نجلاء المنقوش

إصدارات

مجلس الثقافة العام

المقر الرئيسي – مجمع المؤتمرات – سرت

هاتف 002185465622 بريد مصور 002185473161

فرع طرابلس – عمارة الواحات – شارع عمر المختار

هاتف 00218214449894 بريد مصور 00218213335363

ص.ب 2764 طرابلس

فرع بنغازي – الفويهات الغربية – الطريق الدائري الثاني

هاتف 00218612241577 00218612241578

بريد مصور 00218612241575 – ص.ب 9351 بنغازي

بريد إلكتروني LCC2_2005@Yahoo.ca

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

تنفيذ الطباعة

القاهرة – ت [illegible]

مقدّمة المؤلّف

وقف رجل عجوز على درجات باب قصره وعندما رأى السيارة "فولكس فاجن" الخضراء التي أرسلت لاعتقاله قال محتجاً للعسكريين الذين كانوا بصحبته: "لابد أنكم تمزحون"، "أتعتقدون إني سأذهب في سيارة كهذه وعلى هذه الهيئة" وكان ذلك كل ما قاله. كان ذلك في اليوم الثاني عشر من شهر سبتمبر عام أربعة وسبعين وتسعمائة وألف. وانحنى وتقدم ملك الملوك الذي أختاره الله حاكماً لأثيوبيا أكثر من خمسين عاما ليركب في المقعد الخلفي من السيارة التي نقلته إلى مبنى صغير حيث سيقضي الأشهر المتبقية من حياته تحت الإقامة الجبرية. وهو في طريقة إلى ذلك المكان، كان يحيى رعاياه السابقين بيده. (انظر Kapuscinski 1983 : 162).

ويرى الناظر، على طول الطريق الذي عبرتها سيارة الفولكس فاجن الخضراء، بعض المشاهد المتناقضة اللافتة للنظر: فتيات وغلمان حفاة يرعون أغناماً وماعزاً يمشون أمام مبان شاهقة للإدارات الملكية، وقادمين جدداً من الأرياف مرعوبين من حركة المرور يرتدون ملابس رثة صنعت بأيديهم، ونساء يحملن فوق رؤوسهن جرار الماء المصنوعة من الطين الأسود ملئت من البراميل الخاصة بمياه الشرب التي زودهم بها المجلس البلدي. وهذا التناقض ما هو إلا تذكار بعملية التطوير والتمدين القائمة التي بدأها الإمبراطور، وهي التغييرات التي حاول إدخالها إلى المجتمع والتي حاول التحكم فيها ولكنها في النهاية عصفت به.

لا يشير سقوط الإمبراطور هيلا سلاسي إلى بداية قصة مثيرة من حوليات التخطيط اللغوي فحسب، بل يشير إلى بداية مشهد جديد من مسرحية التغير

الاجتماعي التي لعب فيها الرجل العجوز دورا بارزاً. ومن أهداف هذا الكتاب توضيح أن فهم التخطيط اللغوي يتطلب فهم التغيرات الاجتماعية التي أدت إليه إذ يتناول هذا الكتاب التخطيط اللغوي ويتناول الواقع الاجتماعي دائم التغير والمحيط بعملية التخطيط ذاتها.

يعرض الفصل الأول أربعة أمثلة للتخطيط اللغوي: تأسيس المجمع اللغوي الفرنسي، وإحياء اللغة العبرية في فلسطين، وحملة المؤمنين بمبدأ المساواة بين الرجال والنساء في أمريكا من أجل استعمال لغوي غير متحيز لأحد الجنسين، وأخيراً حملة محو الأمية الشاملة في أثيوبيا التي أعقبت الإطاحة بالإمبراطور هيلا سيلاسي. وتمثل هذه الأمثلة الأربعة المدى الواسع من الأهداف التي يوجه إليها التخطيط اللغوي، كما تساعد هذه الأمثلة على استنتاج تعريف شامل للتخطيط اللغوي.

حيث لابد لتعريف شامل للتخطيط اللغوي أن يشمل هذه الأمثلة. إذ إن صياغة تعريف للتخطيط اللغوي دون دراسة لحالات فعلية من التخطيط اللغوي يشبه عملية تصور كيف يمكن لملابس جديدة تراها أول مرة فوق أرفف المتجر أن تناسب جسدك. وبالتالي فإن هذا الكتاب يعكس الخطوات التقليدية حيث تأتي الأمثلة بعد التعريف. وعليه فقد أرجأنا تعريف التخطيط اللغوي إلى الفصل الثاني. بينما يناقش الفصل الثالث كيف يعزز الإطار النظري من فهمنا للتخطيط اللغوي. ويقدم الفصل الرابع أربعة من هذه الأطر المرجعية مستخلصة من دراسة ميادين معرفية أخرى مثل انتشار الابتكارات وإدارة التسويق وممارسة السلطة وصنع القرارات. وتتناول الفصول من الخامس إلى السابع الأنواع الثلاثة الرئيسية للتخطيط اللغوي على التوالي: رسم السياسة اللغوية، وتنفيذ هذه السياسة اللغوية، وتخطيط اكتساب اللغة، ويناقش الفصل الثامن التخطيط اللغوي في سياق نظريات مختلفة للتغير الاجتماعي، بينما يعرض الفصل التاسع بعض الملاحظات الختامية.

تقديم المراجع اللغوي

إنَّ اللغة هي إكسير التواصل بين بني البشر، وتعايشهم، وتعاملهم. فلولا اللغة وما ينتج عنها من اتصالات، لبقي الإنسان أشبه ما يكون بالحيوان، يتكاثر ويتكرّر لكنه لا يتعلم كيف يتقدّم أو يتطوّر أو يتغيّر. ولولا اللغة لما استطاع الإنسان أن يطّلع على حضارات سابقيه وعلومهم وثقافاتهم وتاريخهم، ولما استطاع أن يوصل الحاضر بالماضي، أو يستشرف المستقبل، ولما استطاع أن يربط بين المشرق والمغرب والشمال والجنوب. فاللغة إذاً لا غنى عنها لبني الإنسان في أي زمان وفي أي مكان.

ولكل ذلك، انبرى منذ القدم علماء أفاضل كرّسوا جهدهم ووقتهم للحفاظ على اللغة، وصونها، وحمايتها من التقوقع والاندحار، والتلاشي والاندثار. وما يزال الدهر يجود علينا من وقت إلى آخر بالعلماء الأفذاذ الذين يتعاقبون على خدمة اللغة، فتسلّم اللاحقون الراية من سابقيهم، ودأبوا على سننهم، وساروا على شِرعتهم. فأخذت علوم اللغة تتقدّم يوما بعد يوم بخطى حثيثة تُسابِقُ الزمن حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن من النظريات والقوانين والقواعد بفضل جهود أولئك الجهابذة والغطارفة والأساطين الذين من بينهم العالم اللغوي البروفيسور الدكتور روبرت ل. كوبر الذي ألّف هذا الكتاب (التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي) باللغة الإنجليزية. وقامت بنشره جامعة كامبردج البريطانية عام 1989.

لقد اكتسب هذا الكتاب شهرة لا نظير لها في مجاله. وهذا ما دفع أصحاب دور النشر إلى إعادة طبعه مرتين أخريين لسد الحاجة إليه، ومقابلة الإقبال عليه؛ كانت الأولى في جامعة اكسفورد البريطانية عام 1996، والثانية طباعة رقمية بأميركا عام 2000. ولعل خطورة هذا الكتاب أو أهميته تأتي من سببين: الأول أنه

رائد لم يُسبقْ في مجال الربط بين التخطيط اللغوي وعلاقته بالتغير الاجتماعي، والوضع الاقتصادي، والهدف السياسي. أما الثاني فإنه ليس كتاباً تقليدياً، يسير على النمط الذي اعتاده القارئ. فبينما كان المؤلفون يعمدون إلى تعريف مصطلحاتهم قبل الخوض في دراستها ومناقشتها، فإن البروفيسور كوبر في هذا الكتاب لم يقدّم لقرائه تعريف (التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي) إلا بعد أن وضع أمامهم أربعة من الأمثلة الحية المستقاة من الواقع المعيش؛ ليكون التعريف مُستنتَجاً ومُستخلَصاً من الوقائع والتجارب المطروحة أمام القارئ، وليس مُستخرَجا أو مُستنسَخا من نظريات وآراء لغوية مجرّدة فقط. لقد عاش المؤلف داخل المجتمعات المدروسة، وعايشها ليصل من خلالها إلى ما يقدمه لنا من تنظير، وتقعيد، وتطبيق.

يكاد الكاتب يجزم بأن الحراك اللغوي لم يكن ناتجاً عن تخطيط لغوي محض بل إن الخطط والأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هي العوامل التي أدت إلى ما نلمسه من تغير لغوي متسارع من دون أن يكون مقصودا أو مخططاً له في أغلب الأحيان. وقد وصل المؤلف إلى هذا الاستنتاج من اتّباعه للمنهج التكاملي في البحث العلمي؛ والتزامه به حيث ألزم نفسه بالجمع بين المنهج الاستقرائي، والمنهج الإحصائي، والمنهج الوصفي، والمنهج التحليلي لتكون نتاج بحثه أقرب إلى الكمال والدقة، وأقدر على إقناع القارئ. وقد أورد الكثير من الوقائع السياسية، والاقتصادية، والتاريخية، والثقافية، والدينية، والحضارية، إلخ ... وهذا ما يجعل الكتاب بالغ الأهمية والخطورة، ولا غنى عنه للمهتمين والمختصين بعلم اللغة، وعلم الاجتماع، والمختصين بالاقتصاد والعلوم السياسية، كما أنه لا غنى عنه لمن أراد أن يوسّع مداركه وثقافته من غير المختصين.

وإذا كان المؤلف البروفيسور روبرت ل. كوبر قد ألّف كتاباً مهماً وذا شأن عظيم يُظهر العلاقة بين علم اللغة، والاجتماع، والسياسة والاقتصاد، ويزخر بثبت مطوّل للمصادر والمراجع التي اطلع عليها المؤلف، والتي من خلالها يستطيع القارىء أن يدرك مدى الجهد والوقت المبذول في هذا الكتاب، فإن مترجمه

الدكتور خليفة أبو بكر الأسود استطاع أن ينقله إلى اللغة العربية بأسلوب رفيع وصياغة سلسة. والسبب في ذلك راجع إلى أن الدكتور الأسود متخصص في الترجمة، فهو أستاذ متبحّر، وماهر، وضليع في اللغتين: المنقول منها (الإنجليزية)، والمنقول إليها (العربية). وهذا ما جعل أسلوب الكتاب بالعربية واضحاً ومفهوماً إلى جانب كونه أسلوباً ممتعاً، وجذاباً لا يستطيع القاريء أن يتوقف عن قراءته من ألفه إلى يائه.

ويلاحظ القاريء أن المترجم استدرك على المؤلف في بعض المواضع؛ فأوضح لقرائه في الهوامش ما كان غامضاً من المصطلحات، أو ما كان ناقصاً من التعريفات، والتراجم الشخصية والمكانية. وفي ذلك ما فيه من فائدة تُسدَى للقاريء لدفع الغموض ورفع اللبس، وتوضيح ما يرمي إليه المؤلف. وهذه حسنة أخرى تُضاف إلى المترجم علاوة على دقته في اختيار الألفاظ والمصطلحات، وقدرته على صياغة عباراته في أسلوب واضح وممتع معا.

قسّم المؤلف كتابه إلى تسعة فصول، خصص الأول منها لأربعة أحداث أو محاور أراد لها أن تكون مصدراً ومورداً لكل المناقشات، والنتائج في بقية الفصول الثمانية التالية. ولم تكن هذه المحاور مأخوذة أو مستعارة من غيره. بل إنها حصيلة لتجاربه الشخصية الخاصة ومعايشاته لمجتمعاتها، وحياته في واقع حدوثها. فقد عاش المؤلف جلّ حياته في بلده أميركا، كما عاش في كل من أثيوبيا، والأراضي الفلسطينية المحتلة مدة طويلة كرسّها لهذا العمل، فوضع أمامنا ظاهرة التأثير الأنثوي على اللغة الإنجليزية في أميركا، بغية تخليصها من الهيمنة الذكورية في مجتمع يؤمن بالمساواة بين الرجل والمرأة، وهذا التأثير لا يوجد له نظير في بريطانيا. ووضع أمامنا المحور المتمثل في المخطط الإسرائيلي للحفاظ على الكيان الصهيوني من خلال اللغة العبرية، وكيف كان ذلك بمثابة تخطيط لغوي. وجاء بمحور يتمثل في النتائج التي أسفرت عنها الإطاحة بالإمبراطور هيلاسيلاسي، ودورها في رسم السياسات اللغوية. وأما المحور الرابع فهو المراحل التي مرّت بها اللغة الفرنسية لتحل محل اللغة اللاتينية القديمة بفرنسا.

وبعد أن يطالع القارئ هذه المحاور الأربعة، يكون قد أكمل الفصل الأول دون أن يجد به تعريف "التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي"، ويدخل القاريء إلى الفصل الثاني ليجد أمامه اثني عشر تعريفاً كلها لغير صاحب الكتاب، يتناولها المؤلف بالدراسة والنقد، وإظهار ما بها من سلبيات وإيجابيات على مدى فصل كامل. وفي نهاية هذا الفصل، يورد الكاتب تعريفه الخاص بهذا العنوان مؤسَّساً على المحاور الواردة بالفصل الأول، وعلى النتائج التي توصل إليها في الفصل الثاني من دراسة التعريفات ونقودها. وواضح للقاريء أنّ المؤلف أراد أن يعقد مقارنة بين ما توّصل إليه من خلال المحاور من ناحية، وما نصّت عليه التعريفات السابقة من ناحية أخرى، حتى يستطيع القاريء أن يفاضل بين هذا وذاك.

ويناقش الفصل الثالث جدوى الدراسات الوصفية والتحليلية في الإجابة عن العديد من الأسئلة ذات الأهمية البالغة التي من بينها: مَن الذي يخطط للغة؟ ومَن الذي يستخدمها؟ وما الغرض من التخطيط؟ وما النتائج المرتقبة من ورائه؟ ما الوسيلة إلى تحقيق ذلك؟ إلخ ....

أما الفصل الرابع فإنه يتناول العلاقة بين التخطيط اللغوي وترويج المستحدثات الصناعية والمادية. كما يتحدث عن العلاقة بين التخطيط اللغوي وصنع القرار. ويجد القارئ في هذا الفصل إجابات عن كثير من الأسئلة المهمة مثل: مَن يتبنى التخطيط اللغوي؟ وما الذي يتبناه؟ ومتى وكيف وأين ولماذا يتم تبني المحدثات اللغوية؟ مَن يتخذ القرار؟ لماذا وكيف ومتى يتخذ القرار؟ ما نتائج صنع القرار؟ وغيرها من الأسئلة.

وفي الفصل الخامس يناقش المؤلف الوظائف اللغوية فيوضح كيف تؤثر اللغة الرسمية لغة الدولة في غيرها من اللغات القومية وذلك مثل ما حدث للغتين العربية والعبرية بالأراضي الفلسطينية المحتلة. وكيف تصبح اللغاتُ القوميةُ لغاتٍ إقليميةً. كما يناقش اللغات المتداولة بين العامة، واللغات المستعملة دوليا، واللغات المستعملة بالعواصم، ولغات الأقليات التي يستعملها المهاجرون الأجانب، واللغات الخاصة بالصلوات، والأدعية، والطقوس والمصطلحات الدينية.

يهتم الفصل السادس بإيضاح العلاقة بين الشكل والوظيفة في التخطيط اللغوي. فهل يتقبل الجمهور كلّ ما وضعه المخططون؟ هل هناك مواصفات معينة يجب أن تتوفر في المصطلحات اللغوية مثل رقة اللفظ وخفته وسهولة نطقه، ومثل تكلفته وصعوبة طباعته وتنفيذه ؟؟؟ إن ارتباط شكل المفردة اللغوية أو المصطلح اللغوي بوظيفته يؤدي إلى ضرورة التركيز على تجديد اللغة من خلال الاهتمام بالشكل الإملائي، وتبسيطه، وحذف ما لا لزوم له من الأحرف غير المنطوقة. وهذا ما سيؤدي بطبيعة الحال إلى ترقية اللغة وتنقيتها من الشوائب والعوالق، والعوائق التي تعوق اللغة ومستعمليها.

أما الفصل السابع فإنه يتناول قضية التخطيط لاكتساب اللغة وتعلمها. وقد ضرب المؤلف لذلك عديدا من الأمثلة منها ما يقوم به (الكيان الصهيوني) من توفير مراكز متعددة لتقديم دروس في اللغة العبرية ليتعلمها أولئك الذين يهاجرون أو يُهجّرون إلى (الكيان الصهيوني) من مختلف دول العالم. ومنها ما قامت به الصين من منع استعمال اللغة اليابانية في جزيرة تايوان. ومن خلال الأمثلة التي ساقها المؤلف يمكن الوصول إلى أن اكتساب اللغة ليكون ناجحاً لابد له من تخطيط يهدف إلى تعلم اللغة إما بإيجاد الفرص أو بإيجاد الحوافز أو بهما معا.

ويُخصّص الفصل الثامن للتغير الاجتماعي. وفيه يجد القارىء كثيراً من الأسباب التي تؤدي إلى هذا التغير، ومنها الجغرافية الطبيعية، والجغرافية السكانية، والاختراعات والاكتشافات المادية والثقافية، واللغة ... إلخ كما يجد القارىء بهذا الفصل آليات التغير الاجتماعي ونظرياته، والعلاقة الوطيدة بينه وبين التخطيط اللغوي.

ويختزل الفصل التاسع كل الكتاب، ويلخصه في عدة نقاط تمثل خلاصة ما تقدم من الطرح، والنقاش، والنقد، والرفض والقبول.

ونذكر من تلك النقاط أو النتائج:

1- أن التخطيط اللغوي لا يصدر بالضرورة عن المتهمين باللغة وعلومها، بل قد يكون مصدره مِمَّن لا علاقة لهم باللغة أو رسم سياساتها.

2- هناك صلة وثيقة بين الديمقراطية وزيادة فرص تعلم اللغة.

3- قد يكون التخطيط اللغوي سببا في نجاح التنمية الاقتصادية.

4- التخطيط اللغوي يُسهم في التغير الاجتماعي، كما يُسهم في التغير اللغوي إلى حد كبير.

5- للتخطيط اللغوي علاقة وطيدة بالأوضاع والأهداف السياسية.

وأخيرا لابد من كلمة شكر للمؤلف على ما قدمه لقرائه باللغة الإنجليزية، وكلمة شكر للمترجم على ما قدمه لقرائه باللغة العربية، ولا بد من كلمة شكر لكليهما على ما أنفقا من جهد ووقت، وما صادفا من تعب وعناء ومشقة، حتى تصل إلى أيدينا هذه الدُّرة الثمينة.

إنني مدين للمؤلف بما أفدته من هذا الكتاب، ومدين للمترجم الدكتور خليفة أبو بكر الأسود بتشريفي بهذا الكتاب مرتين؛ أما الأولى فعندما كان الكتاب لا يزال مخطوطا وطلب مني الإطلاع عليه ومراجعته. وأما الثانية فعندما أصبح الكتاب تحت الطبع، وسألني أن أكتب له مقدمة تقدمه للقارئ. ولقد كان لي في ذلك شرف كبير وأي شرف، وثقة كبيرة وضعها الدكتور المترجم في شخصي. وإنني إذ أشكره جزيل الشكر على كل ذلك، لأرجو من الله العليّ القدير أن أكون قد قمت بما توقعه مني. فإن فعلتُ، فإن ذلك بتوفيق من عند الله ولا فضل لي فيه، وإن أخفقت، فما ذاك لتقصير عَمَدْتُ إليه راغبا فيه، ولكن لقصور يلازمني فلا أُلامُ عليه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الدكتور الطاهر خليفة القراضي

صرمان في 2006/1/10

الفصل الأول

أربعة أمثلة لتعريف التخطيط اللغوي

يعرض هذا الفصل أربعة أمثلة نهدف من خلالها إلى الوصول إلى تعريف لمفهوم التخطيط اللغوي، وقد حدثت هذه الأمثلة في أزمنة وأماكن مختلفة وتعالج مشكلات مختلفة بعضها ظاهر وبعضها غير ظاهر. ومن الجدير بالذكر أن اختيار هذه الأمثلة جاء متأثراً بنتائج تجربتي الشخصية واهتماماتي المتعلقة بهذا المجال من الدرس اللغوي. وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الأمثلة تمثل مجموعة متجانسة ينبغي أن تنعكس في أي تعريف مرض للتخطيط اللغوي.

تأسيس المجمع اللغوي الفرنسي

بما أن أعمال المجامع اللغوية لا توفر لنا سوى أمثلة غامضة حول مفهوم التخطيط اللغوي، فمن المناسب أن يختص أحد الأمثلة التي أعرضها هنا لتحديد مفهوم التخطيط اللغوي بأحد أقدم هذه المجامع وأعظمها شأنا، ألا وهو الأكاديمية الفرنسية أو المجمع اللغوي الفرنسي. لا يعد المجتمع اللغوي الفرنسي أقدم المجامع اللغوية في العالم وليس هو أول مجمع تم تأسيسه في فرنسا ولكنه أكثر المجامع اللغوية شهرة وأكثرها تأثيراً من الناحية الأكاديمية. إن عدد الأعضاء في المجمع الفرنسي لم يزد في أي وقت من الأوقات عن 40 عضوا. ويعد انتخاب العضو لهذا المجمع المهيب شرفا عظيماً يرنو إليه كل عالم وكاتب في فرنسا. وقد حظى بهذا الشرف، منذ تأسيس المجمع في العام 1634م، غالبية الكتاب الفرنسيين العظام الذين تميزوا بنبوغ وإبداع ظاهرين أمثال موليير (Moliere) وآخرين.

يعد تأسيس المجمع الفرنسي مثالا واضحا للتدليل على المبدأ بأن مفهوم التخطيط اللغوي لا يمكن فهمه دون الإلمام بالخلفية الاجتماعية التي مهدت

للتخطيط اللغوي ذاته. حيث إنه عندما وصل إلى السلطة أرموند جين دي بليسس(*)، وهو الكاردنال دي ريشلييه (Cardinal de Richelieu) وزيرا أول للويس الثامن سنة 1624م، كانت فرنسا تواجه خطر التفكك أو الانحلال السياسي. وكانت البلاد حينئذ محاطة بإمبراطوريتين لعاهلين من سلالة هابسبورغ، وهما ابنا عمومة تربطهما صلة قرابة أكدتها المصاهرة المتكررة والمتبادلة بين عائلتيهما الملكيتين، وكانا يستأثران فيما بينهما بالهيمنة التامة على القارة الأوروبية. يسيطر (الأول) الإمبراطور الروماني المقدس على كل من النمسا والمجر، وكذلك غالبية الولايات الألمانية بصورة عامة، بينما يهيمن (الثاني) ابن عمومته على كل من أسبانيا والبرتغال وهولندا والجزء الشرقي من فرنسا وميلان ومملكتي سيسلي، بالإضافة إلى مساحات واسعة في العالم الجديد، كما يهيمن على الجزء الأعظم من إيطاليا بما في ذلك الولايات الخاضعة لسلطة البابا. وبذلك تشكل السيطرة الهابسبرجية المفروضة على أوروبا تهديدا خطيرا لوحدة فرنسا.

وكانت وحدة الأراضي الفرنسية مهددة من الداخل أيضاً، حيث تركت سلسلة من الحروب الأهلية الدينية، في النصف الثاني من القرن السادس عشر، الأقلية الدينية المنظمة من البروتستانت تسيطر على 150 حصنا مدججا بالسلاح، وحيث كانت لكل الحصون بمثابة دولة داخل دولة، وهذا ما أسفر عن تحد سافر لسلطة الملك. وبالإضافة إلى ذلك فقد كان النبلاء والإقطاعيون يتصرفون في إقطاعياتهم كما يتصرف حكام الأقاليم المستبدون يفرضون الضرائب ويجبونها ويعدون الجيوش ويقتصون من خصومهم بأيديهم، ويحيكون المكائد للملك. وبالتالي فقد صارت وحدة فرنسا تتصدع ليس بسبب الأقليات الدينية المتطاحنة، وبسبب طبقة النبلاء الجامحة وغير المنصاعة فحسب، بل أيضاً بسبب الإضرابات والفوضى وحركات التمرد والعصيان التي كان يقوم بها الفلاحون الذين يعانون من ضنك العيش والتعاسة بسبب القهر والقمع الذي نتج عن الضرائب المفروضة عليهم

(*) أرموند جين دي بليسس (ريشلييه) (1585- 1642) كاردينال ورجل دولة فرنسي، شغل منصب الوزير الأول للملك لويس الثامن وعمل على تقوية دور فرنسا في أوروبا. المترجم.

ونتيجة لارتفاع أسعار القمح والغلال. ولذلك صار الفلاحون يجهزون أنفسهم بالسلاح ويسيرون إلى أقرب مدينة إليهم حيث يهاجمون عمال الدولة القائمين على جمع الضرائب وقلما يمر عام واحد دون أن يقوم الفلاحون بثورة لا يتم إخمادها إلا بقوة السلاح. "... قفر مهجور، وجزء غائر من صفوف القوة في القارة الأوربية يترنح من جراء الإصابة بوباء تلو الآخر ومن مجاعة إلى أخرى، هكذا تجزأت فرنسا إلى دويلات منشقة عن بعضها .... الفوضى العارمة والإرباك، واستنفاد الطاقات ساد في كل مكان". بيركهاردت (Burckhardt 1940: 9-10).

ومما جعل الوضع أكثر سوءاً أن كان الملك صغير السن ومريضاً جدا ومتقلب المزاج وكان متحفظاً انعزالياً لا يختلط بالآخرين وغير قادر على التركيز المتواصل لتدبير شؤون الدولة، كما كان واقعاً بالكامل تحت تأثير وإيحاءات والدته التي كانت موالية للأسبان وكانت غبية أيضاً. وأما لويس الثامن فكان أكثر كفاءة من والدته ذكيا مدركا لسلطانه الملكي ونفوذه ... وكان يطمح أن يصبح ملكاً عظيماً، وكان وجود الوزير القوي ريشيلييه، ونالت فرنسا المجد. ولو لم يكن للملك وزير ذكي وقوي يرشده ويقدم له النصيحة لكانت فرنسا قد تفككت حقاً.

وبذلك هيمن ريشيلييه ثمانية عشر عاماً حتى وفاته عام 1642م وبتأييد من الملك على نظام الحكم في فرنسا هيمنة كاملة. وحارب البروتستانت وجردهم من أسلحتهم، وأخضع طبقة النبلاء، ووحّد فرنسا تحت راية النظام الملكي المستبد الذي أقامه. وامتد نفوذ الملك أول مرة ليشمل كافة أجزاء فرنسا، وقد أحكم الوزير سلطة الملك في الداخل وواصل متابعته لأعداء فرنسا في الخارج وبشتى الوسائل: الدبلوماسية والتآمر والرشاوي والمعونات المالية وأخيراً عن طريق الحرب المباشرة. انظر أتشنكلوس (Auchincioss 1972 - 11)، وعند وفاته كان ريشيلييه صادقاً عندما قال للملك إن أعداء فرنسا بالداخل والخارج قد تقهقروا تقهقرا تاماً. وأصبحت فرنسا بفعل ريشيلييه مهندس مجدها وعظمتها هي الفيصل والمحكم في أوروبا كلها وبذلك يعتبر ريشيلييه مؤسس الدولة الفرنسية الحديثة.

وكافح ريشيلييه طوال حياته ضد الفوضى والفساد، ليس ضد أعداء الدولة

فحسب، بل أيضاً ضد أعداء الله. حيث كان يؤمن بأن الله اختار لويس الثامن ليحكم فرنسا واختاره هو لنصح الملك وإرشاده، وحيث إن الفساد والفوضى يهددان المملكة فإنهما عدوان لريشيلييه وللملك ولله. وكان يؤمن بأن الفساد بدعة والنظام غاية سامية وهدف نبيل.

وقد استخدم ريشيلييه في كفاحه من أجل فرض النظام في عالم مليء بالفتن كل الإمكانيات المتاحة له، كما كان يؤمن بأن الأعمال التي ينظر إليها على أنها منافية للمبادئ الأخلاقية عندما يقوم بها أفراد من أجل غايات شخصية تصبح مقبولة عندما تقوم بها الدولة من أجل خير المجتمع، وكان رجاله وحراسه يكشفون المنشقين ويتولى هو بنفسه متابعتهم ومحاربتهم بدون هوادة. وكان يسيّر محاكم الدولة ولا يتورع أن يرى بريئا يظلم إذا كان ذلك يؤدي إلى حفظ النظام. وكان يمارس صلاحياته بكل صرامة ودون شفقة أو رحمة مؤمنا بأن الدولة لابد أن تكون قوية لكي تردع الأفراد عن فعل الحماقات والسلوك الطائش وعن الفساد وإحداث القلاقل.

وكان ريشيلييه نتاج زمانه وذلك لاستحواذ مبدأ النظام على شخصيته وإيمانه بفكرة أن الدولة هي أداة خلق وحفظ النظام. حيث كان هناك رأي عام متزايد ومتنام في فرنسا بعد ثمان سنوات من الحروب الدينية والأهلية بأن انعدام النظام أمر خطير، وأكثر من ذلك خلال تلك الحروب أن عدداً من المواطنين بدأ يرى أن الدولة هي أداة السلطة المتميزة، انظر إليوت (Elliott 1984:43). وهذا هو نفس ما رأى ريشيلييه وجوب استغلاله للدفاع عن النفع العام ضد المصالح الشخصية الأنانية. وهو برأيه هذا اشترك مع فلاسفة العصر في الإيمان بمقدرة الإنسانية على فهم ما ينسجم مع طبيعة الأشياء. وفي الوقت نفسه اشترك مع المؤمنين بمبدأ التشاؤم المعاصر المتعلق بمقدرة الإنسانية على العمل بمعتقداتها. لذلك لابد للناس من أن يحكموا حتى لا يعلموا خلافا للعقل أو خلافا لإرادة الله خالق العقل. وتمشيا مع هذا فقد برر كل من العقل والدين إشراف الدولة على السلوك الشخصي للأفراد.

وكما كان ريشيلييه يقدّر الدور الذي يمكن أن يلعبه النظام في الحكم، كان أيضا يقدر دور النظام في التطور. حيث لم يكن ينظر إلى الفن بأنه نشاط هامشي بل

كان يراه عنصراً أساسيا في الحياة. وبناء على هذا فالفن مثله مثل أي شيء آخر لابد للدولة أن تتحكم فيه وتوجهه وتنظمه من أجل خير المجتمع. وكان يدرك، كما كان الملك مدركاً، أن الملوك والحكام يذكرون أكثر بالأعمال الفنية التي أمروا بتنفيذها مما يذكرون بالانتصارات العسكرية والسياسية التي أحرزوها. وفي الوقت الذي أسهم تشجيعه ورعايته للفنانين إسهاماً كبيرًا في إعلاء مجده وعظمته كان مقتنعاً بأن مجده وعظمته لا ينفصلان عن مجد الدولة وعزتها. حيث كان عندما يشتري عملاً فنياً (صورة)، إنما يعتبر بذلك من أجل فرنسا. (Auchincloss 1972:204) لقد أراد لعهد لويس الثامن أن يقارن في تألقه وزهوه الفني والأدبي بعصور اليونان والرومان القديمة. ورأى ريشيلييه أن الآداب والفنون الرائعة ليست نتيجة أو شركا من شراك السلطة بل هما جزآن أساسيان مكملان لها. وأن روعة الفن وسحره وجماله يمكن أن تسهم في عظمة فرنسا وعلوها.

وكذلك يمكن للفن أن يخدم الدولة بصورة مباشرة عندما يتبنى أو يعتنق الفنان الأفكار والموضوعات التي تؤيد سياسة الدولة. وقد كرس الكتاب والفنانون أنفسهم من أجل تمجيد الدولة وتأييد سياساتها، وتمثل ذلك في أن رسم الفنانون صورة للملك لويس الثامن وكأنه تيتوس (أحد حواري القس بول) وأظهروا ريشيلييه واقفاً إلى جانبه مرتدياً ثوباً رمانيًا فضفاضاً وهو مبتهج وكأنه في حالة صلة تامة مع الروح المحركة لفرنسا الملكية، وصوَّروا الملك باسطاً ذراعية مانحاً الأمان لأهالي كاتالونيا المضطهدين (من المعروف أن ريتشيلييه ساعد وأمدّ بالمال ثورة الكاتلونيين ضد الملك فيليب الرابع). وتخليد الأعمال الجسام التي تمت في عهد لويس الثامن، ورسم صور تترنم وتشدو بعظمة الملك ووزيره وعلوهما، وأيده الكتاب بإعداد الخطب والمقالات السياسية التي تناصر الوزير الأول وتؤيد سياسته الخارجية.

إن التشجيع المادي الذي أولاه ريشيلييه للفن كان أكثر من كونه مجرد افتتان شخصي بروعة الفن، وأكثر من كونه افتتاناً بحب السلطة والسيطرة ويزيد عن انشغاله بالأمور الفنية الأخرى. فقد كان ريشيلييه ذا همة حقيقة ومتحمساً لكل ألوان الفنون فأحب الموسيقى، أيام الحملات العسكرية، وكان يجيد العزف

على آلة العود ويحب رقص الباليه ويهوى جمع الرسومات والتماثيل القديمة، كما كان محباً للأدب شغوفا بجمع كتبه وقد نظم الشعر وكتب المسرحيات وكان نثره متميزا بسلاسة أسلوبه ووضوحه وقوته. وتعكس مقتنياته الفنية والأعمال التي أمر بإعدادها وكذلك نتاجه الأدبي أنه يتمتع بذوق فني رفيع.

وعلى الرغم من أن ريشيلييه تعامل مع عدد غير قليل من الفنانين في تخصصات متنوعة فإن علاقته الشخصية بالكتّاب كانت أوثق. حيث كان يعمد إلى التودد إليهم ويخطب ودّهم بوصفهم جزءاً من حملته للتأثير على الرأي العام من أجل أن يؤيدوا سياساته. وكان بصحبته في يوم من الأيام أكثر من ثلاثة وعشرين كاتباً. وكان ريشيلييه بوصفه فناناً بارعاً في استعمال اللغة وخطيباً مفوها لديه تقدير خاص للغة يدرك أن توحّد الكتّاب ضده أمر خطير جداً، ولذلك عمد إلى كسب تأييدهم وجاء تأسيسه للمجمع اللغوي أو الأكاديمية الفرنسية خطوة من أجل تحقيق هذا الغرض.

كان ريشيلييه يعرف أن موقعه بوصفه قائداً سياسياً يتطلب أن تكون له سطوة ونفوذ على الأدباء والكتاب. ولقد وجد هذا الأمر ممكناً ونتج عن ذلك عدة تطورات ربما كان أهمها تحويل مدينة باريس إلى مركز أرستقراطي ومركز ثقافي. وكان ذلك التحول الذي حدث لمدينة باريس أمراً جديداً نسبياً. حيث اعتاد الملك ومستشاروه وحاشيته التنقل في طول البلاد وعرضها من حصن إلى آخر ومن قلعة إلى أخرى. إذ لم يكن هناك في فرنسا آنذاك مركز تجاري واحد مرموق أو متميز: حيث بقي الأرستقراطيون والنبلاء بوجه عام متمركزين في إقطاعياتهم وكذلك بقي الكتاب والفنانون في أقاليمهم المحلية. ولكن عندما اعتلى هنري الرابع عرش فرنسا في أواخر القرن السادس عشر بدأ كل هذا يتغير. حيث جعل من مدينة باريس مركز إدارته والمقر الدائم للبلاط الملكي وواصل تنفيذ هذه السياسة ابنه وخليفته لويس الثالث عشر. وقد تمتعت مدينة باريس طوال ولاية هذين العاهلين باستقرار نسبي وكانت بمثابة عاصمة فرنسا دون منازع. وبعد أن أصبحت باريس مركز الإدارة ومقر البلاد وصارت تحظى بالرعاية الملكية بدأت الطبقة الإقطاعية الأرستقراطية

تترك الإقطاعيات الداخلية وتوجهت للإقامة في باريس أو بالقرب منها. ونتج عن ذلك تجمع الطبقة الأرستقراطية المبعثرة في مركز حضاري واحد، وعقب انتقال الطبقة الأرستقراطية تبعتها طبقة الكتاب والفنانين التي كانت تخدم طبقة النبلاء أو تعيش تحت رعايتها وبذلك تجرد الريف الفرنسي والأقاليم من المواهب الأدبية والفنية التي تمركزت في باريس. وقد أسفر تجمع الطبقة الأرستقراطية الملكية وطبقة الكتاب والفنانين الذين جذبتهم وساندتهم عن تكوين طبقة من النخبة تربو على عدة آلاف وقدمت هذه الطبقة أرقى وأعظم نتاج حضاري في فرنسا في القرن السابع عشر وكان ذلك نتيجة للمساندة والتشجيع اللذين أولاهما الملك لهذه الطبقة ونتيجة لرعاية وتشجيع رؤساء حكوماته وأخص بالذكر الوزير الأول ريشيلييه.

وكان لتمركز الحياة الفنية والأدبية في باريس ولاستتباب الأمن والاستقرار اللذين تمتعت بهما العاصمة وكذلك الرعاية الملكية دور هام في قيام وازدهار هذا الإبداع الفني. إلا أن كل ذلك لم يكن كافيا لتفسير التوجه والتركيز اللذين تميزت بهما آداب هذه المرحلة التي يجب معرفتها لأجل فهم حيثيات تأسيس المجمع اللغوي الفرنسي. وإليك هذه العوامل الأربعة الهامة:

العامل الأول: بدأت نخبة المثقفين الفرنسيين التي كانت تتمتع بأرقى تعليم متوفر في القارة الأوربية آنذاك تعوّد نفسها وتتكيف مع دراسة وتذوق الآداب القديمة. والاهتمام بالإبداع الأدبي، ويرجع ذلك من ناحية إلى تقليد الاحتفاء بالأعمال الثقافية والفكرية التي بدأت تظهر في أواسط الطبقة الأرستقراطية في القرن السادس عشر، ويرجع أيضا إلى التوسع في التعليم الثانوي في بداية القرن السابع عشر وإلى نجاح اليسوعيين في توظيف المثل والمبادئ الكلاسيكية من أجل الوفاء بمطالب النخبة وإرضاء طموحاتهم بتوفير تعلم أفضل. لقد اهتم اليسوعيون بالمؤلفين الكلاسيكيين وبالإبداع الفكري والأدبي، وبالتالي اعتاد الطلاب على النظام التعاوني والاشتراك في المسؤولية وأصبحوا

متأثرين بمثل وأخلاق الحضارة الرومانية وصاروا مهيئين لتقبل النظام والقوانين التي تفرضها عليهم السلطة القائمة، كما أصبحوا يعلون من شأن المثل القديمة. حيث كان المعلمون يدربونهم على تذوق الآداب الكلاسيكية وعلى الاستمتاع بدراساتهم للأعمال الكلاسيكية وتعلم الطلاب المبدأ المعروف "لكي تبدع يجب أن تقوّض ...". وتخرج الطلاب يتقنون اللاتينية مؤهلين للعمل في السياسة والقانون ومتشوقين إلى توسع البيروقراطية، انظر تريجر (Treasure 1972:242).

العامل الثاني: أدت حالة التلهف والشوق إلى الأمن والاستقرار وإلى القانون لأجل حفظ النظام التي تنامت خلال فترة فوضى القرن السادس عشر إلى توفير جو الوضوح والاعتدال والنظام وجعل المثل والمبادئ الكلاسيكية أكثر جذباً وأكثر سحراً.

العامل الثالث: بدأت اللغة الفرنسية تحل محل اللاتينية وتستعمل لأداء المهام التي كانت اللاتينية تؤديها. حيث تم الاستغناء عن اللاتينية بالكامل في كافة أنحاء أوروبا وأصبح أمرا مدهشا للإنسان المعاصر أن يعرف كم استمر بقاء اللغة اللاتينية لغة العلم في أوروبا. ففي فرنسا لم يبدأ تعليم تلاميذ المدارس اللغة الفرنسية حتى بداية القرن السابع عشر، ولم ينشر أول عمل أكاديمي باللغة الفرنسية (خطاب المنهجية " Discourse de la Methode " حتى العام 1637م. وكان ريشيلييه نفسه أول عالم ديني يؤلف كتاباً باللغة الفرنسية. وكان ريشيلييه نفسه هو الذي أسس وعرّف بتقليد الشروح والتحليلات في الكتب الدينية. وكتبت أول اتفاقية باللغة الفرنسية (اتفاقية راستات) بدلا من اللاتينية عام 1714م. وبالتالي صار من الضروري إثراء اللغة الفرنسية وتنمية مفرداتها وتوحيد المفردات اللغوية المستجدة فيها من أجل أن تقوم بأداء المهام الجديدة المناطة بها.

العامل الرابع: تطورت تحت قيادة شاعر البلاط الملكي فرانسيس دي ملهاربي (Francois de Malherbe 1628-1555) حركة "تنقية" اللغة الفرنسية من اللجهات والألفاظ المستهجنة. وقد كرس ملهاربي، الذي تميز بصلابته وتشدده، حياته لما أسماه بتنقية اللغة الفرنسية. ويبدو هذا الاتجاه أكثر وضوحاً إذا اعتبرنا النادرة التالية. قام ملهاربي وهو على فراش الموت بتوبيخ المرضة القائمة على خدمته بسبب ارتكابها لخطأ في استعمال اللغة. وعندما نصحه الكاهن الذي كان جالساً بجواره بأن يترك أمور الدنيا جانبا وأن يفكر حينئذ في مخلّصه ومنقده، أجاب قائلاً بأنه أخذ عهداً على نفسه بأن يحافظ على نقاوة اللغة الفرنسية حتى وفاته، (Boulenger 1963:127).

ويمكنني أن أعزو ظهور حركة تنقية اللغة الفرنسية من ناحية إلى وجود اتجاهين متضاربين، يتمثل الأول في شفافية الآداب القديمة التي عرفها الفرنسيون من خلال اطّلاعهم على الأعمال الكلاسيكية ويتمثل الثاني في حركة تنمية اللغة الفرنسية وازدهارها ونمو مفرداتها. حيث قام الكتاب الفرنسيون في القرن الثامن عشر بتنمية مفردات اللغة الفرنسية الأدبية من أجل أن تفئ بالمتطلبات المناطة بها، فاستعاروا مفردات لغوية من اللاتينية واليونانية واستعملوا أيضا المصطلحات والتعابير المحلية التي عكست المناطق والأقاليم التي ينتمي إليها الكتاب والمخططون اللغويون، ونتج عن ذلك إثراء للغة الفرنسية الأدبية إلى حد التفكك وعدم الترابط، انظر لوف (Lough, 1954,244). ونتيجة للإعلاء من شأن الكتاب الكلاسيكيين الذين صاروا مثالاً يُحتذى ظهرت المحاولات والمساعي لتنقية اللغة وإصلاحها والى تهذيب مفرداتها وتأصيلها وإلى التخلص من المصطلحات الفنية ومن المفردات المهجورة التي بطل استعمالها ومن العامي والدخيل. وكان الهدف الذي سعى إليه ملهاربي من وراء ذلك الإصلاح هو جعل اللغة الفرنسية سهلة الفهم لعامة الناس. ولقد أدت تلك الحركة فعلاً إلى جعل اللغة الفرنسية أيسر فهما وفي متناول الغالبية العظمى من القراء.

كما عكست حركة تنقية اللغة الجهد المبذول من أجل تأسيس جمعية اللموند "Le monde"، وهي جمعية أرستقراطية صغيرة تكونت وتبلورت في مدينة باريس واعتبرت الحكم الأول في المسائل اللغوية. وبدأت مبادرة تأسيس جمعية اللموند بفكرة من ملهاربي (Malherbe) ثم صارت هذه الجمعية معتمدة في منتصف القرن السابع عشر، على الرغم من أن قبولها لم يكن بدون معارضة. وبتأسيس هذه الجمعية أصبح معيار الاستعمال اللغوي هو لغة النخبة، أما لغة العوام فصارت تعني اللغة النابية والبذيئة. وانسجاماً مع هذا المبدأ تم حظر استخدام الألفاظ المبهمة والألفاظ المغمورة في لغة الأدب ولغة الكتابة وحظر استعمال المفردات اللغوية الشائنة والغليظة أمثال الكلمات "تقيًّأ" و "بسق" وكذلك الألفاظ المخلة بالأدب والمتعلقة بالبذاءة وقلة الاحتشام في الاستعمال اللغوي الرفيع. وقد اختفت لغة العوام فترة أطول من مائة عام من كافة أشكال اللغة الأدبية المكتوبة الجادة مثل الرواية والمسرحية وكافة أشكال الشعر والنثر، وأصبحت السيادة للغة الأدبية الرفيعة، انظر لوف (lough 1954:246). وبذلك صارت طبقة الحكام التي أفرزتها طبقة النخبة في فرنسا قادرة على استثمار اللغة وإحاطتها بهالة من الثقافة الرفيعة، واستغلالها لتزيين السلطة بها.

وأخيراً، عند الحديث عن الخلفيات الاجتماعية والسياسية التي صاحبت تأسيس المجمع اللغوي الفرنسي لا يمكن تجاهل الظاهرة الفرنسية التي عرفت "بالصالونات" أو المنتديات الثقافية. في الواقع لم تكن المفردة "صالون" تستعمل في فرنسا القرن السابع عشر، بل كانت المفردة روليه (ruelle) هي الأكثر شيوعاً. وتعني تلك المسافة الكائنة بين الحائط وحافة الفراش، وهي المساحة التي كانت تجلس بها ربة البيت وتستقبل فيها ضيوفا، كانت ربة البيت في تلك الأيام غالباً ما تجلس على فراش صغير في حجرة نومها حيث تستقبل ضيوفها، ولم يكن هناك تمييز آنذاك بين غرف المنزل. حيث كان من الممكن استغلال نفس الغرفة للنوم، ولاستقبال الضيوف، ولتناول الطعام. وكان أكثر الصالونات شهرة وتأثيراً في ذلك الوقت هوتيل دي رمبويي (Hotel de Rambouillet)، وكان يترأس ذلك المنتدى مركيزة رمبويي كاترين دي فيفيون (1588-1665).

تركت المركيزة الحكم عندما أنجبت ابنتها جوليا بسبب امتعاضها وتقززها من بلادة حس المجتمع المتمثل في حاشية الملك هنري الرابع وأعوانه، وانعزلت في بيتها الريفي الذي يبعد خطوات قليلة عن القصر. وفي غضون سنوات قليلة رجعت إليها الحاشية وأصبحت خلال الفترة ما بين 1617- 1648م دائما في بيتها حيث خصصت أيام الخميس لاستقبال أصدقائها، وكانت بالإضافة إلى ما تتمتع به من الجمال والثقافة والأدب سريعة البديهة واسعة الاطلاع محبة للدعاية والنكات الصاخب الباعث على الضحك كما كانت تتمتع بمقدرتها على تسلية الضيوف وكسب الأصدقاء. فجمعت إلى بيتها جمعا لامعا ومتألقا من الأرستقراطيين والكتاب من ذوي الشأن في ذلك الوقت. وكان من حسنات المنتدى الأدبي المعروف برمبويي أن جعل المناظرات والمداولات الأدبية أكثر شيوعا وانتشارا بين الناس، ومن المتوقع دائما أن يكون المشارك في تلك المناظرات يتمتع بالفطنة وحضور البديهة وبقدرة على الإمتاع، بينما صارت الشجاعة والشهامة لا تكفي وحدها لتأهيل الفرد إلى الانتماء إلى ذلك المجتمع المنتقي، بل يجب أن يكون المشارك قادرا على أن يسحر ويمتع المستمعين إلى حديثه بأسلوبه. وإذا كان منتدى الرمبويي قد رفع من شأن المناظرات ورقى بها إلى مستوى الفن الرفيع فقد عزز بين رواده الذوق الأدبي والاهتمام بأمور اللغة والأساليب اللغوية.

"كان الفرنسيون يتداولون الأدب والشعر كما يتناولون المرطبات والجاتوه (117)1963 Bulenger، وكان الكتاب يقرأون نتاج أعمالهم على الملأ المتشوق لمناقشة وتدارس تلك الأعمال. وكانت الموضوعات والمسائل النحوية والمعجمية من أكثر الموضوعات الجادة المتداولة. ومن أمثلة تلك الموضوعات كيف تتهجأ وتكتب الكلمة موسكادين (Muscadin)؟ هل تكتب هذه الكلمة دون اشتمالها على حرف أو باشتمالها عليه كما في (Muscardin). وهل يمكن حظر استعمال أداة الربط (Car) من الاستعمال؟ وقد شجع أعضاء نادي رمبويي على حذف الكلمات السوقية الفظة والكلمات العامية من الأحاديث العامة والآداب الجادة الرفيعة كما شجعوا على وضوح الأساليب ودقتها وعلى رفع مستوى الأساليب اللغوية والأدبية المثالية.

وكان من بين الرواد المنتظمين في التردد على نادي رمبويي فالنتين كونرارت، (Valentin conrart 1603-1673) الذي كان ثريا ومتحمسا لجمع الكتب واقتنائها. وقد استغل ثروته في الانضمام إلى منصب سكرتير ومستشار للملك عام 1627م. وفي العام 1629م بدأ عدد من الأفراد المشتغلين بالأمور اللغوية والأدبية يجتمعون في بيته بانتظام صباح أيام السبت من كل أسبوع ليستمتعوا بالمداولات والأحاديث التي كانوا يديرونها. وكانوا عندما يكتب أحدهم عملا يقرؤه على زملائه الذين يقومون بانتقاده والتعليق عليه. ولم تكن تلك الجماعة تكون صالونا أدبيا بالشكل المتعارف عليه في ذلك الوقت بل كانوا سعداء أن يلتقي بعضهم مع بعض في جو حر خال من الشكليات التي كانت سائدة بين أعضاء نادي هوتيل رمبويي. ومما لا شك فيه أنهم كانوا جميعا سعداء بالالتقاء في جو من التضامن والتآزر المقتصر على الرجال دون النساء.

وكان ذلك النادي الذي حافظ على سرية اجتماعاته يتكون من تسعة أعضاء مؤسسين ثم نما عدد أعضائه وازدادت شهرته عندما قام أحد الأعضاء وهو الذي دعي لمناقشة عمل قام بإعداده بإبلاغ أحد أعوان ريشيلييه عن ذلك النادي، وقام ذلك المندوب بإبلاغ سيده. وبالتالي اغتنم ريشيلييه تلك الفرصة وأمر بتحويل ذلك النادي الخاص إلى مؤسسة وطنية من شأنها أن تخدم المجتمع كله.

ومن الجدير بالذكر أن ريشيلييه لم يكن سعيدا بعبارة كونرارت التي مفادها أن نادي هوتيل رمبويي ما هو إلا "زمرة منتقاة، ويعد أقل ازدحاما وأكثر رفعة من زمرة قصر اللوفر". حيث كان ريشيلييه يرى أن وجود أي مركز ثقافي مستقل عن سيطرته أمر لا يطاق انظر مالاند (Maland 1970:96). ولم يكن بإمكان ريشيلييه السيطرة على نادي رمبويي الذي كان هو عضوا فيه ومن بين أعضائه البارزين ولكنه يستطيع السيطرة على نادي كونرارت. وانسجاما مع ذلك فقد كتب إلى أعضاء نادي كونرارت يدعوهم إلى تكوين جمعية أدبية رسمية تحت رعاية الدولة وبتمويل منها، وأحدثت هذه الدعوة حالة من الرعب والفزع في نفوس أعضاء النادي، الأمر الذي يعني ذهاب حريتهم، وخلوة بعضهم من بعض وذهاب

عدم الكلفة والروتين فيما بينهم إلى الأبد وإلى غير رجعة. ولكن بحكم أن دعوة الكاردينال نادرا ما تقابل بالرفض فقبلوا دعوته بتردد. واستقر رأي الأعضاء على اختيار الاسم "الأكاديمية الفرنسية" أو "المجمع العلمي الفرنسي" اسما لجمعيتهم بعد مناقشة مستفيضة لعدد من الأسماء المقترحة للنادي مثل "أكاديمية عشاق الحرية أو أكاديمية العقول المستنيرة" و "مجمع البلغاء أو الفصحاء". واتفقوا على أن يحددوا عدد أعضاء الجمعية ب 27 عضا (ثم صار 40 عضوا فيما بعد) وأن تكون اجتماعاتهم أيام الإثنين من كل أسبوع وعلى أن يعين كونرارت سكرتيراً للجمعية. وعقدوا أول اجتماع لهم يوم الثالث عشر من مارس 1634م.

وفي بداية الأمر اعترض برلمان باريس على الأكاديمية الفرنسية أو المجمع الفرنسي لارتيابه في أي مؤسسة يهيمن عليها الكاردينال ريشيليه. ولكن في العام 1935م اعتمد البرلمان قرار تأسيس المجتمع بعد أن حدد صلاحياته في إطار اللغة الفرنسية وفي إطار المؤلفات المكتوبة باللغة الفرنسية التي تعرض على المجتمع من أجل تقييمها وإبداء الرأي فيها.

حقا لقد كان للكاردنال ريشيليه غاية سياسية من وراء تحويل نادي صغير إلى مؤسسة وطنيه أو مجمع لغوي حيث كان هدفه تعبئة المفكرين والكتاب لخدمته وتأييد سياساته. وانسجاما مع هذا الهدف فقد مارس ضغطا صارما حول عضوية المجمع. ومما يذكر أن وجدت لوحة نحتت عليها صورة لريشيليه في وقت معاصر لتأسيس المجمع، يبدو فيها وكأنه الشمس محاطا بالكتاب والمفكرين وكأنهم أقمار تدور حوله. وقد أعد الكتاب السياسيون فيما بينهم مجادلة أدبية تأييدا لحربه مع أسبانيا التي بدأت عام 1635م. وكتب الشعراء فيما بينهم قصائد غنائية في مدح الملك ووزيره ريشيليه. وكان الملك يسأل الأدباء مراجعة خطبه السياسية وكتاباته أما ريشليه فقد كان يعتمد على نفسه في ذلك الأمر. وحدد ريشيليه الهدف الأساسي للمجمع في دراسة اللغة الفرنسية وضبط قواعدها. ولم يكن يقصر عمل الأكاديميين على تنقية اللغة من الألفاظ الأجنبية والعامية والكلام الفاحش البذيء بل امتد إلى تطوير اللغة وإثرائها بكافة المصطلحات في شتى

الفنون والمجالات التي يمكن أن تحتاج إليها لغة الإمبراطورية. وكان يريد أن تحل اللغة الفرنسية محل اللاتينية كما حلت اللاتينية محل اليونانية. وقد شرحت الأهداف التنظيمية للمجمع في المادة 24 من قانون تأسيسه وهي التي نصت على أن وظيفة المجمع الأساسية هي "وضع قواعد واضحة للغة الفرنسية وتنقيتها وجعلها أقدر على التعبير وعلى مواكبة التطور والتعبير عن الموضوعات العلمية والفنية". وتشرح المادة ذاتها من قانون تأسيس المجمع في كلمات قليلة طبيعة العمل الذي سيشغل المجمعيين في الثلاثة قرون القادمة وهي تطوير الأساليب اللغوية وصياغة قواعد اللغة وترقية الشعر وإعداد معجم لغوي.

إلا أنه ترك ولم يتم الرجوع إليه إلا في القرن العشرين عندما نشر المجمع مجلدا صغيرا يشرح قواعد اللغة والأمور المتعلقة بتراكيبها. وكذلك على الرغم من أن العمل في المعجم بدأ بعد تأسيس المجمع مباشرة فإن المجلد الأول من المعجم لم يظهر حتى عام 1694م، ونشر المجلد الأخير في الثلاثينيات من القرن العشرين، علما بأن مجموع أجزاء المعجم تتكون من عدد 8 مجلدات. وكان مستوى المعجم متوسطا الأمر الذي نتج عن التمسك بحرفية مبادئ مؤسسه وعن استثناء عدد من المفردات اللغوية التي كان ينظر إليها مجمع النخبة حينئذ نظرة ازدراء واحتقار.

وخلاصة القول، أن تأسيس المجمع الفرنسي لا يمكن فهمه دون الرجوع إلى السياق الاجتماعي والخلفيات التي صاحبت تأسيسه. حيث كان ظهور المجمع نتيجة لعدد من العوامل المتناقضة التي أهمها أثر الآداب الكلاسيكية اللاتينية في الكتاب الفرنسيين وأثر المهام الجديدة التي أنيطت باللغة الفرنسية وكذلك تمركز الحياة الأرستقراطية الأدبية في مدينة باريس وأثر الصالونات الأدبية التي انتشرت فيها والإحساس بالفوضى واللانظام الذي ساد فرنسا آنذاك. وكذلك شخصية الكاردينال ريشيلييه القوية واستحواذ أفكار الأمن والنظام والسيطرة عليها. يقول صامويل جونسون (Samuel Johnson): "إن فكرة إنشاء مجمع للغة الإنجليزية لا تعكس الكثير عن صورة الحياة في بريطانيا". ولكن على النقيض من ذلك فإن تأسيس المجمع اللغوي الفرنسي هو انعكاس وتعبير حقيقي عن واقع فرنسا في القرن السابع عشر.

إحياء اللغة العبرية في فلسطين

على الرغم من أن الدمار الذي تركته الحروب الرومانية- اليهودية أثر على الكثافة السكانية لليهود في فلسطين تأثيرا واضحا، وعلى الرغم من تحول عدد كبير ممن تبقى من اليهود في فلسطين خلال فترة الحكم البيزنطي عن اليهودية إلى النصرانية، فإن البقية الباقية من اليهود في فلسطين واصلوا استقرارهم فيها حتى العصر الحديث. وقد تزايد تعدادهم بفعل الهجرات الفردية من الجماعات اليهودية خارج فلسطين، مثل هجرة أولئك الذين أتوا إلى فلسطين بحثا عن الأمن وهروبا من الاضطهاد أو بسبب رغبتهم في الدراسة أو التعبد أو الدفن في أرض فلسطين التي كانوا يعتبرونها أرض أسلافهم(*) والتي كانوا يتوجهون إليها في صلواتهم اليومية. ولكن كانت هجرات اليهود إلى فلسطين صغيرة ومتقطعة حتى القرن التاسع عشر كما كانت الهجرة إلى خارج فلسطين كبيرة جدا بفعل سوء الحالة الاقتصادية وسوء أحوال الصحة العامة، انظر باخي (Bachi 1977-77).

وعندما تحسنت الأحوال المعيشية والصحية في فلسطين في منتصف القرن التاسع عشر صارت هجرة اليهود إلى فلسطين متواصلة، حيث بلغ عدد الذين هاجروا إليها في الفترة ما بين 1850- 1880م 25000 نسمة. ويعتبر هذا الرقم كبيرا إذا قورن بالعدد الإجمالي للسكان في فلسطين في ذلك الوقت حيث يعتقد أنه يناهز نصف مليون نسمة في عام 1890م، وكان من المتصور أيضا أن عدد اليهود المقيمين في فلسطين آنذاك يقترب من 40000 نسمة، انظر باخي (Bachi 1977-77).

يقسم العدد المتنامي للسكان اليهود في فلسطين عند منتصف القرن التاسع

(*) من الواضح أن مؤلف الكتاب يعني بكلمة (أسلافهم) أن يسوّي بين القلة القليلة من اليهود الموجودين في فلسطين إلى ما قبل القرن التاسع عشر واليهود المهجّرين إليها من كافة أنحاء العالم إلا أننا نختلف معه في ما ذهب إليه، وهذه مغالطة تاريخية ينبغي علينا الانتباه إليها- المترجم.

عشر إلى عدة مجموعات، كل مجموعة تتكلم لغة خاصة بها. حيث كان يتكلم اليهود القادمون من شرق أوروبا اليدش (*). ويتكلم اليهود القادمون من دول البلقان والأجزاء الأخرى من الإمبراطورية العثمانية إما اللغة العربية أو الجودزمو (*). أما يهود شمال أفريقيا وغرب آسيا فيتكلمون اللغة العربية، وهي لغة عامة اليهود، انظر باخي (Bachi 1877-28) أما اللغة الوحيدة التي وحدت بين اليهود فهي اللغة العبرية.

على الرغم من توقف استعمال اللغة العبرية لُغَةَ الاستعمال اليومي منذ عام 200 ميلادية فإن استعمالها لغة مكتوبة لم يتوقف. ولم يقتصر ذلك الاستعمال على النصوص الدينية المقدسة والصلوات والأدعية فحسب ال كانت تستخدم في كتابة النصوص القانونية والعلمية والفلسفية، كما بدأ استعمالها أداة للأعمال الفنية كالشعر والنثر. وكان جزء كبير من اليهود الذكور المقيمين خارج فلسطين حتى القرن التاسع عشر يستطيعون قراءة اللغة العبرية وفهمها، بل إن كثيرين منهم يستطيعون الكتابة بها أيضا، انظر رابين (Rabin 1973:42).

وبينما كانت العبرية في الفترة ما بين موتها بوصفها لغة للاستعمال اليومي وبين إحيائها تستعمل في الطقوس الدينية والآداب، كانت أيضا تستعمل بصورة متقطعة أداة التفاهم بين مجموعات اليهود التي تتكلم لغات مختلفة ولا يشتركون في لغة أخرى. ويبدو أنه تم استعمالها في فلسطين في منتصف القرن التاسع عشر أداة للتفاهم ما بين اليهود القادمين من جهات مختلفة على الرغم من أن ذلك الاستعمال كان محددا لأغراض معينة مثل التفاهم في الأسواق. ومن الممكن أيضا أن يكون قد حدث تحول تدريجي إلى العبرية بين جماعات اليهود التي كانت تتحدث العربية والجودزمو في فلسطين لغة للتفاهم لكافة الأغراض، انظر رابين (Rabin 1973:70). وبالتالي كما أشارت الدراسات التي قام بها بلانك (Blanc 1986)

(*) وهي لغة خلاسية ظهرت في العصور الوسطى تتكون من مفردات عبرية وسلفية ومن اللغة الرومانسية. المترجم

(*) لغة اليهود الغربيين، مبنية على اللغة الأسبانية وتضم مفردات عبرية وتكتب بالأبجدية العبرية. المترجم.

وفلمان (Fellman 1973 - 1974) ورابين (Rabin 1973) وآخرون غيرهم بأن المصطلح "إحياء اللغة العبرية" هو مصطلح خاطئ في مدلوله. واللغة العبرية لا تخالف المفهوم العام القائل بأن أي لغة إذا توقف استعمالها توقفا تاما في كافة صورها وأشكالها تصبح لغة ميته. أما استعمال مصطلح إحياء اللغة العبرية هنا فيشير إلى إنعاش اللغة وإعادتها للاستعمال لُغَةً محكية ولغة استعمال يومي.

بدأت حركة إحياء اللغة العبرية في فلسطين وفي أوروبا الشرقية في الثمانينيات من القرن التاسع عشر بفعل تأثير حركة القوميات الأوروبية التي اعتبرت أن لغة أي شعب لا يمكن فصلها عن قوميته. وقد خدمت اللغات الحركات القومية حيث كان يستغلها الزعماء القوميون رمزاً يبنون حوله فكرة إدراك الذات القومية. أما في ما يتعلق باليهود فلم يساعد إحياء اللغة العبرية على خلق وعي وإدراك للذات القومية فقد كان هناك وعي قومي وفهم واضح لانفصالهم ولحقيقة اختلافهم قوميا عن المجتمعات التي من حولهم وان ذلك الوعي القومي كان قائما ولكن ساعدت حركة القوميات على تعبئة وحشد معنويات اليهود من أجل دعم وتأييد مبدأ تقرير مصيرهم السياسي. إذ إن اللغة المشتركة ترمز إلى وحدة أولئك الناطقين بها أو وحدة سلالتهم، كما تعبر عن تميزهم وعن اختلافهم عن غيرهم وتوضح الفرق بينهم وبين أولئك الذين يحكمونهم بلغة غير لغتهم، وتمنح الصبغة الشرعية لإصرارهم على دعواهم وكفاحهم من أجل الاستقلال وحكم أنفسهم بأنفسهم. وهكذا كان إحياء اللغة العبرية أداة في الكفاح من أجل التغير الاجتماعي.

تختلف حركة إحياء اللغة العبرية، كما تشير دراسة رابين (Rabin 1973-69) عن كثير من الحركات اللغوية التي ارتبطت بحركة القوميات الأوربية. في الوقت الذي حاولت كثير من الحركات القومية توسيع استعمال اللهجات الدارجة لتشمل ميادين الأدب الرفيع فقد كانت مهمة إحياء اللغة العبرية توسيع مجالات استعمال اللغة المكتوبة لتشمل اللغة المحكية لأداء أغراض الاستعمال اليومي والحياة العامة. أي أن الشعوب التي عبأتها الحركات القومية الأوربية غالباً ما يتم توحيدها تحت راية إحدى اللهجات المحلية المستعملة للتعبير عن حاجات

الناس اليومية. أما اليهود فكانوا منقسمين بفعل اللغات المحلية ولكن اللغة العبرية هي العامل الذي يمكن أن يوحدهم.

بدأت موجة من الهجرة الجماعية لليهود إثر سلسلة من المعارك والإجراءات التعسفية عقب اغتيال الزار الاسكندر الثاني في روسيا عام 1881م، ووصل عدد صغير من أولئك المهاجرين إلى فلسطين التي كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية. وكانت غالبية أولئك الذين وصلوا إلى فلسطين من الشبان المثقفين الذين تأثروا بالأفكار القومية في أوروبا المتطلعين إلى حياة أفضل وحياة مختلفة عن تلك التي عرفوها في روسيا.

وهكذا رحب الشبان المؤمنون بالأفكار المثالية الذين بدؤوا في الوصول إلى فلسطين في الثمانينيات من القرن التاسع عشر بفكرة استعمال اللغة العبرية لأداء كافة أغراض الاستعمال اللغوي. وقد نادى بنفس الفكرة المستوطن اليهودي اليزر بن يهودا (Eliezer Ben Yehuda) الذي وصل من روسيا عام 1881م. وهو من دعاة إحياء اللغة العبرية المثابرين. ويرى المستوطنون اليهود أن استعمال اللغة التي كان يتكلمها أسلافهم في موطن نشأتها إنما يرمز إلى استمرارية ارتباطهم بتلك الأرض، وهو الارتباط الذي يضفي شرعية على محاولاتهم تأسيس وطن لهم في فلسطين، بالإضافة إلى ذلك فإن استعمال المستوطنين الجدد لها سيميزهم عن اليهود المقيمين في فلسطين قبل وصول المستوطنين الجدد. ومما يذكر أن اليهود المقيمين قبل وصول المستوطنين الجدد يتجنبون استعمال اللغة العبرية لأسباب دنيوية علمانية. ويؤيد هذا التمايز بين اليهود المقيمين والمستوطنين الجدد دعوى اللاحقين بأحقيتهم في الصدارة في كفاح اليهود من أجل الاستقلال.

وفي الفترة ما بين 1881- 1903م وصل إلى فلسطين ما بين عشرين إلى ثلاثين ألف مستوطن يهودي، (Bachi 1997- 69). وسارعوا إلى تبني فكرة بن يهودا السالف الذكر وذلك باستعمال اللغة العبرية في مدارس المستوطنات التي أنشؤوها، ومنذ العام 1898م تم تأسيس نظام تعليمي للمدارس التي تستخدم اللغة العبرية أداة التعليم الأساسي بما في ذلك رياض الأطفال، أما المدارس العليا فبدأت

التعليم باللغة العبرية في عام 1906م. "وفي الفترة ما بين 1900 إلى 1910م بدأ الشبان اليهود من الذكور والإناث الذين تعلموا في مدارس اللغة العبرية والذين صاروا يتكلمون اللغة العبرية بطلاقة وبشكل طبيعي يدخلون مرحلة الحياة الزوجية. وفي ذلك الوقت ولد أطفال لأسر يهودية لا تتكلم لغة أخرى في البيت عدا اللغة العبرية. وتربى هؤلاء الأطفال في محيط طبيعي للغة العبرية ولم يفرضها عليهم آباؤهم. وكان أولئك الأطفال أول مجموعة تنشأ في محيط مقتصر على اللغة العبرية بعد فترة انقطاع دامت 1700 عام. (Rabin 1973:73).

وكان بن يهودا أول شخص في العصر الحديث يقتصر على استعمال اللغة العبرية وحدها في البيت ويقصر أبناءه عليها وحدها. ولكن لم تكن تجربته وحدها هي التي أدخلت العبرية إلى بيوت اليهود في فلسطين. حقا لقد كان عدد الأسر اليهودية التي تستعمل اللغة العبرية في البيت عشر عائلات فقط في العام 1901م بعد مرور 20 عاماً من وصول بن يهود إلى فلسطين، رابين. (Rabin 1973:70). ولكن يبدو أن هناك إجماعاً عاماً على أن السبب الذي أدى إلى استخدام اللغة العبرية في البيوت اليهودية هو إحياء اللغة العبرية بجعلها لغة التعليم في المدارس اليهودية.

وقد انسجمت فكرة إحياء اللغة العبرية وجعلها اللغة الرئيسة للاستعمال اليومي بين يهود فلسطين في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مع الطموحات القومية لليهود. وقد كان التزام اليهود العقائدي باللغة العبرية قوياً جداً إذا أخذنا في اعتبارنا الصعوبات التي واجهها اليهود عندما أرادوا جعل اللغة العبرية لغتهم القومية ولغة التعامل اليومي. كانت اللغة العبرية تفتقر إلى المصطلحات الضرورية للتعبير عن الأنشطة والخبرات اليومية وبالتالي تحتاج إلى تحديث وتطوير مكثفين، كما تحتاج إلى تنقية لمفرداتها. وبالرغم من ذلك يستطيع المرء أن يجادل بأن عدم التجانس اللغوي بين اليهود المقيمين والمستوطنين الجدد هو الذي أدى إلى إيجاد لغة واحدة توحد بينهم، وكانت اللغة العبرية هي الوسيط "الطبيعي" المناسب لهذا الغرض. وكانت اللغة العبرية هي الخيار الطبيعي على الأقل من حيث كسب الوقت بعد فوات الأوان، لأن غالبية اليهود الرجال وكثيراً من

نساء اليهوديات كانت لديهم تجربة التعليم الديني التي تجعلهم يألفون اللغة العبرية الأدبية. أما بقية الخيارات من الضروب اللغوية الأخرى المرشحة لُغّةَ جامعة لليهود مثل: اليدش والجودزمو أو العربية تتطلب أن يتعلمها جزء كبير من السكان، وذلك لأن عدداً لا بأس به من اليهود يعرفون اللغة العبرية ويتكلمونها فعلا. ومن المسلم به أن السكان اليهود في فلسطين ليس لهم ارتباط عملي باللغة العبرية يتعلق باستعمالهم لها في أنشطة حياتهم اليومية كما هو الحال بالنسبة للضروب اللغوية الأخرى مثل اليدش والجودزمو والعربية. بل إن اللغة العبرية ترمز إلى التراث العام لكل اليهود. ومما يجدر ذكره وجود معارضة لاستغلال اللغة العبرية لغة عامة لكل اليهود تتعلق بأمور دنيوية علمانية من طرف الجماعات اليهودية المغالية في معتقداتها الدينية (الكنيسة الأورثودوكسية) وهم الجماعات القادمون من أوروبا الشرقية. ومن المعلوم أن اليهود القادمين من شرق أوروبا يتكلمون "اليدش" وبالتالي لا يشعرون بحاجة ماسة إلى لغة عامة ليتفاهم بعضهم مع بعض. ولو كان معارضو استعمال اللغة العبرية لأسباب دنيوية علمانية يعانون من مشكلة عدم التجانس اللغوي لكانت لغة يهود شرق أوروبا هي اختيارهم الأول بوصفها لغة جامعة لكافة اليهود لأنها هي اللغة التي يتكلمها أكبر عدد من اليهود بالمقارنة بالخيارين الآخرين (الجودزمو والعبرية). والحال كما هو، أي بحكم وجود تجانس لغوي بين معارضي استعمال اللغة العبرية ولانعدام التجانس اللغوي بين أنصارها صار المجال ممهداً والطريق سالكاً لها.

وبذلك فقد وضع المهاجرون الشبان المؤمنون بالمثالية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حجر الأساس لدولة إسرائيل الحديثة وأمنوا على نجاح برنامج إحياء اللغة العبرية. ولكن السؤال الذي يمكن أن يطرح هو: هل يمكن لحركة إحياء اللغة العبرية أن تحدث لو كان أولئك الشباب أقل إيماناً بالمبادئ المثالية للغة تجمع اليهود وتيسر التفاهم بينهم. وإذا كان الأمر كذلك فإن الحوافز المادية لإحياء اللغة العبرية كانت ذات شأن حتى في أيام الحماس القومي أو حمى القوميات.

استعمال الضمائر المذكرة وحملة تحرير المرأة

عندما تولد الآلهة، تظهر مكتملة النمو: خرجت أفروديت (آلهة الحب والجمال عند الإغريق) من البحر مكتملة النمو، وخرجت أثينا (آلهة الحكمة والفنون والصنائع النسوية عند الإغريق) من جبين زيوس (Zeos) (كبير آلهة اليونان). أما الحركات الاجتماعية فليس لها مثل هذه البدايات المحكمة المرتبة فالوقائع الممهدة لحدوثها كثيرة وتتنامى مع مرور الزمن. فالحركة النسوية الحديثة في الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت تنعكس في الوعي القومي الأمريكي في الستينيات من هذا القرن لا تختلف عن غيرها من الحركات الاجتماعية حيث إنها لم تظهر مكتملة بل مهدت لظهورها أحداث كثيرة.

يستطيع المرء بالطبع الإشارة إلى وقائع محددة عندما يستعيد تطور الأحداث الأساسية لظهور الحركة النسوية، ومن أمثلة تلك الأحداث ظهور كتاب اليزابث فريدان (Betty Friedan) المعنون "الأسرار النسوية" (The Feminine Mystique) عام 1963م. وعلى الرغم من أن الكتاب لم يأت بجديد يذكر فإنه عرض قضية هادفة بشكل واضح وبصورة انفعالية تفيض بالحماسة، ونتج عن ذلك الكتاب استجابة هائلة من الجمهور. وقد ساعد الكتاب النساء اللواتي قرأنه على إدراك أن حالات القلق والإحباط واليأس والغضب التي تعاني منها المرأة ليست ناتجة عن عيب أو نقص في ذاتها بل إنها نتاج لتربيتها أو لرأى المجتمع فيها. فقد ربّى المجتمع النساء على أساس أن أحسن وضع يمكن أن تكون عليه النساء أو يمكن أن يحققنه يكمن في أدائهن لأدوارهن بوصفهن أمهات وربات بيوت الأمر الذي يعني أن المكان المناسب لمواهب النساء هو البيت وأن هذه الوضعية ليست من صنع الإنسان وتدبير الرجال حتى يمكن تغييرها ولكنها نتيجة لخصائص بيولوجية ثابتة في ماهية المرأة وغير قابلة للتغيير. هكذا تمت تربية المرأة وبالتالي هذا ما علمته المرأة لأطفالها. ولكن لو تمت الاستفادة حقا من هذه الدروس لما كان لكتاب (Betty Friedan) هذا الأثر الكبير، مثل ما حصل لكتاب (Marry Wallstonecraft) المعنون "دفاع عن حقوق المرأة". (Avindication of the rights of women) الذي نشر عام 1792م والذي

يعتبر حدثا فاصلا في تاريخ حركة المساواة بين الرجال والنساء حيث أنه كان دائما إما ينتقد أو يوضع في موضع سخرية واستهزاء. إذن لماذا استقبل الجمهور كتاب فريدان Friedan بهذه الحماسة المفرطة.

ظهر كتاب فريدان (Friedan) في الوقت المناسب وجاء بعد حدوث تغير اجتماعي ملحوظ، حيث ساعدت تعبئة وحشد الرجال في القوات المسلحة خلال الحرب العالمية الثانية بالإضافة إلى خلق وظائف جديدة عندما بدأ المجتمع إعادة التسلح بعد انتهاء الحرب على توظيف واستخدام النساء على نطاق واسع، لذلك استطاعت روزيْ (Rosie the Rivcter) وهي بطلة أغنية شعبية في تلك الفترة، أن تسعد ليس بأدائها لواجبها الوطني فحسب بل إنها ورثت وظيفة كانت في السابق مقتصرة على الرجال دون النساء على الرغم من أن المكافأة المالية والحوافز الاجتماعية الأخرى التي صاحبت العمل خارج البيت هي الأخرى أكثر إمتاعا وإغراء.

انخفضت بعد الحرب العالمية الثانية أعداد القوى العاملة النسائية بالقياس إلى التعداد العام للنساء في المجتمع الأمريكي ولم يرجع تعداد النساء العاملات إلى الحد الذي كان عليه أثناء الحرب حتى عام 1960م عندما كانت نسبة 35٪ من النساء الأمريكيات يعملن خارج البيت. وتزايدت هذه النسبة على مدى الستينيات والسبعينيات واستمرت في التزايد خلال الثمانينيات. وفي عام 1984م صار أكثر من نصف النساء الأمريكيات يعملن خارج البيت في الوقت الذي كان أقل من 16٪ من مجموع النساء الأمريكيات المتزوجات ضمن القوى العاملة في عام 1940م، وارتفعت هذه النسبة إلى 25٪ عام 1950م والى 32٪ عام 1960م وفي العام 1963م، وهو العام الذي ظهر فيه كتاب (Friedan) وصلت نسبة النساء العاملات إلى 35٪ من مجموع النساء الأمريكيات.

عندما نشرت فريدان (Friedan) كتابها لم يحدث تحسن ملحوظ في أجور النساء بالنسبة لأجور الرجال ليعكس ازدياد مساهمة المرأة في القوى العاملة. وفي العام 1949م كان متوسط ما تكسبه المرأة العاملة يقترب من 60٪ من متوسط أجرة

الرجل العامل، انظر (Sanborn 1964)، وكذلك في العام 1963م هو العام الذي نشر فيه كتاب الأسرار النسوية (Feminine Mystique)، لم تتغير نسبة أجور النساء إلى أجور الرجال (مكتب الإحصاء بالولايات المتحدة الأمريكية (361: 1974).

لماذا كان الاحتجاج على تلك الأوضاع غير ظاهر قبل الستينيات؟ ولماذا لم تستفق الحركة النسائية في الأربعينيات والخمسينيات التي انهارت بعد أن تحصلت النساء على حق التصويت في عام 1920م؟ نقلا عن (William Chafe 1975) لم يكن هناك عدد كاف من المتظاهرين المحتجين على وضع المرأة المؤمنين بأفكار بديلة الذين يستطيعون تكوين معارضة للأفكار التقليدية السائدة آنذاك حتى الستينيات من هذا القرن العشرين. كان المفهوم السائد حول دور المرأة يقول بان مسؤولية المرأة الأولى والأساسية وكذلك تأكيد المرأة لذاتها يكمنان في أدوارها زوجةً وأُماً، وأما النساء المتزوجات العاملات فيمكنهن تبرير دخولهن إلى سوق العمل بأنهن كن يساعدن أزواجهن. إذ يتطلب ارتفاع الأسعار المستمر بالإضافة إلى الرغبة في الوصول إلى مستوى معيشة أفضل أن يكون للأسرة الواحدة مصدران أساسيان للدخل. وكذلك عندما يعتاد المرء على مستوى معيشة يقوم على مصدرين للدخل مرتبين شهريين يصبح من الصعب على المرء أن يتحول إلى الاعتماد على مصدر دخل واحد.

وما دامت النساء يعتبرن الزواج والأمومة هما الدوران الأساسيان في الحياة فبالتالي يمكنهن أن يرين مساهمتهن في سوق القوى العاملة لا تزيد عن كونهن مكملات لأدوار أزواجهن وأن يرين مستقبلهن الوظيفي يأتي في المرتبة الثانية بالنسبة لوظائف أزواجهن إلا أن دخول نساء البيت إلى سوق القوى العاملة على نطاق واسع بدأ يغير العلاقة التقليدية بين أدوار الأزواج في سوق العمل. فأصبح من الممكن للنساء أن يطالبن بدور أكثر فعالية في تدبير مصروفات الأسرة وذلك بحكم مساهمتهن الفعلية في دخلها، وأكثر من ذلك فإن إمكانية التزامهن بالعمل خارج البيت تتوقف إلى حد كبير على استعداد أزواجهن لتولي مهام منزلية وتحمل مسؤولية الاعتناء بالأطفال. والأمر الذي لا مناص منه هو أن التحول تجاه تحمل

مسؤولية أكبر داخل البيت من شأنه أن يؤدي في النهاية إلى المطالبة بدرجة أكبر من المساواة خارج البيت.

وعندما أصبح هذا المطلب لا ينظر إليه كأنه صرخات أقلية متطرفة مجنونة بل يحظى بالاحترام ويجد أذانا صاغية في الستينيات فإن ذلك مرجعه إلى حركة الحقوق المدنية التي تزعمها الأمريكيون السود المنحدرون من أصول زنجية التي تصدرت الأحداث في ذلك العقد. حيث أيقظت المظاهرات والتجمعات والدعاوى القانونية المدنية والدعاوى المتعلقة بحقوق التصويت في الانتخابات وأحداث العصيان المدني التي تميزت بها حملة حركة الحقوق المدنية من أجل الحصول على المساواة الكاملة بين البيض والسود وأثارت اهتماما كبيرا وعلى نطاق واسع من أجل علاج الأمراض الاجتماعية التي طالما آذت الأمة وأذاقتها ألوانا من المشاكل بما في ذلك مشاكل الفقر ومشاكل التمييز العرقي. وأدت مظاهرات الأمريكيين السود وإصرارهم على المطالبة بالحقوق المدنية الكاملة إلى تعبئة جماعات من الشعب الأمريكي كانت في السابق مستسلمة ومتخذة موقفا سلبيا، وكذلك كانت حركة الحقوق المدنية أنموذجا للحركة المعارضة للحرب في فيتنام التي كان لها هي الأخرى زخم كبيرٌ في أواخر الستينيات حيث وظف المتظاهرون المعارضون للحرب الأمريكية في فيتنام الطرق والتنظيمات التكتيكية التي أثبتت نجاحها في إيقاظ ضمير الأمة في ما يتعلق بمعاملة السود.

شاركت النساء مشاركة فعلية إيجابية في حركتي الحقوق المدنية والحركة المناهضة للحرب الأمريكية في فيتنام، ولكن كان لعدد من الشبان المنادين بالإصلاحات الجذرية من المشاركين في هاتين الحركتين وجهات نظر معادية معاداة صارخة لمبدأ المساواة بين الرجال والنساء. كانوا يتوقعون من النساء أن يصنعن لهم القهوة وأن يقمن بتشغيل الآت التصوير والطباعة بينما يقوم الرجال برسم السياسات والخطط الاستراتيجية للحركة.

وعندما احتجت روبي روبنسن (Ruby robenson) وهي طالبة من أصل زنجي وعضو مؤسس للجنة التنسيق واللاعنف الطلابية (Sncc) على مكانة المرأة

الدونية في الحركة في الخطاب الذي وجهته إلى مؤتمر لجنة التنسيق واللاعنف في عام 1964م، أتخذ زملاؤها من الشبان الذكور من رأيها موقف سخرية واستهزاء. (Carden 1974). وجاءت العبارة التي قالها Stokelv Caemichael المشهورة بسوء سمعتها التي جاء فيها إن المكانة الوحيدة للمرأة في لجنة التنسيق واللاعنف الطلابية هي الانبطاح على وجهها "جاءت معبرة باختصار عن موقف أولئك الشبان من آراء زميلتهم Ruby robenson ويماثل هذا الموقف موقف السيدة المنادية بالمساواة بين الرجال والنساء في القرن العشرين (SusanB.) وكانت أنتوني (Antony) التي بدأت حياتها المهنية عاملة متواضعة ولكنها انجذبت إلى الحركة المنادية بالمساواة بين الرجال والنساء بفعل مواقف وآراء الرجال المتغطرسة من مساهماتها وبنفس الطريقة انجذب عدد كبير من النساء المعاصرات إلى تأييد الحركة المنادية بالمساواة بين الجنسين نتيجة لتجاربهن الشخصية مع رجال معارضين لهذه الحركة من خلال مساهمتهن في الحركات الإصلاحية التي ظهرت في الستينيات.

وهكذا انسحب عدد كبير من النساء من تلك الحركة الإصلاحية وشكلن مجموعاتهن الخاصة بهن مجموعات "تحرير المرأة". وتدل استجابتهن إلى أنه من الخطأ الحكم على حركة النساء من خلال المنظور الاقتصادي وحده، حقا إن المساواة في مجال العمل أمر عاجل من جانب هذه الحركة ولكن هدف الحركة النسائية أبعد مبدأ من مجرد تحقيق فرص عمل متساوية للرجال والنساء وتوفير أجور متساوية للوظائف المتماثلة. إنما الهدف في ذاته لا يقل عن المطالبة بتحرير المرأة الذي بدوره يتضمن تحرير الرجل من القيود الاجتماعية تلك المفروضة عليهما التي تحد من قدرتهما على أن يدركوا إدراكا تاما قدراتهم الكامنة بوصفهم آدميين ومما يجدر ذكره، أنه لو تحققت أهداف الحركة المنادية بالمساواة بين الرجال والنساء مساواة تامة لكنا شهدنا تحولا اجتماعيا جوهريا.

وبما أن التذكير والتأنيث في الاستعمال اللغوي يلعبان دوراً أساسياً في الهوية الاجتماعية للأفراد ويعتبران مبدأين أساسيين تنظم حولهما الحياة الاجتماعية، فإن أمر التخلص من التحيز لجنس الرجال أو الذكور في الاستعمال اللغوي مبدأ

جسيم وقد يبدو غير معقول. حيث يشترك الآباء والمدرسون ومؤلفو كتب الأطفال ومصنعو لعبهم وكتاب وسائل الاتصال بالجمهور (كالصحافة والإذاعة) في تقديم أنماط من الآمال والتوقعات للأولاد وأخرى للبنات. تأتي هذه الآمال والتوقعات منسجمة مع الاتصاف بالحزم والشدة من جانب الرجال وسهولة الانقياد بالنسبة للنساء. كما تساعد تلك التوقعات على تحديد مجموعة أهداف عامة في الحياة خاصة بالأولاد وأخرى خاصة بالبنات. ونظراً لانتشار وشيوع هذه الأهداف الحياتية الاجتماعية أصبحت جزءا من المسلمات الحياتية العامة. وبعبارة أخرى صارت هذه الأهداف مسلمات وأمورا متفقا عليها.

حيث يلعب الاستعمال اللغوي دور الوسيط الأساسي في التعامل الاجتماعي، فمن المجدي أن نجعل استعمالنا للغة يساعد على خلق وتعزيز تراكيب وتعابير لغوية تعكس الجنسين من الذكور والإناث. ويعتبر استعمال "أسماء التذكير" المتمثلة في الأسماء والضمائر والكلمات التي تصلح للإشارة إلى الجنسين دون تحيز مثالا ينطبق على هذه الحالة. أسماء التذكير الجمعي هي كلمات وضمائر مذكرة ولكنها في الوقت ذاته تصلح لمخاطبة الجنسين من الذكور والإناث. وتزودنا مقالة الإسكندر بوب (Alexander Pope) المعنونة "دراسة حول الإنسان" (Essay on man) التي كتبت في القرن الثامن عشر بمثال رائع على ذلك الاستعمال اللغوي. وها هي أبيات منها:

أعرف نفسك ولا تعايرها بالخالق

فالطريقة المثلى لمعرفة الإنسان هي دراسة الإنسان

أينما كان حجم الآلام والمعرفة والشهرة والثروة ...

لا أحد يستطيع أن يستبدل نفسه بجاره

ذو العلم يسره أن يعرف عن الطبيعة ويستكشف

والأحمق الأبله سعيد بقصور علمه

يسعد الغني بما عنده

ومقتنع الفقير بما سيناله في الآخرة

ارقب الشحاذ الأعمى كيف يرقص، والمقعد كيف يغني

السكير بطل، والمجنون ملك

الكيميائي الجائع بنظرياته الذهبية

تحميه يد العناية العليا، والشاعر غارق في تأملاته

العقل مثل الريش، والريش عصا

والرجل الأمين هو أشرف صنع الخالق

هل يستطيع شخص ما أن يقرأ هذه الأبيات دون أن يستحضر في ذاكرته صورة ذهنية للرجال؟ ألا نرى بعين العقل الكيميائي والشاعر وكذلك السكير والشحاذ والمقعد بأنهم ذكور؟ ألا نرى نحن الرجل الصادق الأمين أنه كذلك ذكر؟ يعتبر هذا الجدل (استعمال هذه الأسماء الخاصة بالذكور)، على كل حال، مؤيدا مبدأ المساواة بين الذكور والإناث.

ولكن ما هو الأذى الناتج من جدال كهذا؟ يجادل بعض مؤيدي مبدأ المساواة بين الرجال والنساء أن تكرار الصور الذهنية للرجال يعزز المفهوم السائد القائل بأن الرجال هم الأصل والمعيار لبني البشر، وهم الصورة غير المشوهة للإنسان. بينما النساء هن الشذوذ وهن النمط غير الطبيعي والمخالف للقياس وهن الصورة المشوهة للرجل. كما يجادلون بأن استثناء نصف أفراد الجنس البشري من الاستعمال اللغوي المنعكس في المفردات التي تشير إلى الذكور دون الإناث وبالأخص أسماء المهن لا يضعف ويزعزع ثقة النصف المستثنى في نفسه فحسب بل يؤدي أيضا إلى تحديد توقعات أفراده الوظيفية في المستقبل. وتصديقا لهذا الجدل فإن بعض المصطلحات المستعملة مسميات لبعض المهن مثل: رجل الطقس (Weatherman)، والرجل الرئيس (Chairman) وواضع الخطط والتصاميم (draftsman)، تقترح بأن هذه الحرف تقتصر بالطبيعة على الرجال دون النساء.

إن القول بأن الناس ينصرفون إلى استدعاء صورة ذهنية للرجال فقط بدلا من الرجال والنساء معا عندما يقرؤون نصا يشتمل على أسماء وضمائر تشير إلى الذكور دون الإناث. أما القول بأن استعمال التعابير الخاصة بالرجال تسهم في زيادة التمييز بين الجنسيين فهذا أمر مختلف تماما. ولكن لو أن هذه المصطلحات والتعابير الخاصة بالذكور لم توجد أصلا فهل سيكون التمييز بين الجنسين أقل مما هو عليه؟ ألا نتفق بأن استعمال مثل هذه المصطلحات والتعابير يعكس وجود التمييز بين الجنسين حتى وإن لم يفعله أحد؟ ومهما يكن أمر استعمال تلك الكلمات والتعابير الخاصة بالذكور فقد صار تحاشي استعمال اللغة المنحازة لجنس دون الآخر هدفا لأنشطة وأعمال أولئك المؤيدين لمبدأ المساواة بين الرجال والنساء.

كان هناك على الأقل ثلاثة حوافز أو أسباب للحملة التي استهدفت الاستعمال اللغوي المتحيز لجنس الرجال، السبب الأول: يعتقد بعض المؤيدين المبدأ المساواة بين الجنسين أن التقليل من الاستعمال اللغوي المتحيز يضعف التمييز والتحيز الاجتماعي القائم لجنس الرجال. وإذا كان بين أعضاء الحملة أفراد يفهمون فرضيات أو نظرية وورف (Whorfian hypothesis) التي مفادها: أن التراكيب اللغوية تؤثر على السلوك العلمي للأفراد، فإنهم يعملون على تغيير الاستعمال اللغوي ومن ثم تغيير سلوك أفراد المجتمع. أما الحافز الثاني وهو الأكثر جدوى فيقول إن الهدف هو رفع مستوى الوعي بدور وأهمية الاستعمال اللغوي في التأثير على سلوك الأفراد. إذ إن لفت انتباه الأفراد إلى الاستعمال اللغوي المتحيز لجنس ما ضد الجنس الآخر يذكر كل من المتحدث والسامع بالتحيز الذي تتضمنه أو تدل عليه المفردة اللغوية التي يستعملها. وأما السبب الثالث والأخير فهو ناتج من أن بعض الأفراد ربما لحقت بهم إساءة من سماع تراكيب لغوية تضمر التحيز لجنس ما ضد الجنس الآخر مثل الإساءة من سماع صفات أو عبارات تتضمن التحيز ضد شخص بسبب لون بشرته أو شكل شعره.

ولكن إذا كان ذلك الاستعمال اللغوي المتحيز يسبب إساءة أو إزعاجا فإننا لا نلمسه على الدوام. والتمثيل على ذلك انظر إلى النص التالي المقتبس من كتاب "الأسرار النسوية":

"صار علماء السلوك الإنساني يهتمون وبشكل متزايد بحاجة الإنسان الطبيعية إلى النمو، إرادة الإنسان أن يرى كل ما يملك من إمكانيات متمثلة في عمله .... إن الرغبة في تملك القوة وتأكيد الذات والاستقلالية وكافة المسميات التي تطلق على هذا المعنى لا تعني العدوان أو المجاهدة بالمعنى المتعارف عليه، بل أن ما تعنيه هو أن الإنسان يحاول إثبات وجوده وإبراز إمكانياته الذاتية وبجدارة واستحقاق، إنها تعي امتلاك الشجاعة بأن يشعر الإنسان بأنه يمثل نفسه. إن التسليم بأن الإنسان السعيد لا يتحقق إلا إذا كان الإنسان يشعر بقبول النفس وبالصحة البدنية ويتصرف خاليا من الشعور بالذنب وأن يستطيع فعل ما تؤهله إمكانياته أن يفعله".

في هذه الفقرة المقتبسة من نص يؤمن كاتبه بمبدأ المساواة بين الرجال والنساء والتأكيد على قيم الاستقلالية والحرية الفردية وإدراك القدرات الذاتية يكثر استعمال الأسماء التي تصلح لمخاطبة الذكور ولكنها تصدق على الإناث أيضا. وبالتالي وجد المؤمنون بمبدأ المساواة بين الجنسين أنفسهم مجبرين أن يتعلموا كيف يحتجون على نص كهذا. وقد تعلموا ذلك فعلا. تماما كما كافح أعضاء حركة الحقوق المدنية من السود من أجل استبدال كلمة أسود (black) بكلمة نيجرو (Negro) كافح المؤمنون بمبدأ المساواة بين الرجال والنساء من أجل أن تستبدل بالأسماء والكلمات الخاصة بالرجال دون النساء في الاستعمال اللغوي أسماء وكلمات محايدة تصلح لمخاطبة الجنسين.

ماذا فعل المناصرون لمبدأ المساواة بين الرجال والنساء تجاه الحد من استعمال الأسماء والكلمات المتحيزة للرجال ضد النساء فضلا عن مقاطعة المتحدثين في اللقاءات العامة واقتراح المصطلحات التي يستعملونها؟ أعدوا كتيبات ومراجع ليرشدونا كيف نتجنب استعمال تعابير وكلمات تعكس التحيز

لأحد الجنسين على سبيل المثال ألزمونا كتابة التعبير "الأطباء وأزواجهم" بدلا من العبارة "الأطباء وزوجاتهم"، وكذلك استبدال بدائل أكثر حيادية بتعابير أخرى مثل استعمال الكلمات الآتية:"الإنسانية" (Hmanity)، هيئة المستخدمين (Personal) يزود بموظفين (to Staff)، الشخص الرئيس (chairperson) بدلا من الكلمات الآتية: بنو آدم (Mankind)، قوة الرجال العاملة (manpower)، يزود برجال (to man) والرجل الرئيس (chairman). وكذلك ألزمونا بتجنب استخدام ضمير الغائب "هو" المتحيز للرجال واستبداله بصيغة الجمع "هم" أو بذكر الاسم ذاته الذي يعود عليه الضمير. كما مارسوا ضغوطا على الجمعيات الحرفية التي يعملون بها أو يتبعونها بتبني استعمال مصطلحات وتعابير غير منحازة لأحد الجنسين على حساب الآخر في دليل قواعد النشر المعتمدة في تلك الجمعيات. وعلى سبيل المثال، فإن هيئات تحرير المجلات العلمية التي تنشرها جمعية علماء النفس الأمريكيين لن تعتبر أو تنظر في المخطوطات (الكتب والمقولات المعدة للنشر) التي لا يلتزم معدوها بشروط الاستعمال اللغوي المتعلقة بتجنب اللغة المتحيزة لأحد الجنسين على حساب الآخر التي تتبناها الجمعية.

ما مدى نجاح هذه الجهود؟ تشير نتائج الدراسة التي أجراها المؤلف بالاشتراك مع بحاث آخرين عام 1980م بمعهد الدراسات اللغوية بجامعة نيومكسكو راجع (Cooper 1984) [4] إلى أن تلك الجهود سجلت نجاحا ملحوظا في مجال الاستعمال اللغوي التحريري. حيث قام الدارسون (المؤلف وآخرون) بدراسة 525.000 كلمة منتقاة من نصوص مختارة من مطبوعات أمريكية كثيرة التداول تشمل الجرائد اليومية ومجلات توزع بكميات كبيرة عن السنوات الفردية في الفترة من 1971م إلى 1979م. أشارت نتائج الدراسة إلى وجود انخفاض شديد في أعداد الكلمات التي تستعمل لمخاطبة الرجال دون النساء، حيث انخفضت نسبة هذه الكلمات من 12٪ في كل 5000 كلمة عام 1971م إلى 4.3٪ في كل 5000 كلمة عام 1979م، وأشارت الدراسة إلى أن ذلك الانخفاض كان تدريجيا على مدى السنوات التي تمت دراستها بالتوالي.

كذلك نقصت خلال تلك الفترة نسبة تكرر كل الأسماء الخاصة بالذكور التي تمت دراستها مثل اسم الجنس "رجل" والأسماء المركبة التي يكون اسم الجنس "رجل" أحد عناصرها وكذلك ضمير المفرد الغائب "هو". وأثبتت الدراسة أن أكبر نقص وجد في تكرار المفردة "رجل" التي كانت نسبة تكرارها في عام 1979م يساوي 16٪ من نسبة تكرارها عام 1971م، أما أقل نسبة نقصان فوجدت في المركبات التي تكون المفردة "رجل" أحد عناصرها والتي أشارت الدراسة إلى أن نسبة تكرارها في العام 1979م تساوي 55٪ من نسبة تكرارها عام 1971م.

لماذا سجلت الكلمات المركبة التي تكون المفردة "رجل" أحد عناصرها أقل نسبة نقصان من مجموعة الأسماء التي تمت دراستها؟ يمكن تفسير هذا على أساس أن المفردة "رجل" تصلح لبناء مئات الأسماء المركبة ولا يمكن استبدال اسم آخر بها دون إحداث تغيير في تركيب الاسم المركب ذاته. فالأسماء الآتية على سبيل المثال، رجل الإطفاء (Fireman)، وصياد السمك (Fisherman)، وساعي البريد (mailman)، وبنو الإنسان (mankind)، ورجل الأخبار (newsman)، والمتحدث الرسمي (Spokesman)، ورجل الطقس (Weatherman) ومثيل الصانع الماهر (Workmanlike).

يمكن استبدال ما يلي من الأسماء البديل عنها: مكافح النيران (fire fighter)، وصياد (fisher) وحامل الرسائل (letter carrier)، والجنس البشري (mankind)، ومراسل صحفي (reporter) والناطق الرسمي (spokesperson) والمتنبئ بالطقس (weather forecaster)، والصانع الماهر (skilful). وتماما كما ينتقل التغيير في نطق الكلمات بالتدريج من مرفيم إلى آخر، (Chen and Wang 1975) فربما ينتقل نقصان استخدام المفردة رجل في الأسماء المركبة من مركب إلى آخر مع توالي قبول الجمهور المستخدم للغة لهذه البدائل الجديدة للمركبات غير المقبولة.

والتفسير الآخر لصغر نسبة النقصان في الكلمات المركبة التي تشتمل على المفردة رجل كما أشارت الدراسة هو انه ليس هناك غرابة في استخدام هذه المركبات المشتملة على المفردة رجل واختيارها للدلالة على أسماء لِمِهن وحِرَف

يشغلها رجال، بل الغرابة في استخدام المفردة "رجل" أو استخدام ضمير الغائب "هو" للإشارة إلى مهن وحرف يشغلها الذكور والإناث على السواء، ينطبق على معظم الأسماء المركبة التي تمت دراستها.

ومن الجدير بالذكر أن النصوص التي تمت دراستها تقتصر على النصوص المكتوبة دون الاستعمال الشفهي للغة وبالتالي نحن لا نملك دليلاً على التغييرات التي تمت في اللغة المحكية. أما التحديد الثاني المتعلق بمدى تمثيل العينة المدروسة للغة المستعملة بوجه عام يقول: على الرغم من أن الدراسة شملت ضروبا عديدة من المطبوعات التي توزع على نطاق واسع فإنها لم تزعم بأن العينة تمثل كافة الجرائد والمجلات التي توزع في الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي لا نستطيع أن نزعم أننا سوف نحصل على نفس النتائج لو قمنا بدراسة أو مسح عينة مطبوعة ممثلة لجميع وسائل الاتصال بالجمهور. إلا أن العينة التي تمت دراستها كانت كبيرة ومتنوعة بما فيه الكفاية لتمكننا من القول وبكل ثقة بأن لحركة المساواة بين الرجال والنساء أثرا ملحوظا على المنشورات المطبوعة التي تخاطب الجمهور العام.

في الوقت الذي استثمر المؤيدون لمبدأ المساواة بين الرجال والنساء جهودا كبيرة في حملتهم ضد الاستعمال اللغوي المتحيز لجنس الرجال، بدأت حملة التخطيط اللغوي بوصفها جزءاً من معركة كبرى من أجل تحرير المرأة. ولكن ما مدى النجاح الذي أحرزته هذه الحملة؟ إذا صح أخذ الإحصاءات المتعلقة بالقوى العاملة مؤشراً على مدى نجاح هذه الحملة أو مدى نجاح النساء في الحصول على حقوق المساواة بينهن وبين الرجال فإن أفضل ما يقال عن هذا الدليل الذي تقدمه تلك الإحصاءات أنه ملتبس وغير واضح (راجع على سبيل المثال Fuchs 1986, Mellor and Stamas 1982, Norwood 1985, Raskin 1984, Rytina 1982a, 1982b) وكذلك مكتب الإحصاء السكاني بالولايات المتحدة (1982:386). ولا يستطيع المرء أن يزعم أن ليس ثمة تحسن في مساهمة المرأة الأمريكية في القوى العاملة في المجتمع قياساً إلى مساهمة الرجال خلال الجيل المنصرم ومنذ نشر كتاب الأسرار النسوية (The Feminine Mystique)، حيث أصبح الفرق بين أجور النساء

وأجور الرجال أقل من قبل، وازدادت أعداد النساء في الوظائف العالية ذات الأجور المرتفعة. إن هذه التغيرات لم تكن في الواقع مذهلة أو مفاجئة، ربما لأن انقضاء جيل واحد على بداية الحملة فترة غير كافية لتحقيق تغييرات اجتماعية جوهرية.

والآن نطرح هذين السؤالين: الأول هل أسهمت حملة الاستعمال اللغوي غير المنحاز لأحد الجنسين في إحراز الانتصارات التي تم إحرازها؟ والثاني، ألم يكن للحملة تأثير على المكاسب والإنجازات التي تم إحرازها؟ من الصعب تحديد نوعية المعايير التي تدلل على آثار حملة الاستعمال اللغوي المحايد على سلوكيات الأفراد عدا اللغوية منها إذا تم فصل حملة الاستعمال اللغوي عن الأنشطة الأخرى الهادفة إلى تعزيز حركة تحرير المرأة. أظهرت لنا الحركة النسائية بأنه ينتج عن الحركات الاجتماعية عموماً نتائج ومترتبات تنعكس على اللغة المستعملة في المجتمع، سواء أكان لهذه الآثار والمترتبات اللغوية أثر على السلوكيات غير اللغوية أم لم يكن لها أي تأثير. كما أثبتت الحركة النسائية، على أي حال، بأن تغيير اللغة المكتوبة أسهل بكثير من تغيير الممارسات والمواقف التي تعزز مكانه المرأة.

يعد استبدال المصطلح (Chairman) بالمصطلح (Chairperson) أسهل بكثير من دفع مرتب لامرأة (Chaireomen) يماثل المرتب المدفوع لرجل (Chairman). ومن الممتع التعليق بأن التغيير في اللغة المكتوبة يسهم في خلق جو مختلف من الأداء والمواقف ويساعد على الإسراع بتغيير في سلوك الأفراد. وفي حالة عدم توفر دليل مقنع، فإن مثل هذه التأكيدات لن يتجاوز أثرها أكثر من أن يعكس بعض الأماني المتحيزة.

حملة محو أمية شاملة

نتج عن الإطاحة بالإمبراطور هيلاسيلاسي انتقال السلطة رسمياً إلى "الدرق" وهو الاسم الذي يطلق على المجلس الإداري العسكري المؤقت في أثيوبيا. وكلمة "درق" تعني "لجنة" باللغة الأمهرية وهي اللغة التي طورها ورقاها وحكم بها الإمبراطور هيلاسيلاسي والتي سوف يستمر يحكم بها ويرقّيها ورثته من بعده. ولكن قد يتراءى للمرء في الأيام الأولى للثورة أن سياسة الأمهرة التي تبناها الإمبراطور تبدو وكأنها تم قلبها رأسا على عقب كما قلبت أشياء كثيرة أخرى. وبعد انقضاء أشهر قليلة على قيام الثورة تم إيفاد أكثر من 50.000 طالب إلى القرى والأرياف الأثيوبية ليقوموا بحملة تطوير للريف الأثيوبي تشمل تعليم الفلاحين الغارقين في الأمية القراءة والكتابة وبدلا من أن يتم تعليم الفلاحين القراءة والكتابة باللغة الأمهرية وحدها، وهي السياسة التي كان يتبعها النظام الإمبراطوري السابق، فإن العاملين في حملة محو الأمية الجديدة سوف يستخدمون لغات أخرى أساسية من بين اللغات المستعملة في الريف الأثيوبي، وبالتالي سيتعلم الفلاحون اللغة التي يتكلمونها. فماذا كانت مقدمات هذا التغير في السياسة الأثيوبية؟ وماذا كانت النتائج المترتبة عليها؟

أولا المقدمات: عند قيام الثورة، كان يعتقد أن عدد سكان أثيوبيا يتراوح ما بين 26 إلى 30 مليون نسمة، وكما هو الحال في غالبية الدول الأفريقية الصحراوية فإن سكان إثيوبيا يتكلمون لغات متباينة جداً، حيث يوجد في أثيوبيا ما بين 70 إلى 80 لغة (لهجة) محلية مختلفة من أبرزها: الأمهرية والاورومو والتغراي. وكما هو الحال في الدول الأفريقية الأخرى فإن التباين في اللغات المستعملة في أثيوبيا، من ناحية، هو نتيجة للغزو أو الفتوحات الاستعمارية، التي لملمت مجموعات عرقية متباينة تتكلم لغات مختلفة في إطار تنظيم سياسي موحد. ولكن على خلاف ما حصل في الدول الأفريقية الأخرى فإن الغزاة الذين استعمروا أثيوبيا لم يأتوا من أوروبا بل جاءوا من أفريقيا.

إن الأثيوبيين الذين أسسوا الإمبراطورية الحديثة هم ورثة الإمبراطورية الأكسماتية "Aksumite Empire" التي بلغت ذروة عظمتها في القرن الرابع C. E. عندما اعتنق إمبراطورها الديانة المسيحية. وبحكم موقعها في أعالي المرتفعات الأثيوبية فقد اشتغلت أكسوم (Aksum) بالمتاجرة في السلاح والبخور والتوابل والعبيد مع أسواق الإسكندرية والسويس والقاهرة وعدن وجدة ودمشق وبغداد (Abir 1980). وامتدت حدود الإمبراطورية الأكسماتية في أوج عظمتها من جنوب الجزيرة العربية عبر البحر الأحمر إلى النيل الأعلى. أما اللغة المستعملة في الإمبراطورية فكانت تسمى قيز (Giiz) وهي لغة سامية لم تعد تستعمل في يومنا هذا، على الرغم من إنها مازالت تستعمل لغة للطقوس الدينية والكتاب المقدس في الكنيسة الأرثوذكسية الأثيوبية وكذلك تستعمل لغة لنظم الشعر.

وترجع اللغة القيزية إلى عائلة اللغات السامية الأثيوبية الحديثة المستعملة اليوم التي من أبرزها اللغة الأمهرية واللغة التغرينيه وهما اللغتان الأمان لشعبي الامهارا والتغراى على التوالي. (يجب ألا تخلط بين اللغة التغرينيه ولغة تقري وهي لغة أثيو-سامية يتكلمها المسلمون في شمال إرتريا).

خلال القرن الثالث عشر، انتقل مقر سلطة الإمبراطور في أثيوبيا، نحو الجنوب إلى مملكة أمهارا الواقعة في قلب الهضبة الأثيوبية. على الرغم من أن السلطة تتحول من وقت إلى آخر إلى أبناء عمومتهم بمملكة تقراى في الشمال الذين يعتنق غالبيتهم الديانة المسيحية ويتكلم غالبيتهم لغة تقراى في المقاطعة المسماة بهذا الاسم في إرتريا. وعلى الرغم من التشابه الثقافي القائم بين قبائل تقراى وقبائل امهارا وعلى الرغم من اعتناقهم المذهب الأرثوذوكسي المسيحي (مع وجود مسلمين بينهم) فإن كل قبيلة منهما تنظر إلى الأخرى على أنها خصم لها، حتى وإن كانتا تتفقان في نظر بعضهما إلى بعض على أساس أنهما متفوقتان على المجموعات العرقية الأثيوبية الأخرى التي انضم غالبيتهم إلى الإمبراطورية الأثيوبية خلال القرن التاسع عشر عندما وسع الإمبراطور مينيلك الثاني (Minilik II) مساحة الإمبراطورية بمقدار الضعف وجعلها تمتد تجاه الجنوب الشرقي. ومن الجدير بالذكر

أن الإمبراطور مينيلك الثاني ينتمي إلى قبيلة الأمهارا القاطنة في الجزء الجنوبي الأقصى من الهضبة الأثيوبية.

وتعد قبيلة الأورومو من أكبر القبائل الأثيوبية الأخرى المهيمن عليها، ويعتنق غالبية أفراد هذه القبيلة الإسلام ويدين بعضهم بالنصرانية، كما تتمسك بقيتهم بعقائد تقليدية قديمة. وتتكون هذه القبيلة من رعاة شبه رحل ومزارعين مستقرين ينقسمون إلى بطون وعشائر عديدة لا يجمع بينهم إلا عامل اللغة التي تنقسم بدورها إلى لهجات عدة يمكن لكافة الجماعات فهمها التحدث بها. ونظرا لعدم قيام أي من الحكومات التي توالت على أثيوبيا بأي إحصاء عام للسكان على الإطلاق وبسبب انعدام الحدود الفاصلة بين الجماعات العرقية، لا توجد إحصائيات أو أرقام مؤكدة عن تعداد السكان، ولكن غالبية المصادر المتوفرة تشير إلى أن قبيلة الأورومو هي أكبر مجموعة عرقية في أثيوبيا تتكلم لغة واحدة، حيث يبلغ تعدادها حوالي 40٪ من مجموع السكان. وتشير مصادر أخرى إلى أن قبيلة الأورومو تتساوى مع قبيلة الأمهارا من الناحية العددية، حيث تكون كل قبيلة الثلث من مجموع السكان. وقد تحول عدد من أفراد قبيلة الأورومو إلى الأمهارا بسبب اعتناقهم الديانة المسيحية الكاثولكية في أثيوبيا فغيروا أسماءهم وصاروا يتكلمون اللغة الأمهرية ويعتبرونها لغتهم الأم. ومما يذكر أن بعض العائلات من قبيلة الأورومو يصعب تمييزهم من بعض أشراف ونبلاء قبيلة الأمهارا حيث ثمة تزاوج ومصاهرة بينهم منذ أجيال مضت. فعلى سبيل المثال، كانت زوجة الإمبراطور هيلا سيلاسي أميرة من قبيلة الأورومو وأن لهيلا سيلاسي نفسه أسلاف وأحفاد ينتمون إلى قبيلة الأورومو.

وكان أفراد قبائل الأمهارا والتقراى والأورومو يعملون جنبا إلى جنب على المستوى القومي في فترة ما قبل الثورة، إلا أنهم لم يكونوا على قدم المساواة. حيث كان أفراد قبيلتي الأمهارا والتقراى يحتلون غالبية المناصب العليا في الجيش والحكومة. بينما يشغل أفراد قبيلة الأورومو عددا محدودا من الوظائف العليا قياسا إلى النسبة التي يشكلونها في التعداد العام للسكان. أما المسلمون الذين يتماثل

تعدادهم العام مع التعداد العام للنصارى في المجتمع الأثيوبي فيشغلون عدداً أقل من المناصب والوظائف العامة في الدولة. ويمكن ملاحظة نفس التفاوت بين أعداد التلاميذ المسجلين في المدارس العامة. حيث يشغل أطفال قبائل الأمهارا والتقراى العدد الأكبر من المقاعد المتوفرة في المدارس بينما لا يشغل أطفال الأورومو وأطفال المسلمين إلا عددا قليلاً من المقاعد. على الرغم من أن ملايين من الفلاحين الفقراء ينتمون إلى قبيلتي الأمهارا والتقراي إلا أن غالبية طبقة النخبة من السياسيين وأصحاب رؤوس الأموال ينتمون أيضا إلى نفسهما القبيلتين.

وحتى فيما بين طبقة الفلاحين نجد أن أفراد قبيلة الأورومو يتمتعون بنصيب أقل من الحقوق مما يتمتع به أفراد قبيلتي الأمهارا والتقراي، حيث تقوم أعداد كبيرة من فلاحي قبيلتي الأمهارا والتقراي بزراعة أراض تعود ملكيتها إلى الدولة في الوقت الذي تنص قوانين الانتفاع بالأراضي على أن يكون المنتفع يملك المهارة الكافية لإقناع الآخرين بأحقيته في الانتفاع بالأرض أو يكون قد ورثها عن أقاربه. ومن ناحية أخرى فإن فلاحي قبيلة الأورومو غالبا ما تنتزع منهم ملكية أراضيهم لتوزع على الجنود من قبيلة الأمهارا مكافأة لهم على أدائهم الخدمة العسكرية أو توزع على الأشراف والنبلاء من الأمهارا المقيمين خارج أرض الوطن من أجل ضمان ولائهم للنظام القائم. ونتيجة لهذا وجد العديد من أفراد قبائل الأورومو أنفسهم مستأجرين للأراضي الزراعية. بعد أن كانوا مزارعين ملاكا ومستقلين. وأدى ذلك أيضا إلى فرض الصراع الطبقي على قبيلة الأورومو وأخذ ذلك الصراع الأسبقية على الصراع العرقي بين القبائل ما بقي الأمهارا ملاكا والأورومو مستأجرين للأراضي الزراعية. إذ إن الفلاحين من قبيلتي الأمهارا والتقراي القاطنين في أماكن متجانسة عرقيا يستأجرون أراضي أو يدفعون ضرائب لأفراد من نفس مجموعتهم العرقية.

وهكذا ساعد هذا الواقع على فهم حالة الامتعاض السائدة في وسط قبيلة الأورومو. حيث أصبح أفراد القبيلة رعايا لنظام فاسد وإدارة غير كفؤة إلى الحد الذي جعل الحكومة المركزية لم تبذل أي جهد ولم تحرك ساكنا بهذا الخصوص. وإلى

جانب ذلك، فقد كانت المنافع والخدمات التي يتمتع بها أفراد قبيلة الأورومو من خدمات تعليمية وصحية قليلة وضئيلة جدا بالنسبة إلى ما تتمتع به القبائل الأخرى. وكانت أثيوبيا عند قيام الثورة فيها إحدى أفقر الدول في إفريقيا التي هي أفقر قارات العالم، وإذا كان نصيب الغالبية العظمى من قبيلتي الأمهارا والتقراي قليلا فإن نصيب قبيلة الأورومو أقل من ذلك كثيرا.

وفي الوقت الذي يبدو أن السبب المباشر لقيام الثورة هو الوضع الاقتصادي فيما بين أفراد الطبقة الوسطى من الحضر وبين أصحاب الرتب الصغيرة في الجيش وهو الوضع الناتج عن ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية من جانب وعن الركود الاقتصادي العالمي من جانب آخر، فالأمر الذي لا شك فيه أن السبب الرئيس لقيام الثورة هو التفاوت الصارخ في توزيع السلطة والثروة بين المجموعات العرقية في المجتمع. وقد عزز إعلاء وترقية اللغة الأمهرية في عهد الإمبراطور هيلاسيلاسي من ذلك التفاوت في توزيع الدخل والسلطة بين المواطنين.

لقد كانت اللغة الأمهرية هي اللغة الرسمية للدولة. وهي أداة التعليم في مرحلة التعليم الأساسي في كافة أنحاء الإمبراطورية حتى في إقليم إرتريا الذي كانت فيه اللغتان العربية والتقراي هما لغتا التعليم في المدارس الابتدائية إلى أن تم ضمه إلى الإمبراطورية عام 1962م. وعندما تزداد أعداد التلاميذ المتقدمين للمدارس الابتدائية يشترط مديرو المدارس أحيانا أن يكون المتقدم قد تعلم اللغة الأمهرية قراءة وكتابة بغية تقليل أعداد المتقدمين للدارسة. ولكن هذا الشرط لا يتوفر إلا في أولئك الذين انضموا إلى المدارس التي تديرها الكنيسة التي غالبا ما يعترض الآباء المسلمون على إرسال أبنائهم إليها. وقد أدى شرط إجادة اللغة الأمهرية للالتحاق بالمدارس إلى جعل المجموعات العرقية، باستثناء قبيلة الأمهارا، تواجه صعوبات كبيرة في توفير تعليم عصري لأبنائها.

وقد تم تحويل المبشرين المسيحيين إلى متعاونين في حملة أمهرة إثيوبيا حيث لم يسمح لهم بفتح مدارس إلا في المناطق غير المسيحية وطلب منهم الاقتصار على استعمال اللغة الأمهرية. ونظراً إلى أن غالبية قبيلة الأمهارا تدين بالنصرانية وجد

المبشرون أنفسهم مضطرين للعمل خارج المناطق المسيحية وبالتالي كانوا وكلاء متعاونين في نشر اللغة الأمهرية. وكانت الأمهرية والتقراي هما اللغتان المحليتان المستعملتان في كتابة الصحف ونشر الكتب حيث تم حظر الكتابة والنشر باللغات المحلية الأخرى. وكان على المبشرين الذين يريدون توزيع الكتاب المقدس (الإنجيل) بلغة الأورومو أن يقوموا بتهريب مثل هذه المطبوعات إلى الريف. وإلى جانب هذا، فقد حظيت اللغة الأمهرية بنصيب الأسد في برامج الإذاعة بينما لم تخصص إلا فترات رمزية قصيرة للإذاعة باستعمال اللغات الأخرى. كما كانت محاكم الدولة تدار باستعمال اللغة الأمهرية حتى في الأماكن التي يقطنها غير الأمهارا وحتى إن كانت اللغات الأم التي يتكلمها كل من القاضي والمدعي عليه لغات أخرى غير اللغة الأمهرية.

إن سياسة أمهرة إثيوبيا يمكن تبريرها بحجج عديدة فضلا عن رؤية الأمهارا لأنفسهم بأنهم يعملون على رفع مستوى القبائل التي مازالت ترزح في ظلمات البدائية وتمدينها، وهي القبائل التي ما زالت تتكلم لهجات محلية محكية وغير مكتوبة. وفيما يتعلق بالتعليم فقد كان الأمر صعبا ومكلفا من الناحية المالية أن يتم إعداد مدرسين يقومون بإعداد مناهج باللغات المحلية الأخرى التي يتكلمها الشعب الأثيوبي، في الوقت الذي لا تتوفر إمكانيات كافية للتعليم بالأمهرية وحدها. ويعد نقص الإمكانات المادية حقيقة حتى لو لم تكن هناك حاجة إلى تطوير اللهجات الأثيوبية إلى لغات مكتوبة. ومن الجدير بالذكر، أن تطوير لغة أو لهجة ما وجعلها اللغة الرسمية للإمبراطورية يعمل بدوره على تعزيز المجموعة العرقية التي تتكلم تلك اللغة ويميزها على المجموعات العرقية الأخرى. وهكذا فاللغة الأمهرية لا تتكلمها جماعات خارج أثيوبيا وان أبجديتها المسماة (Giiz) خاصة بأثيوبيا وان للإمبراطورية تراثا أدبيا قديما. وفي النهاية، بحكم أن الأمهرية هي لغة غالبية الأباطرة الذين توالوا على حكم أثيوبيا منذ القرن الثالث عشر فإنها ترمز إلى تراث إمبراطوري مجيد. ولكن مشكلة الشعب الأثيوبي ومشكلة الغالبية العظمي منهم هي أن هذا التراث أصبح غريبا عليهم.

كانت حملات محو الأمية لمن فاتهم التعليم في الصغر، قبل الثورة، تدار بواسطة اللغة الأمهرية وحدها. وفي الوقت الذي انتشرت اللغة الأمهرية لغةً ثانية عبر القرى ومدن الإمبراطورية، ومن خلال المدن والقرى إلى الطرق التي تربط بينها إلا أنه كان يتكلمها أقل من نصف عدد السكان سواء بوصفها لغة ثانية أو بمثابة اللغة الأم. وبالتالي فإن حملات محو الأمية التي كانت تدار آنذاك كانت تستهدف أعدادا محدودة من الكبار، على الرغم من حصر الحملات على الناطقين بالأمهرية وحدهم فإن العاملين في هذا المجال يواجهون صعوبات جمة.

وقد أدرك أعضاء مجلس قيادة الثورة، مثل ما كان يرى الإمبراطور، أهمية اللغة في السيطرة على المجتمع، حيث أعلنوا بعد استلامهم السلطة بفترة قصيرة حملة محو أمية شاملة وباستعمال لغات عديدة في التعليم. لماذا أعلن مجلس قيادة الثورة تلك الحملة في ذلك الوقت بالذات؟ ولماذا عكس المجلس السياسة اللغوية التي كان ينتهجها الإمبراطور؟

إن الإجابة على هذين السؤالين يتعلق بعضها ببعض، وأن أساس هذه العلاقة تكمن في الأفراد والمؤسسات التي اختيرت لتنفيذ هذه الحملة، وهم طلبة الجامعة وطلاب المعاهد العليا. بعد محاولة انقلاب فاشلة على الإمبراطور عام 1960م، وهي التي كانت علامة البداية لانهيار عهد الإمبراطور، برز الطلاب بوصفهم أقوى الأصوات المنتقدة للنظام وأكثرها تنسيقا، وكان ذلك كذلك على الرغم من أن غالبيتهم في نهاية الأمر سيعملون في الوظائف العمومية التي كانت توفرها حكومة الإمبراطور.

لأن الدولة تمثل رب العمل الرئيس الذي يوفر فرص العمل لكافة خريجي الجامعات. وبالتالي سيصبح الطلاب أنفسهم موضع انتقاد من طرف أفواج الطلبة اللاحقين بهم. وعلى الرغم من وجود عدد من الطلاب المنتمين إلى قبيلة الامهارا في صفوف الطلاب المعارضين لسياسة الدولة حيث إن الامهارا يشكلون الغالبية العظمى بين الطلاب، فإن أكثر القيادات الطلابية تشددا في المطالبة بالإصلاحيات الجذرية هم الطلاب المنتمون إلى قبيلتي الأورومو والتقراي. وتمثلت المطالب الملحة لطلبة الجامعة في ثلاثة أشياء: إصلاح الأراضي الزراعية، وانتخاب

حكومة تمثل الشعب، ومنح حق تقرير المصير للأقليات العرقية، الأمر الذي يعني منح الأقليات، مثل أقلية التقراي في إرتريا حقوق الحكم الذاتي.

وأصبح واضحاً أن الاختلافات اللغوية بين الأثيوبيين لعبت دورا في تقسيمهم إلى مجموعات عرقية، وفي نهاية الستينيات رفض الطلاب المنتمون إلى قبيلة التقراي التحدث باللغة الأمهرية التي كانوا يعتبرونها لغة استعمارية. وبذلك أصبحت اللغة الإنجليزية هي اللغة المستعملة في التجمعات الطلابية الكبيرة على مستوى الجامعة وهي لغة التعليم بالجامعة.

وعندما بدأت سلسلة الاضطرابات الأمنية التي أدت في النهاية إلى الإطاحة بالإمبراطور في أوائل عام 1974م كان الطلبة من بين أكثر المتظاهرين نشاطا وأكثرهم صخبا، ولكن كانت تنقصهم القدرة على تسيير دفة الأمور في البلاد سواء بالاعتماد على أنفسهم أو بالتحالف مع المجموعات المدنية الأخرى. وكانت المؤسسة الوحيدة المؤهلة لذلك وتملك القوة اللازمة لحكم البلاد هي القوات المسلحة. وقام ممثلو القوات المسلحة وهم الجنود وضباط الصف وصغار الضباط الذين يدعون بأنهم يتكلمون باسم الإمبراطور بعزله من أنصاره الأساسيين الواحد تلو الآخر حتى فقد السلطة وصار بمفرده. وفي الوقت الذي فرح الطلاب بزوال سلطة الرجل العجوز إلا أنهم أصيبوا بالفزع والذعر عندما رأوا سلطته تتحول إلى نظام عسكري. وما أن أحكم مجلس قيادة الثورة قبضته على السلطة بدأ الطلاب إلى جانب مجموعات مدنية أخرى يطالبون بحكومة مدنية.

وبعد انتهاء الإجازة الصيفية وبداية العام الجامعي الجديد عاد الطلاب يتحدثون عن مظاهرات متزايدة ومتجددة تأييدا للديمقراطية الشعبية. أي إقامة حكومة مدنية. ولكن مجلس قيادة الثورة بادر بالتصرف على الفور. وفي اليوم السادس من شهر سبتمبر، تسعة أيام قبل الإطاحة بالإمبراطور، أغلق المجلس الجامعة الوحيدة في البلاد، التي كانت تسمى جامعة هيلا سيلاسي الأول وأصبحت تعرف فيما بعد بجامعة أديس أبابا، وأصدر المجلس أمرا إلى كافة طلبة الجامعة وطلبة السنتين الأخيرتين في المعاهد العليا أن يرجئوا دراساتهم مدة

عامين وأن يبدأوا حملة تطوير للريف الأثيوبي خلال هذين العامين. حيث يقوم الطلاب بتعليم القراءة والكتابة وبتنظيم بناء المدارس والطرق وأن ينقلوا رسالة الثروة إلى الفلاحين.

وكان الطلاب، في الواقع، قد اقترحوا هذه الحملة منذ شهر أبريل الماضي، ولكن هذا المقترح أثار غضبهم عند بداية العام الجديد، لأن ما اقترحوه في حالة من الحماس الثوري على أن يكون أمرا تطوعيا أصبح إلزاما مفروضا عليهم، وأكثر من ذلك فقد أدرك الطلبة أن هدف هذه الحملة هو إبعادهم عن الساحة السياسية من خلال اختلاق هذا المبرر. وتحديا لسياسة المجلس هذه فقد قام بعضهم بتمزيق النماذج المعدة لحصر الطلبة وتسجيلهم. وانهارت المعارضة الطلابية عندما أعلن الدرق بأن الطلاب الذين لن يشاركوا في هذه الحملة لن يستطيعوا مواصلة دراساتهم سواء في أثيوبيا أو في خارجها، ولن يتمكنوا من الحصول على وظائف في الدولة مهما كان نوعها. وبالتالي، وبعد فترة من التردد، وافق الطلاب على المشاركة في هذه الحملة.

وهكذا يتفق غالبية المراقبين السياسيين على أن أحد الأهداف الأساسية لحملة محو الأمية هو إعطاء مهلة للحكومة الجديدة، ولو مؤقتا، لتستريح من معارضة الطلاب الصاخبة، وكما هو الحال في عهد حكومة الإمبراطور التي خلفها المجلس فإن سيطرة الحكومة المركزية الجديدة لم تتجاوز القرى التي لا يزيد تمثيلها للسكان على عشرة بالمائة. وتشكل المظاهرات والإضرابات عن العمل في هذه المراكز الحضرية تهديدا خطيرا للأمن في المجتمع. ولقد ساعدت الاضطرابات المدنية بالفعل على الإطاحة بالإمبراطور. ومن ثم فإن إرسال الطلاب إلى الريف لم يكن سوى ذريعة اختلقها المجلس من أجل إحكام السيطرة على البلاد.

أما الدوافع التي دفعت مجلس قيادة الثورة إلى إعطاء الأولوية لمحو أمية الكبار وتشجيعهم على تعلم القراءة والكتابة وبلغاتهم المحلية فهي أمور لا تزال قيد الحدس والتخمين. ولقد كان المجلس يعمل بشيء من السرية، حيث لم يكن كافة أعضائه معروفين ولقد تغير تشكيله عندما استدعت بعض الوحدات العسكرية

الأعضاء التابعين لها وتم تكليفهم بمهام جديدة أو قام خصومهم بالقضاء عليهم. ولكن لتأويل الموقف يمكن اعتبار الأسباب الآتية:

أولا: كلما ازدادت نسبة الأمية بين الناس. ازدادت قدرة الحكومة على السيطرة عليهم، وبالتالي على الرغم من أن ليفي ستراوس (Levi-Strauss 1969) لم يكن جادا عندما ادعى أن الهدف الأول للأمية هو استعباد الجماهير فإن مقالته هذه جاءت معبرة عن جوهر الحقيقة. على أي حال، من المكن نشر التعليم ليشمل أعدادا كبيرة من الناس لو اسقط الحظر عن التعليم باللغات الأخرى ولم تعد الأمهرية وحدها لغة التعليم. حيث لم يؤخذ في الاعتبار أن الأمهرية والتغرينية وحدهما اللتان يوجد لهما تراث مكتوب وأن اللغات الأخرى ليست لغات مكتوبة بل هي لهجات محكية وتمثل هذه الحقيقة وحدها عقبة كؤودا أمام تحقيق أهداف حملة محو الأمية الشاملة التي كانت تتطلب أن يتوفر للمعلمين مادة مكتوبة بجميع اللغات المراد تعليمها. وإذا أريد لهذه الحملة أن تنجح يحتاج المتعلمون إلى مادة يقرؤونها ويجب إن يقرؤوا ما يحتاجون إليه وإلا صار تعليمهم لا فائدة منه. ولكن في الوقت الذي أعلنت فيه حملة محو الأمية الشاملة كان مجلس قيادة الثورة يمارس عمله خلال فترة أزمة سياسية ولم يكن هناك وقت كاف لإصدار القرارات المدروسة وإجراء الترتيبات الدقيقة.

أما التفسير الثاني المحتمل لالتزام مجلس قيادة الثورة بحملة محو الأمية الشاملة وبكافة اللغات الرئيسية في البلاد فإنه يميل إلى أن مثل هذا المقترح يستميل ويجذب الطلاب المطالبين بالإصلاحات الجذرية الذين طالما طالبوا بحرية الانفصال على أساس عرقي. حيث إن في تعليم القراءة والكتابة بلغات غير اللغة الأمهرية إشارة إلى تأييد حق تقرير المصير للجماعات العرقية، وإن كانت هذه الإشارة لا تلزم مرسلها بمنح حق تقرير مصير فعلي لتلك الجماعات. ولقد كان المجلس غير مستعد بالفعل لمنح حق تقرير المصير كما برهن على ذلك حال استلامه للسلطة وذلك بإصراره الشديد على استمرار الحرب ضد المتمردين الأرتريين المطالبين بالاستقلال السياسي عن أثيوبيا وبحملاته فيما بعد ضد الحركات الوطنية الأخرى التي طالبت بالانفصال عن الحكومة المركزية في أثيوبيا.

وقد تم في الواقع التخلص من الجنرال الأرتري الأصل أمون أندون بقتله في عام 1974، وهو أول رئيس لمجلس قيادة الثورة لأنه كان يطالب بالتفاوض والتفاهم مع الانفصاليين الأرتريين بدلا من مواجهتهم عسكريا، وبسبب معارضته لاستمرار سياسة الإمبراطور التي تبناها زملاؤه في المجلس الذين نذروا "النصر أو الموت".

ولكن من المحتمل أن يكون عدد كبير من أعضاء مجلس قيادة الثورة يفضلون إعطاء إشارات صادقة تجاه الحساسيات العرقية في المجتمع وبالتالي فإن فكرة تعليم القراءة والكتابة بلغات أخرى غير اللغة الأمهرية قد جذبتهم فعلا. ويختلف المراقبون فيما يتعلق بحجم نفوذ قبيلة الأورومو في مجلس قيادة الثورة حيث يعتقد بعضهم أن الضباط من قبيلة الأورومو يهيمنون على المجلس، بينما يعتقد بعضهم الآخر أن والدة الشخصية المهيمنة على المجلس وهو العقيد منجستو هيلاماريام تنتمي إلى قبيلة الأورومو، ولكن أصل منجستو نفسه موضع خلاف على الرغم من وجود اتفاق حول عدم انتماء والدته إلى قبيلة الأمهارا، ويعتقد آخرون بأن ضباط الأورومو لا يهيمنون على المجلس على الرغم من تزايد نفوذهم فيه عن النفوذ الذي كانوا يتمتعون به في الحكومة المركزية السابقة. وأيا كانت الحقيقة فما يتعلق بنفوذ قبيلة الأورومو في مجلس قيادة الثورة فقد كان الأورومو من أكبر المستفيدين من الثورة، ونتيجة لتنفيذ قرار استصلاح الأراضي الذي أصدره المجلس فقد صارت النخبة من الامهارا والتقراي هم الأكثر خسارة.

وقد حول قرار استصلاح الأراضي الذي أصدره مجلس قيادة الثورة في الرابع من شهر مارس 1975م حول الطلاب بعد أشهر قليلة من إرسالهم إلى الريف، أو على الأقل الطلبة الأكثر تشددا، من مشاركين ممتعضين إلى مؤيدين متحمسين لحملة محو الأمية الشاملة. وغير ذلك القرار توجهات الحملة بالكامل، حيث أعطى الفلاحون الحق في زراعة أرض تربو مساحتها على العشرة آلاف هكتار كانوا يعملون فيها مثل الأجراء. كما نص القرار على أنه لا يجوز لملاك الأراضي تأجير أراضيهم للفلاحين أو تسخيرهم للعمل فيها. وبالتالي تم رفع الأجور الباهظة عن الفلاحين وازداد دخلهم. وحيث إن نسبة كبيرة من الفلاحين المنتمين إلى قبيلة

الأورومو كانوا مستأجرين للأراضي الزراعية أكبر من نسبة المستأجرين المنتمين إلى قبيلتي الأمهارا والتقراى فصارت استفادة فلاحي الأورومو أكثر وبالطبع فإن السلطة التي كان يتمتع بها ملاك الأراضي من الامهارا والتقراي قد انهارت مع انهيار القاعدة الاقتصادية التي تدعمها. وأصبح قرار مجلس قيادة الثورة الخطوة الأولى تجاه تحطيم وإزالة النظام الإقطاعي لحيازة الأراضي وهو مطلب أساسي لأجيال من الطلبة.

وفي الفترة ما بين ابتداء حملة محو الأمية في الحادي والعشرين من شهر سبتمبر 1974م وصدور قرار استصلاح الأراضي في الرابع من مارس 1975م لم ينجز الطلبة، في الواقع، إلا قليلا من العمل، وبما أن الحملة لم يتم الإعلان عنها إلا في سبتمبر فلم يتوفر للطلبة الوقت الكافي لتنظيم الحملة، ناهيك عن إعداد المواد اللازمة للتعليم. وبعد إصدار قرار استصلاح الأراضي تم تكليف الطلبة بتنظيم الفلاحين في جمعيات قروية وبأن يخلصوا العمل في تلك المهمة، ونتيجة لجهود الطلاب فقد تم تسجيل الآلاف من الجمعيات القروية. وأعلنت وزارة استصلاح الأراضي أنه بنهاية عام 1976م قد تم تأسيس حوالي 1800 جمعية ريفية تضم إجمالا حوالي 4.5 مليون عضو.

وعلى الرغم من الحماس الذي أظهره الطلبة في البداية تجاه قانون استصلاح الأراضي فإن غالبيتهم بدؤوا يفهمون حقيقة نوايا النظام الجديد، وغالبا ما حاولوا تحريض الفلاحين ضد الحكومة. كان الطلبة يريدون تأسيس ما يعرف بالكومونات أو وحدات إدارية محلية لرعاية مصالح الفلاحين.

كما كانوا يريدون أن يكون للفلاحين مشاركة أو رأي حر في تسيير شؤون الحكومة المركزية. وبحماسهم هذا فقد تسبب الطلبة في إحداث صدامات وقلاقل وانقسامات في الريف كما أثاروا وتسببوا في قيام معارك متلاحمة بين الفلاحين وأصحاب الأراضي وأحيانا بين الفلاحين والشرطة المحلية. فبدأت الحكومة في سحب الطلاب من الريف ولاذ عدد منهم، الذين تبينوا حقيقة النظام، بالفرار إلى كينيا والسودان بينما ترك آخرون الحملة بسبب صعوبات الحياة في المعسكرات

الريفية، وفي عام 1976م أي بعد أقل من عام واحد من بداية الحملة تضاءلت أعداد الطلبة الذين أرسلوا إلى الريف من 50000 طالب إلى 18000 طالب. وعلى أي حال، لولا مساعدة الطلبة وبدون مجهوداتهم، لما أقيمت هذه الجمعيات القروية للفلاحين وبهذه السهولة. ولما تحول الفلاحون إلى مطالبين بالإصلاحات الجذرية بمثل هذه البساطة أيضا.

لا حاجة إلى القول وسط هذا الحماس الثوري بأن حملة محو الأمية لم تجد آذانا مصغية بينما استمر النظام الجديد يتظاهر على سبيل النفاق بتوفير المساواة بين المجموعات العرقية والدينية في المجتمع الأثيوبي. و لى الرغم من قيام النظام ببعض التغييرات التجميلية مثل منح العطلات الدينية للمسلمين وزيادة عدد الساعات المخصصة للغة الأورومو في الإذاعة والسماح بنشر المطبوعات بالاورومو وكذلك قبول وزارة التعليم بالنظر في إمكانية استخدام اللهجات أداة التعليم في المدارس الابتدائية فقد تمت المحافظة على واستمرارها سياسة الإمبراطور في أمهرة أثيوبيا. وبينما تغيرت نبرة الخطب والتعابير التي يستخدمها حكام الدولة فإن مشاكل الدولة بقيت كما هى دون تغير بل تضاعفت المشاكل واستفحلت. إن التوجه نحو التجزئة والانقسام الذي يظهر عادة بعد انهيار نظام قديم أصبح الآن؟ ظاهرا . حيث لم تقتصر المشاكل التي واجهت الحكام الجدد على المشاكل القديمة المتمثلة في تمرد الانفصاليين من قبيلة التقراى في إرتريا والصوماليين في أوقادين بل واجههم تمرد جدد من قبل التقراى في مقاطعة تقرى ومن الأفاريين في مقاطعة داناكل وكذلك إحياء تمرد الأورومو في مقاطعة بالي (bale). وبينما كان يقود حركات التمرد القديم منها والجديد، ملاك الأراضي السابقون الذين استغلوا الظروف العرقية من اجل تعبئة المقاومة للنظام الجديد فمن الممكن أن يكون التساهل الكبير الذي أظهره الحكام الجدد تجاه استعمال اللغات المحلية قد زاد من الوعي بالفروق العرقية بين أفراد المجتمع.

إن تمسك النظام الجديد بسياسة الأمهرة ينسجم تماما مع إنكاره مبدأ تقرير المصير للجماعات العرقية، ومع محاولة النظام ممارسة السيطرة المركزية على هذه

الإمبراطورية المتعددة اللغات التـي كونها النظام السابق. وعلى الرغم من التغييرات الجديدة التـي اجتاحت أثيوبيا، وخاصة إصلاح الأراضي الزراعية وتحول الفلاحين إلى المطالبة بالإصلاحات الجذرية فإن أشياء كثيرة لم تتغير. ولو جاز للامبراطور هيلا سيلاسي بأن يلقي نظرة على الوضع الحالي لأثيوبيا ربما غفرنا لـه أن نرى ابتسامة ساخرة ترتسم على محياه.

الفصل الثاني

تعاريف التخطيط اللغوي: دستة خبّاز (*)

يهدف التخطيط اللغوي إلى العديد من الغايات ويشتمل على العديد من الوسائل، كما رأينا من خلال الأمثلة الأربعة التي تناولها الفصل الأول، وهي: تأسيس المجمع اللغوي الفرنسي، وإحياء اللغة العبرية في فلسطين المحتلة، وحملة الحركة النسائية في أمريكا ضد التحيز اللغوي لصالح الرجال، وحملة محو الأمية الشاملة في إثيوبيا. والسؤال الذي يبرز أمامنا الآن هو: ما هي تلك الخصائص التي تشترك فيها جميع هذه الأمثلة وغيرها من الأنشطة التي تصور التخطيط اللغوي؟ وللإجابة على هذا السؤال نقول بأنه لا يوجد تعريف جامع لمفهوم التخطيط اللغوي يتفق عليه كافة المختصين، بل إن هناك خلافاً حتى حول المصطلحات المستعملة للدلالة على مفهوم الأنشطة التي تصور التخطيط اللغوي.

لم يكن مصطلح التخطيط اللغوي متداولاً في الكتابات التي تناولت هذا النشاط، وربما كان مصطلح الهندسة اللغوية (Miller 1950) أول تعبير تم استخدامه في أدبيات هذا الموضوع للدلالة على الأنشطة التي يمارسها المخططون اللغويون. وكان هذا المصطلح أكثر تكراراً في الاستعمال في مصطلح السياسة اللغوية (Hall 1951) وكان أكثر تكراراً من مصطلح التطور اللغوي (Noss 1967)، ومن مصطلح التنظيم اللغوي (Gorman 1973)، ويستخدم مصطلح السياسة اللغوية أحياناً مرادفاً لمصطلح التخطيط اللغوي. وقد اقترح (Jernuded and Neustupny 1986) مصطلح إدارة اللغة، ولكن حداثة عهد هذا المصطلح لا تسمح بالحكم على ما

(*) دستة الخبار: ثلاثة عشر رغيفاً بدلاً من اثني عشر، اعتاد الخبّازون في الماضي إعطاء رغيف إضافي مع كل اثني عشر رغيفاً يبيعونها لزبائنهم، إذ من الممكن أن يتعرض الخباز لغرامة مالية إذا قلّ وزن رغيف الخبز الذي يصنعه عن الوزن المعياري للرغيف، ولكي يتجنب العقوبة كان يتبرع بهذا الرغيف الإضافي. ويقدم مؤلف الكتاب التعريف الثالث عشر للتخطيط اللغوي بعد استعراضه لاثني عشر تعريفاً لغيره من الباحثين. المترجم.

إذا كان لقي قبولاً في الاستعمال أو لا. ويعد مصطلح التخطيط اللغوي الآن هو الأكثر شيوعا من بين كافة المصطلحات الموجودة. حيث وجد هذا المصطلح في عناوين الصحف الأخبارية المتخصصة مثل: (Language Planning News Letter) وفي عناوين الدوريات المتخصصة مثل: (Language Problems and Language Planning) كما وجد في عناوين خمس مقالات وهي: (Rubin and gernudd 1971a) (Fishman, Das Gupta, Gernudd, Rubin, and Fishman 1977) (Fishman (1974), Rubin and Shuy (1973), 1971a Cobarrubias and Fishman (1983), وكذلك وجد في قائمة مفهرسة خاصة بأنشطة التخطيط اللغوي (Rubin and jernudd 1977).

ويخبرنا هاوجن (Haugen 1965:88) بأن فنراخ (Uriel Weinreich) كان أول من استخدم مصطلح التخطيط اللغوي في حلقة دراسية في جامعة كولمبيا عام 1957م. ولكن هاوجن نفسه هو الذي ادخل مصطلح التخطيط اللغوي إلى أدبيات علم اللغة الاجتماعي. وقد عرّف هاوجن التخطيط اللغوي في تلك المقالة بأنه: كافة الأنشطة المتعلقة بإعداد دليل الكتاب (قواعد الإملاء) أو إعداد كتاب في قواعد اللغة أو معجماً لغوياً من أجل إرشاد الكتاب والناطقين بلغة ما في مجتمع غير متجانس لغوياً. إلا أن هاوجن نفسه أخيراً صار ينظر إلى هذه الأنشطة بأنها نتاج التخطيط اللغوي.

أي جزء من تنفيذ السياسة التي يرسمها المخططون اللغويون وليست هي التخطيط اللغوي ذاته؟ راجع هاوجن (1959:52). وها هي اثنا عشر تعريفا للتخطيط اللغوي ظهرت جميعها بعد نشر مقالة هاوجن 1959م.

1- "يعني مصطلح التخطيط اللغوي: كافة أنشطة معيرة اللغة التي تؤديها المجامع اللغوية واللجان المختصة بتطوير اللغة، وهي كافة أشكال الأنشطة التي تعرف عموما بتنمية اللغة، وكافة المقترحات المتعلقة بإصلاح اللغة ومعيرتها". (Haugen: 1969:701).

2- "يحدث التخطيط اللغوي عندما يستغل المرء معارفه باللغة لتغيير السلوك

اللغوي لمجموعة من الأفراد، وهم أفراد المجتمع الناطقين بتلك اللغة"، (Thurburn: 1971:254).

3- "التخطيط اللغوي تغيير متعمد في اللغة، أي أنه تغيير في بنية اللغة وأصواتها أو في وظائفها أو في كليهما، وذلك كما تقترح منظمات تم إنشاؤها لهذا الغرض. وبالتالي فالتخطيط اللغوي يتمحور حول إيجاد حلول للمشكلات اللغوية ويتصف بصياغة وتقييم البدائل لحل مشكلات اللغة وتوفير أفضل الخيارات المحتملة وأكثرها فعالية". (Rubin and Jernudd 1971b: Xvi).

4- "نحن لا نعرّف التخطيط اللغوي بأنه الأنشطة المثالية المقتصرة على اللغة ولكن نعرّفه بأنه الأنشطة السياسية والإدارية الهادفة إلى حل المشكلات اللغوية في المجتمع "Jernudd and Das Gupta 1971:211".

5- "غالبا ما يستخدم مصطلح التخطيط اللغوي للدلالة على إجراءات مرتّبة من أجل اختيار لغة ما أو تأطيرها وفي بعض الحالات إثرائها بالتفاصيل وتدقيق الجوانب الإملائية والنحوية والمعجمية والدلالية فيها من أجل إشاعة الاستعمالات والوظائف المتفق عليها لتلك اللغة". (Gorman 1973:73).

6- "يدل التخطيط اللغوي على مجموعة من الأنشطة المتعمدة المعدّة بشكل منظم لترقية وتطوير مصادر اللغة في المجتمع ضمن إطار جدول زمني منظم"، (Das Gupta 1973:157)

7- "يدل مصطلح التخطيط اللغوي على المتابعة المنظّمة الهادفة إلى إيجاد حلول لمشكلات اللغة، وخاصة على المستوى القومي". (Fishman 1974b:79)

8- "يشمل التخطيط اللغوي الأنشطة المنهجية الهادفة إلى تنظيم وتطوير اللغات الموجودة أو إيجاد لغات جديدة محلية أو إقليمية أو دولية مشتركة". (Tauli 1974:56).

9- "تدل مصطلحات التخطيط اللغوي التي تمت مراجعتها على الأنشطة

الهادفة إلى إيجاد حلول لمشاكل لغة ما وعادة ما يكون ذلك النشاط على المستوى القومي. وينصبّ على قواعد اللغة وبنيتها أو على وظائفها أو على الاثنين معاً". (Karm 1974:105).

10- "يمكن تعريف التخطيط اللغوي بأنه الجهود المستمرة الطويلة الأجل التي تخولها الدولة بهدف تغيير لغة ما أو بهدف تغيير وظائف تلك اللغة في المجتمع من أجل إيجاد حلول للمشاكل المتعلقة بالاتصال والتفاهم بين أفراد المجتمع". (Weinstein 1980:55).

11- يدل التخطيط اللغوي على عملية عقلانية منظمة مبنية على فرضيات نظرية وعلى اهتمام المجتمع المنهجي المتعقّل. هذا التعريف إعادة صياغة لتعريف نوستبني (Neustupny 1983:2).

12- "تشمل عملية رسم السياسة اللغوية اتخاذ قرارات تتعلق بتعليم واستعمال اللغة، إذ يقوم المختصون المخولون بهذا العمل بصياغة دقيقة للقرارات اللغوية من أجل إرشاد الآخرين. وجد هذا التعريف في أطروحة" Prator نقلا عن (Markee 1989:8).

يمكننا مناقشة هذه التعاريف من خلال معالجتها للتساؤلات التي تحتها خط في السؤال التالي: من يخطط ماذا ولمن وكيف؟

من الذي يخطط؟

تحصر بعض التعاريف التخطيط اللغوي في الأنشطة التي تقوم بها أجهزة الدولة أو التي تقوم بها المجامع اللغوية أو المنظمات التي لديها تخويل عام بتنظيم اللغة كما جاء في التعاريف (3،4،10،12)، وتستثنى هذه التعاريف الأنشطة التي يقوم بها المنادون بمبدأ عدم التحيز لصالح الرجال ضد النساء في الاستعمال اللغوي، التي ظهرت تلقائيا على المستوى الشعبي (قبل تدخل الدولة في هذه المسألة)، كما تستثنى الجهود الفردية في تخطيط اللغة مثل جهود ابن يهودا من أجل إحياء اللغة

العبرية في فلسطين، راجع (Fellman 1974)، وجهود صامويل جونسون في إنجلترا، (Bate 1975)، (Sledd and Kolb 1955)، وكذلك الأنشطة التي سردها (Haugen 1966:58) مثل Aasen في نيويورك و Korais في اليونان وSturg في يوغسلافيا و Mistral في بروفنس وDebrovsky في بوهيميا و Aavik في استونيا و Jablonskis في لتوانيا. وبالتالي، يبدو أن حصر مفهوم "التخطيط اللغوي" في الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات التي تخولها الدولة هو تحديد ضيق لمفهوم التخطيط اللغوي.

ما الذي يخطط له؟

بأي شيء يهتم المخططون اللغويون؟ يشير التعريف المرقم (2) إلى أن اهتمامات المخططين اللغويين لا تقتصر على شيء محدد ولكنها تشمل السلوك اللغوي بوجه عام. أما التعاريف الأخرى فهي أكثر تحديدا، حيث تشير تلك التعاريف إلى مستويين من مستويات التخطيط اللغوي الأساسية وهما: مستوى رسم السياسة اللغوية ومستوى تنفيذها، كما ميزهما كلوس (Kloss 1969).

تنفيذ السياسة اللغوية

يشمل مستوى تنفيذ السياسة اللغوية الأنشطة الآتية: صك المصطلحات الجديدة، إصلاح نظام التهجئة، وتبَنّي أبجدية جديدة لرسم الكلمات. ويدل مستوى تنفيذ السياسة اللغوية، باختصار، على خلق نظام لغوي جديد أو تعديل النظام اللغوي الموجود أو اختيار بدائل أخرى من لغة مكتوبة أو محكية. وتشمل العمليات التي ذكرها هاوجن في التعريف رقم (1): تنمية اللغة، إصلاح اللغة ومعيرة اللغة، وتمثل العمليات التي ذكرها جورمان في التعريف رقم (5): اختيار لغة ما من بين عدة لغات، والتأطير اللغوي والإثراء المفصّل للغة أمثلة لتنفيذ السياسة اللغوية. كما تجدر الإشارة إلى أن اثنين من الأمثلة التي تم تناولها في الفصل الأول يمثلان مستوى تنفيذ السياسة اللغوية وهما: تأسيس المجمع اللغوي الفرنسي وحملة المؤمنين بالمساواة بين الجنسين على الاستعمال اللغوي المنحاز للذكور.

رسم السياسة اللغوية

رأى كلوس (Kloss)، انسجاماً مع اهتماماته بالحقوق اللغوية للأقليات العرقية، أن مفهوم رسم السياسة اللغوية يعني اعتراف الحكومة الوطنية بأهمية ومكانة لغة ما بجانب اللغات الأخرى في المجتمع. إلا أن هذا المفهوم توسّع فيما بعد ليشمل تخصيص لغات معينة أو ضروبا عدة من لغة واحدة لأداء وظائف محددة، مثل وسيلة التعليم في المدارس والاستعمال الرسمي في أجهزة الدولة أو أداة الاتصال بالجماهير. ويعرّف قورمان تحديد مهام اللغة بأنه "القرارات الصادرة من سلطات مختصة بقصد المحافظة على أو توسيع مجالات الاستعمال للغة ما في مجتمع معين". ومن بين الأعمال التي تمثل تحديد وظائف اللغة: ترقية اللغة العبرية في فلسطين لتصبح لغة التعليم بالمدارس اليهودية وكذلك القرار باستعمال لغات مختلفة إلى جانب اللغة الأمهرية وسائط للتعليم خلال حملة محو الأمية الشاملة في أثيوبيا. ويعد المخططون اللغويون هذه الأنشطة، في نفس الوقت، أمثلة لرسم السياسة اللغوية.

وتقترح روبن (Rubin 1983:340) أن تحديد وظائف لغة ما أو تحديد مجالات استعمالها من بين مجموعة لغات أخرى أو ضروب مختلفة من نفس اللغة إنما يعود إلى الأهمية النسبية للغات المعنية، وبالتالي " فإن تصنيف كافة حالات تحديد وظائف اللغة تحت مفهوم رسم السياسة اللغوية أمر مضلل ومحيّر، بل إن رسم السياسة اللغوية هو الذي ينبغي أن يدخل تحت مصطلح تحديد وظائف اللغة". وتعد روبن على حق فيما ذهبت إليه إذا كان مصطلح رسم السياسة اللغوية يدل على "أهمية اللغة" وهو مدلوله الأصلي. إلا أن التوسع الذي ذهب إليه كلوس في مفهومه لرسم السياسة اللغوية اصبح راسخاً ومتداولاً بحيث لا يمكن للمختصين أن يتجاهلوه. ويقول فيرجسون (Ferguson 1983:35) في ما يتعلق بأنواع التخطيط اللغوي "يمكنك تخطيط تغيرات في وظائف اللغة أو في بنيتها، وتغييرات في استعمالات ضروبها المختلفة أو في بنية تلك الضروب". وهذان هما التصنيفان

المتداولان لجوانب وأنواع التخطيط اللغوي كما وردا في المجلد الذي حرره كبريس وفشمان (Cobarrias and Fishman 1983)، وهما "رسم السياسة اللغوية" و "تنفيذ السياسة اللغوية".

وقد شاهدنا في التعريفات التي أوردناها إشارات إلى "تغييرات في اللغة" تعريف (3) و "تغييرات في وظائف اللغة" (10) وفي الاستعمال اللغوي (9) واستعمالات اللغة (12) وفي تنظيم المصادر اللغوية في المجتمع (6). وتعود كافة هذه الإشارات إلى ما أسماه كل من قورمان (Gorman 1973) وروبن (Rubin 1983) بتحديد وظائف اللغة وهو ما أسميته هنا "رسم السياسة اللغوية" مقتدياً بأكثر الاستعمالات شيوعاً.

ويقول فشمان (Fishman 1983:382) إن التمييز بين مستويي رسم السياسة اللغوية وتنفيذها في عملية التخطيط اللغوي أوضح من الناحية النظرية منه على جانب التطبيق. حيث تعكس ثلاثة من الأمثلة التي وردت في الفصل الأول من هذا الكتاب وهي: إحياء اللغة العبرية في فلسطين وحملة محو الأمية الشاملة في أثيوبيا وتأسيس المجمع اللغوي الفرنسي التداخل المتبادل بين مستويي رسم السياسة اللغوية وتنفيذها. حيث تطلّب قرار اختيار اللغة العبرية وسيلة التعليم في فلسطين إثراءً مفصلاً لمفردات اللغة العبرية من أجل توفير المصطلحات اللازمة للتعبير عن المفاهيم الحديثة التي تناولتها الموضوعات الدراسية. وكذلك القرار بتبني اللهجات الأثيوبية غير المكتوبة أداة لمحو أمية الأثيوبيين غير الناطقين بالأمهرية يتطلّب تحديد الأبجدية التي ستكتب بها تلك اللهجات وصياغة القواعد الهجائية التي ستطبّق وفي حالة التنوع في المفردات والقواعد النحوية تحديد أي الأنماط التي سيتم اعتمادها. وتصنّف جميع هذه الخطوات تحت مستوى تنفيذ السياسة اللغوية. وفيما يتعلق بتأسيس المجمع اللغوي الفرنسي، يعد قرار ريشيلليه بتأسيس ذلك المجمع محاولة لتعزيز استعمال اللغة الفرنسية لأداء الوظائف التي كانت تؤديها اللغة اللاتينية آنذاك، ويقع هذا تحت مستوى رسم السياسة اللغوية بينما تقع محاولات تأطير اللغة الفرنسية وتطوير مفرداتها وقواعدها النحوية تحت

مستوى تنفيذ السياسة اللغوية. وسوف نعرض في الفصول اللاحقة أمثلة أخرى لتوضيح العلاقة بين المستويين.

التخطيط اللغوي واكتساب اللغة

يقترح تعريف براتور (Prator) رقم (12) الذي يشير إلى أن تعليم اللغة هو أحد أهداف السياسة اللغوية بعداً ثالثاً للتخطيط اللغوي وهو اكتساب اللغة. ويبدو أن في إضافة هذا البعد الثالث فائدة لسببين أولهما: أن جزءاً كبيراً من الجمهود المبذولة في التخطيط اللغوي يتم توجيهه نحو نشر اللغة وإشاعتها. وهذا يعني حدوث زيادة في أعداد الناطقين باللغة وزيادة في استعمالاتها، ولكن ليس كل نشاط مخطط لنشر لغة ما يمكن تصنيفه ضمن مستوى رسم السياسة اللغوية. فعندما يوجّه التخطيط اللغوي تجاه زيادة وظائف اللغة واستعمالاتها يمكن حصر هذا النشاط تحت عنوان رسم السياسة اللغوية أما عندما يهدف التخطيط اللغوي إلى زيادة أعداد الناطقين باللغة عموماً من متكلمين وكتّاب وقرّاء فإن بعداً جديدا منفصلاً تماماً عن المستويين السابقين يصبح في نظري ممكناً تبريره.

ثانيا: تؤثر وتتأثر التغييرات المحدثة في بنية اللغة ووظائفها الناتجة عن تخطيط لغوي بعدد الذين يستخدمون تلك اللغة. وغالبا ما تستميل الاستعمالات الجديدة للغة ما جمهور المتحدثين بها. فعلى سبيل المثال، عندما يتم اختيار لغة ما لتصبح اللغة القومية في أي مجتمع كما حدث في حالة اللغة العبرية في فلسطين وكذلك اللغة السواحيلية في شرق أفريقيا. ويمكن أن يؤثر المستعملون الجدد في اللغة من خلال تداخل لغتهم الأولى مع اللغة الجديدة كما تأثرت بنية اللغتين العبرية والسواحيلية بالمتحدثين الجدد بهما ممن لم تكن هاتان اللغتان لغتهما الأصلية. وتوظف اللغة لأداء استعمالات جديدة كما تم توظيف العبرية والسواحيلية لأداء كافة وظائف اللغة الرسمية في دولة حديثة. وما دامت وظائف اللغة وبنيتها واكتسابها أموراً مرتبطة ببعضها ببعض فإن مخطط أي من هذه الجوانب لا يستطيع إغفال الجانبين الآخرين.

وبناءً على هذا فإن بعداً ثالثاً للتخطيط اللغوي وهو تعلم اللغة أو اكتسابها وجب إضافته إلى هذين الجانبين وهما رسم السياسة اللغوية وتنفيذها.

ولكن هناك تردد من جانب بعض المراقبين المختصين بالتخطيط اللغوي ناجم عن اعتبار اكتساب اللغة أحد أهداف التخطيط اللغوي. ولعل هذا التردد ناجم عن رغبتهم في الفصل بين التخطيط اللغوي وعلم اللغة التطبيقي الذي يأتي تعلّم اللغة واكتسابها في مقدمة الموضوعات التي يدرسها. وفي واقع الأمر إن الفصل بين التخطيط اللغوي وعلم اللغة التطبيقي أمر مشكوك فيه، كما سنرى في الفقرة اللاحقة.

التخطيط اللغوي حلّ لمشكلات اللغة

جاءت صياغة خمسة من الاثنى عشر تعريفاً (3 و4 و7 و9 و11) للتخطيط اللغوي بمعنى جهود مبذولة لحل مشكلات اللغة أو لحل مشاكل التفاهم بين أفراد المجتمع. وقد أكدّ هاوجن (Haugen 1966:52) وجهة النظر التي تضمنتها هذه التعاريف قائلاً: "تظهر الحاجة إلى التخطيط اللغوي كلما ظهرت مشاكل في اللغة، وعندما نلاحظ أن لغة ما لسبب ما صارت غير وافية بالغرض المطلوب، عندها يتفسح المجال أمام برنامج تخطيط لغوي". وفي الوقت الذي نرى أن برنامج التخطيط اللغوي موجّه فعلاً نحو إيجاد حلول لمشاكل اللغة علينا أن نميز بين الأهداف الصورية والأهداف الحقيقية أو بين المعلنة وغير المعلنة. فمن خلال الأمثلة الأربعة التي تم عرضها في الفصل الأول لإيضاح مفهوم التخطيط اللغوي رأينا كيف أن تغييرات في بنية اللغة أو في وظائفها تم إحداثها من أجل تحقيق أهداف لا تمت إلى اللغة بصلة. ففي كل مثال من تلك الأمثلة شكّلت الجهود المبذولة معركة واحدة في حرب طويلة. فكانت الغاية من استخدام اللهجات المحلية غير المكتتبة في حملة محو الأمية الشاملة في أثيوبيا تحييدا للطلاب وإبعادهم عن الساحة السياسية لكي يرتاح مجلس قيادة الثورة من معارضتهم الصاخبة. وجاءت الحملة ضد الاستعمال اللغوي المنحاز للرجال ضد النساء من الحرب الدائرة من أجل حقوق المرأة وتحسين أوضاعها العامة. وكانت ترقية اللغة العبرية إلى مستوى اللغة القومية جزءاً من

معركة قومية من أجل إيجاد وطن مستقل لليهود. كما عز إنشاء المجمع اللغوي الفرنسي سلطة النخبة الحاكمة عن طريق حشد جهود وطاقات الكتّاب لتأييد النظام القائم ومن أجل إضفاء هالة من القدسية عليها بتعزيز اللغة التي يستعملونها. حيث ساعد إضفاء الشرعية على النخبة الحاكمة على صبغ دولتهم هي الأخرى بالشرعية. وليس غريبا أن نرى أنه بعد قيام الثورة الفرنسية تم إخضاع المجمع اللغوي الفرنسي مؤقتا لضغوط قام بها الثوريون عندما رأوا أن المجمع من صنع النظام القديم وجاء تأسيسه لخدمة ذلك النظام.

لا تنفي هذه التبريرات وجود مشكلات تتعلق باللغة وبأمر التفاهم بين أفراد المجتمع. وقد كان ذلك واضحا في تلك الأمثلة مثل: صعوبة اللغة الأدبية على عامة الناس وعدم استقرار المصطلحات الفنية في فرنسا في القرن السابع عشر. وحاجة اليهود إلى لغة قومية للتفاهم فيما بينهم ولتكون أداة التعليم في مدارسهم في فلسطين في القرن التاسع عشر. واستعمال أسماء الجنس في اللغة الإنجليزية في مواضع الأسماء المذكرة وأخيرا مشكلة الأمية الشاملة في أثيوبيا. لو لم يؤدي حل هذه المشكلات اللغوية المباشرة إلى تحقيق أغراض أخرى لا علاقة لها باللغة فإن القيام بالأنشطة التي تم وصفها في الفصل الأول يصبح أمرا مشكوكا في حدوثه. ومن الصعب أن نجد حالة أو مثالا نستشهد به على أن تخطيطا لغويا تم القيام به من أجل إيجاد حل لمشكلات لغوية أو لمشكلات صعوبة التفاهم بين أفراد المجتمع.

ففي الغالب ما ينفذ التخطيط اللغوي من أجل إحراز مكاسب لا علاقة لها بتحسين اللغة أو ترقيتها. مثل: حماية المستهلك أو التبادل العلمي والترابط القومي والسيطرة السياسية والتنمية الاقتصادية وخلق طبقة جديدة من النخبة أو المحافظة على الطبقة الموجودة وتحييد أو إبعاد أقلية عرقية معينة أو من أجل التعبئة في بنية لغة ما أو التعديل في وظائفها أو التشجيع على تعلمها واكتسابها ذخيرة، فإن تلك الذخيرة يمكن أن تستخدم في أي وقت من الأوقات.

ونحن نتفق مع كارم (Karm 1974:108) في ما ذهب إليه قائلا: "بصرف النظر عن نوعية التخطيط اللغوي فإن كافة حالات المشكلات اللغوية المراد إيجاد

حلول لها ليست مشكلات منفصلة عن واقع المجتمع الذي يستخدم تلك اللغة ولكنها مرتبطة ارتباطا مباشراً بالواقع السياسي والاقتصادي والعلمي والاجتماعي والديني في المجتمع". بل إننا نذهب إلى أبعد من ذلك ونؤكد أن الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والعلمية ... الخ تقوم بدور الباعث والمثير الأساسي لإحداث التخطيط اللغوي. وبالتالي فإن التعاريف التي تمت صياغتها والتي تدور حول محاولة إيجاد حلول لمشكلات اللغة تخفي نقطة جوهرية مرتبطة بالتخطيط اللغوي. وهي أن التخطيط اللغوي في أغلب الأحيان ودائما ما يوجه نحو تحقيق أهداف لا تتعلق باللغة. وأنا لا أعني تخطئة التعاريف التي ذهبت إلى أن التخطيط اللغوي هو محاولة لإيجاد حل للمشكلات اللغوية ولكنني أراها مضللة لأنها تحوّل الأنظار عن البواعث الحقيقية الخفية للتخطيط اللغوي. وحيث إن التخطيط اللغوي موَّجه في نهاية الأمر نحو تحقيق أهداف لا علاقة لها باللغة، فمن المفضَّل ألا يعرَّف بأنه محاولة لإيجاد حل للمشكلات اللغوية ولكن يعرف بأنه محاولة للتأثير على السلوك اللغوي.

مِنْ أجل مَنْ تخطط اللغة؟

لا تشير بعض التعاريف المذكورة أعلاه إلى الأفراد الذين سيتأثر سلوكهم اللغوي بالتخطيط على الإطلاق كما في التعاريف (1،3،5،12)، ويشير التعريف (2) إلى "مجموعة من الناس أو الأفراد". وعلى الرغم من أن المقالة التي اقتبس منها ثوربيرن (Thorburn) هذا التعريف مقتصرة على التخطيط اللغوي على المستوى القومي فإن ثوربيرن يرمز على سبيل التضمين في نفس المقالة إلى أن التخطيط اللغوي يتم على مستوى أقل من المستوي القومي. ويشير التعريف (8) إلى "لغات عامة جديدة محلية وإقليمية". وتشير تعاريف أخرى إلى المجتمع كما في (11و4 و6 و10)، والى الأمة كما في (7 و9). وبالتالي لم يرد ذكر من هو المستهدف بالتخطيط اللغوي إلا في تعريفٍ واحدٍ هو التعريف (2) القائل بأن التخطيط اللغوي غالبا ما يتم القيام به من أجل مجموعة كبيرة من أفراد المجتمع.

يبدو لي انه من الخطأ تحديد مفهوم التخطيط اللغوي بمجموعة الأنشطة المتعلقة باللغة على المستوى القومي فحسب، أو على مستوى المجتمع إذا جاز فهم كلمة مجتمع أو دولة بأنها تعني الدولة- الأمة. لأن هذا التحديد سوف يستبعد الأنشطة ذات الصبغة العالمية والدولية مثل الجهود التي بذلتها الكنيسة الكاثوليكية عندما استبدلت اللغة اللاتينية باللهجات المحلية لإدارة القداس في الكنائس الكاثوليكية في كافة أنحاء العالم.

والجهود التي تم بذلها لابتكار لغة عالمية مثل سبرانتو Esperanto، وكذلك جهود توحيد المصطلحات الفنية عالميا التي تبذلها المنظمات العالمية المختصة بتنظيم التجارة وتطوير البحث العلمي. كما يستثني مثل هذا التحديد الجهود التي تبذلها الجماعات غير المستقلة سياسيا أو تبذل من أجلها مثل إحياء اللغة العبرية في فلسطين في القرن التاسع عشر وكذلك تحديث نصوص الطقوس الدينية الذي قامت به مجموعات وطوائف مسيحية في أمريكا، وتحديث وترسيم لهجات الأقليات وتحويلها إلى لغة مكتتبة مثل جهود الإرساليات التبشيرية من اجل تطوير لهجات محكية وتحويلها إلى لغات مكتتبة.

ولا يقصر التخطيط اللغوي في نظري على الأنشطة المحددة على المستوى القومي لدولة ما ولا على الأنشطة التي تتجاوز حدود الدولة الواحدة إلى مستوى عالمي وحدهما ولكن ينبغي أن يشمل الأنشطة التي تستهدف التجمعات الصغيرة مثل الأقليات العرقية والدينية أو أصحاب المهنة أو الحرفة الواحدة ... إلخ. والسؤال المطروح حاليا ما هو الحد الأدنى لحجم المجموعة الذي يجب أن يستهدفه التخطيط اللغوي؟ وهل يمكن توسيع هدف التخطيط ليشمل مجموعات كبيرة لا يستطيع أفرادها التفاعل مع بعضهم مباشرة ويقتصر تفاعلهم على مستوى مجموعات فرعية؟ وإذا حددنا مفهوم التخطيط اللغوي على مثل هذه التجمعات الهائلة فإننا نستثني المجموعات الصغيرة مثل المدارس والفصول الدراسية ومجموعة الجيران والجمعيات الريفية وفروع اتحاد العمال والمجموعات التنشيطية في حركة تحرير المرأة والروابط المهنية والحرفية المحلية والتجمعات الدينية وفروع جمعيات التآخي. ولكن الأنشطة التي تمارسها هذه المنظمات غالبا ما تكون اهتمامات غير معلنة.

ويقدم المعبد الذي اعتدت التعبد فيه مثالا على هذه التجمعات الصغيرة، حيث يتكون مجمع المصلين من مائة أسرة تقريبا، ينقسمون بالتساوي بين يهود مهاجرين من الولايات المتحدة الأمريكية ويهود مولودين في فلسطين. حيث يستطيع كافة اليهود البالغين المولودين بفلسطين فهم اللغة الإنجليزية، بينما يواجه بعض المهاجرين وخاصة كبار السن صعوبة في فهم اللغة العبرية، وبالتالي تشتكي المجموعة الأخيرة من عدم المقدرة على متابعة شروح نصوص التوراة التي يقدمها أحد المصلحين كل أسبوع، وكذلك عدم المقدرة على فهم الإعلانات التي يقدمها رئيس المعبد في نهاية القداس أيام السبت.

وعندما كان المعبد حديثا، طلب بعض المهاجرين الشيوخ أن تقدم الشروح والإعلانات باللغة الإنجليزية بدلا من العبرية، وكان طلبا مقبولا حيث إن مجمل المصلين يتحدثون الإنجليزية. لكن كانت هناك اعتبارات أخرى، حيث كان غالبية المصلين يريدون ألا يكون هذا المعبد وكأنه معبد لليهود الأمريكيين في المهجر بل يريدون تأسيس معبد (إسرائيلي). وبالتالي لا يريدون تبني لغة غير اللغة العبرية لتقديم الشروح والإعلانات.

وأكثر من ذلك، كانوا يريدون ترسيم صيغة قداس مماثل لصيغة القداس اليهودي التقليدي. وكان اسم المعبد "طالبو الهداية" يعكس تلك الرغبة. وفي الوقت الذي تعد اللغة العبرية هي اللغة الرسمية للشعب اليهودي وهي اللغة المتداولة بين الناس بلا منازع، كانت عائقاً أمام أداء الشعائر اليهودية التقليدية على الرغم من كونها اللغة الرسمية لما يسمى دولة إسرائيل. كانت اللغة العبرية ترمز إلى التغيير والمحافظة في ذات الوقت بينما ترمز الإنجليزية إلى العلمانية وتذكر بالشتات، ويعد تقديم القداس والإعلانات باللغة الإنجليزية غير منسجم مع رغبة المصلين في تكوين مؤسسة (إسرائيلية) وجذب الشبّان اليهود إليها.

وبناء على ذلك أقرّ المصلون بذلك المعبد مبدأ تقديم الصلوات والإعلانات باللغة العبرية. ونظراً لأن بعض المصلين لا يجيدون العبرية فقد تقرر أن يعاد تلاوة الإعلانات باللغة الإنجليزية. وفي نهاية القداس بعد أن يغادر المصلون صالة المعبد

يقدم تلخيص للتعليقات والشروح باللغة الإنجليزية لمن يطلبون ذلك. وإذا نسي مقدم القداس إعداد ترجمة إلى الإنجليزية أو لم يترجم رئيس المعبد الإعلانات إليها فإن بعض المصلين من الشيوخ سيشتكون من ذلك.

والسؤال المطروح الآن هو: هل تختلف، إذا استثنينا أعداد مستخدمي اللغة، القرارات والإجراءات التي يتخذها رواد هذا المعبد عن القرارات والإجراءات التي ستتخذها دولة ناشئة أو حديثة الاستقلال فيما يتعلق باختيار لغتها الرسمية، وعن قرارات وزارة التعليم فيما يتعلق باللغة التي ينبغي تدريسها للتلاميذ؟ نحن لا نرى أي فرق بين التخطيط اللغوي على مستوى اجتماعي واسع أو ضيق. وقد شاهدنا أن نفس المشكلات التي يمكن أن نواجهها على المستوى القومي يمكن أن نواجهها على مستوى معبد صغير لأداء الصلوات، سواء ما بين المثيرات المشحونة بالعاطفية والمثيرات الموضوعية أو بين المشاعر المشحونة بالعقيدة التي تهدف إلى الرغبة في الفهم السهل، وكذلك بين الحاجات الأساسية للقطاعات المتسابقة في المجتمع.

وإذا أخذنا في الاعتبار القرارات التي يتخذها رواد معبد صغير كهذا، ما الذي يمنعنا من اعتبار القرارات التي تتخذ على نطاق أضيق من نطاق مؤسسة كهذا المعبد؟ فهل يشمل التخطيط اللغوي على سبيل المثال القرارات التي يتخذها أولياء الأمور الثنائي اللغة الخاصة بأي لغة يستخدمونها عند لقائهم مع أطفالهم في المنزل؟ والدليل على أهمية هذا الأمر يمكن ملاحظته من خلال الدليل الذي يقدم معلومات ونصائح لأولياء الأمور حول تبني سياسة لغوية ناجحة في المنزل، Harding and Riley (1987). وتأتي أهمية القرارات التي يتخذها أولياء الأمور من حيث إنها تنعكس فيما بعد على مسألة التحول من لغة إلى أخرى أثناء التحدث أو الفصل بين اللغتين. ولكن هذه الأهمية وحدها لا تبرر تضمين هذه المجموعات الصغيرة في موضوعات الدرس التي يهتم بها المتخصصون في التخطيط اللغوي. أما تبرير أهميتها فيأتي من خلال أن نفس العمليات التي تحدث على المستوي القومي في التخطيط اللغوي تحدث على أدنى مستويات التخطيط.

ومما يجدر ذكره، أن غالبية مدارس التخطيط اللغوي تتردد في تضمين

القرارات التي يتم اتخاذها على المستوى الأدنى مثل: القرارات التي تتخذها المدارس الخاصة، والكنائس، وأرباب العمل والأسر ثنائية اللغة من بين أنشطة التخطيط اللغوي، وقد أنعكس هذا التردد في التعاريف السابقة للتخطيط اللغوي. بل أن بعض المختصين يعتبرون إدخال مثل هذه القرارات ضمن أنشطة التخطيط اللغوي إنما هو تقليل وتتفيه أو تهميش له. (اتصال شخصي مع Brian Weinstein) ولكن الأمر في نظري أن عدم تضمين مثل هذه القرارات الفردية والمتعلقة بالمجموعات الصغيرة من المجتمع هو إضعاف وإفقار لعمليات التخطيط اللغوي.

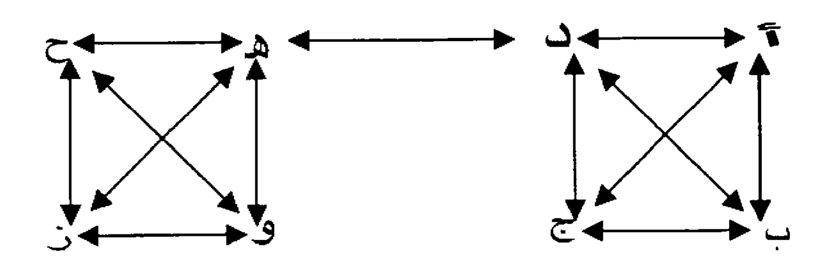
ولقد أشرت سالفا إلى أن تعريف براتور Prator التعريف رقم (12) للتخطيط اللغوي يقول بأن تعلم اللغات وتعليمها هو أحد أهداف السياسة اللغوية. حيث إنه يفصل بين مصطلحي تعليم اللغة واستعمال اللغة، وقد جاء هذا الفصل، الذي يعد مقبولا في نظري، نتيجة لأنه كان أول المشرفين الميدانيين على دراسة حول تعليم اللغة واستعمالها التي شملت خمس دول والتي قامت مؤسسة Ford بتمويلها في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، وكان هدفها معرفة دور التخطيط اللغوي في التنمية القومية. ويرى براتور Prator أن التخطيط اللغوي فيما يتعلق بتعليم اللغة لا يقتصر على القرارات القومية فيما يخص اختيار اللغة ولمن تعلّم ولكنه يشمل أيضا القرارات على المستوى الأدنى التي تتخذ من أجل تنفيذ السياسة القومية للغة. كما يقول Markee "إن قرار المعلم في الفصل باختيار كتاب منهجي معين هو قرار سياسة لغوية لا يقل أهمية عن قرار وزارة التعليم بتحديد عدد الساعات لمقرر اللغة الإنجليزية في الأسبوع في المدرسة الثانوية".

ويعد مفهوم براتور للتخطيط اللغوي بأنه سلسلة من القرارات على مستويات أدنى قراراً مهماً لسببين هما: أولا، إن بعض المسلمات والمتغيرات التي تحدد التخطيط اللغوي على المستوي القومي تلعب نفس الدور على المستوي الأدنى، ثانياً، يكوّن هذا المفهوم جسراً يربط بين التخطيط اللغوي على المستوى القومي (رسم السياسة) ومستوى (تنفيذها) الأفراد والجماعات الصغرى.

ولكن يجب ألا نستخلص من هذا أن رسم السياسة اللغوية يسير في اتجاه

واحد وأن قرارات رسم السياسة دائما يتم اتخاذها على المستوى القومي، بينما تقتصر قرارات الأفراد والجماعات الصغرى على تنفيذ تلك السياسة. لأن السياسة اللغوية المقترحة على مستوى الأفراد والجماعات الصغرى يمكن أن تصعد إلى أعلى. وتعد حملة تحرير المرأة والدعوة إلى الاستعمال اللغوي غير المنحاز للرجال الذي جاء من مستوى أدنى ثم تمّ تبنيه على المستوى القومي مثالاً على ذلك. ويرى الكاتب أن مستويات التخطيط اللغوي يمكن أن تسير من أعلى إلى أسفل والعكس. وأن التفاعل على مستوى الحلقات الأدنى يمكن أن ينفذ قرارات مقترحة من سلطات عليا أو يقترح سياسات يتم تبنيها على المستوى القومي. وبالتالي فمن الخطأ تعريف التخطيط اللغوي بأنه الأنشطة المتعلقة باللغة على المستوى القومي فحسب.

وبدلا من هذا، من الممكن أن نعرف المجموعات المستهدفة بالتخطيط اللغوي أنها شبكات اتصال. وتكون شبكات الاتصال هذه منظومات التفاعل اللغوي بين الأفراد، حيث تبدأ كل شبكة من الأخريات من خلال تفاعلات متقطعة.



شكل(1) شبكتا تفاعل

ويوضح الشكل (1) أعلاه أن كل سهم يشير إلى وجود تفاعل لغوي بين الأزواج (أ - > ب) و (ب - > ج) وسواء كان ذلك التفاعل مكتوباً أو شفهياً فإننا نرى منظومتين من الاتصالات هما: (أ، ب، ج، د) و (هـ، و، ن ح) وعلى الرغم من أن هاتين المنظومتين مرتبطتان بفعل الاتصال بين النقطتيين: (د، هـ) فإن الاتصال الذي يجري داخل المنظومتين أكثر من الاتصالات التي تجري بين منظومة وأخرى. ومن الممكن تشعيب منظومات الاتصالات هذه إلى منظومات أصغر أو تجميعها في

منظومات أكبر بما ينسجم مع الأسس المختلفة لبنية الجماعات في المجتمع مثل: جماعة الأسرة وجماعة القرية أو الجماعة العرقية أو جماعة اتحاد العمال أو جماعة السوق أو جماعة الأمة. كل جماعة تختلف من حيث بنيتها وخصائصها الوظيفية. ومن بين الخصائص المهمة بالنسبة لدارس التخطيط اللغوي:

1) حجم الجماعة.

2) التجانس أو عدم التجانس اللغوي بين الأفراد في الجماعة.

3) مدى تكرار التفاعل بين أفراد الجماعة.

4) موضوع التفاعل والاحتكاك بين أعضاء الجماعة.

توجد عدة ميزات للنظر إلى المجتمع المستهدف بالتخطيط اللغوي أو تشبيهه بمنظومة الاتصالات. أولاً: نحن لا نحدد دراسة التخطيط اللغوي على أساس المستوي القومي أو غير القومي. ثانياً: نحن في موضع أفضل من قبل لمتابعة انتشار الإبداع في اللغة أو مقاومة الإبداع اللذين هما محور اهتمامات التخطيط اللغوي. حيث إن المنظومات مربوطة ببعضها بعض فأي إبداع في واحدة سوف يصل بالتالي إلى الأخريات. ونجد أن طبيعة بنية الجماعة وخصائصها الوظيفية إما أن تعوق أو تسهّل انتشار الإبداع اللغوي. أما الميزة الثالثة للنظر إلى المجتمع المستهدف بالتخطيط اللغوي كشبكة اتصالات هي أن هذا المبدأ يجعل دراسة التخطيط اللغوي متوافق مع دراسة التوسع في استعمال اللغة. ويعرف الكاتب التوسع في استعمال اللغة بأنه الانتشار من خلال شبكة اتصالات، راجع (Cooper 1982). وبما أن التخطيط اللغوي في استعمالات اللغة هو أحد أهداف التخطيط اللغوي فمن المفيد النظر إلى هاتين الظاهرتين من خلال إطار مرجعي واحد.

ولكن المشكلة في اعتبار المجموعات المستهدفة بالتخطيط اللغوي على إنها شبكات اتصالات تكمن في أن المخططين اللغويين من غير المحتمل أن ينظروا إلى تلك المجموعات مجموعات مجرّدة. ولكنهم غالباً ما يوجهون جهودهم تجاه وحدات معروفة: هذه الأمة أو تلك المجموعة العرقية أو تلك المجموعة الحرفية .... إلخ. إذن

فالقول بأن التخطيط اللغوي يعمل من خلال شبكات اتصالات لا يعني أنه موجه تجاه شبكات اتصالات.

وبالتالي فأنني أميل إلى تعريف المستهدفين بالتخطيط اللغوي بأنهم "الآخرون" وأن احتفظ بمصطلح شبكة الاتصالات لدراسة وتحليل الإبداع اللغوي الذي سيتم تخطيطه.

كيف يتم التخطيط اللغوي ؟

هل ينبغي تحديد التخطيط اللغوي على نشاط تمت إدارته بشكل مثالي، حيث تم تحديد الحاجات بطريقة منطقية وعقلانية، وتم تحديد الأهداف بشكل دقيق وتم اختيار الوسائل الملائمة لتحقيق تلك الحاجات، وأعطيت النتائج بشكل منظم يسمح بتناغم الأهداف مع الوسائل؟ والقول بأن بعض السلطات اللغوية أو السياسية تعتقد ذلك يمكن استنتاجه من تعريف Das Gupta (6) الذي يشير إلى "أنشطة مصممة بشكل منظم" والى "جدول زمني مرتب". وكذلك من تعريف Tauli (8) الذي يشير إلى "أنشطة منهجية". بينما نجد وجهة النظر القائلة بأن التخطيط اللغوي "أنشطة منطقية عقلانية" موجودة في تعريف Neustupny (11)، وقد تبنى الكثيرون هذا القول، (راجع، على سبيل المثال، دراستي Jernudd 1983 و Rubin 1985) وهو رأي يستحق التفصيل في هذا المقام.

يرى نوستبني Neustupny أن التخطيط اللغوي هو ما اصطلح على تسميته تصحيح اللغة، الذي يدل على كافة التعديلات المخططة وغير المخططة المقصودة وغير المقصودة سواء قام بها أفراد أو منظمات. أن يقوم متحدث بتصحيح زلة لسان، أو يقوم بإيضاح لفظ اعتقد أنه غير واضح، أو يقوم شخص بتبسيط حديثه لآخر ذي مقدرة أدنى في فهم اللغة. وتظهر في هذه الأمثلة أنشطة تصحيح اللغة بكونها جزءا طبيعيا من عملية الحديث ذاتها. أن يرى المتحدث مشكلة ما، ويفكر في حل لها ثم ينفذ ذلك الحل. إذن فتصحيح اللغة يعني وجود مشكلة في التواصل تتطلب حلا.

ومن الطبيعي أن ليس كل المشكلات اللغوية مؤقتة أو مقتصرة على زوج من المتحاورين. عندما تواجه الجماعة مشكلة ما وعندما تحاول الجماعة إيجاد حل لها نواجه ما أسماه نوستبني علاج اللغة، وهو ما عرفه بتوجيه كل اهتمامات المجتمع تجاه مشكلات اللغة. وكما أن العلاج اللغوي هو فرع من فروع تصحيح اللغة فإن التخطيط اللغوي فرع من فروع علاج اللغة. ويعرف نوستبني Neustupny التخطيط اللغوي بأنه علاج عقلاني منظم مبني على نظريات.

ومن ميزات خطة نوستبني أنها تجمع بين التخطيط اللغوي وعمليات الاتصال العادية، وبين الطرق اللغوية والنحوية وبين المنهجيات اللغوية الأعلى والأدنى. وهو يرى أن كافة مشكلات التفاهم تكمن في الحوار الفعلي بين المتحاورين. وإذا كان دور علم اللغة البنيوي توليد الجمل والأقوال فينبغي أيضا أن يسعى إلى تصحيح هذه الجمل والأقوال.

وما الفرق بين المنهجيات الواسعة المدى والضيقة إلا فرقٌ في السعة والحيّز، حيث تمثل الأخيرة تلخيصاً للأولى. وبالتالي، فإن علاج اللغة يهتم بالمشكلات التي يواجهها العديد من الأفراد، أي المشكلات التي تواجهها الجماعة.

وتعد ميزات صياغة تعريف نوستبني Neustupny واضحة، على الأخص إذا نظر المرء إلى التخطيط اللغوي بأنه السعي إلى إيجاد حل لمشكلات اللغة. وقد صار تحفّظي في النظر إلى التخطيط اللغوي بأنه من حيث المبدأ إيجاد حل لمشكلات اللغة أصبح الآن واضحاً. وإذا تركنا هذا التحفّظ جانباً، فإن تعريف نوستبني للتخطيط اللغوي بأنه أنشطة عقلانية منظمة مبنية على إطار نظري يعاني من حقيقة صعوبة توفير الأمثلة التي تعكس هذه الأنشطة دون البحث الشاق الطويل. والدليل على ذلك أن هذا التعريف لا ينعكس في أي من الأمثلة الأربعة التي عرضناها في الفصل الأول. وإذا كانت تلك الحالات تمثل التخطيط اللغوي إذاً فهو أمر ارتجالي اعتباطي متشعب ومدفوع بالعواطف. وإما كونه مبنياً على نظريات فإننا لم نتجاوز بعد مرحلة الأطر الوصفية في دراسة التخطيط اللغوي. حيث لم يتوفر بعد ما نسميه نظرية مقبولة لتفسير أنشطة التخطيط

اللغوي إذا كان ما نعنيه بالنظرية هو مجموعة من الفرضيات المترابطة القابلة للتجريب والاختبار. ويجدر في هذا الصدد الاستشهاد بتعليقات فيرجسون Ferguson على مجهودات التخطيط اللغوي التي قام بها القس الروسي ستيفان أسقف كنيسة بيرم الأرثودوكسي في القرن الرابع عشر.

اتخذ القس الصالح كل تلك القرارات دون سابق معرفة بأي نظرية أو إطار مرجعي في علم اللغة الاجتماعي، ودون أن يتوفر لديه أية مراجع حول الدراسات والتجارب السابقة المتعلقة بعلم اللغة الاجتماعي يمكنه الرجوع إليها. ولا يملك المرء إلا أن يسلّم بالقرارات الواضحة المحددة التي اتخذها الأسقف ستيفان وبتنفيذه الناجح لتلك القرارات، وفي ذات الوقت يحزن المرء على حقيقة أن الباحث الحالي في موضوع التغير الثقافي الذي يواجه المشكلات اللغوية في مجتمع أمي يفتقر إلى نظرية في علم اللغة الاجتماعي ولا يتوفر لديه إلا القليل من الدراسات السابقة ذات العلاقة لترشده إلى اتخاذ قرار.

ولقد تقدم البحث العلمي في هذا المجال منذ نشر مقالة فيرجون عام 1967م من حيث توفير مجموعة كبيرة من دراسات الحالة ومن الأطر المرجعية في مجال علم اللغة الاجتماعي. وبالفعل لقد أسهم فيرجسون إسهاما إيجابياً في كلا الجانبين. ولكننا لم نتقدم بشكل ملحوظ نحو تطوير نظرية يهتدي بها الباحث في مجال التخطيط اللغوي، لا في مجتمع أمي ولا أدبي. وبالتالي، لو قصرنا أنشطة التخطيط اللغوي على الأنشطة المبنية على نظريات فإننا سننتظر زمناً طويلاً لنجد أمثلة ممثلة للتخطيط اللغوي.

ولكن ما هو الخطأ في أن نستهدف المعالجة المثالية لمشكلات اللغة. فمن المؤكد أن تخطيطا عقلانيا منظما مبنياً على نظرية يكون أفضل من التنويعات المتشعبة التي عادة ما نحصل عليها. ومن المقنع حقاً، أنه إذا كانت دراسة التخطيط اللغوي هي دراسة وصفية وليست تحليلية: أي أنها تهدف إلى تحديد نوع الأنشطة سوف يقودنا إلى النتيجة الإيجابية المتوقعة وبتكاليف معينة، إذن فمهفوم التخطيط اللغوي بأنه نشاط عقلاني منظم مبني على نظريات مناسب جداً.

أما إذا كانت دراسة التخطيط اللغوي دراسة تحليلية، أي أنها دراسة لواقع اللغة، فإن مفهوم التخطيط اللغوي كمعالجة مثالية لمشكلات اللغة يعد مفهوماً غير مناسب. لأن عالماً مثالياً سوف لن يكون بحاجة إلى تخطيط لغوي.

علاقة التخطيط اللغوي بميادين البحث العلمي الأخرى

للتخطيط اللغوي جانب تطبيقي وآخر نظري، ويتمثل الجانب التطبيقي في الأنشطة التي يقوم بها الممارسون للتخطيط اللغوي، أما الجانب الآخر فيتمثل في الموضوعات النظرية في ميدان البحث. ويسعى الدارسون للتخطيط اللغوي إلى فهم نظرياته وتطبيقاته ونتائج تلك التطبيقات حيث ترتبط هذه الأمور الثلاثة ببعضها بعض وبالسياق الاجتماعي الذي تحدث فيه.

إلى أي حدٍ تمثل هذه المهام حقلاً مستقلاً من حقول المعرفة؟ إذا جاز القول بأن الحقول المعرفية تختلف باختلاف منهجيات البحث التي تتبناها، فإن التخطيط اللغوي لا يكوّن مجالاً معرفياً مستقلاً. إن مناهج البحث التي يتبنّاها الدارسون للتخطيط اللغوي مثل المقابلة والاستبيان والاختبارات والمقاييس التدريجية وتحليل البيانات الإحصائية وتحليل المحتوى والتحليلات الثانوية لبيانات الإحصاء السكاني والتحليلات البنائية للنصوص والتجارب شبه المضبوطة والملاحظة الموضوعية جميعها مطبقة في كافة ميادية العلوم الإنسانية. حيث لم يطور الباحثون في ميدان التخطيط اللغوي مناهج بحث خاصة بدارسة مشكلات التخطيط اللغوي.

وإذا جاز أيضا التعرّف على ميدان معرفي مستقل بفعل اختلاف الموضوعات التي يدرسها عن موضوعات غيره من ميادين المعرفة، فالتخطيط اللغوي لا يعد ميداناً مختلفاً من ميادين البحث العلمي، لأن الموضوعات التي يدرسها هذا الفرع تتصل اتصالاً وثيقاً بموضوعات ميادين المعرفة التي تفرّع منها وهي: علم اللغة التطبيقي وعلم الاجتماع اللغوي. ويعد التخطيط اللغوي تخصصا فرعيا مشتقا من هذين المجالين. حيث كتب المحررون لمجلة علم اللغة التطبيقي "ترحب المجلة

بالبحوث في المجالات البحثية التالية: تعليم اللغات وتعلّمها، ثنائية اللغة والتعليم الثنائي اللغة وتحليل النصوص والترجمة واختبارات اللغة وطرق تدريس اللغات والتخطيط اللغوي والدراسات المقارنة والأسلوبية والمعجمية"، (Spogsky, Allen and Widdowson 1980).

وفيما يتعلق بعلم الاجتماع اللغوي، تفيد مراجعة (Fishman 1985) لهذا الحقل أن التخطيط اللغوي هو أحد محاور اهتماماته الأساسية. حيث أفاد أن من بين ملخصات 466 كتاباً ومقالاً تم نشرها في دورية "ملخصات الدراسات اللغوية ودراسات السلوك اللغوي" وكذلك في دورية "ملخصات دراسات علم الاجتماع" ما بين عامي 1980- 1982م والمدرجة تحت عنوان "علم اللغة الاجتماعي" في كلتا الدوريتين أفاد أن الموضوع الأكثر كتباً ومقالات (26 عنواناً) هو موضوع التخطيط اللغوي.

كما لا يثير دهشتنا أن موضوع التخطيط اللغوي متداخل بين علم اللغة التطبيقي وعلم الاجتماع اللغوي. حيث تطور هذا العلم بالاهتمامات المتزايدة للباحثين في كلا المجالين في ذات الوقت منذ الحرب العالمية الثانية وعلى الأخص خلال عقد الستينيات عندما ساعد الازدهار الاقتصادي غير المسبوق في أمريكا عقب الحرب على ظهور الأفكار الليبرالية السياسية وما ارتبط بتلك الأفكار من ثقة بأن الاستثمار في ميدان دراسات العلوم الاجتماعية سوف يساعد على توفير حلول للمشكلات الاجتماعية المستعصية في أمريكا وفي خارجها. حيث كان يعتقد أن بعض تلك المشكلات متعلق باللغة. فعلى الصعيد المحلي لأمريكا، تعد اللغة بأنها تمثل عائقاً نحو الجهود المبذولة لتكيف اللاجئين في المجتمع وتحسين الأوضاع المعيشية للأقليات العرقية اللغوية.

أما على الصعيد الدولي، فقد تسبب حصول عدد من الدول على الاستقلال في ظهور عدد من المشكلات التنموية التي احتوي بعض منها على مشكلات لغوية. حيث كانت غالبية تلك الدول تعاني من مشكلة تعدد اللغات بها وعليها أن تحدد مهام وميادين استعمال تلك اللغات أو تطوير لغات محلية لأداء بعض تلك المهام والوظائف. وكانت مشكلات السياسة العامة المتعلقة بمشكلات اللغة على

الصعيدين المحلي والدولي تجذب انتباه الدارسين في علم الاجتماع اللغوي وعلم اللغة التطبيقي على حد سواء، ممن تحصلوا على منح دراسية من دول ومن منظمات للقيام ببحوث في هذه الموضوعات. كما كانوا يقدمون المشورة للوكالات العامة والخاصة التي كانت تحاول الوصول إلى حلول للمشكلات اللغوية.

وقد أسهم عدد من الباحثين إسهاما فعالا في تطوير كلا المجالين المعرفيين: علم اللغة التطبيقي وعلم الاجتماع اللغوي. حيث تتداخل دراساتهم وأبحاثهم في الحلقات العلمية والمؤتمرات والمعاهد الصيفية المخصصة لموضوعات تخص المجالين. كما تعاونوا في إنجاز البحوث المشتركة ونشر الكتب والمقالات وساعدوا بعضهم البعض في الإشراف على الرسائل العلمية التي يعدها طلابهم. وإذا نظرنا إلى الرواد الذين هم أول من كتب في التخطيط اللغوي كميدان معرفي مستقل فإننا نجد عددا من الباحثين الذين هم من بين الرواد في ميداني علم اللغة التطبيقي وعلم الاجتماع اللغوي في نفس الوقت. ومن أبرز هؤلاء: تشارلز فيرجسون، Charles A. Ferguson ويوشع فشمان Joshua A.Fishman وفي الفقرة اللاحقة سنتناول تعريف فيرجسون لعلم اللغة التطبيقي، وتعريف فشمان لعلم الاجتماع اللغوي.

علم اللغة التطبيقي

يعرف فيرجسون (Ferguson 1971:135) علم اللغة التطبيقي بأنه "تطبيق المعلومات النظرية والمناهج البحثية ونتائج دراسات علم اللغة على المشكلات العملية للغة". وقد تم اقتباس هذا التعريف من مقالة تتعلق بتطبيقات على مشكلات تعلم لغة ثانية. وينظر إلى المصطلحين "علم اللغة التطبيقي" و "تعليم اللغة الثانية" في المملكة المتحدة على أساس أنهما مترادفان. وفي نهاية المقالة قال فيرجسون: "في الوقت الحالي، تستغرق تطبيقات علم اللغة على مشكلات الكتابة للغات غير المكتتبة، وعلى ترجمة النصوص الفنية المتخصصة، وعلى السياسات الحكومية اللغوية في الدول المتعددة اللغات وقتا أطول من وقت اللغويين المستغرق على تطبيقات تعليم اللغة الأجنبية كلغة ثانية" (المرجع السابق 147).

ويبدو تعريف فيرجسون لعلم اللغة التطبيقي مشابها إلى حد كبير لتعريف فشمان (7) للتخطيط اللغوي. حيث ينظر التعريفان للأنشطة بأنها إيجاد حلول لمشكلات اللغة.

أما الفرق الأساسي بين التعريفين فيتمثل في تحديد فيرجسون لعلم اللغة التطبيقي بأنه تطبيقات علوم اللغة على مشكلاتها. ويعني بعلوم اللغة فروع علم اللغة كافة مثل: علم النفس اللغوي، وعلم اللغة الاجتماعي وعلم اللغة الرياضي. ولكن الأمر الذي لا نختلف فيه مع فيرجسون هو أن إيجاد حلول لمشكلات اللغة يتطلب في أوسع شموليته أشياءً أخرى أكثر من مجرد تطبيق "المعلومات النظرية، والمناهج البحثية ونتائج دراسات علم اللغة على مشكلاتها". ومن الناحية الواقعية، فإن العاملين على إيجاد حلول لمشكلات اللغة أو العاملين على تعديل السلوك اللغوي سواء ينظرون إلى أنفهم كلغويين تطبيقيين أو مخططين لغويين أو حتى أكثر من ذلك كمدرسين أو مدراء مدارس أو مبشرين أو سياسيين أو قساوسة فمن المؤكد أنهم سيوحدون "قدراتهم السحرية" و "استعمالهم لماء الحياة" من أي مصدر يحصلون عليه سواءً من علم اللغة أو العلوم الاجتماعية المختلفة.

ويختص كل من علم اللغة التطبيقي والتخطيط اللغوي كميادين معرفة مستقلة بالعلاقة بين الوسائل والغايات، أي ما بين الوسائل المتبعة لحل مشكلات اللغة أو وسائل التأثير على السلوك اللغوي، وبين حل المشكلة اللغوية والتأثير على السلوك. إلا أن التخطيط اللغوي، في نظر الكاتب، كميدان بحثي يعد أكثر شمولية لأنه يهتم أيضا بعملية التخطيط. ويسعى إلى معرفة من يحدد المشكلة التي تتطلب حلاً أو السلوك الذي يتطلب تعديلاً ومعرفة ما هي المصالح التي ستتضرر وكيف يمكن الوصول إلى القرارات آخذين في الاعتبار الوسائل المتاحة والغايات المرسومة. وما هي العلاقات القائمة بين صياغة الأهداف وتحديد الوسائل والنتائج الناجمة عن التخطيط، من ناحية وبين السياق الاجتماعي الذي جرى التخطيط في إطاره من ناحية أخرى.

علم الاجتماع اللغوي

"يختبر علم الاجتماع اللغوي التفاعل بين مظهرين من مظاهر السلوك الإنساني هما: استعمال اللغة والترتيب الاجتماعي للسلوك. وباختصار يهتم علم الاجتماع اللغوي بكافة الموضوعات المتعلقة بالترتيب الاجتماعي للسلوك اللغوي، بحيث لا يقتصر ذلك الترتيب على استعمال اللغة في حد ذاته ولكن يشمل أيضا المواقف تجاه اللغة، والسلوكيات الصريحة تجاه اللغة وتجاه الناطقين بها "انظر، فشمان (Fishman 1971:217)". وبما أن التخطيط اللغوي "نشاط صريح تجاه اللغة"، وبما أنه محاولة للتأثير على "استعمال اللغة"، وأنه ذاته يتأثر "بالمواقف تجاه اللغة" فإن دراسة التخطيط اللغوي تقع في صميم مجال دراسة علم الاجتماع اللغوي. وكما يؤكّد فشمان (Fishman 1985)، يعتبر التخطيط اللغوي موضوعا فرعيا من الموضوعات التي يدرسها علم الاجتماعي اللغوي، وقد اختار فشمان (Fishman 1971:173) للتخطيط اللغوي اسم "علم الاجتماع اللغوي التطبيقي".

ولكن هل يوجد أي جانب من جوانب التخطيط اللغوي كميدان بحث لا يقع ضمن مجال وحدود دراسة علم الاجتماع اللغوي؟

نعم، إلا أن هذه الجوانب قلّما أخضعت للدراسة والتحليل. وكما سنناقش في الفصلين القادمين فإن تطبيقات "المعلومات النظرية والمناهج البحثية ونتائج الدراسات" للعلوم الأخرى غير علوم اللغة قد تكون ذات نفع كبير في جهودنا نحو فهم عمليات ونتائج التخطيط اللغوي.

التعريف الثالث عشر

بعد مناقشة مزايا وعيوب تعاريف التخطيط اللغوي السابقة، أقدم الآن التعريف الذي استنتجته بنفسي للتخطيط اللغوي: **يدل التخطيط اللغوي على السلوك المعتمّد الهادف إلى التأثير على سلوك الآخرين فيما يخص اكتسابهم للغة**

ويخص بنيتها وتحديد وظائفها. لا يقصر هذا التعريف التخطيط اللغوي على أعمال المنظمات الرسمية، ولا يحدد نوع الجماعات المستهدفة بالتخطيط ولا يحدد نمطا مثالياً للتخطيط اللغوي. وأكثر من ذلك فإنه يركّز على السلوك اللغوي للآخرين بدلا من التركيز على حل مشكلات اللغة. وأخيراً يستخدم هذا التعريف مصطلح التأثير بدلا من مصطلح تغيير السلوك اللغوي حيث إن التأثير يبقي ويحافظ على السلوك اللغوي القائم، وهو هدف مهم من أهداف التخطيط اللغوي، كما لا يستبعد تغييره.

الفصل الثالث

استخدامات الأطر المرجعية

يمارس المخططون اللغويون أربع عمليات، وهي: (1) الوصف والتحليل (2) التنبؤ (3) شرح عمليات التخطيط اللغوي ونتائجها من خلال شواهد محددة (4) استخلاص تعميمات منطقية حول تلك العمليات ونتائجها. وانسجاما مع ممارستهم لهذه العمليات، توجد أربعة معايير يستطيع المخطط اللغوي أن يحكم من خلالها على مدى نجاحه في تنفيذ تلك العمليات الأربع. وهي: (1) كفاية الوصف والتحليل (2) كفاية التنبؤ (3) كفاية الشرح (4) والكفاية النظرية، بحيث يرتبط كل معيار بواحدة من عمليات التخطيط اللغوي الأربع. وسوف أحاول أن أشرح في هذا الفصل أن الأطر والمحكات المرجعية لا تساعدنا على القيام بعمليات التخطيط اللغوي الأربعة فحسب، بل تساعدنا أيضا على تقييم مدى نجاحنا في إنجاز تلك العمليات. كما سوف أحاول أن أشرح في الفصل الرابع أطر ومحكات مرجعية وردت في مجالات وفروع مختلفة من ميادين المعرفة وسوف أحاول تطبيق تلك الأطر والمحكات على ميدان التخطيط اللغوي كأحد مجالات المعرفة.

كفاية الوصف والتحليل:

تدل كفاية الوصف والتحليل على النجاح في فهم وتمثيل ما يحدث عند القيام بدراسة ظاهرة ما. ويواجه الباحث الذي يجد نفسه في مثل هذا الموقف أمرين أساسيين: (1) ما الذي يجب وصفه وتحليله؟ (2) وما هو المعيار الذي يجب اختياره لتعاير به عمليات الوصف والتحليل؟

تنبعث المشكلة الأولى من الكم الهائل والتنوع الكبير في الأنماط والجوانب المتفاوتة للظاهرة موضوع الدراسة، أي ما هو النمط أو الجانب الذي يجب أن يستهدف بالوصف والتحليل؟ وما الذي يجب أن يقتصر عليه التركيز؟ ففي ما يعلق بدراستي لظاهرة تأسيس المجمع اللغوي الفرنسي على سبيل التمثيل، ما هي

الأشياء التي أهملتها والتي كان من الأفضل أن تتضمنها الدراسة؟ وما هي الأمور التي تضمنتها الدراسة وكان من الأفضل حذفها منها؟ هل كان من الضروري الإشارة إلى أشياء حدثت في القرن السابق على إنشاء المجمع؟ وهل كان من الضروري الإشارة إلى الاهتمامات الأدبية للكاردينال روشيليه؟ وهل كان من اللازم شرح المراحل الأولية لتشكيل المجمع؟ هل كان يجب أن أسهب أم أطنب في الكتابة عن ذلك الجانب، وإذا لزم الإسهاب ماذا عن السيدة رامبويي؟ يبدو لي، في البداية، أن أي دراسة وصفية تحليلية لظاهرة ما من ظاهر التخطيط اللغوي يجب أن تعطي القارئ فكرة كافية، على الأقل، عن من هم الفاعلون أو من هم الأفراد الذين حاولوا التأثير على أي من الأنماط السلوكية اللغوية وعلى مَن من مستخدمي اللغة ولأي غرض وبأي وسيلة وعن النتائج التي تم الوصول إليها.

وفي ذات الوقت يمكن أن يضيف أو يحذف بعض الدارسين للتخطيط اللغوي بعض التساؤلات أو الفقرات والعناوين التي تساعدنا على ترتيب ملاحظاتنا للظواهر التي نختارها للدراسة من بين الكم الهائل من الظواهر القابلة للدرس.

حيث إن الإطار المرجعي للدراسة لا يساعد الباحثين فحسب بل أيضا يساعد القرّاء الذين يمكنهم استخدامه لتقييم مدى كفاية الوصف والتحليل للظاهرة موضوع الدراسة. ويقودنا هذا بدوره إلى القضية الثانية المرتبطة بكفاية الوصف والتحليل وهي: كيف يمكن تقييم كفاية الوصف والتحليل؟ حيث توجد أربعة معايير يمكن أن نعاير بها كفاية الوصف والتحليل، وهي:

الشمولية، وتعني تمثيل كافة المستويات التي يتضمنها الإطار المرجعي للدراسة بشواهد من واقع الظاهرة موضوع الدراسة، فعلى سبيل المثال، قد يتفق معي القارئ من حيث شمولية تمثيل نماذج التخطيط اللغوي التي تم عرضها في الفصل الأول. حيث أعتقد أنه تم تمثيل وصف الأفراد القائمين على تأسيس المجمع اللغوي الفرنسي بصورة أكثر شمولية من تمثيل وصف الأفراد الذين قاموا على تسيير ظاهرة حركة تحرير المرأة.

ثانياً، الفهم: فبينما يقوم معيار الشمولية على التمثيل الكامل لمستويات

المحك المرجعي، يقوم معيار الفهم على مدى الترابط في تمثيل تلك المستويات. أي على مدى ظهور صورة كاملة لغابة ما بدلا من ظهور صور لأشجار متفرقة. ويستطيع الناقد أن يقارن كمال الوصف بالنسبة للإطار المرجعي ليس من أجل أن يعرف مدى شمولية تمثيل كافة مستويات الظاهرة ولكن أيضا ليعرف ويقيّم مدى نجاح الباحث في الرابط بين تلك المستويات. وهل قام الباحث بدراسة الوسائل ومدى نجاحها في تحقيق الأهداف المرجوّة؟ وهل قام بدراسة النتائج في ضوء الوسائل المستخدمة؟

ولكن، من المؤسف، أن أوجه القصور إلى هذين المعيارين في أنهما لا يعبران عن مصداقية الوصف بأكثر مما تعبر لوحة فنية شاملة وواضحة لإنسان تعبيرا حقيقيا صادقا عن خصائص ذلك الإنسان وعن حقيقة أمره. وعلى الأخص عندما يكون ذلك الإنسان شاحب الوجه وسيئ الطبع ولم يكن قد دفع أجرة الرسام قبل الرسم. فبينما توصف الحقيقة بالجمال ليس من الضروري أن يكون الجمال حقيقة.

ولكن كيف يمكن تقييم الحقيقة في الوصف. قد يكون أفضل الحلول هو أن نسأل شخصا يألف الأحداث موضوع الدراسة ونطلب منه تقييم مصداقية الوصف. فمن الممكن أن نسأل المتخصصين في علم السياسة الذين يألفون المراحل الأولي من الثورة الأثيوبية أن يقوموا بتقييم حقيقة الوصف الذي قدمته عن حملة محو الأمية في أثيوبيا. حيث يساعد الإطار المرجعي على تقييم حقيقة وصف لظاهرة معينة كما يساعد أيضا على تقييم شموليتها ومفهوميتها إلى الحد الذي يستطيع فيه هذا الإطار مساعدة المقيم على ترتيب صورة ذهنية لديه حول موضوع الوصف والدراسة. إذن، فإن الإطار المرجعي يلعب دور العارضة أو اللوحة الخلفية التي يمكن أن يستخدمها الباحث كقاعدة ليرتب عليها البيانات المتوفرة لديه والتي يمكن أن يستخدمها الناقد لتقييم كفاية الوصف والتحليل.

الكفاية التنبوئية:

يدل مصطلح كفاية تنبوئية على مدى مقدرتنا على التنبؤ بالأحداث. وفي إطار المحك المرجعي المقترح سلفا يمكن التنبؤ. من حيث المبدأ، بمن سيحاول من

المخططين اللغويين التأثير على الأنماط السلوكية اللغوية للآخرين، والتنبؤ بمن هم أولئك الآخرون، والتنبؤ بالوسائل التي سيتم بها التأثير، وبنتائج ذلك التأثير. حيث يقترح (Mackey (1983 : 202-3، على سبيل المثال في مقارنة بين السياسة اللغوية في الولايات المتحدة الأمريكية والسياسة اللغوية في كندا، أنه يمكن ملاحظة نمو في التعددية اللغوية العرقية في الولايات المتحدة الأمريكية والسياسة اللغوية العرقية في الولايات المتحدة الأمريكية، "حيث تقوم جماعات عرقية منظمة بالضغط على الحكومة من أجل إنشاء مدارس تدرّس بأكثر من لغة واحدة، ومن أجل توفير فرص عمل للمتكلمين بأكثر من لغة واحدة، ومن أجل المزيد من الهجرة العرقية. لكن، ماذا ستتطلب هذه الجماعات العرقية فيما بعد؟ ...... يعطي الدستور في الولايات المتحدة الأمريكية الحكومات المحلية في الولايات الحق في إقامة دولة أسبانية أو دولة فرنسية أو أي دولة عرقية أخرى إذا قرر الناخبون ذلك، وقد تكون هذه الإمكانية مهمة بالنسبة لبعض الجماعات العرقية، وإذ أقول هذا، آمل ألا يشتمَّ في هذه الإشارة إلى هذا الأمر أي نوايا تخريبية من جانبي". ويدل هذا الاقتراح الذي عرضه البروفسور Mackey على أن الضغوط التي تمارسها الجماعات العرقية قد تقود الولايات المتحدة الأمريكية إلى المزيد من التعددية اللغوية العرقية، "وأكثر من ذلك إلى التعددية السياسية القومية". ويعد هذا المقترح شكلاً من أشكال التنبؤ مادام يؤكد أن نسبة احتمال حدوث هذا الأمر تتجاوز درجة صفر.

ولكننا لا نحتاج إلى القيام بمثل هذه التنبؤات على نطاق واسع، حيث يرى المتخصصون في رسم السياسة اللغوية، كما سنرى في الفصل الرابع، أنه من أجل الوصول إلى أفضل القرارات والحلول يجب تقييم ما يمكن أن ينتج ويترتب على اتباع وتبني سياسة مختلفة. ومن الواضح أن تقييم نتائج الخيارات البديلة يتطلب التنبؤ بالفوائد التي يمكن أن تنتج من كل هذه الخيارات والبدائل. وعلى الرغم من أنه لم يتوفر دليل واضح وصريح على تقييم الخيارات البديلة في الأمثلة الأربعة التي تناولتها للتمثيل على أنشطة التخطيط اللغوي فإن شكلاً من أشكال الخيارات كان متوفراً ولو بصورة ضمنية وغير صريحة. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بحملة محو الأمية الشاملة في أثيوبيا، من المحتمل أن قادة الثورة الأثيوبية كانوا يعتقون

انه لو تم إشعار الطلبة بأن الغرض الحقيقي من الحملة هو تمكين الأقليات العرقية من تقرير مصيرها وبالتالي وصولها إلى الحكم الذاتي لكان حشد الطلاب وتحريكهم لصالح النظام الحاكم أسهل بكثير مما لو تم إشعارهم بأن غرض الحملة هو اتّباع السياسة التقليدية القديمة بتغليب اللغة الأمهرية على بقية لغات الأقليَات الأخرى. ومن الواضح أن الخيارات البديلة في تنبؤات القادة العسكريين الأثيوبيين للفوائد الناتجة عن تلك الحملة كانت متمثلة في (1) تحييد الطلبة المتمردين على الثورة وكسب تأييد بقية الطلاب، (2) تقسيم البلاد على أسس عرقية. ومن ثم فضّلوا الخيار الأول، لأن نتيجة الخيار الثاني رغم أن خطرها غير مباشر بحكم تأخر حدوثه إذا ما قورن بتمرد الطلبة على النظام الحاكم إلا أنها تهدد الوحدة الوطنية للبلاد. بالفعل فإن مقارنة الفوائد المعلنة الناتجة عن تبني سياسة لغوية معينة، سواء قام بتلك المقارنة ضباط الجيش الثوريون أو أنصار حركة تحرير المرأة أو القوميون النشطاء أو القساوسة ورجال الدين، هي أمر غير معلن وغير مصرَّح به بصرف النظر عن الخيار أو البديل الذي يتم تبنيه. إلا أن المهتمين بقضايا التخطيط اللغوي، سواء كانوا علماء وبحَاث أو مستشارين ومؤيدين لقضايا التخطيط اللغوي، يمكنهم القيام بتنبؤات صريحة وعلنية فيما يتعلق بالخيارات والسياسات البديلة.

إن قيمة الإطار المرجعي في التنبؤ بالفوائد الناتجة عن سياسة لغوية معينة هو أنه ينبه الدارس أو المحلل ويذكره بالاهتمام بكل المعلومات المتوفرة المتعلقة بالتنبؤات. على الرغم من أن إطار مرجعي مثل الإطار الذي سبق اقتراحه يبدو عاماً وغير واضح ليذكّر المحلل أو الدارس بكل المتغيرات والعوامل الأساسية الواجب الاهتمام بها ولكن من الممكن تفصيله وتقسيمه إلى فروع وأقسام أكثر تفرعاً وتبايناً. وفي جميع الحالات فإن الإطار المرجعي يمكن أن يساعد المخططين اللغويين ودارسي التخطيط اللغوي على الوصول إلى تنبؤات رصينة وذلك لأنه يذكّرهم بالعوامل والمتغيرات الواجب الحرص عليها وإدخالها في الحسابات أثناء القيام بعمليات التنبؤ.

هل يساعد المحك المرجعي الناقد على تقييم كفاية التنبؤ؟ أم أن المعيار

الأمثل لاختبار كفاية التنبؤ هو التطابق بين تنبؤات المخطط اللغوي والنتائج الفعلية التي تسفر عنها عملية التخطيط. ولكن ثمة مشكلتان ترتبطان بعملية التطابق هذه باعتبارها المعيار الوحيد. المشكلة الأولى هي أننا، في بعض الأحيان، نحتاج إلى أن ننتظر إلى فترة طويلة قبل أن نستطيع التأكد من كفاية التنبؤ. ففي ما يتعلق بتنبؤات البروفسور Machey، على سبيل المثال، يعد الانتظار لفترة جيل كامل فترة زمنية معقولة من أجل التأكد من تحقق التنبؤ. أما المشكلة الأخرى فتتمثل في أن قرارات التخطيط اللغوي غالبا ما تتم صياغتها في ظروف تتسم بالتوقعات وعدم اليقين، وفي الواقع أن التنبؤات العقلانية تصاغ بعد توفر معلومات مؤكدة وذات صلة بالموضوع، ومع ذلك من الممكن ارتكاب الأخطاء. حيث لا يحصل ما تم التنبؤ به. أي أنه من الممكن ألا يتقبل مستخدمو اللغة مصطلحات تم اقتراحها من قبل المجمع اللغوي، أو ألا يحدث تعلم أفضل للغة تم تدريسها باتباع طرق تعليمية أفضل وأحدث، أو أن يرفض أولياء أمور التلاميذ تسجيل أبنائهم في برنامج تعليمي جديد يتم التعلم فيه باستخدام لغتين بدلا من لغة واحدة. وبما أنه ليس هناك محلل لغوي لديه معرفة تامة بكل المعلومات ذات العلاقة بموضوع تنبؤاته، وكذلك لا يوجد مخطط يستطيع أن يتحكم تحكما تاماً في كل الأحداث المستقبلية التي يمكن أن تؤثر في نتاج التخطيط، فإن التنبؤات الدقيقة لا يمكن أن تصير نتيجة حتمية، بل تبقى أمراً مرغوبا فيه وليس أكثر من ذلك. ولكن إذا استطاع المحلل أن يوضح الأسس التي بني عليها تنبؤاته فإن ذلك يمكن الناقد على الأقل من تقييم مدى عمق وصلابة الأسس التي بنيت عليها تلك التنبؤات. ومن ثم فإن استخدام الإطار والمحك المرجعي الذي يعده الناقد يصبح أداة فحص وتقييم تساعده على معرفة ما إذا كان الدارس قد بني تنبؤاته على المتغيرات التي يعتقد الناقد أنها ذات علاقة أم لا. وبقدر ما يتعرَّف الناقد على نفس البيانات الأولية التي توفرت لدى الدارس يستطيع الناقد أن يقيِّم عمق القيم والنتائج التي حددها الدارس لكل متغيِّر من المتغيرات في المحك المرجعي.

كفاية الشرح:

كثيراً ما نقوم بتنبؤات ناجحة دون أن نعرف علَة نجاحها. فعلى سبيل المثال، لماذا تصدق تنبؤات المدرسين ومدراس المدارس والموجهين التربويين في أمريكا القائلة أن أبناء الطبقات العاملة من الأسبان والبرتغاليين والأمريكان اللاتينيين يحققون نجاحاً في مجمله أقل من مستوى النجاح الذي يحققه الأطفال الأمريكيين الآخرين.

هل يمكن تفسير هذا الأداء الضعيف لأولئك الأطفال بأنه عائد إلى تحيز المدرسين الثقافي عند صياغة أسئلة الامتحانات، أم أن المدرسين يريدون أن تتفق تنبؤاتهم مع النتائج الفعلية لتحصيل التلاميذ، أم أنه عائد إلى اختلاف قواعد اللغة المستعملة في البيت عن اللغة المستعملة في المدرسة واختلاف الأنماط السلوكية الأخرى، أم يعود إلى سوء إعداد المعلمين أم إلى قلة المصروفات على المدارس التي يدرس بها هؤلاء الأطفال، أم إلى القيم السائدة بين أقرانهم من أبناء الأقليات التي تختلف عن القيم السائدة بين الأطفال الآخرين، أم إلى سوء الغذاء أم إلى قلة المساعدة المتوفرة لهم بالبيت أم إلى كل هذه المتغيرات مجتمعة.

من غير المحتمل أن يكون هناك سبب واحد لهذا الفشل الأكاديمي الكبير لأطفال الطبقات العاملة المنحدرين من أقلَيات أسبانية وبرتغالية وأمريكو لاتينية، وإذا اشتركت عدة متغيرات في إحداث هذا الفشل فكم يكون أثر ووزن كل واحد منها؟ وهل تتغير هذه العوامل ووزن كل واحد منها من جالية إلى جالية أخرى؟ في الوقت الذي تصدق تنبؤات ضعف الأداء الأكاديمي للأطفال في الجاليات المختلفة، نجد أن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذا الضعف في الأداء غير واضحة. وبالتالي فإن المخطط اللغوي الذي يريد أن يشرح سبب نجاح أو فشل البرامج التعليمية ثنائية اللغة المخصصة لتحسين الأداء الأكاديمي لهؤلاء التلاميذ يواجه مهمة صعبة للغاية.

وبالتالي فإن مفهوم كفاية الشرح يدل على مقدرة الباحث على تأويل وتفسير نتيجة محددة. أي أن الباحث، مثاليا، يأمل أن ينجح في تحديد الأسباب أو

المتغيرات المسببة لظاهرة ما كما في حالة تدني تحصيل التلاميذ المنتمين إلى الأقليات العرقية وأهمية كل واحد منها أو أثره النسبي. ويوجد في نظري على الأقل ثلاثة مستويات للشرح والتعليل وهي: التعليل بالارتباط، والتعليل بالمشاهدة، والتعليل بالتجريب.

الشرح عن طريق الارتباط، ويقصد به مدى ارتباط المتغيرات المستقلة مجتمعة بالتغيرات التي تطرأ على المتغير التابع موضوع الدراسة. وتعد الدراسة التي أجراها كل من Fishman, Cooper, and Rosenbaum (1977) مثالا على الشرح بالارتباط. وقد قمنا بجمع إحصائيات من بعض المصادر الثانوية في ما يقارب مائة دولة، تستعمل فيها اللغة الإنجليزية لغة ثانوية، تتعلق المعلومات بالوضع الرسمي للغة الإنجليزية ومكانتها في تلك الدول، وبالوضع الاقتصادي والتعليمي والسكاني ومتغيرات أخرى. وكان هدفنا معرفة أي المتغيرات المتعلقة باستخدام اللغة الإنجليزية لغة ثانية في كافة أنحاء العالم. افترضنا أن المتغيرات التي حددها Brosnahan (1963) المتعلقة بانتشار اللغات العربية واليونانية واللاتينية كلغات أصلية وهي- الاحتلال العسكري، وطول فترة التسلط، وتنوع اللغات المحلية، والتطور المادي- ترتبط هي الأخرى بانتشار استعمال اللغة الإنجليزية لغة إضافية أو لغة ثانوية. وافترضنا أيضا وجود خمسة متغيرات أخرى لها علاقة بهذا الانتشار وهي: التمدن والتحضر، والتطور الاقتصادي، والرقي التعليمي، والتركيبة الدينية، والانتماء لأحد الكتل السياسية (الرأسمالية أو الشيوعية). وتحصلنا على معلومات تمثل هذه المتغيرات التسعة، وقمنا بقياس الارتباط بين بعضها بعض وبينها وبين متغيرات معيارية عديدة تمثل مكانة اللغة الإنجليزية. وتم إدخال معاملات الارتباط غير المرتبة هذه (أي الارتباطات بين أزواج من المتغيرات) في تحليل ارتدادي أو تراجعي متعدد يدلنا على مدى الارتباط بين التنويعات الإضافية في متغير تابع وأي متغير مستقل جديد.

ولنأخذ استعمال اللغة الإنجليزية أداة للتعليم في المدارس الثانوية في البلدان التي تستخدم فيها اللغة الإنجليزية لغة ثانية مثالاً عملياً على ذلك. وكان أفضل ما

يمثل هذا الوضع وهو المتنبأ الوحيد لهذا المعيار هو الوضع في المستعمرات الناطقة بالإنجليزية (r = .62) وبمعنى آخر تميل البلدان التي كانت في الماضي تحت الاحتلال البريطاني أو الأمريكي إلى استخدام اللغة الإنجليزية أداة التعليم في المدارس الثانوية بدرجة أكبر من البلدان التي لم تخضع لسيطرة أمريكا أو بريطانيا من قبل. وعندما أضفنا إلى هذا المتغير متغيراً آخر وهو نسبة عدد السكان الذين لا يدينون بأي من الأديان العالمية أو الأديان المرتبطة بثقافات راسخة مثل: البوذية والنصرانية والكونفشيوسية والإسلام، رفعنا نسبة الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل (الوضع في المستعمرات الناطقة باللغة الإنجليزية) من (.62) إلى (.75) لتفسير اختلافات أكثر في استخدام اللغة الإنجليزية أداة التعليم في المدرسة الثانوية. وبإضافة متغيرين آخرين مستقلين هما نسبة الصادرات الموجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والتجانس اللغوي في البلد موضوع الدارسة، استطعنا أن نرفع درجة الارتباط إلى (.82) وبالتالي تم تفسير اكثر من نصف الاختلافات في المتغير المعياري الذي اخترناه.

إلى أي حد نستطيع الادّعاء بأننا نجحنا في عزل كافة المتغيرات المسببة للظاهرة موضوع الدارسة؟ يبدو أن أثر وضع البلاد بكونها مستمرة سابقة لدولة ناطقة باللغة الإنجليزية واضح ممثلُ في أثر بقايا الاحتلال العسكري في اللغة، ولكن ماذا عن المتغيرات الأخرى؟

ومن الممكن فهم العلاقة بين نسبة عدد السكان الذين يميلون إلى التمسك بالمعتقدات القديمة السائدة في المجتمع وبين هذا المعيار على أساس أن الدول التي يوجد بها نسبة أعلى من المتمسكين بالمعتقدات القديمة هي في الغالب أقل تطوراً من الناحية الاقتصادية، وذلك لأن برامج إعداد المعلمين الوطنيين في عدد كبير من تلك الدول لم تجار ولم تتماشى مع الحاجة إلى خدمات أولئك المعلمين مما جعل الاعتماد على المعلمين غير الوطنيين أمراً ضرورياً. ومن الطبيعي أيضا أن يميل المعلمون غير الوطنيين إلى استعمال اللغة الإنجليزية أداة للتعليم وهم أقدر على ذلك من استعمالهم للغات المحلية. وأكثر من ذلك فإن طباعة الكتب المنهجية وإعداد

الأدوات التعليمية المساعدة الأخرى باللغات المحلية أكثر كلفة من الناحية المادية. وكذلك فإنه من المحتمل أن للخصوصيات الدينية لتلك الشعوب دورا وعلاقة بهذا المتغير. لأن هذا المتغير يعكس التخلف أو التأخر الاقتصادي والتعليمي.

وقد تم اختيار متغير نسبة الصادرات من تلك الدول إلى الولايات المتحدة الأمريكية ليمثل جانب الحوافز الاقتصادية لتعليم اللغة الإنجليزية وتعلّمها، لأن المدارس التي تتخذ الإنجليزية أداة للتعليم بها هي أكثر مرغوبية ومقبولية من المدارس التي تعلم باللغات المحلية.

ومن الممكن فهم العلاقة بين التعددية اللغوية في تلك الدول ومعيار استعمال اللغة الإنجليزية أداة التعليم في المدارس الثانوية بها من حيث الصعوبات الممكنة التي تواجهها الدول عند قيامها بتوفير كتب ومعدات تعليمية أخرى بجميع اللغات المحلية في المجتمع أو المشكلات الناجمة عن اختيار واحدة أو اثنتين من بين عدد من اللغات المحلية أداة للتعليم بالمدارس الثانوية. حيث إن اختيار لغة محايدة أكثر مقبولية من الناحية السياسية من الخيارين الآخرين. ويسهم متغير التجانس اللغوي مساهمة أقل في فهم الاختلافات والتباين على الرغم من أن درجة معامل الارتباط بينه وبين هذا المتغير تأتي في المرتبة الثانية من بين المتغيرات الأربعة ($r = .58$).

وذلك لأن المستعمرات السابقة لدول ناطقة بالإنجليزية وكذلك الدول التي توجد بها نسبة عالية من المتمسكين بالمعتقدات القديمة من المحتمل أن يكون بها تنوع لغوي. وبالتالي فإن هذا الجانب المتعلق بالتنوع والتعددية اللغوية قد أخذ في الاعتبار عند تحليل هذا المتغير. حيث يضيف جانب التنوع اللغوي نسبة 5٪ لتفسير التفاوت والاختلافات في مقابل نسبتي 7٪ و 17٪ للمتغيرين السابقين (متغير التمسك بالتقاليد القديمة ومتغير نسبة الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية). ومن ثم فإن هذا لا يساعدنا على معرفة أي المتغيرات المستقلة له علاقة بالمتغير التابع وعلى معرفة درجة العلاقة بينهما فحسب بل يساعدنا أيضا على معرفة الأهمية النسبية لكل متغير عندما تجتمع جميع المتغيرات لتفسير التفاوت والاختلافات المعيارية لهذا المتغير.

ومن المعلوم أن معنى الارتباط يختلف عن معنى السببية، ولكن من الممكن أن نفترض، في هذه الحالة، أن العوامل التي تمثلها المتغيرات المستقلة هي التي عززت اعتماد وإبقاء اللغة الإنجليزية أداة التعليم في المدارس الثانوية. ويعد القول باستخدام اللغة الإنجليزية أداة التعليم في المدارس الثانوية نتيجة لاشتراك متغيرات متعددة ما هو إلا عبارة عامة تلخيصية مبنية على أثر دوافع وتفاعلات إنسانية لا تحصى. لأن المؤسسات القائمة برسم السياسة التعليمية والمؤسسات الرسمية الأخرى لا تقوم بإقرار واختيار أداة التعليم في المدارس على أساس تقارير التنوع اللغوي وتقارير الميزان التجاري الدولي ولكن تتمثل هذه التقارير في الضغوط والمطالب التي يعبر عنها التلاميذ والآباء والمدرسون والإداريون والناخبون والسياسيون وكذلك الميزانية المالية للدولة. وبالتالي يجب ألا ننسى أن سلوك الأفراد هو الذي ينعكس ولو بشكل محدد أو أقل دقة في ملخصاتنا الإحصائية.

وتعد الملاحظة هي المستوى الثاني لمستويات الشرح والتعليل. سنحاول في هذه الفقرة توضيح مسألة عامة عن طريق الملاحظة الدقيقة لسلوك متواصل. فعلى سبيل المثال، لماذا يبدو أن البرنامج التعليمي الثنائي اللغة الذي يستهدف تحسين الأداء الأكاديمي للتلاميذ الفقراء من الأقليات العرقية في الولايات المتحدة الأمريكية لا يحقق إلا نجاحا محدودا في التقليل من نسبة التلاميذ المنحدرين من أصول أسبانية الذين ينقطعون عن مواصلة التعليم أو في الرفع من أدائهم الأكاديمي في مدارسهم. حيث يمكننا التعرف على بعض المؤشرات والدلالات من خلال دراسة أجراها: Fillmore, Ammon, Maclaughlin and Ammon (1985) الذين اقترحوا أن بعض الأسباب تعود إلى سوء التدريس ببعض الفصول الثنائية اللغة وحتى الأحادية وكذلك استعمال الحد الأدنى من اللغة الأم لهؤلاء التلاميذ كأداة للتدريس في البرامج الثنائية اللغة. ومن الجدير بالذكر أن البرامج الثنائية اللغة التي توظف الطرق التعليمية بشكل صحيح وتستخدم اللغة الأم للتلاميذ إلى جانب اللغة الثانية نجحت نجاحا جيدا.

وقد قام Fillmore وزملاؤه بإجراء ملاحظات دقيقة لتلاميذ الصفين الثالث

والخامس البالغ عددهم (17) سبعة عشر تلميذا، منهم من يتعلم باستعمال اللغة الأم ومنهم من يستعمل اللغة الثانية، ومنهم من ينحدر من أصول أسبانية بينما ينحدر بعضهم الآخر من أصول صينية. وكان هدف القائمين بالدراسة معرفة أثر استعمال الطرق التدريسية وأثر استعمال التراكيب اللغوي على تعلم وتنمية المهارات اللغوية اللازمة للمشاركة الفعالة في المدارس. وقد قاموا بملاحظة التفاعل اليومي في داخل الفصل بين التلاميذ والمعلمين وبين التلاميذ مع بعضهم بعض لمدة سنة دراسية كاملة.

وكان من بين نتائج الدراسة حقيقة مدهشة وهي قلة استخدام اللغة الأم للأطفال في الفصول المسماة ثنائية اللغة. حيث كان متوسط استخدام اللغة الثانية بنسبة 8٪ عند مقارنته بنسبة استخدام اللغة الإنجليزية والصمت داخل الفصل. وقد أفادت الدراسة أن تطور مقدرة التلاميذ في فهم اللغة الإنجليزية أثناء المحادثة لم يتأثر بطرق وأساليب التدريس كما تأثرت مقدرتهم على المشاركة الإيجابية في التحدث بالإنجليزية. كما أفادت الدراسة أيضا أن الطرق التدريسية التي أثرت في تطور اللغة الثانية في المراحل الأدنى من مستوى الكفاءة ليست هي نفس الطرق والأساليب التدريسية التي أثرت في تطور تعلم الإنجليزية في المراحل الأعلى من مستوى الكفاءة: وتوصلت الدراسة إلى أن الطرق التدريسية التي تؤثر في تطور تعلم التلاميذ للغة تتوقف وتتأثر بالخلفية الثقافية للتلاميذ. وكذلك أفادت الدراسة أن معرفة دور المعلمين يتوقف على أعداد التلاميذ ذوي المقدرة المحدودة في استعمال اللغة وعلى توفر التلاميذ الناطقين بالإنجليزية (كلغة أم) الذين يمكن للأطفال غير الناطقين بها أن يتفاعلوا معهم.

ومن بين النتائج المحددة التي توصلت إليها الدارسة ما يلي: في الوقت الذي يستفيد كل المتعلمين من فرص التفاعل اللغوي مع نظرائهم من المتحدثين باللغة الإنجليزية فإن استفادة الأطفال المنحدرين من أصول أسبانية أكثر من غيرهم. أما الأطفال المنحدرون من أصول صينية فإن استفادتهم من التفاعل اللغوي مع نظرائهم من الناطقين باللغة الإنجليزية تأتي بعد تجاوزهم مرحلة المستوى المتوسط

من الكفاءة في اللغة. وكذلك استفاد الأطفال المنحدرون من أصول أسبانية. وفي نفس الوقت كان التلاميذ المنحدرون من أصول أسبانية أكثر حساسية لنوعية الطرق التدريسية وجودتها من حيث ملاءمة المهام التي يكلفون بها لمرحلة التعلم ومن حيث ملاءمة اللغة المستعملة في الفصل التي تكون مدخلات التعلم آخذين في الاعتبار تراكيبها ووضح معانيا أو صعوبتها وغموضها. وكان التلاميذ المنحدرون من أصول صينية أكثر قدرة على التعريض عن سوء التدريس وسوء استعمال اللغة وبالتالي لم يتوصل الباحثون إلى وجود علاقة مباشرة بين متغير الفصل الدراسي ومتغير تعلم اللغة عندما تبين أن لكل مجموعة ثقافية أساليب وطرق تدريسية تلائمها وتناسبها.

وخلاصة القول تعد الدراسة التي أجراها Fillmore وزملاؤه دراسة مشجعة لأنها تقترح "وجود خطوات إرشادية واضحة، على الرغم من شدة تعقيدها، يمكن تقديمها واقتراحها للقائمين على التصميم وكتابة البرامج التعليمية من شأنها تبسيط وتسهيل تعلم اللغة لدى مجموعات التلاميذ الذين ليس لديهم مقدرة كبيرة على التحدث بالإنجليزية". وتعد هذه الدراسة مثالا ممتازا للشرح عن طريق الملاحظة.

وعلى الرغم من المعقولية والإقناع اللذين اتسمت بهما دراسة Fillmore وزملاؤه فإن هذه النتائج جاءت متأخرة. وبمعنى آخر فإن العوامل التي اقترحت الدراسة أنها ميسرة للتعلم قد تمت معرفتها خلال مرحلة الملاحظة ذاتها. والدليل على ذلك أنه لو تم القيام بملاحظات مماثلة في فصول دراسية أخرى، هل من الممكن التوصل إلى أن نفس العوامل لها علاقة بتعلم ناجح أو آخر غير ناجح، وهل يمكن أن يكون لهذه العوامل علاقة بنفس الدرجة في الدارسة الأصلية.

إن الصعوبة في الوصول إلى نفس النتائج نفسها في الدارسات المتكررة لا تكمن فقط في صعوبة الحصول على قياسات مماثلة في عينات مماثلة ولكن تكمن أيضا في الشكوك في المحددات الأساسية للمتغيرات. فعلى سبيل المثال، دعنا نفترض أن جميع الفصول الدراسية التي تمت ملاحظتها في الدارسة التي أجراها Fillmore وزملاؤه متماثلة من حيث نسبة ودرجة الضجيج والضوضاء بها. وإذا

كان الأمر كذلك لما قام فريق الباحثين بتحديد هذا المتغير (تأثير الصخب والضوضاء على عملية التعلم) على أساس أنه عامل مهم كما حدث ذلك بالفعل. ولو ثبت فعلا عند تكرار هذه الدراسة أن الفصول الدراسية تختلف من حيث نسبة الصخب والضجيج بداخلها فإن الأهمية النسبية للمتغيرات الأخرى سوف تختلف أيضا عما تم التوصل إليه في الدراسة الأصلية. وحتى لو كنا متأكدين بأننا تعرفنا على جميع المتغيرات المهمة ذات العلاقة، وهو أمر في حكم المستحيل، فإننا بوجه عام لن نستطيع التحكم في تلك المتغيرات في دراسة تتعامل مع مجريات الحياة اليومية.

ويمكننا تمثل وإدراك الشرح بالمستوى التجريبي إذا استطعنا التحكم في جميع المتغيرات عدا متغير واحد من أجل أن نعرف تأثير ذلك المتغير على المتغير التابع موضوع الدراسة. ولكن التحكم الكامل في جميع المتغيرات قلما يتأتى عند دراسة العلوم الاجتماعية. وعلى الرغم من أن استخدام المجموعات الضابطة يقلل من شأن المتغيرات الأخرى التي يستحيل ضبطها أو غير القابلة للضبط إطلاقا فإنها لا تستبعدها أو تسقطها تماما. وبالتالي فإن أفضل ما يمكن القيام به عند دراسة الظواهر الاجتماعية هو عمليات شبه تجريبية لأننا نستطيع فقط التحكم في بعض المتغيرات ذات العلاقة، ويصدق هذا إلى حد كبير على تلك الظواهر السلوكية التي تدخل ضمن اهتمامات المختصين بالتخطيط الغوي.

ولو أخذنا على سبيل المثال تجربة القس Lambert (راجع، Lambert and Tuker 1972) التي جاءت نتيجة ضغوط مارسها الآباء الكنديون الناطقون باللغة الإنجليزية في مقاطعة كيوبك بجمهورية كندا، حيث كان الآباء منزعجين بسبب عدم فعالية الطرق التدريسية المتبعة في تعليم اللغة الفرنسية لأبنائهم. واستجابة للحركة السياسة الكيوبيكية المتنامية من أجل تعزيز وضع اللغة الفرنسية في المقاطعة خشي الآباء أن يصبح أبناؤهم غير قادرين على استخدام اللغة الفرنسية بعد مغادرتهم المدرسة ودخولهم معترك الحياة. حيث اعتقد الآباء أنه من الممكن تعزيز مقدرة أبنائهم على تعلم اللغة الفرنسية عن طريق إدخالهم في رياض الأطفال والمدارس الابتدائية التي تستخدم اللغة الفرنسية أداة التدريس الأساسية بها. وفي

ذات الوقت كان الآباء مترددين تجاه مبدأ اختلاف اللغة المستعملة في البيت عن اللغة المستعملة في المدرسة بالنسبة لأبنائهم. ونتيجة لذلك وللتشجيع الذي لقيه الآباء من كل من Wallace, Lambert, Richard and Tuker وعدد كبير من الباحثين في جامعة ميجال قرر الآباء المشاركة في البرنامج التدريبي في مدرسة ابتدائية بروتستانتية في ضاحية القس Lambert إحدى ضواحي مدينة مونتريال للطبقات المتوسطة تستخدم اللغة الإنجليزية أداة التدريس بها.

وقد جاء جميع التلاميذ المشتركين في هذا البرنامج التجريبي من عائلات ناطقة بالإنجليزية، وكان الانضمام إلى البرنامج طواعية. وتمت متابعة مجموعتين من التلاميذ من بداية مرحلة الروضة حتى نهاية المرحلة الابتدائية. وقد قام الباحثان Lambert and Tucker (1972) اللذان أشرفا على هذا البرنامج لمعرفة أثره على المقدرة اللغوية والمعرفية للأطفال وعلى تكون الاتجاهات لديهم بكتابة تقرير عن الست سنوات الأولى لهذا البرنامج (حتى نهاية المستوى الرابع للمجموعة التجريبية الثانية).

وكانت اللغة الفرنسية هي أداة التعليم بالنسبة لهؤلاء الأطفال خلال مرحلة الروضة وخلال السنوات الأربع الأولى من التعليم الابتدائي، باستثناء مقرر الآداب الإنجليزية (حصتان في الأسبوع تدرسان بالإنجليزية ولمدة نصف ساعة لكل حصة).

وكان الباحثان مهتمين بالتحصيل العلمي للتلاميذ ليس بالمقارنة مع التحصيل العلمي لتلاميذ المدارس التقليدية العادية للناطقين بالفرنسية المنتظمين في البرنامج التعليمي العام فحسب ولكن أيضا بمقارنة التحصيل العلمي للتلاميذ المنتظمين في البرنامج التعليمي العام للناطقين بالإنجليزية. وانسجاما مع هذا الترتيب جاء التقرير النهائي لوصف ثلاث مجموعات "مضبوطة"، منهما مجموعتان من أسر ناطقة باللغة الإنجليزية يدرسون برنامجاً تعليمياً إنجليزياً عاماً مقرراً للتلاميذ الكنديين، وجاءت المجموعة الثالثة من أسر ناطقة بالفرنسية يدرسون برنامجاً تعليمياً فرنسياً مقرر، للتلاميذ الكنديين. وتم اختيار إحدى المجموعتين المتكونتين من أبناء الأسر الناطقة بالإنجليزية للمقارنة مع فصول دراسية بالمرحلة

الابتدائية من تلاميذ نفس المدرسة. (وفي الفرقة الأولى تم توزيع التلاميذ بنفس المدرسة بطريقة عشوائية بين الفصلين لتكوين المجموعتين الضابطة والتجريبية، وقد تم اختيار التلاميذ من بين أبناء الأسر التي طلبت أن يكون أطفالها بالمجموعات التجريبية). وتم اختيار تلاميذ المجموعة الأخرى من بين أبناء الأسر الناطقة بالإنجليزية من سكان ضاحية أخرى ينتمون إلى الطبقة الوسطى في مدينة مونتريال. وتمت مراعاة أن آباء وأمهات المجموعتين الضابطة والتجريبية جاؤوا من أسر متساوية ومتقاربة من حيث ميولهم تجاه الكنديين الناطقين بالفرنسية ومن حيث احتكاكهم معهم واتصالاتهم بهم. (حيث لو أتيحت الفرصة للغالبية العظمى من العائلات الناطقة بالإنجليزية لاختاروا إدخال أبنائهم في هذا البرنامج التجريبي). (انظر ص 203). ولكن المجموعات التجريبية اقتصرت على فصلين فقط. أما الفصل الضابط الثالث من الأسر الناطقة بالفرنسية فقد تم أخذه من مدرسة كاثوليكية في ضاحية القس Lambert وكان جميع التلاميذ بذلك الفصل قد اجتازوا مرحلة الروضة. وكانت المجموعتان الضابطة والتجريبية متكافئتين من حيث الخلفية الاجتماعية والطبقة التي ينتمي إليها تلاميذ المجموعتين ومن حيث ميولهم واستعداداتهم الأكاديمية.

وقد توصل الباحثون إلى أن أداء التلاميذ في الفصول التجريبية في مقرر اللغة الأم في نهاية السنة الرابعة لا يقل عن أداء نظرائهم في المجموعات الضابطة من التلاميذ الناطقين بالإنجليزية، وأن التحصيل العلمي للمجموعات التجريبية في مقرر الرياضيات كان بنفس أداء ومقدرة تلاميذ المجموعات الضابطة وكذلك كانت قدراتهم العقلية. وفي الوقت الذي تميز فيه أداء الفصول التجريبية من المجموعات الضابطة الفرنسية في مستوى (اختبارات) الكفاءة في اللغة الفرنسية عن أداء المجموعات الضابطة الفرنسية تبين أن أداء المجموعات التجريبية الفرنسية كان أعلى بدرجة ملحوظة عن أداء المجموعات الضابطة الإنجليزية. وخلاصة القول، أظهرت المقارنات مع المجموعات الضابطة أن البرنامج التجريبي أدى إلى تحسن ملحوظ وحدوث تعلم بدرجة ممتاز في الأداء عند استعمال اللغة الثانية دون أي تأثير سلبي على الأداء عند استعمال اللغة الأم، ودون أي تأثير سلبي في الأداء أو في تحصيل المقررات الأخرى غير اللغوية.

وبالتالي فقد توصلنا من خلال هذه الدراسة شبه التجريبية إلى إجابة على السؤال الآتي: ما هي نتيجة استعمال اللغة الفرنسية في المدارس لتعليم أطفال ناطقين بالإنجليزية؟ وكانت النتيجة إيجابية. ولكن هل يمكننا نسبة النتائج الإيجابية إلى أسباب ومتغيرات أخرى غير البرنامج التجريبي وحده؟ مثل مشاركة مدرسين موهوبين في البرنامج أو أن ننسبها إلى الجهود الكبيرة التي بذلها أولياء أمور التلاميذ المشاركين في البرنامج. إننا لا نستطيع أن نجزم قطعا، وهو الأمر السائد في الدراسات شبه التجريبية التي تدرس ظواهر في العلوم الاجتماعية، حتى وإن بدا هذا الأمر غير معقول.

وإذا سلمنا بأن نتائج دراسة Lambert and Tucker صائبة وصحيحة، إذن لماذا لا يتم تعليم كافة أبناء الأقليات العرقية باستعمال لغة الأغلبية في المجتمع؟ لقد كان التلاميذ الذين خضعوا لهذه الدراسة يختلفون عن غيرهم من أطفال الأقليات من ناحيتين: الأولى، إن الغالبية العظمى في المجتمع تنظر إلى اللغة الأم للأطفال الذين خضعوا للبرنامج التجريبي بأنها لغة هامة ومن الممكن ممارستها على نطاق واسع خارج المنزل في الحي ومع الجيران وتعززها مؤسسات أخرى إلى جانب المدرسة. والثانية: إن آباء وأمهات الأطفال الذين خضعوا للتجربة كانوا من الطبقة الوسطى والمتعلمين تعليما عاليا، ومقيمين إقامة مستديمة في مجتمعاتهم. وبالتالي فقد كانت تلك المجموعات متحررة من النواقص المرتبطة بالفقر والترحال والعجز. وبالتالي فإن هذا التعليم الأولي باللغة الفرنسية المفيد للأطفال الكنديين الناطقين بالإنجليزية من الطبقات الوسطى في مدينة مونتريال لا يعني أنه أيضا مفيد للأطفال المقيمين في إحدى ضواحي مدينة لوس أنجلوس الأمريكية المنحدرين من أصول أسبانية. وكما أفادت دراسة فلمور Filmore وآخرون، من ناحية أخرى، إن التعليم المدرسي الأولي باللغة الأم سوف لن يكون مفيدا ومساعدا على التعلم المدرسي المتقدم إذا كان المحيط التعليمي والطرق التعليمية المتبعة غير مناسبين.

رأينا من خلال هذه الأمثلة الثلاثة للدراسات التوضيحية التفسيرية جهودا مبذولة لمعرفة الأسباب والنتائج من خلال عمليات إحصائية ومن خلال الملاحظة

ومن خلال شبه التجريب. ففي المثلين الأولين تم الربط بين متغيرات عديدة مستقلة وبين كل واحدة من النتائج التي تم التوصل إليها، أما في المثال الثالث فقط ربطت جميع النتائج بمتغير واحد وهو نوع التعليم تقليديا كان أو تجريبيا. وقد اعتبرت العديد من المتغيرات في هذا المثال مثل اتجاهات الوالدين، والوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، والتوقعات التعليمية والأكاديمية للأسرة والأطفال، اعتبرت جميعها متساوية ومتكافئة بين المجموعتين الضابطة والتجريبية. وكما يلعب الإطار المرجعي أو المحك النظري دورا في تحديد المتغيرات التي تنبغي دراستها في الدراسات التحليلية التأويلية كذلك فإنه يلعب دورا في التذكير بأي المتغيرات التي ينبغي ضبطها في الدراسات شبه التجريبية.

الكفاية النظرية:

دون إيجاد نظرية للتخطيط اللغوي، لا تتوفر لدينا أدوات أساسية يعتمد عليها في إقرار المتغيرات التي يجب تضمينها عند دراسة بعض الحالات سواء بطرق الوصف أو التنبؤ أو الشرح. حيث يقوم كل باحث باتخاذ تلك القرارات على أسس ارتجالية حسب مقتضيات الموقف. إلا أن هذه الأحوال للدراسات المفصلة على أسس ارتجالية وعلى مقتضيات الأحوال تعد في حد ذاتها الخطوة الأولى تجاه صياغة النظريات.

وتعد النظرية عبارة عن جدول أو برنامج مفاهيمي مترابط ينظم عددا صغيرا نسبيا من الفرضيات التي عندما تكون مجتمعة تساعد على فهم كم واسع من أنماط السلوك الإنساني.

ولنأخذ على سبيل المثال نظرية التكيف مع المخاطب Speech Accommodation Theory التي طورها Giles وزملاؤه (Giles and Smith 1979, Giles 1980, (Beebe and Giles 1984)) 1984. حيث تحاول هذه النظرية:

1- شرح الدوافع الكامنة وراء التغييرات التي يحدثها المتكلمون للتوافق مع سامعيهم أو مخالفتهم.

2- التنبؤ بالمترتبات الاجتماعية الناجمة عن التوافق أو المخالفة للمخاطب.

وفي صياغة جديدة لهذه النظرية قدمها كل من (Giles, Mulc, Bradac and Jonson 1987) تم ترتيب ست فرضيات لتوضيح الشروط التي بمقتضاها يقوم الأفراد بالتوافق مع سامعيهم أو مخالفتهم، ومسببات ومحددات مدى وكم ذلك التوافق والمخالفة والمعطيات التي بمقتضاها يقوم السامع بتقييم التوافق إيجابيا والمخالفة سلبيا. وقد تمت صياغة تلك الشروط بعد إجراء العديد من الدراسات حول التكيف التخاطبي. وقد أدى التواتر والانتظام الملحوظ بين التكيف التخاطبي وبين السمات الاجتماعية للمتخاطبين والسياقات التي يجري فيها الحديث والعلاقة بين المتخاطبين أنفسهم إلى اقتراح فرضيات يمكن ترتيبها فيما بعد في برنامج مفاهيمي مترابط. وعند اختبار تلك الفرضيات بتجريب بيانات جديدة عليها فإن التأكيدات المتكررة تقود إلى التسليم والقبول كما يقود الرفض المتكرر إلى عدم القبول وإعادة الصياغة.

ومن الممكن الحكم على نجاح البرنامج المفاهيمي العام ليس من حيث قبول أو رفض فرضية معينة فحسب ولكن من حيث درجة مساهمة الفرضية في صياغة فرضيات إضافية من شأنها توسيع مدى الظواهر والأنماط السلوكية الخاضعة للدراسة. وبالتالي فإن الصياغة الأولية لنظرية ما يأتي لاحقا لاكتشاف التواتر والانتظام السلوكي الذي يعتمد بدوره على صياغة وإعداد الترتيب التحليلي.

وهكذا فإن المحك المرجعي يكون مفيدا في كل مرحلة من مراحل المشروع العلمي، حيث يساعد على تحديد المتغير الجدير بالوصف والتحليل، والمتغير الجدير بالتنبؤ به، والجدير بالشرح في الحالات الفردية، أما التعميمات فمن الممكن استخلاصها من الحالات الفردية بملاحظة المتواتر والمنتظم منها بين التصنيفات التحليلية، ومن الممكن ترتيب هذه التعميمات في صيغة نظريات معدة ليس لوصف ودراسة حالات فردية فحسب بل لكافة الحالات الفردية التي تمثلها الظاهرة موضوع الدراسة. ومن الممكن اختبار مصداقية النظرية بتحليل بيانات جديدة يتم جمعها في إطار التصنيفات التحليلية التي بنيت عليها النظرية. ويقترح عدم تأكيد

البيانات تصنيفات تحليلية جديدة يمكن تضمينها في نظرية جديدة منقحة إذا ثبتت إيجابيتها.

وفيما يتعلق بموضوع التخطيط اللغوي نحن مازلنا في مرحلة اكتشاف التكرار والتواتر السلوكي للظواهر اللغوية، وقبل أن نقوم بدراسة التواتر والانتظام للظواهر المدروسة ينبغي علينا أولا تحديد أي المتغيرات التي يقودنا وصفها إلى نتائج أفضل. وهكذا فإن دراسة الأطر المرجعية تساعدنا على اتخاذ مثل هذه القرارات.

الفصل الرابع

بعض الأطر المرجعية

تمثل الأطر المرجعية القوالب التي تصاغ فيها السلوكيات الإنسانية من أجل تحديد معالمها ودراستها. وعندما يقاس السلوك الإنساني عن طريق معايرته على قالب آخر فإنه يعطي نتائج مختلفة. وبالتالي فإن دراسة حملة محو الأمية الشاملة في أثيوبيا تعطي نتائج مختلفة عندما يقوم بدراستها متخصص في العلوم السياسية أو علم الاجتماع أو المناهج الدراسية. حيث يهتم كل باحثٍ من هؤلاء بجوانب مختلفة من الظاهرة السلوكية نفسها ويوظف إطاراً مرجعياً يسهّل التركيز على الجوانب الهامة لديه.

وإذا أمكننا تقسيم السلوك لغرض الدراسة فإنه يبقى، في النهاية، سلوكاً واحداً، كما هو حال المتغيرات المستقلة المختلفة التي يمكن توحيدها في حالة الدراسة التحليلية العكسية المتعددة الجوانب من أجل ضبط الاختلافات في نتيجة ما. وبنفس الطريقة فإن المعلومات المتحصَّل عليها من ميادين معرفية مختلفة يمكن تجميعها من أجل تفسير ظاهرة معينة من جميع جوانبها. وما دام لم يتوفر لدينا إلى حد الآن إطار مرجعي شامل لدراسة التخطيط اللغوي فمن الأفضل البحث عن الأطر المرجعية المتوفر في ميادين أو فروع معرفية أخرى لا لتساعدنا ليس على دراسة التخطيط اللغوي فحسب بل من أجل المساهمة في تصميم إطار مرجعي مناسب لدراسة التخطيط اللغوي على وجه الخصوص. وانسجاماً مع هذا الهدف نتوجه نحو الأطر المرجعية المتوفرة لدراسة انتشار المستحدثات (*) والتوسع في استعمالاتها، ودراسة التسويق، ودراسة الظواهر السياسية وصنع القرارات ونعمل على تطبيق هذه الأطر على دراسة التخطيط اللغوي. ومن ثم فسوف يتعامل الكاتب مع التخطيط اللغوي بأنه:

(*) لكي لا نخلط بين كلمتي محدث ومستحدث في هذا الفصل والفصول الذي تليه، سوف نستعمل الأولى (محدث) للدلالة على المفردات والمصطلحات الجديدة والمولّدة في اللغة من أجل تطويرها وترقيتها ونقصر مدلول مستحدث على الاكتشافات والابتكارات الصناعية والمادية. المترجم.

1- عملية ترويج للمستحدثات.

2- مثال لتسويق بضاعة معينة.

3- أداة لاكتساب السلطة والمحافظة عليها.

4- مثال لصنع القرارات.

وأخيراً سأقدم صيغة جديدة منقحة ومفصّلة للإطار المرجعي المقترح في الفصل الثالث بما لا يتعارض مع الأطر المرجعية التي سوف تعرض في هذا الفصل.

علاقة التخطيط اللغوي بترويج المستحدثات

سواء كانت التغيرات التي تطرأ على اللغة مخططاً لها أو غير مخطط فهي تحدث نتيجة لعملية شيوع وانتشار هذا التغير. وإن ما يبتدعه مستخدمو اللغة من مفردات وأساليب يتبناه الآخرون. ويتوفر لدينا كمُ هائلُ من الكتابات المتعلقة بانتشار المستحدثات. ويأتي الكثير من هذه الإبداعات والمستحدثات من ميادين علم الاجتماع (علم الاجتماع العام وعلم الاجتماع الريفي وعلم الاجتماعي الطبي) والأنثروبولوجي والتسويق والتربية والإعلام والصحة العامة. وقد اهتمت معظم الدراسات السابقة بانتشار مصطلحات البضائع الاستهلاكية مثل أجهزة الحاسوب الشخصي والتسجيل المرئي، والأنشطة الزراعية مثل استخدام الأسمدة الكيمائية والري بالتقطير، وبمصطلحات الإجراءات الطبية مثل أجهزة ومواد التخدير والوصفات الطبية وكذلك الإنتاج الزراعي مثل الذرة والبن والبطاطس الحِلْوة .... وهلم جرا.

وقد أهمل الدارسون في ميدان ترويج المستحدثات وانتشارها المحدثات غير المادية وغير المحسوسة التي تنشأ نتيجة لتغييرات في وظائف اللغة وفي بنيتها وطرق اكتسابها. فلم يرد في (Rogers:1983) أحد المصادر الأساسية في موضوع انتشار المستحدثات ذكر كلمة لغة في فهرست ذلك الكتاب. ويوجد في معهد الدراسات اللغوية بجامعة ستانفرد، معهد توثيق انتشار المستحدثات عدد 2.750

عنوان، منها عنوانان فقط تناولا التغيرات المتعلقة ببنية اللغة واستعمالاتها وطرق اكتسابها. جاء كلاهما من الدورية المعنونة American Speech مجلد عام 1949، وكان موضوع العنوان الأول كلمة واحدة هي: Scarehie (الصوت المرتبك)، (Davis and McDavid:1949)، وأما موضوع العنوان الثاني فهو: مجموعة المفردات التي يستخدمها عمال الصناعة النفطية، (Boone:1949).

ويمكن تبرير إهمال دارسي انتشار المستحدثات للكتابة في موضوع التغيرات التي تحدث في بنية اللغة بأنه حتى وقت ليس بالبعيد كان اهتمام الدارسين لتطور اللغة ونموها منصباً على خصائص اللغة باعتبارها مصدراً وسببا للتغيير. أي أن التغير اللغوي كان يدرس من خلال بنية اللغة بدلا من دراسته من خلال المحيط والبيئة اللذين تستخدم فيهما اللغة. ويتوفر لدينا في الوقت الحالي كم متزايد من الكتابات المتعلقة بالمحيط والبيئة الاجتماعية التي يحدث فيها التغير ليس في بنية اللغة فحسب بل في استعمالاتها أيضا، راجع:

Kroch, Hrvine 1978, Labov 1966, Gumperz 1958, Fishman 1964,(Fischer 1958 Weinreich 1963), Trudgill 1972, Scotton 1972,1978.

على الرغم من أن هذه الكتابات لم تجد طريقها بعد إلى أدبيات ترويج المحدثات في اللغة. ولقد أهمل دارسو التغيرات في اللغة الدراسات الخاصة بترويج المستحدثات المادية باستثناء دراستين، الأولى قام بها أفندراس (Afendras:1969) الذي اقترح استعمال نموذج مأخوذ من العلوم الرياضية مبني على أساس كثافة الاتصالات، لدراسة انتشار وترويج المفردات اللغوية والتنبؤ بالتأثير النسبي للغة ما على لغة أخرى. والثانية: مجموعة مقالات تعالج موضوع انتشار اللغة على أساس أنه مثال لانتشار الظواهر الاجتماعية، راجع، (Cooper:1982b).

ويحاول الدارسون لموضوع ترويج المحدثات اللغوية شرح الفروق والاختلافات في سرعة انتشار ومدى مقبولية المحدث اللفظي على أساس الخصائص البنائية والصوتية للمفردة أو التعبير وعلى أساس من يستعمل ذلك اللفظ أو التعبير والسياق (البيئة والمحيط الاجتماعي) الذي يستعمل فيه.

ومن الممكن تطبيق طرق دراسة ترويج المستحدثات على دراسة التخطيط اللغوي مستعينين بتوفير إجابات على السؤال الآتي: **من يتبنى ماذا ومتى وأين ولماذا وكيف؟ (Cooper 1979).**

من الذي يتبنّى؟

عندما نفكر في السمات التي تميز بين من يتبنون المحدثات اللغوية المخطط لها والذين يرفضونها أو بين الذين يقبلونها للوهلة الأولى والذين يقبلونها في وقت متأخر فإننا نفكر في المستمعين للغة والناطقين بها وفي كتّابها وقرّائها. حيث يقبل الأفراد أو يرفضون تغييرات صوتية معينة أو مصطلحات أو تراكيب نحوية أو تهجئة لكلمات في نصوص محددة. وقد يتعلم الأفراد لغات جديدة أو نظام كتابة جديد ويتركون لغة ما وطريقة أو نظام كتابتها. ومن الممكن أن تختار إحدى المؤسسات الرسمية أي منظمة حكومية يملكها المجتمع أو الأفراد أو تفضل بديل لغوي معين على بديل آخر،وكثيراً ما يوفر هذا الاختيار موضوع دراسة للمختصين بالتخطيط اللغوي وغالباً ما يكون مثل هذه المؤسسة في وضع مستقل عن العاملين فيها ويمكن أن تتصرف أو يتم التصرف فيها كوحدة مستقلة.

ومن الأمثلة الجيدة التي تعكس التخطيط اللغوي الموجه أساسا نحو مؤسسة رسمية حركة التوعية اللغوية التي تسعى إلى تسهيل فهم الوثائق مثل عقود المستهلكين والإنذارات والنماذج والتشريعات واللوائح والتعليمات الرسمية الصادرة من الدولة. وتوجَّه هذه الحركات التي ظهرت في الولايات المتحدة وامتدت إلى دول أخرى عادة إلى المصارف وشركات التأمين ومصانع البضائع الاستهلاكية والمنظمات الحكومية التي تنشر وثائق يسعى الجمهور إلى فهمها وفهم محتواها.

وأحيانا يستهدف المخطط اللغوي مؤسسات رسمية للتأثير على الأفراد، وقد حدث هذا عندما سعى المدافعون عن حقوق المرأة إلى ضرب عصفورين بحجر واحد فعملوا على تغيير سياسات تحرير الصحف والمطبوعات في المنظمات المهنية. إذ عندما تعلن منظمة مثل جمعية علماء النفس الأمريكيين أنها لن تنشر مقالات

تحتوي على استعمالات لغوية متحيزة لجنس الرجال ضد النساء فيعمل الراغبون في نشر مقالاتهم في هذه الدوريات على أن تكون كتاباتهم منسجمة مع دليل ونهج المنظمة للاستعمال اللغوي غير المنحاز. ويتبين من هذا أن حركة التوعية اللغوية تختلف عن حركة تحرير المرأة، ففي الوقت الذي تستهدف الحركتان مؤسسات رسمية إلا أن الأخيرة تقوم بذلك من أجل التأثير على السلوك اللغوي للأفراد بينما لا تهدف الأولى إلى ذلك.

وتقودنا هذه التحليلات إلى أهداف أساسية وأخرى ثانوية للتخطيط اللغوي. حيث تمثل المصارف وشركات التأمين ومصانع السلع الاستهلاكية والمؤسسات الرسمية ... الخ أهدافاً أساسية لحركة التوعية اللغوية. وعلى الرغم من الاستفادة من الوثائق المبسطة الواضحة التي تنشرها هذه المنظمات فإن هدف التخطيط اللغوي هو السلوك اللغوي للمنظمات وليس سلوك الأفراد المتأثرين بالمنظمات.

أما بالنسبة لحملة تحرير المرأة، فتعد الجمعيات المهنية والمطبوعات التي تنشرها أهدافا وسائطية يمكنها التأثير في الأفراد الذين يعد سلوكهم اللغوي هو الهدف الأول والأساسي.

أما عن معرفة ما إذا كان المتبنون المحتملون للمستحدثات اللغوية أفراداً طبيعيين أو اعتباريين فقد أجريت بعض الدراسات لمعرفة الخصائص التي تميز من يتبنى التخطيط اللغوي عمن يرفضه وتميز من يقبله بسرعة عمن يقبله في وقت متأخر سواء كان أولئك المستهدفون أفرادا أو منظمات. ومن بين هذه الدراسات القليلة دراسة فينبرج (Fainberg 1983) التي أفادت أن النساء أكثر قبولا من الرجال للمصطلحات الجديدة التي أقرها مجمع اللغة العبرية، بصرف النظر عن العمر والمستوى التعليمي. وتقترح دراستان قام بهما هوفمان أن متغير الخلفية اللغوية مثل تاريخ اللغة ومستوى الكفاءة المزعوم في أدائها يساعدان على التنبؤ بمدى قبول ورفض الكيميائيين (Hofman:1974a) وعلماء النفس (Hofman1974b) للمصطلحات التي أقرها مجمع اللغة العبرية كما أفادت أن نظرة الفرد إلى اللغة

وموقفه منها يلعبان دورا مفيدا في التنبؤ بمدى قبول علماء النفس أو رفضهم للمحدثات اللغوية. حيث أفادت دراسة هوفمان أن علماء النفس الذين ينظرون إلى اللغة بأنها رمز للتضامن القومي والاعتزاز يميلون إلى استعمال عدد أكبر من المصطلحات التي يقرها المجمع اللغوي من أولئك الذين يرون اللغة مجرد أداة للتفاهم بين الناس. وتساعد مثل هذه الدراسات المخططين اللغويين على توجيه برامجهم التخطيطية وحملاتهم صوب من يعتقدون أنهم أكثر قبولا للمحدثات اللغوية وخاصة الذين يوجهون الرأي العام. وتساعدهم، من ناحية أخرى، على تحديد قطاعات المجتمع التي هي أقل قبولا للتخطيط اللغوي.

تبني التخطيط اللغوي

يقصد بتبني التخطيط اللغوي درجة قبول المصطلح أو التعبير اللغوي المخطط له في الاستعمال. ويقترح روجرز وشوميكر (Rogers and Shoemaker 1971) خمس مراحل لقبول وتبني أي تخطيط لغوي وهي: الإدراك (العلم بوجود المحدث اللغوي وإدراكه)، الاهتمام به (الحصول على معلومات عنه)، تقييم المحدث (اتخاذ المرء موقفا إيجابيا أو سلبيا تجاه المحدث)، تجريب المحدث من خلال الاستعمال، وأخيرا، اتخاذ القرار بقبول المحدث أو رفضه. كما يقترح روجرز (Rogers 1983) مراحل أخرى مختلفة عن المراحل الخمس الأولى وهي: إدراك وجود المحدث، الاقتناع باستعماله من خلال الموقف الإيجابي أو السلبي تجاهه، اتخاذ قرار بتبنيه أو رفضه، تنفيذ قرار القبول، وأخيرا، التأكيد على القبول من خلال سعي المرء إلى تعزيز القبول عن طريق الاستعمال المستمر. ونحن نقترح أن نجاح التخطيط اللغوي وقبوله يتطلب الخطوات التالية:

1- **الإدراك والوعي**: يتطلب استعمال المحدث اللغوي المخطط إدراكه والوعي بوجوده. فعلى سبيل المثال، قبل ظهور حركة تحرير المرأة، لم يدرك إلا القليل منا التحيز لجنس الرجال في الاستعمال اللغوي، حيث كان ذلك من مسلمات الحياة اليومية ولكن الحركة النسائية نشطت وعينا بذلك التحيز.

2- **التقييم**: لكي تتم الاستفادة من استعمال المحدث، ينبغي أن يكون للمستعمل موقف إيجابي تجاهه، حيث يتم تبني منهج الغاية والوسيلة. (McGuire 1969) ويعتمد موقف مستخدمي المحدثات اللغوية منها على :

أ) درجة إيمانهم بأن معرفة واستعمال المحدث ستساعداهم على تحقيق غايات هامة.

ب) درجة الأهمية الشخصية لتلك الأهداف المتعلقة بالمحدث.

3- **الكفاءة**: أن يستطيع مستعمل المحدث استعماله بصورة صحيحة، لأن الإدراك يعني المقدرة على استعماله مع الشخص المناسب في الموقف والمكان المناسبين كما تدلنا على ذلك بديهية المقام والمقال.

4- **الاستعمال**: بينما يدل الإدراك على المقدرة على الاستعمال، تدل هذه المرحلة الأخيرة على درجة تكرار الاستعمال، ويمكننا أن نصف الاستعمال بالمطلق والنسبي. أي: كم يتكرر استعمال المحدث لغرض محدد وفي سياقٍ محدد؟ وكم يتكرر استعماله بالمقارنة مع استعمال البدائل الأخرى المتوفرة للمستعمل؟

وتمثل هذه الخطوات الأربعة أربع مراحل متوالية لقبول المحدثات اللغوية المخطط لها وهي: الإدراك والتقييم والكفاءة والاستعمال. ولكن هل هذا الترتيب لازم؟ قد تحدث هذه المراحل تلقائيا معا في وقت واحد، وقد تأتي الكفاءة نتيجة للاستعمال، وقد يحصل ترتيب عكسي لما يبدو ترتيب منطقي، كأن يستخدم الأفراد لغة جديدة قبل دراستها ومعرفتها معرفة كافية لاستعمالها استعمالاً صحيحاً. فعلى سبيل المثال، بدأت التدريس باللغة العبرية في الجامعة قبل أن أجيد الحديث بها بطلاقة. وقد اضطرتني تلك الظروف إلى الكشف في المعجم عن عدد كبير من المصطلحات التي احتاجها والى كتابتها قبل بدء المحاضرة.

وفي الوقت الذي يهتم المخططون اللغويون بالاستعمال والكفاءة اللذين هما نتاجان لاهتماماتهم قد يميلون إلى الإدراك والتقييم الناجح من أجل تعزيز ترويج المحدث على أعلى مستوى، كما يفعل الصناعيون بالضبط عند قيامهم بحملات

دعاية للمنتج الجديد لتقديمه لمستهلكين وتعريفهم به. وسيناقش الكاتب هذه الحملات فيما بعد عند مناقشة التسويق بكونه إطاراً مرجعياً لدراسة التخطيط اللغوي. وفي الحقيقة تعد الأمثلة على التخطيط اللغوي كثيرة، فلدينا في فلسطين المحتلة مثال الملصقات الحائطية التي ظهرت في الربع الأول من القرن العشرين قبل تأسيس "دولة إسرائيل" مثل "اليهودي يتكلم العبرية". وكذلك ما ينشره ويوزعه مجمع اللغة العبرية من قوائم للمصطلحات التي يقرّها في مختلف ميادين المعرفة منذ عدة سنوات، كما يذيع راديو إسرائيل فقرة فكاهية لمدة دقيقة واحدة مرتين في اليوم مفادها: أن شخصاً ما ينتقد شخصاً آخر لاستعماله لفظة مبتذلة ويقدم له لفظة فصيحة بديلة عادة ما تستخدم في الكتابة والأحاديث الرسمية، وأحيانا يعزز استعمال اللفظة الفصيحة باستشهاد مقتبس من التوراة. وفي الوقت الذي يمكننا أن نجادل أن هذه الأمثلة تخدم أغراضا تعليمية وترويجية لاستعمال اللغة فإن الرغبة في تأكيد إدراك الجمهور لهذه الألفاظ تبدو هي الهدف الأول لهذه الحملات. ومن الواضح أن المخططين اللغويين يستطيعون تحسين ورفع فعالية نشاطاتهم عن طريق تقوية معرفتهم بأي أنواع السلوك أو أي المراحل الأربعة: الإدراك أو التقييم أو الكفاءة أو الاستعمال سيستعملون في التأثير على الآخرين سواء أقاموا بحملات توعية أم لا.

ما الذي ينبغي تبنيه؟

ماذا الذي يتبناه المرء من محدثات؟ يستطيع كل من المخططين اللغويين والدارسين في مجال انتشار اللغة معالجة هذا السؤال من وجهتي نظر مختلفتين: من ناحية شكل وبنية المحدث اللغوي ومن ناحية وظيفته.

الشكل والبنية: يدل مصطلحا الشكل والبنية على بنية المحدث، وفيما يتعلق بتخطيط اكتساب اللغة فإن الخصائص الشكلية والبنيوية الهامة تتمثل في ما يلي:

1) مدى التشابه بين اللغة المراد اكتسابها واللغة التي يتكلمها المكتسب.

2) تنوع الضروب الأسلوبية في اللغة المراد اكتسابها.

ومن المنطقي افتراض أن اللغات متماثلة في الغالب (حتى وإن كانت واقعياً خلاف ذلك)، وبالتالي فإن من يريد اكتساب لغة جديدة سيكون أقدر على اكتسابها في وقت قصير كلما اعتمد أكثر على بنية اللغة التي يجيدها. وعندما تكون اللغة المراد اكتسابها سهلة ومشابهة للغة التي يتكلمها المكتسب ولا تختلف عنها كثيرا فإن المكتسب لتلك اللغة لا يحتاج إلا إلى تعلم أشياء محدودة. ومن الأسباب التي عُرفت عن سرعة انتشار اللغة السواحيلية، على سبيل المثال، أنها تنتشر مبدئياً بين المتحدثين بلغة البانتوي المشابهة لها. ومن مبررات انتشار لغة الملايو بدلا من اللغة الجاوية كوسيلة للتفاهم بين الإندونيسيين (في الوقت الذي كانت أعداد الجاويين تفوق أعداد الملاويين) هو أن اللغة الجاوية تتكون من عدد من اللهجات التي ستعمل في سياقات اجتماعية عديدة وبمفردات متباينة لكل لهجة. وإذا شاء المرء أن ينقل أفكاره إلى غيره أو يصفها فإنه لا يحتاج إلى تعلم تلك المفردات المتباينة فحسب ولكن عليه أن يتعلم أيضاً قواعد الاستعمال المعقّدة اجتماعياً والملائمة لتلك المفردات. وسواء كانت تلك التفاصيل الدقيقة محبطة لتعلم الإندونيسيين للغة الجاوية أم لا، فإن المرء يستطيع أن يجادل بأنه كلّما قل عدد المفردات والتراكيب والأساليب الواجب تعلمها كان التعلم أسهل وأسرع. وفي نهاية الأمر، كان ينبغي على الإندونيسيين تعلم اللهجة الأساسية ولا يحتاجون إلى فعل ما يفعله الجاويون بلغتهم.

وإذا كان التشابه في التراكيب والتجانس بين اللغتين أمر مهم يساعد على اكتساب اللغة الجديدة فإن هذا الاقتران يمكن فهمه على أساس أنه يرتبط بسهولة وصعوبة المحدث اللغوي المراد اكتسابه.

وبكل تأكيد، تعد صعوبة اللغة من بين الخصائص التي درسها المتخصصون في انتشار اللغة بوجه عام. ومن الصعوبات التي تواجهنا عند الحديث على الصعوبة والسهولة مشكلة التعرف على الخصائص السهلة، قبل بدء التعلم، ليسهل علينا تعلمها. ويصدق هذا خاصة على تخطيط المحدثات الصوتية والمعجمية والنحوية.

ما هي الأسس التي نحكم من خلالها على أن بعض التراكيب أو الأصوات أو المفردات سهلة التعلم ؟ من المعتقد،بوجه عام، أن الكلمات القصيرة مفضلة على الكلمات الطويلة عند صياغة مفردات جديدة، على أساس أن الكلمات القصيرة أسهل من الطويلة من حيث التعلم. ولكن أفادت دراسة فينبرج Fainberg (1983) من خلال خمسة وعشرين مصطلحا عبريا تمت دراستها، أن ليس هناك علاقة بين طول المصطلح وأعداد المستعلمين للغة الذين يعرفون ذلك المصطلح أو يستخدمونه. وعلى العكس من ذلك، أفادت دراسة فينبرج أن قبول المصطلح في الاستعمال اللغوي له علاقة بأعداد المصطلحات الأخرى المتداولة المشتقة من الجذر ذاته. وأفادت الدراسة أن المصطلحات المشتقة من جذور اشتق منها عدد كبير أو صغير من المصطلحات المتداولة هي أقل قبولا من المصطلحات التي اشتقت من جذور اشتق منها عدد متوسط (ما بين أربعة إلى خمسة) من المصطلحات المتداولة. وتقترح دراسة فينبرج (Fainberg 1983) أن الجذور التي هي مصادر مصطلحات قليلة تكون عادة أقل وضوحا وبالتالي أصعب من حيث تعلمها. أما الجذور التي اشتقت منها مصطلحات كثيرة فكثيرا ما يحدث الخلط بين هذه المشتقات. وإذا صح هذا التأويل، فقد يكون له أثر عكسي بالنسبة لمتغير السهولة. وتعد هذه الدراسة، في جميع الأحوال، دراسة رائدة من حيث معرفة الخصائص البنيوية للمصطلحات المحدثة الناجحة. وإذا أراد المخططون اللغويون صياغة أو اختيار مصطلحات جديدة يكون لها حظ وافر من حيث مقبوليتها فعليهم القيام بدراسة مثل هذه وعليهم الالتزام بتطبيق نتائجها.

الوظيفة : تدل الوظيفة على الهدف الذي من أجله تم تخطيط المحدث اللغوي. وفي مرحلتي التأطير والمعايرة من مراحل التخطيط اللغوي (راجع الفصل السادس) كثيرا ما يفشل المخططون اللغويون في معرفة أهمية تحديد السياق الذي سيستعمل فيه المحدث اللغوي. وفي برنامج الراديو الإسرائيلي السابق الذكر الذي يصر مقدمه على أن الضرب الفصيح للغة العبرية "المعياري" هوالبديل الأمثل الوحيد يهمل مقدم هذا البرنامج حقيقة أن استعمال مثل هذا الضرب من ضروب اللغة، إذا تم استعماله، غالبا ما يقصر على سياق محدد. وأن انتشار مثل هذه

النظرة الأحادية الموجودة في اللغة العبرية. كما في ذلك البرنامج، وكذلك في المدارس هو الذي جعل الكثيرين من اليهود يشعرون بعدم الارتياح عند التحدث باللغة العبرية العليا وحتى المتعلمين تعليما عالياً منهم، (Rabin 1983). وقد سعى القائمون على إصلاح وتحديث منهج تعليمي في الفترة الأخيرة بالتعاون مع وزارة التعليم إلى تصحيح هذا الخلل في الاستعمال اللغوي عن طريق تشجيع المبدأ القائل بأن الأساليب الكتابية والمحكية المختلفة تصلح للاستعمال في مقامات ولأغراض مختلفة، (1983Regev)، وخلاصة القول أن ما يتم تخطيطه يمكن تحديده من خلال البنيوية والوظيفية.

وفي الوقت الذي توجد علاقة بين الاختلافات في هذه الخصائص وبين درجة الاختلاف في مدى ودرجة انتشار المحدث فإن مقدرتنا في هذه المرحلة محدودة جدا من حيث التعرف على الخصائص ذات العلاقة.

متى يتم تبني المحدثات ؟

تشير الدراسة التي أجراها كاتز وليفن وهملتون (Katz, Levin and Hamilton 1963) إلى أن توقيت تبني وقبول المحدث اللغوي هو الذي ينبغي أن يهتم به الدارسون لانتشار اللغة بدلا من اهتمامهم بعملية التبني ذاتها. وإذا نجحنا في تحديد وقت قبول وتبني المحدث اللغوي فيمكننا مقارنة سمات أولئك الذين يتبنون المحدث في وقت مبكر من ظهوره بسمات أولئك الذين يقبلونه في وقت متأخر، ويمكننا أيضا رسم منحنيات توضح أعداد الذين يتبنون المحدث نتيجة لتوقيت ظهوره. ولقد أظهرت دراسات عديدة لانتشار اللغة منحنيات على هيئة حرف (S) باللغة الإنجليزية. (Warner 1974)، أي أن نسبة من يتبنون المحدث تزداد ببطء في البداية ثم تتزايد النسبة بسرعة، ثم تتناقص وتتباطأ السرعة حتى تصل إلى مدى معين وتستقر بعد ذلك، بحيث تستقر أعداد أو نسبة الذين تبنوا المحدث اللغوي.

ومن المحتمل أن انتشار لغة التداول اليومي، بالتحديد، يظهر هو الآخر في

منحنى على هيئة حرف (إس). فكلما ازدادت أعداد الذين يتعلمونها كانت اللغة أصلح لدورها كلغة استعمال يومي للجميع مما يشجع على زيادة سريعة لأعداد الذين يستعملونها، (Lieberson 1982). ويعود تباطؤ سرعة انتشارها، إما بسبب أن أعداد الذين يحتاجون إليها ولم يتعلموها أصبح قليلا، أو بسبب أنها صارت تعاني من منافسة لغة أخرى للاستعمال اليومي، ولكن لا تتوفر لدينا دراسة تجريبية لتأكيد هذه الفرضية.

وعلى الرغم من أهمية البيانات المتحصل عليها المتعلقة بانتشار المحدث اللغوي أثناء فترة انتشاره، فإنها قلما يتم جمعها خلال "لك الفترة. وهذا ما يحدث فعلا عند تنفيذ دراسات انتشار المحدثات (K atz,et al 1963). لعل هذا راجع إلى صعوبة الحصول على تلك المعلومات. وتعد الدراسات الطويلة التتبعية باهظة التكاليف، والوقت الذي يخصص لها قليل جدا مقارنة بالوقت اللازم لانتشار محدثة لغوية. ولضمان التحقق من جمع بيانات على مدى فترة زمنية طويلة بدلا من إجراء دراسة تتبعية يمكننا اختبار مجموعة من الأفراد في عمر زمني واحد من خلال الإحصاءات السكانية المتوالية، كما فعل ليبرسون (1970Liebeosan) عند دراسته للإحصاء السكاني في كندا. فعلى سبيل المثال، يمكن مقارنة مجموعة أعمارهم ما بين 20-29 سنة من الذين ثبت أنهم يتحدثون لغة ما خلال إحصاء سكاني محدد بمجموعة أعمارهم ما بين 30-39 سنة من الذين ثبت أنهم يتحدثون اللغة نفسها في الإحصاء السكاني الذي أجري بعد 10 سنوات، ومقارنة هذه المجموعة بمجموعة تتراوح أعمارها ما بين 40-49 سنة ثبت أنهم يتحدثون اللغة نفسها في التعداد الذي أجري بعد 10 سنوات لاحقة، وهكذا ... حيث تساعد هذه العملية على رسم منحنيات الانتشار المبنية على الوقت. إلا أن هذه المنحنيات ستكون مبنية على فرضيات من الصعب تبريرها. حيث إنه من الصعب التأكد من أن بنية السكان من حيث مجموعات الأعمار لم تتغير بفعل هجرة أو نزوح بعض الأفراد أو التأكد من أن صياغة الأسئلة وأمانة وصدق المجموعات في الإجابة عنها لم تتغير عند إجراء الإحصاءات السكانية المتوالية.

وتكمن المشكلة الأخرى لبناء منحنيات انتشار اللغة على أساس الإحصاءات السكانية في الفترة الزمنية الطويلة (10 سنوات) ما بين الإحصاء والإحصاء الذي يليه حيث لا يتسنى لنا إلا تسجيل نقاط قليلة على المنحنى في زمن طويل جدا. وكذلك فإن الإحصاءات السكانية غالبا ما تتضمن سؤالا واحدا حول اللغة، وغالبا ما يكون ذلك السؤال بعيدا عن اهتمامات الدارسين للانتشار اللغوي. حيث يتمحور السؤال في الإحصاء السكاني حول اللغة التي يتحدثها المواطن بينما ينصب اهتمام الدارسين على اللغة أو اللغات التي كان يتحدثها المواطن والتي يتحدثها حاليا لأغراض مختلفة. وكذلك لا يهتم الإحصاء السكاني بمعرفة مفردة معجمية أو صيغة صرفية أو بتركيب صوتي أو نحوي محدد. وعلى الرغم من كل هذه المحاذير فإن البيانات المستخلصة من الإحصاء السكاني يمكن دراستها وتحليلها والوصول من خلالها إلى نتائج إيجابية كما تفيد دراسة ليبرسون لبيانات الإحصاء السكاني في كندا. (Lieberson1970)

وإذا لم تتم الاستفادة من الدراسات التتبعية أو الإحصاء السكاني فيمكن استفتاء المواطنين من خلال مسح معلوماتي يتم بعد تبنيهم للمحدث اللغوي. ومن عيوب هذا النوع من الاستفتاء أننا قد لا نتذكر الحاجة إليه وخاصة بالنسبة للمحدث اللغوي الذي ينبغي أن يكون معروفا لدى المستهدفين به معرفة واضحة عند تبنيه. بالإضافة إلى ذلك فإن اكتساب الفرد أو تبنيه للمحدث اللغوي يتم تدريجيا. وفي حالة تبني وقبول لغة جديدة، على سبيل المثال، متى يمكننا القول بإن المستهدف قد تعلم اللغة؟

ونظرا لهذه الصعوبات المنهجية المصاحبة لاكتساب وانتشار المحدث اللغوي، فإننا في الغالب ما نقوم بمسح مفرد للظاهرة في فترة زمنية محددة ونقرر من خلال (الملاحظة، والمقابلة والاختبارات) المدى الذي وصل إليه المستهدف بالمحدث اللغوي الخاضع للدراسة في تبنيه له. ثم نقارن بين مدى التبني وخصائص الأفراد المتبنين لهذا المحدث بما في ذلك متغير العمر. وتساعدنا هذه المقارنة على تتبع تطور المحدث في وقت محدد عبر الأجيال.

وعلى الرغم من أهمية أمر تحديد وقت تبني المحدث اللغوي عن دراسة اللغة بوجه عام وفي دراسة المحدثات اللغوية على وجه الخصوص فإن المخططين اللغويين لا يستطيعون تجاهل طبيعة التغير المعتمد على الوقت من حيث استعمال اللغة ومن حيث تراكيبها واكتسابها، إذ غالبا ما يتم، من خلال الخطة، تحديد الوقت اللازم لحدوث تغيير معين. وإذا تم تحديد فترات مرحلية يتم خلالها تبني وقبول محدث لغوي أو اكتسابه فيمكن مراقبة وقياس مدى النجاح في تطبيق الخطة والتحقق من الوصول إلى الأهداف النهائية أو المرحلية للخطة. ويعد مثل هذا التقييم المرحلي الذي يعد أمرا روتينيا في كل تخطيط منظم مهما جدا في التخطيط اللغوي مادمنا لا نستطيع تحديد الوقت اللازم لتحقيق تخطيط لغوي معين تحت ظروف معينة. ولا تحدث التغيرات استجابة للتخطيط وحده ولكن قد تحدث استجابة لمتغيرات ليس للمخطط اللغوي سيطرة عليها. وإذا لم يكن من الضروري أخذ هذه المتغيرات في الاعتبار.

ففي الوقت الحاضر لا يوجد لدى المخطط اللغوي معلومات كافية لتحقيق اكتساب أو انتشار محدث لغوي لغرض محدد وتحت ظروف معينة. وبالتالي فإن التقييم المرحلي المتقطع لا يساعد المخططين على مراجعة خططهم فحسب ولكنه يساعدهم أيضا على اكتساب معلومات وخبرات عن الوقت اللازم لتحقيق أهداف محددة. ومن الطبيعي أن تكون هذه المعلومات مفيدة للمخططين اللغويين ولأولئك المهتمين بانتشار المستحدثات كافة.

أين يتم تبني المحدثات؟

لا يعني مكان تبني المحدث اللغوي الموقع الجغرافي للمتبني ولكن يقصد به المحيط الاجتماعي للتفاعلات التي يتم من خلالها تبني محدث لغوي. فالمكان في هذا السياق محدد بالظرف الاجتماعي وليس بالمساحة الجغرافية الطبيعية.

وقد أكدت دراسة فشمان (Fishman 1972) المتعلقة بالمحافظة على استعمال اللغة والتحول عن استعمالها على المحيط الاجتماعي بأنه المكان المناسب

لدراسة ثنائية اللغة. وكما يقول فشمان فإن المحيط الاجتماعي ميدان تتمثل فيه مجموعة من المواقف الاجتماعية، كل موقف يحدده تقاطع علاقة الأدوار والوقت والمكان، وتحدد نفس مجموعة الأنماط المعيارية للسلوك المواقف التي تكون المحيط الاجتماعي. وقد برهنت الدراسات التجريبية وملاحظات المشاركين على جدوى المحيط الاجتماعي في تبني المحدث اللغوي وانتشاره.

وتزودنا بمثال على ذلك، دراسة الأطفال ثنائي اللغة التي أجراها بيرتو ركان Puerto Rican الذي درس في مدرسة ابتدائية كاثوليكية في مدينة جرسي الأمريكية على الضفة المقابلة لمدينة نيويزرك عبر نهر هدسون، (Edelman, Cooper and Fishman 1968). وكان هدف تلك الدراسة تقييم استعمال اللغة الإسبانية والطلاقة في استعمالها مقارنة مع اللغة الإنجليزية في أربعة محيطات اجتماعية وهي: محيط المدرسة ومحيط الدين أو الكنيسة ومحيط الجيران ومحيط البيت. وانسجاما مع هذه المحيطات الاجتماعية الأربعة، يطلب من كل طفل في المقابلات الشخصية التي تجرى معه أن يدلل على مدى استعماله للغة الأسبانية مقارنة مع استعمال اللغة الإنجليزية مع الأطفال الثنائيي اللغة في المدرسة والكنيسة ومع أطفال الجيران وفي البيت. ويطلب منه كذلك في فترة 45 ثانية أن يذكر أكبر عدد ممكن من أسماء الأشياء التي يمكن أن توجد في هذه المحيطات الاجتماعية الأربعة: المدرسة والكنيسة والشارع والمطبخ. وقام الأطفال بذكر أسماء الأشياء المتوفرة في تلك المحيطات باللغتين الإنجليزية والأسبانية، وبدأ نصفهم باستعمال اللغة الإنجليزية والنصف الآخر باستعمال اللغة الأسبانية. وقد أظهر الأطفال أن استعمالهم للغة الأسبانية في مواجهة الإنجليزية أكبر في محيط البيت وأقل في محيط المدرسة. ولو أجريت دراسة مماثلة لهذه الدراسة دون حصرها في محيط اجتماعي محدد لما وصلنا إلى معرفة هذه الاختلافات في استعمال اللغة وفي الطلاقة في استعمالها المرتبطين مع تغيير المحيط الاجتماعي.

إذا فالمحيط الاجتماعي يشكل عاملا مفيدا لكل من المخططين اللغويين والدارسين لانتشار اللغة والتوسع في استعمالاتها. في أي أدوار العلاقات: البائع،

والمشتري، الطالب والمعلم، المواطن والمستخدم العمومي، أو الضابط والجندي، وفي أي المواضع: المتجر أم المدرسة أم المكتب الحكومي أم ساحة العرض العسكري، وفي أي الأوقات يواجه المرء المحدث اللغوي ويقبله؟ يقترح قمبيرز (Gumperz) أن المحدثات اللغوية في إحدى اللهجات المحكية في قرية في شمال الهند تنتشر من خلال مجموعات الأصدقاء. ويؤكد أن انتشار المحدث اللغوي وتبنيه لا يتم من خلال الأحاديث العادية بين الأفراد، بل يتم من خلال العلاقة بين المبدعين أو المخططين اللغويين وبين المستهدفين بتبني المحدث أو بين الذين يتبنونه في وقت مبكر والذين يتبنونه في وقت لاحق، وبالتالي فإن الحوار الذي يجري بين العمال وأرباب العمل رغم تكرره لا يقود أحدهما إلى تبني المفردات والتعابير التي يستخدمها الآخر. بينما يبدو أن الحوار غير الرسمي الذي يجري بين الأصدقاء يقود إلى تبني البعض للغة الآخر.

تشكل المحيطات الاجتماعية، حسب وجهة نظر معينة، القنوات التي تسري من خلالها المحدثات اللغوية. من أي الأفراد وفي أي السياقات الاجتماعية يتبنى أو يسمع المستهدف بالتخطيط اللغوي عن محدث لغوي جديد. أي الأفراد يستطيع التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على تقييم المتبني للمحدث؟ ومن أي الأفراد أو السياقات الاجتماعية يتعلم المتبني المحدث اللغوي ومع من وفي أي سياق يستعمله؟ نحن نسعى إلى تحديد سمات الأفراد المؤثرين في غيرهم ونسعى إلى تحديد خصائص تفاعلات الأفراد المسببين للتغير والمتأثرين. وعندما يتبنى الفرد المحدث اللغوي فمن هم الذين سيؤثر فيهم بدوره فيما بعد؟

يساعدنا متغير المحيط الاجتماعي على تجميع التفاعلات التي يسري من خلالها المحدث اللغوي. ويمكننا فيما بعد المقارنة والمفاضلة بين هذه المجموعات من التفاعلات المحيطة من حيث قابليتها لسريان التغيرات من خلالها. وإذا استطعنا أن نعرف إلى أي حد ترتبط درجات قبول التغير مع محيطات وسياقات اجتماعية مختلفة فإن ذلك سيساعد المخططين اللغويين على تحديد أهدافهم وتحقيقها، وسيزيد من فهم الدارسين لانتشار اللغة للقنوات التي يسري التغير من خلالها.

لماذا يتم تبني المحدثات؟

ما هي الحوافز التي تدفع المخططين والعاملين على إحداث التغير إلى تعزيز وترقية المحدثات؟ وما هي الحوافز التي تدفع المستهدفين بالتغير على قبول وتبني المحدثات؟ إذا طبقنا منهج الغاية والوسيلة، الذي سبقت الإشارة إليه فيما يتعلق بتقييم المتبنين للمحدث، على مواقف المتبنين واتجاهاتهم فعلينا معرفة أهمية الأهداف التي يخدمها المحدث وكذلك معرفة علاقة المحدث بالأهداف. وفيما يتعلق بالمروجين للتغير، ينبغي علينا التمييز بين نوعين من الأهداف غير المعلنة: أهداف مؤسسة التخطيط والأهداف الشخصية للمخططين.

فعلى سبيل المثال، من الممكن أن تساعد عملية معيرة اللغة وتقنيها على تحقيق الأهداف القومية الخاصة بالتكامل السياسي والتوافق. ولكن الأهداف الشخصية للمخططين اللغويين قد تتحقق بتبني المقترحات التي يتقدمون بها لتصبح معايير ومقاييس اللغة الرسمية، كما تتحقق الأهداف الشخصية للمخطط اللغوي عندما يصبح المخطط هو الراعي والمنفذ للمحدث اللغوي. وبنفس الطريقة، كثيرا ما وفرت اللغة نقطة تجمع والتفاف حول تكوين الوعي القومي، وكثيرا ما سعى العاملون على ترقية اللغة وتطورها إلى ترقية أنفسهم إلى مصاف النخبة الأولى التي سوف تتبوأ السلطة مع تحقيق أهداف البرنامج الذي رسموه وخططوا له، (Fishman:1972).

ويمكننا معرفة الأسباب الكامنة وراء تيسير فهم المحدث اللغوي إذا استطعنا دراسة التغيرات السلوكية التي تحدث عقب تبني المحدث، حيث يستفهم فوستر (Foster 1971)، عند مناقشته للعلاقة بين ازدياد أعداد الذين يحسنون القراءة والكتابة في المجتمع ووجود تطور سياسي واقتصادي، ويتساءل عما يحدث للأفراد حين يصبحون قادرين على ممارسة القراءة والكتابة. ويقول فوستر أن طلب معرفة القراءة والكتابة في منطقة وسط إفريقيا ينتج عن خلق ظروف يكون فيها للملمين بالقراءة والكتابة ميزات ومنافع نقدية. إذ إن إدخال المحاصيل الزراعية المربحة إلى

المناطق الريفية والقروية وتحسين طرق النقل والمواصلات وتسهيل الاعتمادات والقروض المصرفية تستثير رغبة المزارعين في التحول من زراعة محاصيل الاكتفاء الذاتي وسد الرمق إلى زراعية المحاصيل المربحة نقديا. وعندما تبدأ مثل هذه الحركة يبدأ الناس يعتقدون أن الإلمام بالقراءة والكتابة أمر جدير بالاهتمام. إذ تساعدهم على حساب ريع المحاصيل، وعلى قراءة المنشورات الترشيدية للمزارعين. كما أن وجود اقتصاد تبادلي في الأرياف يخلق وظائف جديدة يكون الإلمام بالقراءة والكتابة من متطلباتها. ويؤكد فوستر أن الإلمام بالقراءة والكتابة لا يخلقان وحدهما الاقتصاد التبادلي في الريف ولكنهما يساعدان على تعزيزه وتنميته. ومن الممكن أن نثير حول انتشار المحدث اللغوي نفس التساؤلات التي أثيرت حول تعلم القراءة والكتابة. ما هي السلوكيات الناجمة عن انتشار محدث لغوي؟ ومن ناحية عكسية، ما هي النتائج في حالة عدم انتشاره؟

كيف يتم تبني المحدثات؟

يشرح روجرز (Rogers 1983:17) ماهية عملية انتشار المسحدث قائلا: "إن ماهية انتشار المسحدث هي عملية تبادل للمعلومات يقوم من خلالها شخص ما بإيصال فكرة جديدة إلى شخص آخر أو مجموعة، وتتمثل هذه العملية في أبسط صورها في ما يلي:

1) وجود مستحدث ما.

2) وجود شخص أو مجموعة لديها معرفة بذلك المستحدث.

3) وجود شخص أو مجموعة ليس لديها معرفة بذلك المستحدث.

4) وجود قناة اتصال تربط بين المجموعتين.

وتعد قناة الاتصال الوسيلة التي من خلالها تنتقل المعلومات من شخص إلى آخر. وتحدد طبيعة علاقة تبادل المعلومات بين زوج من الأفراد الظروف التي تمنع أو تسمح لمصدر المعلومات من إيصالها إلى الشخص الآخر، كما تحدد أثر النقل"

ويؤكد هذا النموذج التقليدي لانتشار المستحدثات على انسياب المعلومات وعلى عملية الإقناع، وعلى الوسيلة التي يتم النقل من خلالها. وبالتالي فقد شجعت دراسة كاتز (Katz 1957) حول الاتصال الشخصي على دراسة عمليات الاتصال المكونة من مرحلتين، حيث يتم الاتصال مباشرة بطريقة المشافهة بعد إتمام عملية الاتصال عن طريق وسائل الإعلام الجماهيري، (Pool : 1973). ولقد وضع علماء الاجتماع الريفي طريقة الاتصال ذات المرحلتين من خلال عمل مندوبي الأقاليم واتصالهم أولا بالفلاحين المؤثرين، ثم اتصال الآخرين مباشرة بالفلاحين أثناء نشر أو توزيع مستحدث زراعي جديد، (Katz et al 1963). وقد وجد دارسو الاتصال الجماهيري أن لقنوات الاتصال بالجماهير دورا كبيرا في نقل المعلومات حول المستحدثات ولكن عمليات الاتصال الشخصي تلعب دورا أهم في إقناع الأفراد المستهدفين بالمستحدث، (Rao 1971). ويضيف روجرز (Rogers 1983 :18) قائلا من المحتمل أن "روح عملية الانتشار تتمثل في اقتداء المستهدف بالمستحدث بمن يتصل بهم من زملائه الذين سبقوه في تبني ذلك المستحدث وتقليده لهم".

ويبدو واضحا أثر المعلومات المتوفرة حول المستحدث وأثر عملية الإقناع على قبول المستهدف للمستحدثات الذي إما أن تقبل نتيجة الوعي بجدواه أو ترفض، مثل: قبول زراعة الذرة المهجنة، واستعمال الأسمدة الكيميائية، وعمليات تحديد النسل، واستعمال نوع جديد من معجون الأسنان، ... الخ. والسؤال الذي يبرز أمامنا هو: هل يماثل انتشار اللغة انتشار هذه المستحدثات؟ مما لا شك فيه أنه في أحوال كثيرة ينتشر محدثا لغويا بسبب رضى الأفراد وموافقتهم على تقبله، وخاصة عندما يتقدم الأفراد للانتظام في دورة تعليمية لذلك الغرض أو عندما يستأجرون مدرسا ليساعدهم على تعلم ذلك المحدث اللغوي. إلا أن المحدثات اللغوية غالبا ما تنتشر دون وعي أو إدراك المتبني خاصة فيما يتعلق بالمفردات اللغوية والمصطلحات، حيث تحدث عمليتا تبادل المعلومات والاقتداء والتقليد دون انتباه أو وعي من جانب المتبني.

ويمكننا تعديل النموذج التقليدي لانتشار المستحدثات لكي يشمل عمليتي

النقل والتبني اللاواعي وغير المدرك للمحدثات اللغوية وغير اللغوية على النحو التالي، تتكون عملية انتشار المستحدث مما يلي 1) وجود المستحدث، 2) وجود الشخص (أ) الذي يمكنه التأثير في غيره لإقناعه بقبول المستحدث، 3) وجود الشخص (ب) الذي لم يتقبل ولم يتبن المحدث بعد، ويحدد السياق الذي يلتقي فيه الشخص (أ) مع الشخص (ب) احتمالية تأثير (أ) على (ب) بحيث يقبل المستحدث.

ومن خلال هذا التصور يصبح الشخص (أ) مصدر تأثير على الشخص (ب) من حيث وعيه وتقييمه ومعرفته واستعماله للمستحدث. ويكون اللقاء بين (أ) و(ب) من خلال وسائل الإعلام كما يحدث عندما يستمع (ب) إلى (أ) من خلال المذياع أو من خلال الاتصال الشخصي كما يحدث عند تلقي تعليمات رسمية. وقد يكون الاتصال بينهما متعمدا أو غير متعمد، ويحدث الأخير عند اتصال (أ) مع (ج) بحضور (ب)، وبالإضافة إلى ذلك فإن (أ) قد لا يحتاج إلى ذكر المحدث اللغوي أثناء لقائه مع (ب) ولكن يكتفي بالتحدث عنه، كما يحدث عندما ينصح الأب أو المعلم طفلا بتعلم لغة معينة. ومن خلال هذا النموذج، قد يلتقي (ب) مع عدد كبير من المؤثرين الآخرين (مجموعة أ) كل على حده. ونتيجة لهذه اللقاءات العديدة يتم تبني وقبول المحدث بدرجات متفاوتة.

قد يكون لبعض الأدوار أو الأفراد أكثر أهمية من غيرهم، فالمدرسون على سبيل المثال، قد يكونون أكثر فاعلية من غيرهم كمصدر تأثير، ويتوقف ذلك جزئيا على طبيعة وتكرار التفاعل بين المؤثر والمستهدف بالمحدث. ومن الجدير بالذكر، أن أحد الأهداف الأولية لدراسة انتشار المستحدثات تحديد خصائص تلك التفاعلات المتعلقة باختلاف وقت التبني ودرجته التي تمت مناقشتها أعلاه ضمن الفقرة السابقة، أين يتم التبني؟

ومن الجدير بالذكر أن الأفراد المؤثرين (أ) الذين يمثلون عناصر التغيير الفاعلة من خلال هذا النموذج لا يعملون في فراغ من الناحية الاجتماعية، ولكنهم أنفسهم متأثرون بتلك العمليات الاجتماعية التي تسهم في التغير الاجتماعي، ويعد التخطيط اللغوي، كأي تخطيط اجتماعي، نتاجا لتلك العمليات الاجتماعية ومسهما فيها في

ذات الوقت. وبالتالي فإن فهم عملية انتشار المحدث يجب ألا تقتصر على التفاعلات والعلاقات بين المؤثرين وعوامل التغيير والمستهدفين به فحسب، ولكن يجب أن تشمل أيضا العمليات الاجتماعية التي تؤثر على هذه التفاعلات والعلاقات.

ولنأخذ، على سبيل المثال، انتشار اللغة الإنجليزية في "دولة إسرائيل" حيث تعد أهمية التجارة الدولية للاقتصاد الإسرائيلي هي العامل الأول الذي يحفز الإسرائيليين على تعلم اللغة الإنجليزية. وكما أفاد ليبرسون (Lieberson 1982) تنبعث حاجة الإسرائيليين إلى تعلم اللغة الإنجليزية من حقيقة أن الأمم الناطقة بالإنجليزية تكون سوق التجارة الدولي الأكثر أهمية من حيث حجم الواردات الإسرائيلية، بالإضافة إلى إمكانية استعمال اللغة الإنجليزية مع طرف ثالث من الدول التي تستعمل اللغة الإنجليزية لأغراض التجارة رغم أنها ليست لغتها الرسمية. وأكثر من ذلك فإن استعمال المؤسسات الصناعية والمصرفية والزراعية التي تشترك مباشرة في التجارة الدولية للغة الإنجليزية تفرض الحاجة إليها في عدد من الشركات والوكالات التي تقدم خدمات إلى تلك المؤسسات. وبالتالي فلاستعمال اللغة الإنجليزية في التجارة الدولية أثر مضاعف على تعلمها.

ومن الممكن التعرف على الحوافز الاقتصادية للإسرائيليين على تعلم اللغة الإنجليزية من خلال مسح للإعلانات عن فرص العمل في المطبوعات الإسرائيلية بالعبرية، (Cooper and Sechkbach 1977) حيث وجدنا أن اللغة الإنجليزية كانت متطلبا لنسبة 10٪ من الوظائف المعلن عنها، ولنسبة 17٪ من كافة الوظائف المسجلة في الإعلانات غير المبوبة. ووصلت نسبة الحاجة إلى الإنجليزية في الوظائف الإدارية المكتبية، من بين إحدى الشرائح الوظيفية المتطلبة للإنجليزية، إلى نسبة 26 ٪. وبالتالي فإن الإنجليزية لا يحتاج إليها الطالب الجامعي الإسرائيلي فحسب. (ويعكس مسح مماثل للجرائد في الولايات المتحدة الأمريكية يتعلق بالإعلانات عن الوظائف الشاغرة عدم الأهمية الاقتصادية لتعلم لغة أجنبية).

ومن المحتمل أن تغير العوامل، مثل مدى جذب الصادرات (الإسرائيلية)، وحجم التجارة الدولية (الإسرائيلية)، والكمية الإجمالية للإنتاج الوطني، يلعب دورا

في خلق حاجة إلى تعلم الإنجليزية واستمرارية هذه الحاجة. ويسهم التخطيط الاجتماعي أيضا في هذه العوامل ولكنه لا يستطيع التحكم فيها، كما يسهد التخطيط الاجتماعي ويؤثر التخطيط اللغوي على الحاجة إلى اللغة الإنجليزية.

فمن جانب، كان لترقية اللغة العبرية وتطويرها أثر في التقليل من الحاجة إلى لغة أخرى غيرها لأغراض الاستعمال اليومي في داخل (إسرائيل)، على الأقل م بين السكان اليهود. (وأحيانا تستعمل اللغة الإنجليزية للتفاهم بين العرب واليهود. وحتى في هذه الحالة تكون العبرية هي الخيار الأول). وفضلا عن ذلك فإن ترقية العبرية وتحديثها جعل من السهل ترجمة النصوص الفنية إليها مما يقلل من حاجة الإسرائيليين إلى قراءة نصوص فنية باللغة الإنجليزية. ومن الجانب الآخر، فإن التعلُّم الإلزامي للغة الإنجليزية في المدارس من السنة الرابعة إلى نهاية المرحلة الثانوية وكذلك اعتبار الإنجليزية مادة أساسية في امتحانات القبول بالجامعات ساعدا على خلق فرص وحوافز على تعلم اللغة الإنجليزية.

الخلاصة

من خلال نموذج انتشار المستحدثات المقترح في هذه الفقرة، يؤثر التخطيط اللغوي والتخطيطات الاجتماعية الأخرى والتغير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على بعضهما بعض كما يؤثر المروج أو الفاعل الأول في عملية التغيير الذي بدوره يؤثر في المستهدفين بالمحدث اللغوي. ولكن لا تؤثر كافة العمليات، بما في ذلك عملية التخطيط اللغوي، في انتشار المحدثات بنفس الدرجة، إذ يتفاوت أثر الفاعلين والمروجين في تبني المحدث اللغوي بدرجات متفاوتة تتمثل في التفاوت في درجة قبول المستهدفين للمحدث وتبنيهم له. وحيث يساعد بعض المروجين على تبني المحدث في شريحة معينة من المستهدفين يساعد البعض الآخر على تبنيه في كافة الشرائح المستهدفة. فضلا عن تأثير الشرائح المختلفة في بعضها البعض. وأخيرا فإن التغيرات في مستويات التبني قد تؤثر على العمليات الاجتماعية التي تتصل بالعوامل المباشرة في عملية التغير مما جعل عملية الانتشار عملية ديناميكية حيث

تؤثر العمليات الاجتماعية وتتأثر بتبني المحدث اللغوي.

علاقة التخطيط اللغوي بالتسويق

يبدو الربط بين التخطيط اللغوي ومجموعة من استراتيجيات تسويق البضائع من أجل تغيير سلوك الأفراد فكرة غريبة للوهلة الأولى. لأننا لم نتعود النظر إلى استعمال اللغة وتراكيبها وعملية اكتسابها وكأنها منتجات يمكن تشجيع المستهلكين على شرائها واقتنائها. وفي الوقت الذي لا يرى بعض المخططين اللغويين التشابه القائم بين ما يقومون به من عمل وما يقوم به مديرو الإنتاج في شركات صناعة معجون الأسنان وإنتاج مواد التنظيف أو صناعة السيارات، إلا أنه هناك الكثير من التشابه بين أعمال المجموعتين مما يدفع إلى المقارنة بينهما.

ويصف كوتلر وزالتمان (Kotler and Zaltman 1971) مشكلة التسويق بأنها "تطوير إنتاج سلعة معينة، وإسنادها بالدعاية اللازمة، وعرضها في المكان المناسب، ووضع سعر مناسب لها". ويسمي مكارثي (McCarthy 1968 : 31-33) هذه القواعد الأساسية "الباءات الأربع"، (Ps 4).

(Product, Promotion, Place and Price)

الإنتـــــاج

ينبغي على المخططين اللغويين، كما هو الحال بالنسبة للصناعيين والتجار، أن يفهموا ويصمموا ويحددوا المنتجات التي تروق للمستهلكين وتجذبهم. وينبغي على المعجميين في المجامع اللغوية، على سبيل المثال، عندما يقومون بتصنيف مسرد أو معجم مصطلحات فنية معرفة الخصائص التي تجعل المصطلح مقبولا لدى من يستعملون اللغة. وبنفس الطريقة، عندما يترجم العاملون في معهد الدراسات اللغوية نص الإنجيل إلى إحدى اللغات غير المكتتبة المتعددة الضروب واللهجات، ينبغي عليهم معرفة مَن مِن قراء هذه اللهجات يتقبلون اللغة الرسمية أكثر من

غيرهم. لأن ذلك سيساعد على انتشار النص المترجم وتداوله.

وكان كوتلر وليفي (Kolter and Levy 1969) أول من اقترحا تطبيق هذا المبدأ الفعال في تسويق البضائع على غير مجالات التجارة والمنظمات غير التجارية. وكانا هما اللذان اقترحا ثلاثة مبادئ لتصميم منتج رائج جذاب. وقد ادعا فعالية هذه المبادئ الثلاثة في الميادين التجارية، والمبادئ هي:

1) تحديد نوع المنتج وظيفته بوجه عام.

2) تحديد المستهلكين للمنتج والمستهدفين به.

3) تحليل سلوك المستهلك.

ويؤكد كوتلر وليفي أن المنظمات التجارية تعي أهمية تحديد نوع المنتج ووظيفته بوجه عام، وتهتم بحاجات المستهلك التي تعمل على توفيرها في منتجاتها. وبالتالي فإن نوع المنتج ووظيفته في شركة لإنتاج الصابون هي التنظيف، بينما نجد أن الرومانسية والحسن هي وظائف وسمات منتج في شركات إنتاج مواد التجميل. ويجادل كوتلر وليفي بأنه ينبغي أيضا على المنظمات غير التجارية أن تحدد غاياتها ووظائفها بشكل واضح. فوظيفة الكنيسة وغايتها نشر المحبة والاخوة بين الناس. وتكون غاية ووظيفة صندوق جمع التبرعات لإجراء أبحاث طبية هي التخفيف من وطأة الخوف والشعور بالذنب وتعزيز الاعتداد بالنفس. أما فيما يتعلق بالتخطيط اللغوي فتحديد الوظيفة ونوع الإنتاج تختلف باختلاف موضوع التخطيط، حيث تكون وظيفة وغاية المجمع اللغوي هي صنع الفخار والنخوة الوطنية بدلا من تصنيف المعاجم وتقنين المصطلحات الفنية وتوحيدها. بينما تكون غاية ووظيفة حملة محو أمية شاملة هي تعزيز فرص العمل بدلا من تعليم القراءة والكتابة. وقد حددت حركة تحرير المرأة غايتها ووظيفتها ونوع إنتاجها في إطار توفير العدل الاجتماعي، إما بمفهوم العدل الاجتماعي للجميع على أساس أن إنصاف المرأة هو إنصاف للرجل، أو العدل الاجتماعي للمرأة. وكلاهما منتج رائع وجذاب مادام الجميع يؤيدون ويساندون العدل الاجتماعي.

ويشير كل من كوتلر وليفي إلى أن تحديد نوع الإنتاج يساعد على إيجاد سوق واسع له. ونظرا لأن كل الشركات الإنتاجية لها موارد محدودة عليها أن تحدد نوع منتجاتها وتحدد المستهدفين بها. ففي الوقت الذي يكون هدف شركات إنتاج السيارات توفير وسائل النقل والمواصلات إلا أنها لا تقوم بإنتاج الدراجات والطائرات والبواخر التجارية، بل تنتج السيارات فقط وليس السيارات بجميع أنواعها. وفي ذات الوقت يؤكد كل من كوتلر وليفي أن مدرسة ما قد تحدد وظيفتها وهدفها في تطوير وتنمية القدرات العقلية والاجتماعية للأطفال والشبان ولكنها أيضا تحدد أعمار أولئك الشبان الصغار وكذلك ما تقدمه لهم وما تعلمهم من أنشطة ومهارات.

وفيما يتعلق بالحملة النسوية ضد الاستعمال اللغوي المتحيز للرجال، يبدو أنه كان هناك تحديد لما ينتج من تراكيب واستعمالات لغوية وكذلك المستهدفين بذلك المنتج. فإذا كان الهدف هو توفير العدل الاجتماعي للمرأة فإن تجنب الاستعمالات اللغوية المتحيزة للرجال كان من بين البضائع الرائجة في السوق. ومن بين البضائع الأخرى، الدعوة إلى إصدار التشريعات التي تكفل المساواة في الحقوق بين الرجل والنساء، وكذلك تأييد المرشحين المتعاطفين مع قضايا المرأة في الانتخابات ورفع قضايا قانونية ضد أرباب الأعمال المعروف عنهم مضايقة المرأة والانحياز ضدها. وحتى فيما يتعلق بتجنب الاستعمال اللغوي المتحيز ضد المرأة يبدو أن تحديد المنتج والهدف كان موجودا، إذ كان هناك تركيز على استعمال الأسماء والضمائر التي تعود على الذكور دون النساء، وكان هناك أربع شرائح من المستهدفين وهي:

1) المتمسكون بالاستعمال اللغوي المتحيز ضد المرأة الذين لم يغيروا في استعمالهم للغة بعد.

2) الأكاديميون وأساتذة الجامعات الذين كثيرا ما قام بعض المستمعين بمقاطعتهم وإيقاف محاضراتهم عند ظهور استعمال لغوي منحاز ضد المرأة.

3) المنظمات المهنية مثل جمعية علماء النفس الأمريكيين التي تمت ممارسة ضغوط عليها من أجل تغيير الأساليب الكتابية المستعملة في

منشوراتها من خلال تعديل المعلومات الواردة في دليل المطبوعات.

4) رؤساء تحرير الصحف الواسعة الانتشار الذين تم التنبيه على تحيزهم من خلال الرسائل التي تصلهم من القراء ومن خلال اللقاءات المباشرة معهم.

ولنأخذ مثالا آخر من الولايات المتحدة الأمريكية يتعلق بحركة توعية المواطنين بالاستعمال اللغوي الصحيح التي كانت موجهة نحو تحسين قراءة المواطنين لعقود التأمينات ودليل استعمال البضائع المعمرة وتحسين مقدرة المواطنين على فهم ما يتعلق بهم من القوانين واللوائح التي تصدرها الدولة. وعلى الرغم من أنه لم يتم استهداف كافة النصوص والمنشورات التي تصل إلى أيدي المواطنين فإن الحكومة حرصت على استهداف النصوص والمطبوعات ذات العلاقة المباشرة بحماية المستهلك.

فقد تم تحديد المنتج واستهداف المستهلك على أساس حاجات المستهلكين، ويؤكد كل من كوتلر وليفي على أن هذه الحاجات غير واضحة ومعروفة دون إجراء دراسات وتحليلات أولية، وبناء على ذلك ينبغي ألا يعتمد أرباب السوق على الأدلة المستقاة من الانطباعات والخواطر وحدهما. حيث ينبغي أن يجري المختصون في علم الاجتماع اللغوي وعلم النفس الاجتماعي أبحاثا ودراسات تتعلق بدوافع وحوافز الأفراد المستهدفين بقرارات التخطيط اللغوي، وخاصة الدراسات المتعلقة باتجاهات الأفراد ومواقفهم من اللغة. وفي الوقت الذي تهتم المجامع اللغوية والهيئات المختصة بشؤون اللغة بنتائج مثل هذه الدراسات عند تقديم الخيارات البديلة إلا أنه قليلا ما تقوم هذه المؤسسات بإجراء مثل هذه الدراسات بنفسها. فعلى سبيل المثال، تم اختيار اللغات التي قام الطلبة بتدريسها خلال حملة محو الأمية الشاملة في أثيوبيا على أساس المعلومات التي توفرت من خلال دراسة تمت في السابق لحصر اللغات الأثيوبية، وهي أحد خمسة بحوث أجريت في شرق إفريقيا تم تمويلها من صندوق فورد (Ford) في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات. ومن بين البيانات التي توفرت بفعل مسح وحصر اللغات الأثيوبية معرفة الأعداد التقديرية للناطقين بكل لغة من خمس وسبعين لغة محلية أثيوبية

تقريبا (Bender, Bowen, Cooper and Ferguson 1976). وقد تمت كتابة المناهج والمقررات باللغات الأكثر انتشارا، ويبدو أن السلطات المشرفة على الحملة قد افترضت أن غالبية المستهدفين يرغبون في تعلم القراءة والكتابة باستعمال لغاتهم الأم.

إلا أن هذا الافتراض لم يكن صحيحا إذا أخذنا في الاعتبار المكانة الرسمية للغة الأمهرية. حيث أن ندرة المواد المكتوبة باللغات المحلية الأخرى عدا لغة التقراي وكذلك بفعل الانتشار الواسع للغة الأمهرية كلغة ثانية فإن عددا كبيرا من المستهدفين بالحملة ممن يتكلمون لغات أخرى غير الأمهرية يفضلون تعلم الأمهرية وتعليمها لهم. وفيما يتعلق بجميع الأمثلة التي قدمناها في الفصل الأول، لم نر جهودا بذلت من أجل معرفة الدوافع التي تشجع المستهدفين بالتخطيط اللغوي على قبول المستحدثات المخطط لها، ولكن وجدنا المخططين يعتمدون على الحدس والتخمين.

ترويج البضائع

إن المقصود من ترويج المحدث اللغوي هي الجهود المبذولة من أجل إقناع واستمالة المستهدفين إلى تبنيه واستعماله، سواء كان ذلك التبني عن طريق إدراكه أو تقييمه تقييما إيجابيا أو إتقان فهمه أو استعماله استعمالا عمليا. ومن الجدير بالذكر أن عددا محدودا نسبيا من القرارات المتعلقة بالتخطيط يمكن أن يقبلها المستهدفون بها ويقوموا بتطبيقها بمجرد إصدار أمر أو بمجرد إجازتها. وفي أغلب الأحيان يحتاج المخططون اللغويون إلى مناقشة وتحديد الطرق التي يتم بها إقناع المستهدفين بقبول المحدث اللغوي. ولو افترضنا، على سبيل المثال، أن مجمعا لغويا يعمل على إعداد ونشر قوائم مصطلحات تخصصية في المجالات التقنية، وليكن في مجال الكيمياء. ولو افترضنا أيضا أن المتخصصين في مجال علم الكيمياء، قبل نشر مسارد المجمع، كانوا يستعملون مصطلحات مختلفة للدلالة على المفاهيم والأشياء التي أصدر المجمع مصطلحات للدلالة عليها إعادة تسميتها، وهو الأمر الذي دفع المجمع إلى إعداد وإصدار المسرد الموحد الجديد. فهل يقوم الكيميائيون

بالتخلي عن المصطلحات التي كانوا يستخدمونها طواعية ويتبنون المصطلحات الجديدة دون قيام المجمعيين أو قيام جمعيات الكيميائيين بإقناعهم بذلك. قد يحدث ذلك، ولكن افتراضا مثل هذا يعد أمر غير معقول. حيث نحتاج، في أغلب الأحيان، إلى بذل جهود كبيرة من أجل إقناع المستهدفين بتبني المستحدثات واستعمالها.

ما هي عمليات الإقناع التي يوظفها المخططون اللغويون لهذا الغرض؟ لقد استخدموا جميع العمليات والوسائل المتاحة لمروجي السلع والبضائع والخدمات والأفكار الجديدة. ففي عام 1982- 1983 استخدمت مقاطعة كاتالونيا في شمال شرق أسبانيا- على سبيل المثال- لوحات الإعلانات وبرامج الإذاعة والتلفزيون الفكاهية والهزلية والملصقات (الأوراق المصمغة) والبالونات والرسومات الساخرة في الجرائد والمجلات والأفلام القصيرة، كما قامت بدعم وتمويل الندوات والمناظرات والمحاضرات العلمية من أجل تشجيع التفاعل الثنائي اللغة بين الناطقين باللغة الكاتالونية واللغة القشتالية في أسبانيا لكي يعود الشعب الكاتالوني إلى استعمال لغته إلى جانب لغة القشتاليين الأسبان. وقد قام مكتب اللغة الفرنسية الذي تم تأسيسه من أجل تنفيذ سياسة الفرنسة في مقاطعة كويبك الكندية بوضع لافتات وإشارات في الأماكن العامة لمساعدة الكويبكيين على ممارسة الاستعمال الصحيح للغة ومن أجل أن يكونوا فخورين بهويتهم وانتمائهم، (Weinstein 1983: 52).

ولقد سبقت الإشارة إلى البرامج الإذاعية التي تقدمها الإذاعة الإسرائيلية من أجل ترويج الاستعمال المعياري الصحيح للغة العبرية. تماما كما يفعل منتجو البضائع الاستهلاكية عندما يقدمون جوائز لمستهلكين لغرض تحفيزهم على الشراء وحثهم على الاستهلاك، مثال: "اشرح، مستخدما ما لا يزيد عن 25 كلمة لماذا تفضل احتساء الوسكي المسمى "الهضاب الملكية" ويمكنك الفوز برحلة مجانية لشخصين إلى اسكوتلندا".

يقوم المخططون اللغويون بمنح جوائز وتقديم منح دراسية من أجل نشر الاهتمامات بالمحدثات اللغوية وإدراكها وإتقان استعمالها. وقد أفاد مكنماره (Macnamara 1971: 81) في تقرير كتبه حول إحياء اللغة الإيرلندية أن إحدى

الجمعيات الكنيسية الإيرلندية عملت على ترويج استعمالها اللغة الإيرلندية عن طريق منح جوائز لسكان القرى الإيرلندية الناطقة بالإنجليزية الذين يستعملون اللغة الإيرلندية على نطاق أوسع فيما بينهم. ومن أجل ترويج استعمال اللغة الويلزية منح مجلس الفنون والآداب الويلزي هبات للكتاب الويلزيين الواعدين والمرموقين، وكذلك قدم منحا دراسية لتمكين الكتاب من التمتع بإجازات علمية من أجل بذل جهود أكثر نحو تعزيز استعمال اللغة الويلزية. كما قدم المجلس هبات ومنحا للسلطات الإذاعية البريطانية القاطنة في مقاطعة ويلز من أجل حثها على بث برامج إذاعية باللغة الويلزية، (Lewis. 1982: 252) وفي منطقة الفولتا بجمهورية غانا، تحدث مروجو أنشطة محو الأمية مع أفراد المجتمع البيومي (سكان المنطقة) وقدموا قمصان صيفية مصممة على شكل حرف (T) في الأبجدية الإنجليزية لكل من يستطيع أن يجند عدد خمسة متطوعين أو مدرسين للمشاركة في برامج إعداد معلمين ، وقد طبع على القمصان المهداة صورة كتاب بداخله شعلة كتب فوقه باللغة الليلمية "تعليم قراءة الليلمي" وكتب أسفله "فلنحافظ عليها تشتعل".، (Ring 1985).

وفي العقود الأولى بعد استقلال الهند، تضّمن برنامج ترويج لغة الهندوس الذي تشرف عليه الحكومة الاتحادية الهندية تقديم جوائز نقدية لمؤلفي الكتب باللغة الهندية. وقامت الحكومة في أحيان كثيرة بشراء أعمال بعض الكتاب الهنود وتبنيها ونشرها وتوزيعها، (Das Gupta 1970: 173-4).

وقد استخدمت الحملة ضد الاستعمال اللغوي المتحيز للرجال ضد النساء أداتين أساسيتين للترويج لتلك الحملة. وكانت الأداة الأولى هي الدعاية عن طريق: كتابة رسائل إلى محرري الصحف والمجلات وكتابة رسائل الاحتجاج المعارضة لآراء محرري الصحف التي تنشر عادة في الصفحات المقابلة لصفحة الافتتاحية. وتسريب الأخبار مثل: أخبار حول نصوص دينية تمت مراجعتها وإعادة تحريرها بحيث صارت تشير إلى الله الخالق المعبود (بضمير محايد) لا يدل على جنس الذكور أو الإناث. أما الأداة الثانية، وقد تكون هي الأكثر أهمية، فتتمثل في التدخل

المباشر وجها لوجه وهو الذي يقوم به أنصار الحركة النسائية عندما يحتجون على المحاضرين في محاضرات عامة حين استعمالهم للضمائر أو الأسماء التي تدل على الرجال دون النساء وتقديمهم للمصطلحات البديلة. ويعد هذا السلوك بالغ الأهمية. بالإشارة إلى المقالة التي كتبها ليزرسفيلد وميرتن (Lazersfeld and Merton 1949) التي أوضحا فيها أن وسائل الإعلام الجماهيري قد لا تنجح في أحيان كثيرة في تحقيق الأهداف المرجوة من الحملات الدعائية. وقد أشار الكاتبان إلى ضرورة توفر ثلاثة عناصر من أجل إنجاح حملات وسائل الإعلام الجماهيري. وتعد التكملة والملحق وهما المناقشات الإضافية التي ينبغي أن تتبع الإعلان الدعائي عن طريق عملية اتصال مباشر بالمستهدف في محيط مألوف أحد هذه العناصر الثلاثة. ومما يجدر ذكره أن الحملة ضد الاستعمال اللغوي المتحيز للرجال ضد النساء لم تكن حملة إعلامية من حيث المبدأ، بل كانت وسيلتها الأساسية هي الاتصال المباشر وجها لوجه. وقد يكون الاتصال المباشر وجها لوجه شرطا كافيا لإنجاح أي حملة أو برنامج دعائي. وعلى كل حال ما دامت الحملة النسائية قد استخدمت وسائل الإعلام في الترويج لأهدافها فيمكننا استنتاج ثلاث مراحل بدلا من مرحلتين وهي: يؤدي الاتصال المباشر وجها لوجه إلى حشد الآراء وتعبئتها ثم يسعى الأفراد الذين تمت تعبئتهم وحشدهم عن طريق الاتصال المباشر إلى استعمال وسائل الإعلام للتعبير والترويج، وأخيرا تتم مناقشة القضايا التي تم عرضها من خلال وسائل الإعلام في حلقات نقاش إضافية تتبع وسائل الإعلام وهو ما أسميناه الملحق أو التكملة.

أما القيدان الآخران اللذان تكبل بهما حملات الدعاية من خلال وسائل الإعلام كما يراهما ليزرسفيلد وميرتن فهما: احتكار الوسائل الإعلامية، وتركيز نشاطها في اتجاه واحد. حيث يتطلب دائما احتكار وسائل الإعلام من أجل سد الطريق أمام ظهور عمليات دعائية مضادة. ولهذا السبب نجد الحملات المعارضة لانتشار التدخين تتصارع مع الإعلانات التجارية لشركات التدخين، كما تتصارع جمعيات القلب الأمريكية مع جماعة مؤيدي الحق في الحياة. وقد تكون الدعاية المضادة خفية وغير ظاهرة، كما يحدث في وسائل الإعلام الإسرائيلية، حيث تحتوي البرامج الإذاعية يوميا على أخطاء لغوية من حيث النطق أو الصرف أو النحو وغير

فصيحة (في الوقت الذي تقوم إذاعة الدولة الرسمية بإرشاد اليهود للاستعمال الصحيح والفصيح للغة العبرية (لا تقل "س" ولكن قل "ص")، وفي الوقت نفسه نجد أن المتحدث في البرنامج الآخر يستعمل "ص" بدلا من "س").

وقد تكون الدعاية مباشرة وغير خافية كما في حالة الحملة ضد الاستعمال اللغوي المتحيز للرجال التي كثيرا ما كان يسخر منها محررو الصحف وكتاب الملاحظات والرسائل التي تنشر في الصفحات المقابلة لافتتاحيات الجرائد كما يسخر منها مصممو الرسومات الكاريكاتيرية الساخرة. ومن أكثر الدعايات المضادة فاعلية هو ما قدمه الكثيرون من المؤيدين لحركة تحرير المرأة من جدل مفاده أن الحملة ضد الاستعمال اللغوي المتحيز للرجال هي حملة تضر بقضية المرأة الأساسية على أساس أنها تحول اهتمامات الناس من قضية المطالبة بالعدل الاجتماعي للمرأة إلى قضية الاستعمال اللغوي التي تعد قضية هامشية. فضلا عن أن تسابق وتصارع حركة تحرير المرأة مع حركات أخرى كثيرة تنادي بالعدل الاجتماعي للجميع، وهو صراع يقلل من فاعلية حركة تحرير المرأة.

أما تركيز نشاط وسائل الإعلام في اتجاه واحد فيتمثل عمليا في إعادة تشكيل وإعادة صياغة اتجاهات الأفراد بدلا من العمل على إقناعهم بتكوين اتجاهات جديدة، وذلك لصعوبة الأمر الأخير. فعلى سبيل المثال، يعد إقناع الناس بشراء نوع معين من الأحذية أسهل كثيرا من إقناع غير المقتنعين منهم بمبدأ لباس الحذاء. ففيما يتعلق بحملة الاستعمال المعياري الفصيح في الإذاعة المسموعة الإسرائيلية، نجد أن غالبية الإسرائيليين لم يتم إقناعهم بعد بلبس الأحذية، إذا جاز هذا القياس. فالناس ليسوا على استعداد لاستبدال اللغة الفصحى بلغة الاستعمال اليومي المتداولة بينهم. لأنهم ليسوا على استعداد بأن يظهروا بمظهر يبعث على السخرية والاستهزاء. ومن أجل إقناع الناس باستعمال البدائل التي يقترحها المجمعيون ولجان تطوير اللغة خلال محادثاتهم اليومية العادية ينبغي علينا أن نعمل على تغيير اتجاهاتهم أو مواقفهم تجاه هذه البدائل. إلا أن عملية إقناع الناس بتصديق ما لا يمكن تصديقه، أي إقناعهم بملاءمة اللغة الفصحى للاستعمال في مواقف

الحياة اليومية أمر ليس سهلا. ففي الوقت الذي نجد أن عددا كبيرا من الإسرائيليين لا يمتلكون أحذية نجد أن الكثيرين من المدافعين عن قضية الاستعمال اللغوي المحايد يلبسون أحذية أنيقة. وقد تكون حملة الاستعمال اللغوي المحايد نجحت في تغيير السلوك اللغوي المتحيز للكثيرين لأن مواقف هؤلاء الكثيرين تجاه حركة تحرير المرأة قد تم توجيهها نحو تغيير الاستعمال اللغوي المحايد الذي تدعو إليه الحملة. أما إذا كان الأفراد الذين لم يغيروا سلوكهم اللغوي المتحيز بعد يعادون الفكرة أو لا يبالون بها أو يعتقدون أن تلك الحملة حملة سيئة ولا علاقة لها بحركة تحرير المرأة فمن الصعب تغيير سلوكهم اللغوي.

وفي الوقت الذي يستطيع المخططون اللغويون الاستفادة من كل وسائل الترويج المتوفرة للتاجر والصانع يمكنهم أيضا استعمال وسائل أخرى. فعندما يكون المجمع اللغوي إحدى مؤسسات الدولة يمكنه استعمال سلطة الدولة القاهرة في فرض قرارات التخطيط اللغوي.

فعلى سبيل المثال، يمنع ميثاق كويبك للغة الفرنسية الصادر عام (1977) معاقبة المستخدم على استخدام اللغة الفرنسية. ولكن عندما فصلت شركة ح. ر. بلوك أحد المستخدمين الناطقين بالفرنسية من وظيفتها بسبب عدم مقدرتها على إجادة التحدث باللغة الإنجليزية اشتكت تلك المستخدمة إلى مكتب العمل. حكمت محكمة علاقات عمالية بإعادة تعيينها. (Weinstein 1983: 53).

وسواء كان من المقبول اعتبار سلطة الدولة القاهرة إحدى وسائل ترويج المستحدثات والأفكار أم لا، ينبغي أن نعلم أن سلطة الدولة الحقيقية تكمن - على المدى الطويل - في قناعات المحكومين حتى في الدول الدكتاتورية. حيث يحدث تجنب سياسة معينة والتهرب منها ومن العمل بها عندما يقوم أفراد المجتمع المستهدفون بتلك السياسة اللغوية بمعارضتها على نطاق واسع. ففي الوقت الذي ينص الدستور الإيرلندي على أن اللغة الإيرلندية، التي تحول الناس عن استعمالها في منتصف القرن التاسع عشر، هي اللغة القومية واللغة الرسمية الأولى للدولة، وعلى الرغم من تأييد الأحزاب السياسية الرئيسية لإعادة اللغة الإيرلندية إلى سابق قوتها، وعلى الرغم من

ضرورية اللغة الإيرلندية لأداء الامتحانات الأساسية وللتعيين في العديد من المناصب الحكومية وفي المحاكم فقد بقيت اللغة الإنجليزية هي لغة الاستعمال اليومي في إيرلندا. وفي الوقت الذي تعد مادة اللغة العربية مقررا أساسيا في العديد من المدارس العربية اليهودية في إسرائيل إلا أن مقاومة تعلمها صار مرضا مستوطنا. حيث لا يتعلمها إلا عدد محدود من التلاميذ الذين يجيدونها بدرجة تسمح لهم باستعمالها لبعض الأغراض خارج حدود وإطار المدرسة. وقد أجبرت المظاهرات والاحتجاجات الشعبية في منطقة جورجيا بالاتحاد السوفييتي (سابقا) على إبقاء اللغة الجورجية هي اللغة الرسمية في تلك الجمهورية، انظر: (Weinstein 142 : 1983). وقد تظاهر طلبة المدارس الثانوية في مدينة سويتو بجنوب أفريقيا في شهر يونيو عام 1976 م ردا على قرار الحكومة الذي ينص على أن نصف المقررات التي يدرسونها سوف يتم تدريسها بلغة الأفريكانو (لغة الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا) التي ينظر إليها الطلبة بأنها لغة المستعمرين. وقد أجبرت تلك المظاهرات الحكومة على العدول عن تلك السياسة اللغوية.

وقبل فترة قصيرة من إقرار السكن المختلط من الذكور والإناث وإلغاء القانون الذي يمنع الطالبات من المبيت في حجرات الطلبة الذكور في المساكن الخاصة بالطلبة في إحدى الجامعات الأمريكية المعروفة، ثبت أن أحد ضباط الشرطة العاملين بالجامعة رأى أحد الطلبة تصحبه امرأة يغادران غرفة الطالب قبل تناول طعام الإفطار فحياهما بالعبارة التالية "صباح الخير أيها السادة"، دون أن يحرك ساكنا. ويعد ذلك القانون الذي لا يحظى بتأييد الطلبة غير قابل للتطبيق. وكما تستطيع مقاومة الطلبة إحباط وإفشال فعاليات القرارات الجامعية يمكن للمقاومة الجماهيرية إحباط وإفشال فعالية وأثر السياسة اللغوية حتى ولو كانت تعززها سلطة الدولة. ونجد في أغلب الأحيان أن مؤسسات التخطيط اللغوي التي تدعمها الدولة مثلها مثل بقية المؤسسات التجارية تفكر في السبل والوسائل التي تساعدها على خلق رأي عام مؤيد وموافق على تبني المحدث المخطط.

المـــــكـــان

يقصد بالمكان توفير القنوات المناسبة لترويج المستحدث وتوفيره في السوق. لأن الشخص المتشوق والمتحمس إلى شراء سلعة معينة يجب أن يعرف أين يجدها. تصور قيام حملة ترويجية لمنتج جديد (وليس لنوع جديد من منتج قديم). أين يمكن للمرء أن يحصل عليها؟

إن نجاح حملة ترويج بضاعة استهلاكية يصبح غير ممكن إذا لم تتحدد أماكن توزيع لبيع هذه البضاعة. كذلك سوف لن ينجح ترويج فكرة ما تخدم قضية اجتماعية إذا لم يعرف الذين يتبنون الفكرة كيف يمكن تطبيقها. كما هو الحال في قضايا: توفير مأوى للمتشردين، والمعاشرة الجنسية الآمنة من الإصابة بالأمراض أو القيادة الآمنة للسيارة، على سبيل المثال. وقد كانت أنشطة المناصرين لحقوق المرأة تزيد على مجرد معسول الكلام والجهود اللفظية من أجل نشر الاستعمال اللغوي المحايد. فقد عملوا على توفير دليل مرشد للكتاب يقدم نماذج من الضمائر والأسماء التي لا يفهم منها الانحياز لأحد الجنسين. حيث لم يقتصر عملهم على مجرد نصحنا بتجنب الوقوع في الخطيئة ولكنه تجاوز ذلك إلى تعليمنا الفضائل.

الأســـعـــار

تعد أسعار البضائع الاستهلاكية وأسعار الخدمات أحد العوامل الفاعلة والمؤثرة على جاذبية البضائع للمستهلكين واستمالتهم إليها. حيث حاول البائع دائما خفض أسعار السلع بما يتناسب مع القيمة والنفع العائد من السلعة أو الخدمة كما يحاول أن يرفع من قيمة السلعة ونفعها بما يتناسب مع سعرها. وكثيرا ما نجد أن قبول وتبني محدث لغوي يتطلب دفع تكاليف باهظة. إذ نجد، على سبيل المثال، أن ملايين الشبان والفتيات يدرسون اللغة الإنجليزية لغة ثانية في مدارس مسائية، حيث تشكل الحوافز المادية مثيرا قويا لهذا النوع من التعلم. فيعتقد الكثيرون من أولئك الشبان والفتيات أن تعلم اللغة الإنجليزية سوف يساعد على تحسين إيراداتهم السنوية في المستقبل، ومن الواضح أنهم يرون أن العوائد

النقدية التي سيحصلون عليها هي أكثر بكثير من رسوم الدراسة التي يدفعونها للمدارس ومن الوقت والجهد المبذولين ومن كل التكاليف المدفوعة خلال فترة التعلم. ولنأخذ مثالا آخر، تدفع المصارف وشركات التأمين طواعية أجورا ومكافآت للخبراء والمختصين اللغويين عندما تقوم تلك المصارف والشركات بتبسيط اللغة المستعملة في كتابة العقود التي ينجزوها مع المواطنين كما يدفعون تكاليف طباعتها وتوزيعها وتكاليف تدريب الموظفين على استعمالها. فمن الواضح إن مديري تلك المصارف والشركات يرون جميع هذه التكاليف أقل كثيرا من كسب رضا الزبائن والمحافظة على استمرارية تعاملهم معهم. وفي ما يتعلق بحملة مناصرة حقوق المرأة لم يكن هناك تكاليف نقدية إذا استثنينا تكاليف إعداد وطباعة دليل الاستعمال اللغوي. ولكن كانت هناك تكاليف من حيث الطاقة والجهد المبذول والتكاليف النفسية. إذ يتطلب ذلك الأمر جهدا وتركيزا واعيين لتعلم هذه الأساليب الجديدة للحديث والكتابة والعمل على تناسي وتجاهل أساليب الحديث والكتابة التي إعتادوها منذ زمن. وأكثر من ذلك، يجد المرء نفسه مضطرا لتحمل الكثير من الممازحة والمشاكسة والجدل. وكما هو الحال دائما فإن عامل السخرية والاستهزاء يرتبطان بتبني وقبول مستحدث جديد. وكذلك هناك تكاليف التشبث والتمسك بالعادات السلوكية القديمة. وكما ذكرنا أعلاه، فإن الكاتب لا يستطيع نشر مقال علمي في دورية ما إذا أصر على استعمال ضمير المنكر "هو"، أو على عبارة "الرجل في الشارع". ولعل الأسوأ من ذلك، أن يظهر المرء متأخرا عن زمانه، ضيق الأفق، أو متبلدا وعديم الإحساس لا يكترث بآلام الغير إذا فعل ذلك.

علاقة التخطيط اللغوي بالسعي إلى السلطة والمحافظة عليها

السياسة، مثل التخطيط اللغوي، تشمل أنشطة ميدانية ومجالا للبحث العلمي. ومن الممكن الرجوع بتاريخ العمل السياسي، كما هو الحال في الدراسات الفلسفية، إلى زمن الفيلسوف اليوناني أرسطو على الأقل.

ولكن علم السياسة الحديث لم يظهر إلا خلال القرن التاسع عشر إلى جانب

علم الاجتماع. وقد أفاد العالمان سايمون وكوتي (Simon and Comte 1822) أن علم السياسة هو "علم الفيزياء الاجتماعية" الذي كان يهدف إلى معرفة قوانين التقدم وهو العلم الذي أسماه كوتي فيما بعد بعلم الاجتماع، (Latham 1680).

ومن الجدير بالذكر، أن علم السياسة الحديث ليس له معنى متفق عليه لدى الجميع. فالبعض يعرفه بأنه دراسة الدولة والمؤسسات السياسية، بينما يعرفه البعض الآخر بأنه دراسة عمليات محددة. وتشمل هذه العمليات المحددة موضوعين أساسيين هما: ممارسة السلطة وصنع القرار، (Easton 1968). ويزودنا موضوع صنع القرار بإطار مرجعي سنناقشه في الفقرة التالية. ويدل ذلك الإطار من خلال السياق السياسي على الخطوات التي يتم عن طريقها صياغة السياسة العامة وتطبيقها، أما في هذه الفقرة فسنناقش إطارا مرجعيا مستخلصا من دراسة موضوع ممارسة السلطة.

يقصد بممارسة السلطة المقدرة على التأثير على سلوك الآخرين. ولكن ما دامت السلطة متمثلة في كافة العلاقات الإنسانية فليس من المعقول قصر دراستها على علم السياسة وحده. بل يجب أن تعالجها جميع العلوم الاجتماعية بدرجات متفاوتة. إلا أن السلطة قضية مركزية بالنسبة لعلم السياسة الذي يقول "إن دراسة السياسة هي دراسة التأثير ودراسة المؤثرين"، لاسويل (Lasswell 1936: 3). وبما أن التخطيط اللغوي هو محاولة التأثير على السلوك اللغوي للآخرين فإن الخطوات التي يقوم علماء السياسة بدراستها لها علاقة مباشرة بما يدرسه المختصون في التخطيط اللغوي. وهو أمر تؤيده الاهتمامات التي أبداها بعض علماء السياسة بدراسة التخطيط اللغوي، (Das Gupta 1970، Mazrui 1975، O Barr 1976، Weinstein 1983).

إذا كان علم السياسة يدرس التأثير والمؤثرين، فمن هم المؤثرون؟ المؤثرون كما يعرفهم لاسويل "هم أولئك الذين يستغلون كل ما يمكن استغلاله استغلالا تاما" والذين يقومون بذلك هم النخبة أو الصفوة، أما البقية فهم العامة "المحكومين". لاسويل (Lasswell 1936: 3). ويوضح علم السياسة في نظر لاسويل "من يحصل

على ماذا ومتى وكيف" وهو تعريف مختزل ومشهور يمكن أن يصلح إطارا مرجعيا لدراسة التخطيط اللغوي.

من المستفيد من ممارسة السلطة؟

إن أسباب النقص والندرة الموجودة في كافة المجتمعات ناتجة عن الالتقاء بين مقدرة الإنسان المحدودة على الإنتاج مع شهوات الإنسان اللامحدودة. ومن الطبيعي أن تؤدي هذه الندرة إلى الصراع والتصادم. وأثناء الصراع والتصادم لا يلجأ الأفراد طواعية إلى الحوار والتفاوض على الأمور المختلف عليها، ومن هنا تظهر أنشطة كما تظهر مؤسسات. وتعرف هذه المؤسسات بالمؤسسات السياسية التي تقوم بدورها بتوزيع الموارد المتاحة على مجتمع جشع وظمآن، وهو مجتمع يسعى فيه الأقل قوة إلى الحصول على نصيب أكبر من الموارد ويسعى فيه الأكثر قوة إلى زيادة نصيبهم من تلك الموارد. ويقوم أفراد المجتمع الأكثر قوة بممارسة ضغوط قوية للتأثير على عمليات التوزيع. وهكذا من خلال ممارسة السلطة، كما في عمليات التخطيط اللغوي، يجب علينا معرفة من المستفيد من أي ترتيبات قائمة.

ليس من السهل دائما الحصول على إجابة عن هذا السؤال. من المستفيد؟ على سبيل المثال، من الحملة ضد الاستعمال اللغوي المتحيز ضد النساء. قد يجادل المناصرون لهذه الحملة بأن الفائدة تعم الجميع رجالا ونساء عندما يقل الاستعمال اللغوي المتحيز. حيث يضعف، طبقا لوجهة النظر هذه، المفهوم التقليدي السائد حول الجنسين ومن ثم تتوسع الفرص لكلا الجنسين من الرجال والنساء من أجل أن يحقق كل منهما إمكاناته الفعلية. ويمكن المجادلة من خلال وجهة نظر حاقدة، أن حملة تشجيع الاستعمال اللغوي المحايد وغير المتحيز لأحد الجنسين أفادت النخبة أو الصفوة فقط. حيث يذهب هذا التأويل إلى أن تلك الحملة قد امتصت الغضب والسخط الشعبيين أو على الأقل الغضب والسخط النسائي ووجهته في قنوات ودية مسالمة بدلا من توجيهه نحو تغيير الواقع والترتيبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعزز الانحياز لجنس ضد الآخر أو تعزز الظلم الاجتماعي للمرأة. إذ

إن استبدال ضمير مكان ضمير آخر في الاستعمال اللغوي لا يتجاوز أثره على الواقع الاجتماعي القائم أثر رقصة الشمس على خصوبة الأرض. حيث يبقى الواقع دون تغيير بعد كلا النشاطين الاستبدال والرقص.

إن القول بأن الحملة ضد الاستعمال اللغوي المتحيز للرجل ضد المرأة أفاد طبقة الصفوة لا يعني أن طبقة الصفوة هي التي كانت وراء تلك الحملة، لأن الذين قادوا تلك الحملة في الواقع هم أفراد من الطبقة الوسطى، ولم يكن من بينهم ضعفاء أو محرومون أو متحدثون باسم الضعفاء والمحرومين. ولقد تبنت الهيئات التشريعية والإدارية تلك الحملة وعززتها وذلك بإجراء بعض التغييرات الشكلية عليها مما أكسبها تأييدا شعبيا. وبمعنى آخر، فإن طبقة الصفوة سريعة الاستجابة لتحركات العامة (الجماهير)، ويمكن لطبقة الصفوة أن تصنع تقدما أو تطورا شكليا في مسألة تتبناها دون أن تتبنى تغييرات جوهرية في تحسين نظامها، كما هو الحال في قضية الاستعمال اللغوي المتحيز الذي لم تتجاوز فيه مسألة الاستعمال اللغوي كونها أعراضا للظاهرة.

ولكن تحديد المستفيدين من سياسة التخطيط اللغوي في حملة محو الأمية الشاملة في أثيوبيا أمر أسهل، حيث لا ينكر أحد أن الحكام الجدد (أعضاء مجلس قيادة الثورة) هم المستفيد الأول من تلك الحملة. إذ ساعد قرار مجلس قيادة الثورة باستعمال اللهجات المحلية وسيلة للتدريس وتعليم القراءة على تحييد التهديد الذي تشكله المعارضة الطلابية للثورة. وعلى نفس الوتيرة كان تأسيس المجمع العلمي الفرنسي موجها نحو تعزيز مكانة طبقة النخبة من خلال تركز السلطة والمعلومات بأيديهم، ومن أجل تمجيد وإشاعة ضروب اللغة الفصحى التي تستعملها تلك الطبقة وبالتالي تعزيز الطبقة ذاتها.

هل أفاد إحياء اللغة العبرية وجعلها لغة التداول اليومي في فلسطين طبقة النخبة؟ لقد ساعد إحياء وتحديث اللغة العبرية داخل المجتمع اليهودي في فلسطين على تأكيد شرعية الحركة القومية وعلى تثبيت وتأكيد واعتماد قيادة تلك الحركة التي عملت على استعمال اللغة العبرية في أغراض الحياة اليومية. (كان استعمال

اللغة العبرية مقصورا على أداء الصلوات في المعابد وأغراض العبادة). ومن وجهة نظر الحكومة، سواء الحكومة العثمانية أم البريطانية من بعدها، كانت القيادات الصهيونية في فلسطين تمثل طبقة النخبة الثورية المضادة المعادية للدولة، التي كان هدفها الاستيلاء على السلطة من أجل تحقيق الحكم الذاتي لليهود. وبالتالي فإن جعل اللغة العبرية في فلسطين لغة استعمال يومي يمكن أن يخدم طبقتي النخبة الحاكمة والمضادة، إذ يتوقف ذلك على موقف المرء من تلك الطبقة. وفي جميع الحالات فقد أفاد التخطيط اللغوي أولئك الذين يسعون إلى السلطة.

وإجمالا، يمكن أن يجادل المرء بأن التخطيط اللغوي قد تم توظيفه من خلال الأمثلة والحالات الأربع السالفة الذكر من أجل تقوية وتعزيز سلطة النخبة أو سلطة النخبة المضادة. وهي سلطة المؤثرين أو سلطة أولئك الذين يستغلون كل ما يمكن استغلاله الاستغلال الأمثل. أما ما يمكن الحصول عليه فينعكس في قيم مختلفة مثل القيم الثلاثة التي أشار إليها لاسويل وهي: الدخل، والاحترام، والأمان. وكذلك يقترح فري Fery 1980 ثمانية قيم وهي: السلطة والاحترام وسلامة الرأي والمودة والرفاهية والثروة والمهارة والوعي. تؤدي هذه القيم إلى السيطرة على الأمور الموازية لها مثل: السلطة السياسية، وسلطة التعبير عن الرأي من خلال عضوية المجالس الحكومية، وسلطة الناصح أو المعلم، وسلطة التأثير الشخصي، وسلطة الخبرة وسعة الإطلاع، وسلطة التحكم في العنف، وسلطة التأثير عن طريق الاستشارة، والسلطة الاقتصادية. وغالبا ما تؤدي السيطرة على هذه القيم إلى السيطرة على قيم أخرى، إلا أن توزيع هذه القيم لا يتسق اتساقا تاما مع غيرها أو مع القيم المترتبة عليها. إذ ليس من الضروري، على سبيل المثال، أن يؤدي توفر قيمة الدخل إلى توفر قيمة الأمان أو يؤدي توفر قيمة الوعي والتنور إلى توفر قيمة الدخل. ولهذه الأسباب يمكننا التحدث عن أنواع من النخبة أو الصفوة بدلا من التحدث عن نخبة أو صفوة واحدة ما دامت هذه الأنواع تعتمد في تحديدها على القيم التي تقوم عليها.

وتعد المؤسسة الوظيفية أو المهنية للفرد هي إحدى الأسس التي يعتمد عليها

تحديد نوع النخبة التي ينتمي إليها سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو دينية أو علمية أو تعليمية أو فنية .. إلخ، وقد سبقت الإشارة إلى أن المستفيدين دائما هم النخبة السياسية أو الاقتصادية أو النخبة السياسية أو الاقتصادية المضادتان، إن لم يكونا الأكثر استفادة من أنشطة التخطيط اللغوي التي أشرنا إليها في الأمثلة الأربعة السابقة. (راجع، الفصل الأول). ولكن قد تستفيد أنواع أخرى من النخبة أيضا لاسيما الأنواع المرتبطة بالمؤسسات الثقافية. إذ تعزز عضوية المجمع العلمي الفرنسي، على سبيل المثال، تأثير ونفوذ نخبة الأدباء والمثقفين، وتعزز الحملة ضد الاستعمال اللغوي المتحيز نخبة الكتاب والأكاديميين الذين يستطيعون إظهار كيف يمكنهم تجنب الاستعمال اللغوي المتحيز. كما ساعد توظيف اللغة العبرية في الاستعمال اليومي على خلق وظائف وسمعة ومقام رفيع للمتخصصين في دراسة اللغة وللذين عملوا على تحديث وتقنين اللغة العبرية. وساعدت أيضا حملة محو الأمية الشاملة في أثيوبيا على تعزيز، ولو لفترة قصيرة، مكانة وتأثير أساتذة الجامعات والخبراء الذين قاموا بتقديم المشورة اللغوية والعلمية في وزارة التعليم. ويستطيع المرء أن يجادل من خلال هذه الأمثلة على أن النخبة المثقفة يمكنها أن تتآخى مع النخبتين السياسية والاقتصادية ولكن لا يمكنها أن تشرع في أي تخطيط لغوي. على كل حال، فإذا كانت فرصة الاستفادة من التغير لا تشجع النخبة على التعاون فإنها لن تشجعها على مقاومة ذلك التغيير.

عندما يوفر التخطيط اللغوي أسباب الرزق وسبل العيش للعاملين عليه فإنه يعود بالنفع عليهم، إذ يعد مصنفوا المعاجم ومؤلفو كتب النحو وكتاب الأعمدة في الجرائد والمجلات الذين يهاجمون ويندون بالمحدثات اللغوية وينتقدون ضعف اللغة وانحدار مستواها وينتقدون كذلك مؤلفو الكتب المتعلقة باللغة القديمة والأدب الكلاسيكي، وينتقدون كذلك القائمين على إعداد المعلمين والمناصرين للأساليب والمفردات القديمة وموظفي المؤسسات العاملة على انتشار اللغة والتوسع في استعمالها والعاملين في المجلس البريطاني. ويعد كل هؤلاء مستفيدين من التخطيط اللغوي ولهم منفعة في استمراريته. ولكن ليس كل المذكورين يمثلون طبقة النخبة، إلا أن تنفيذ سياسة التخطيط اللغوي تتطلب تعاون الكثيرين ممن لا ينتمون إلى

طبقة النخبة، من بين أولئك الذين هم أنفسهم يحتاجون إلى اتخاذ قرارات تساعد على تنفيذ تلك السياسة. كما ينبغي أن ينظر هؤلاء الأفراد الذين لا ينتمون إلى طبقة النخبة أن عمليات التخطيط اللغوي تعود عليهم بالنفع أو على الأقل لا تهدد مكانتهم. ولا أريد القول بأن أنشطة التخطيط اللغوي تعود بالنفع فقط على طبقة النخبة أو النخبة المضادة وعملائهم. إذ إن تعاون طبقة العامة متطلب أساسي لبقاء واستدامة طبقة النخبة، وإن النفع العائد على عامة الناس يشجع على التعاون مع طبقة النخبة. ومن الجدير بالذكر أن طبقة النخبة على وعي تام بكيفية تقديم المساعدة لعامة الناس أو على الأقل بكيفية الظهور بمظهر العمل على مساعدتهم. وكما ساعدت العبارة "المرأة دائما هي سبب كل الشرور" على إيجاد سبب للتحامل على المرأة فإن العبارة "ابحث عن المستفيد" هي دليل جيد وحافز لفهم التخطيط اللغوي.

متى تحدث الاستفادة؟

هل يعد عامل الزمن متغيرا تابعا في حالة دراسة ظاهرة السعي إلى السلطة كما هو الحال في دراسة ظاهرة انتشار اللغة. ففي الوقت الذي يهتم الدارسون لظاهرة انتشار اللغة والتوسع في استعمالها بالسرعة التي يتم بها قبول المستحدث اللغوي، يهتم الدارسون لعلم السياسة بسرعة الاستجابة لأي محاولة للتأثير على الجماهير.

وتعد سرعة الاستجابة لمحاولات (أ) التأثير على (ب) نتيجة لعدد من المحددات التي من بينها 1) علاقة السلطة ما بين (أ) و(ب). 2) تفسير (ب) لمفهوم استجابة سريعة. أما في ما يخص علاقة السلطة فإن سرعة استجابة (ب) تختلف باختلاف تدرج المراتب في السلطة ومن حيث كون السلطة من جانب واحد ومن حيث كونها مباشرة وفورية ومن حيث درجة مطلقيتها، مقارنة بالسلطة المطلقة التي يتمتع بها العسكريون في وحداتهم العسكرية، (Frey 1980).

على الرغم من أن الاستجابة السريعة ليس بالضرورة أن تكون استجابة

مطلقة، فإن التسلسل الهرمي للسلطة، والسلطة المباشرة، والسلطة الأحادية الجانب، والسلطة المطلقة لا يمكنها توفير الاستجابة السريعة فحسب بل يمكن أن توفر استجابة راضخة ومذعنة أيضا. إذ عندما سأل الكاردينال ريتشيليه أعضاء النادي غير الرسمي ما إذا كانوا يرغبون في أن تنضوي أنشطتهم الثقافية واللغوية تحت لواء الدولة، كان ذلك السؤال يمثل عرض لا يجرؤون على رفضه. وفي مقابل ذلك سعى أنصار الحملة ضد الاستعمال اللغوي المتحيز للرجل بشكل جدي إلى التأثير على الأفراد الذين ليس لهم سلطة عليهم. ولكن بتأثيرهم على رجال الشريعة والقانون، وبتأثيرهم على أصحاب الشركات والمؤسسات والنقابات المهنية الذين يستطيعون فرض الحظر على المنشورات غير الملتزمة بالاستعمال اللغوي المحايد فإن هؤلاء المناصرين للتغير اللغوي قادرون على فرض تأثيرات غير مباشرة على المستهدفين بتلك التغييرات.

وفيما يتعلق بما نسميه استجابة سريعة، يشير فري (Frey 1980) إلى أن الفهم المتناقض لمفهوم هذه الاستجابة السريعة قد يؤدي إلى تأجيج الصراع بين المؤثرين والمتأثرين. فعلى سبيل المثال، قد يرى طلبة الجامعة الذين يحاولون التأثير على كيفية إدارات كلياتهم أن فترة استجابة تستغرق أربعة أشهر فترة طويلة جدا، ويعتبر هذا في نظرهم مؤشرا على تعطيل العمل، بينما ترى الجامعة ويرى الإداريون فيها أن هذه الاستجابة المتباطئة استجابة سريعة- وتمثل أسرع ما يمكن أن تنجز المؤسسة المعنية- وهو تعبير واضح عن حسن النية والرغبة في التعاون (689). ومن ثم يعد أمرا مهما أن يقدر المخططون اللغويون الفترة الزمنية اللازمة لتنفيذ سياساتهم اللغوية. وأن يكونوا على بينة من التوقعات المتناقضة من طرفي علاقة السلطة من المؤثرين والمتأثرين. فالجامعة العبرية، على سبيل المثال، تسمح للأساتذة المهاجرين الجدد إلى دولة (إسرائيلية) بإلقاء المحاضرات باللغة الإنجليزية لمدة ثلاث سنوات على أن يستعملوا اللغة العبرية فيما بعد. فإذا كانت هذه الفترة غير كافية تصبح مقاومة هذه الخطة أمرا متوقعا. وفي كل الأحوال يعد الالتزام بلوائح وتنظيمات الجامعة أمرا واجبا. ولكن درجة إتقان المحاضر للغة العبرية غالبا ما تحتاج إلى تحسين، كما هو الحال بالنسبة لمؤلف هذا الكتاب، الذي لم تكن فترة

الثلاث سنوات كافية له بل احتاج إلى أكثر من ذلك.

وبالنسبة لعلماء السياسة، هناك مظهر آخر من مظاهر الوقت اللازم لإحداث التأثير على الآخرين الذي بدوره له علاقة بالتخطيط اللغوي. وهو ما يسميه فري (Frey 1980) تولي السلطة. وضمن هذا الإطار قد تواجه محاولة النخبة (أ) التأثير على العامة (ب) بالرفض أو بالقبول الجزئي أو بنوع من التملص والمراوغة من جانب العامة (ب). وفي هذه الحالة ليس للسياسيين أو النخبة (أ) مناص من إعادة المحاولة التي ستتبعها استجابة ما وهلم جرا. إلى أن يقبل المستهدفون (ب) ذلك الأمر أو أن يغير ويعدل المؤثرون (أ) أهدافهم الأصلية أو يتركوا الفكرة كلية. وقد يوظف كلا الطرفين خططا طارئة فورية من الكر والفر خلال تلك المرحلة. ويشير فري (Frey 1980) إلى أنه يجب على الدولة عند تبني أية تشريعات جديدة أن توضح أيضا ماذا يترتب على مخالفة تلك التشريعات، وتوضح الطرق والسبل التي يتم بها كشف المخالفين، وتوضح الظروف التي يقبل فيها الاستئناف والاعتراض على الأحكام. قد يختلف الأفراد على أهمية الدور الذي يلعبونه تجاه من يرفضون أو يقبلون التشريعات الجديدة، كما تختلف الأنظمة من حيث الترتيبات التي سيطبقونها على المخالفين. فبينما ترى سلطات الضرائب في بعض البلدان، على سبيل المثال، أن الإعلان الأولي للمواطن عن دخله الخاضع للضريبة بمثابة الخطوة الأولى في سلسلة من الحوار والأخذ والعطاء الهادف إلى تحديد الدخل الفعلي الخاضع للضريبة، نجد سلطات ضريبية في بلد آخر، على العكس من ذلك، تنظر إلى الإعلان الأولي عن دخل الفرد بحسن النية وإذا ثبت عدم صحته أو أنه مزور عن قصد فإن المواطن المعنى سيتعرض للعقوبات القانونية. وإذا بحثنا عن مثال يعكس توالي وتسلسل السلطة نجده في استجابة الجمهور لمحاولة وزارة التعليم (الإسرائيلية) إلغاء مقرر اللغة الإنجليزية من مناهج السنوات الثلاث الأولى من التعليم الأساسي واعتبار اللغة الإنجليزية مقررا أساسيا ابتداء من السنة الخامسة في التعليم الأساسي ولكن للمدارس الحق في إدخالها من السنة الرابعة. وكان تردد الوزارة في إقرار هذا المقرر على الثلاث سنوات الأولى مبنيا على القيود المالية المفروضة على ميزانية التعليم، حيث إن غالبية المدرسين في المراحل الأولى غير

معدين لتدريس اللغة الإنجليزية الأمر الذي يتطلب استئجار مدرسين آخرين مما يضيف ضغوطا جديدة على ميزانية محدودة جدا.

إلا أن الآباء وخاصة أولئك الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى مارسوا ضغوطا على مدراء المدارس من أجل إضافة مقرر اللغة الإنجليزية إلى مقررات السنوات الثلاثة الأولى من التعليم الأساسي، وكان مطلب الآباء يعكس فائدة وجدوى التعليم المبكر للغة الإنجليزية في مراحل التعليم العالي وفي ميدان العمل. وهي المجالات التي يتوق الآباء إلى إعداد أبنائهم لها إعدادا ملائما. وكان مديرو المدارس غالبا ما ينصاعون لمطالب الآباء، وفي مواجهة ذلك منعت الوزارة مديري المدارس من تعليم اللغة الإنجليزية في الصفوف الثلاثة الأولى من التعليم الأساسي. إلا أن تعليم الإنجليزية لم يتوقف في هذه الفصول، وبدلا من ذلك اتفق الآباء فيما بينهم وقاموا باستئجار مدرسي لغة إنجليزية لتعليمها لأبنائهم على أساس أن يعد هذا المقرر خارجا عن المنهج الوزاري الرسمي ولكن ضمن ساعات الدوام المدرسي العادية. وكان من المتوقع أن يلتزم جميع الأطفال بهذا البرنامج. حيث قامت جمعية الآباء بتقديم معونة مالية لأسر الأطفال التي لا تستطيع دفع تكاليف ومكافآت معلمي اللغة الإنجليزية. (ولكن جمعية مجلس الآباء التي تهتم أساسا برعاية أطفال الأسر الفقيرة لم تهتم بتسيير مثل تلك الدروس على الإطلاق)، ولكن هذا النشاط توسع إلى حد أن قامت إحدى الشركات التجارية بتوفير مدرسين للغة الإنجليزية بقدر ما توفر جمعية الآباء من مدرسين.

ويذكرنا اهتمام علماء السياسة بتوالي وتسلسل السلطة بأن التخطيط اللغوي قلما يتم بإجراء محاولة واحدة. إذ قد يتطلب تنفيذ قرار في السياسة اللغوية جهودا كبيرة من جانب المخططين من أجل الصمود أمام محاولات الرفض والمقاومة اللتين يبديهما أولئك المستهدفون بالتأثير على سلوكهم اللغوي.

كيف يتم التأثير على الآخرين؟

ما هي الوسائل التي تستطيع من خلالها طبقة النخبة الحفاظ على السلطة

وتستطيع من خلالها النخبة الحقيقية (الفعلية) سلبها منهم؟ هناك أربع وسائل أساسية وهي:

1- التخويل أو الانتخاب.

2- استخدام القوة.

3- الالتجاء إلى العنف.

4- الرشوة.

ويقصد بالتخويل أو الإقرار العلاقة السيكولوجية بين الحاكم والمحكوم حيث يرى المحكوم شرعية حق الحاكم في اتخاذ القرار وتنفيذه، (Ellsworth and Stahansky 1976) ويقصد باستخدام القوة مقدرة الحكام على فرض قراراتهم عن طريق معاقبة المخالفين والمتملصين وغير المنصاعين للقرارات. ويقصد بالعنف استخدام القوة والإكراه من أجل تأمين السلطة والمحافظة عليها كما يحدث عندما تستخدم الدولة الجيش والشرطة وعند استخدام الثوريين مقاتلي حرب العصابات والاغتيالات والأعمال الإرهابية. أما الرشوة فيقصد بها استعمال الحوافز من أجل إغراء المحكومين بقبول سلطة الحاكم والإذعان لها أو من أجل مساعدة النخبة الفعلية في الوصول إلى السلطة. وسوف نقصر النقاش في هذه الفقرة على موضوع الاستيلاء على السلطة والمحافظة عليها.

تقوم السلطة على الشرعية التي تنقسم إلى ثلاثة أنواع كما يقول وبر (Weber) انظر الفصل الثامن، وهي: الشرعية العقلانية، وتقوم على القانونية الواضحة من خلال الدستور حيث يستطيع الحاكم أن يصيغ القرار وينفذه لأن سلطته يعززها الدستور. أما الشرعية المبنية على السمات الذاتية فتقوم على البطولية والنبل والخصائص الذاتية الأخرى للحاكم. فيخول الحاكم بصلاحية صنع القرار وتنفيذه أو يحق له تخويل آخرين صناعة القرار وتنفيذه باسمه على أساس تلك الخصائص الشخصية التي يتمتع بها. الشرعية التقليدية وتقوم على قدسية وسلطة الأعراف التي يرى المحكومون أن الحاكم يمثلها ويحافظ عليها. ويلجأ أفراد

النخبة إلى جميع هذه الأسس من أجل إضفاء الشرعية على حكمهم. فعلى سبيل المثال، يستحضر المثقف السوفييتي السلطة القانونية للحزب، والخصائص القيادية للزعيم السوفييتي لينين، والتراث اللامع للأم روسيا من أجل الحفاظ على شرعيته في أعين الجماهير الشيوعية (O,Dell 1978) كما تستحضر النخبة المضادة هذه الأسس من أجل إضفاء الشرعية على نفسها ومن أجل نفيها عن النخبة التي تسعى إلى استبدالها.

الشرعية ينبغي خلقها وإيجادها أولا، ومن ثم يأتي الدفاع عنها والمحافظة عليها. إذ تعمل النخبة المضادة على تأكيد شرعيتها كما تعمل النخبة الحاكمة على المحافظة على شرعيتها "باسم رموز المصير المشترك"، (Lasswell 1936:29).

ومن بين هذه الرموز، العقيدة السياسية للنظام القائم، والخطط الطوبائية التي تعرضها النخبة المضادة، وعن طريق استخدام التعابير والإشارات المتداولة تستحث النخبة الجماهير على بذل الدم والعمل والضرائب والتصفيق الحاد. وعندما يسير النظام سيرا عاديا تتجه الجماهير إلى تبجيل الرموز. ونتيجة لإحساس النخبة بأنها أقوم سلوكا وأخلاقا من الآخرين ولإحساسها بالأمان تشعر بأنها تتمتع بالخلود .... تؤكد العقيدة السياسية الناجحة وتخلد ذاتها عن طريق دعاية سياسية مخططة يقوم بها أولئك المستفيدون من تلك العقيدة. وعند الحاجة إلى طرق ووسائل الحفاظ على العقائد الراسخة والقناعات فإن تلك العقائد والقناعات تكون قد وهنت وتكون الواجهة الأساسية للمجتمع قد اضمحلت وتلاشت أو تكون واجهة جديدة قد ظهرت ولم تستحوذ على التأييد الكامل من الجماهير، (Lasswell 1936:30).

ومن الطبيعي أن اللغة لا يمكن صياغتها وحصرها في المصير المشترك فحسب. بل يمكن تقليبها وتحريكها لتساعد على خلق وتكوين إدراك وفهم لذلك المصير المشترك. إذا تحرص النخبة المضادة على التمسك بأي رمز متاح لها من أجل تعبئة حركة الجماهير ومن أجل التنبيه على إدراك الذات القومية. وبالتالي فكثيرا ما استخدمت اللغة كرمز قومي أساسي في الحركات الوطنية الحديثة. كما حدث في

حركة تحرير واستقلال الجزائر وبنجلاديش وأيرلندا وفي بعث دولة اليهود في إسرائيل، على سبيل التمثيل لا الحصر.

وتزودنا ظاهرة "حرب اللغة" عند اليهود في فلسطين، على سبيل المثال، بمثال واضح على استعمال اللغة كرمز لتعبئة الجماهير في الكفاح الوطني. فمنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر عمل المدرسون اليهود على ترسيخ استعمال اللغة العبرية الأداة الوحيدة للتدريس في المدارس اليهودية. وعندما خططت إحدى المؤسسات الوقفية اليهودية الألمانية المهتمة بالتطور التكنولوجي لليهود في الدول المتأخرة تكنولوجيا معهدا أو مدرسة لتعليم العلوم التقنية في مدينة حيفا، قامت تلك المؤسسة بتسيير عدد من المدارس في كافة أنحاء فلسطين المحتلة تستخدم جميعها اللغة العبرية أداة التدريس لجميع المقررات. وشعرت تلك المؤسسة، ذات الهوية اليهودية الألمانية، بالحاجة إلى تدريس بعض المقررات باستعمال اللغة الألمانية، استثار ذلك الأمر استياء عاما. وعندما أعلنت تلك المؤسسة في العام 1913 مع أنها ستستخدم اللغة الألمانية بدلا من اللغة العبرية أداة للتدريس بالمدارس التي تسيرها بحجة أن اللغة العبرية لا تتوفر على المفردات والمصطلحات الكافية للتعبير عن كافة المفاهيم التكنولوجية، انفجرت حالة الاستياء والامتعاض. حيث ترك المدرسون مدارس المؤسسة وأخذوا معهم تلاميذهم. ونتج عن هذه المقاطعة منع المؤسسة الألمانية من تنفيذ قرارها. وعندما تم فتح المؤسسة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى تم استبدال اسمها الألماني باسم عبري وتبنت اللغة العبرية بدلا من اللغة الألمانية أداة للتدريس بالمدارس التي تسيرها.

وكما يروي رابين (Rabin 1973:75)، فقد تصرف السكان اليهود في فلسطين في تلك المناسبة انسجاما مع سياق الكفاح الوطني، وبالتالي فلن نعتبر أنفسنا مخطئين إذا اعتبرنا أن حلقة حرب اللغة أعطتنا للمرة الأولى دليلا على وجود أمة يهودية جديدة في فلسطين قائمة على أسس لغوية واضحة وراسخة".

وعندما تستخدم اللغة أو يمكن استخدامها رمزا لماض رائع ومجيد، أو تستخدم رمزا للعبقرية الخالصة لشعب ما، فان النخبة المضادة يمكنهم تعبئة اللغة

واستغلال هذا الأمر للحصول على الشرعية والمحافظة عليها باسم الأصالة والتقاليد. وسوف نناقش بشكل أكثر تفصيلا مثل هذا الاستغلال للغة عند الحديث عن تنفيذ السياسة اللغوية في الفصل السادس.

الخلاصة

توفر لنا الجملة التحليلية المختزلة التي قدمها لنا لاسويل "من يحصل على ماذا ومتى وكيف؟" إطارا مرجعيا لدراسة التخطيط اللغوي. لان هذا التعريف يزود المخططين اللغويين بعدد من المفاهيم النافعة مثل: مفهوم النخبة والعامة (الجماهير) ومفهوم الندرة ومفهوم القيمة ومفهوم علاقات السلطة وتسلسل السلطة والأصالة والشرعية. وفضلا عن ذلك فهو يذكر الدارسين للتخطيط اللغوي بأن السياسة كما يصفها هدسون (Hudson 1978:12) "السياسة ليس لديها قيم في ذاتها على الإطلاق ..... ولا يوجد أي شيء له قيمة في السياسة إلا أن يعتقد الأفراد أن يكون ذلك الشيء مفيدا لتثبيت مجموعة في السلطة أو إيصال مجموعة أقوى إليها أو أنه مفيد للاستحواذ على خصوم المرء أو هزيمتهم".

علاقة التخطيط اللغوي بعملية صنع القرار

يرى إيستون (Easton 1968) أن صنع القرار تعبير آخر عن مفهوم ممارسة السلطة التي هي الموضوع الأساسي لعلم السياسة. حيث تقود السلطة إلى السيطرة على صياغة وتنفيذ القرارات العامة المتعلقة بتوزيع الأشياء القيمة وغير المتوفرة بكميات كافية على الجماهير. ويقصد بالسياسة من خلال وجهة النظر المؤثرة التي أبداها إيستون "هي ذلك السلوك وتلك المجموعة من التفاعلات التي تصاغ من خلالها المهام الرسمية والقرارات الملزمة ويتم تنفيذها لصالح المجتمع"، ص 288. وبالتالي ينظر إلى دراسة القرارات العامة والسياسة العامة بأنها محور علم السياسة. ولا يقتصر منهج صنع القرار على فهم العمليات السياسية بل يتعلق

أيضا بفهم العمليات الاقتصادية والمعرفية. إذ يسعى الاقتصاديون إلى التنبؤ بالعمليات الاقتصادية وشرحها وتحليلها للمستهلكين ورجال الأعمال والشركات، ويسعى علماء النفس إلى شرح وتحليل والتنبؤ بمعالجة المعلومات عندما يقوم الناس بالاختيار من بين بدائل دون معرفة محددة بنتائج تلك البدائل. وإذا كانت نظرية صنع القرار هي "محاولة تحليل العوامل المؤثرة على الاختيارات بطريقة منظمة" كما يراها ادوارد وترسكاي (Edwards and Trvesky 1967:7) فإنها ميدان بحثي يجمع بين علمين مستقلين.

وثمة طريقتان لدراسة وتحليل القرارات هما: الطريقة التشخيصية والطريقة التحليلية. وتحدد الطريقة التشخيصية، وهي طريقة القرار المعياري، كيف ينبغي أن يتصرف الأفراد من أجل الوصول إلى افضل النتائج، أو على الأقل الوصول إلى نتائج مقنعة. وفي مقابل هذا تحدد طريقة القرار السلوكي، الطريقة التحليلية، ما الذي يفعله الأفراد حقا للوصول إلى القرارات التي يتخذونها، سواء أكانت قرارات صائبة أم خاطئة. وكما يشير باور (Bauer 1968) يجب أن تكون المقترحات المعيارية متمشية مع ما يمكن فعله وما يستطيع الأفراد والمؤسسات القيام به في الواقع. ومن ثم فان دراسات صياغة القرارات الفعلية يمكن أن تخدم كلتا الغايتين: التشخيص والتحليل.

ويوجد في إطار نظرية القرار التحليلي على الأقل ثلاثة مرتكزات أساسية وهي: الفرد من حيث دوره أو دورها كمستهلك، المضارب أو رجل الأعمال والمنظمة وعلى الأخص المنظمة التجارية. وهي المرتكزات التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات، والمجال السياسي العام الذي يتم بداخله صياغة السياسة العامة ويتم تنفيذها، وفيما يتعلق بالتخطيط اللغوي فان للمرتكزات الثلاثة جميعا علاقة به. فقد يكون التخطيط اللغوي نتاجا لعمل فردي يتم خارج إطار المنظمات الرسمية، وقد يكون نتاجا لعمل منظمات وهيئات رسمية مثل دور النشر والكنائس والمدارس والنقابات المهنية وما شابهها. وقد يكون نتاجا لعمل الحكومات. وقد يكون نتاجا لعمل الأطراف الثلاثة مجتمعة في نفس الوقت. إذن كيف يتم صنع قرارات

التخطيط اللغوي؟ لقد اقترح التعريف الذي عرضه داي وروبي (Dye and Robey 1980:3) للدراسة السياسة العامة منهجا تخطيطيا كما يلي: "البحث عما تفعله الحكومات، ولماذا تقوم الحكومات بذلك العمل، وما هي نتيجة ذلك العمل؟". وإذا لم تحدد دراستنا بما تفعله الحكومات يمكننا التوسع في ذات الخطة التي تقدم بها داي وروبي كما يلي: من يتخذ القرار، وما هو القرار، ولماذا، وكيف، وتحت أية ظروف، وما هي النتائج التي يؤدي إليها؟

من يتخذ القرار؟

من الذي يتخذ القرارات السياسية؟ يميز ايلزوورث وستانكي (Ellsworth and Stahnke 1976) بين ثلاثة أطراف وهم: النخبة الرسمية، والمؤثرون، والحكومة. ويمثل النخبة الرسمية أولئك المفوضون رسميا لرسم السياسات واتخاذ القرارات مثل الرؤساء وحكام الأقاليم وأعضاء البرلمانات وممثلي التجمعات المختلفة والمدراء العامين ومدراء المدارس. الخ. أما المؤثرون فهم الطبقة المترفة في المجتمع وهم الذين يحصلون على أكثر ما يمكن الحصول عليه مما هو متوفر كما أشرنا في الفقرة السابقة. والحكومة هم أصحاب القرار الحقيقيون ويكونون عادة، وليس من الضروري، من بين أفراد النخبة الرسمية. وقد ينتمون أيضا إلى شريحة المؤثرين وأحيانا أخرى يجمعون بين شريحتي النخبة والمؤثرين. ويشير إيلزوورث وستانكي إلى أن الخط الفاصل بين صنع القرار والتأثير واضح من الناحية النظرية أما من الناحية العملية فهو غير واضح. "المؤثرون هم الأفراد الذين يمنحون الوعود ويطلقون التهديدات ويقدمون النصائح والرشاوي ولكن لا يصنعون القرارات.، ولا يعدون في السلطة إلا في الحالات التي تلقي فيها أوامرهم انصياعا من الجمهور. ولكن المؤثرين أحيانا يفرضون القرار كما يحدث عندما يقول شخص لآخر "إما أموالك وإما حياتك". فهل يملك الضحية القرار في تلك الحالة؟ وهل لديه خيارات فيما سيفعله؟ المرجع السابق، ص 40. ومما يؤكد أن المؤثرين لا يصنعون القرار أنهم مجزؤون ومقسمون وينتمون إلى مجموعات عديدة لكل مجموعة مصالحها

واهتماماتها الخاصة. وإذا تقدم عدد من الأفراد أو مجموعة معينة بمقترحات أو توصية لم يعترض أحد عليها أو يزاحم على إضعافها فان هؤلاء الأفراد أو تلك المجموعة هم صناع القرار الحقيقيون. (Ellsworth and Stahnke 1976).

قد يكون من الصعب أحيانا تحديد من هم السلطة ومن هم صناع القرار الحقيقيون إذا لم ينتم أصحاب السلطة أو صناع القرار إلى شريحة النخبة الرسمية. إذ إن ممارسة النخبة غير الرسمية للسلطة تعوزها الشرعية وبالتالي ستثير معارضة المحكومين. وبما أن إخفاء السلطة يدل على ممارستها فان المراقب لمثل هذه الأمور قد يجد صعوبة في تحديد الأدوار ومن يفعل ماذا؟ وإذا رجعنا إلى الأمثلة الأربعة التي عرضناها في الفصل الأول نجد أن تحديد السلطة الفعلية عند تأسيس المجمع العلمي الفرنسي كان أسهل. حيث كان الكاردينال روشيلييه- الوزير المفوض للملك- يمثل السلطة الفعلية والرمية معا. وفي حالة حملة محو الأمية الشاملة في أثيوبيا كان الإمبراطور هو السلطة الشرعية وهو الذي كان الجيش يحكم باسمه في البداية أما السلطة الفعلية فكان يمارسها الجيش.

وإذا سألنا عمن يصنع القرارات ويرسم السياسة العامة ينبغي علينا تحديد مستوى اتخاذ القرار، لان ما يبدو تنفيذا للسياسة على مستوى معين قد يكون رسما للسياسة واتخاذا للقرار على مستوى آخر. فعلى مستوى إدارة مدرسة محلية تعمل على تسيير برنامج تعليمي باستعمال لغتين لبعض مجموعات الاقليات العرقية لا تنظر إدارة تلك المدرسة أو مجلسها إلى عملية اختيار الكتب المنهجية لذلك البرنامج بأنه صنع للقرار أو رسم سياسة. في الوقت الذي تنظر الهيئة التشريعية التي تقرر منح أموال ومساعدات للتعليم الثنائي اللغة إلى قرار إدارة المدرسة أو قرار مجلسها بخصوص توزيع الأموال على مجموعات الاقليات على أساس إنها تنفيذ للسياسة العامة نجد تلك المدرسة تنظر إلى قرارها على أساس أنه رسم للسياسة وليس تنفيذا لها.

ما هي القرارات؟

يحدد لكتر (Leichter 1975&1979) خمسة أنماط أساسية للسياسة العامة وهي:

1- **سياسة التوزيع**: وهي السياسة التي تهدف إلى توزيع الحصص من البضائع والخدمات مثل الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والمزايا التعليمية والمعونات الضريبية والقروض والائتمانات والضمانات المالية.

2- **سياسة التحصيل**: وهي السياسة المتعلقة بجمع ودفع الضرائب.

3- **السياسة الرمزية**: وهي سياسة منح الرتب والمكانة الرسمية والاعتراف بالاستحقاقات مثل: إقرار منح التراخيص المهنية ومتطلباتها.

4- **السياسة التنظيمية**: وهي السياسة المتعلقة بضبط وتنظيم السلوك الإنساني مثل التشريعات المتعلقة بالإجهاض والمتعلقة باستهلاك وتعاطي المشروبات الكحولية.

5- **السلطة الإدارية**: وهي السياسة الخاصة بتنظيم إدارة المؤسسات الحكومية.

هل نستطيع احتواء الحالات الأربع التي عرضناها للتمثيل على التخطيط اللغوي ضمن إطار هذه السياسات الخمس؟ إذا سلمنا بان أهداف التخطيط اللغوي هي التأثير على السلوك اللغوي، يمكننا تكييف الحالات الأربع ضمن إطار السياسة التنظيمية ولكننا لا نجد إلزاما باتباع سلوك محدد أو تحريما أو منعا من اتباعه إلا في حالتين من الحالات الأربع وهما إحياء اللغة العبرية والحملة ضد الاستعمال اللغوي المتحيز للجنس الآخر.

وربما اعتبرنا أيضا الحملة ضد الاستعمال اللغوي المتحيز نوعا من السياسة الرمزية، ليس بحكم تركيز تلك الحملة على الرموز كوسائل ولكن بفعل أهدافها في تحديد المراتب الاجتماعية والاعتراف بالاستحقاقات. ويعد تأسيس المجمع العلمي الفرنسي مثالا واضحا على السياسة الرمزية ما دام يضفي اعترافا رسميا على اللغة الأدبية التي تستعملها النخبة. كما يمكن النظر إلى هدف الأثيوبيين بتعليم القراءة

والكتابة عن طريق استعمال اللهجات المحلية بأنه أيضا سياسة رمزية ما دام ذلك
الهدف يضفي الشرعية ولو بصورة مختصرة على مكانة تلك اللهجات وعلى
المجموعات العرقية التي تتكلم بها. ويمكننا أيضا النظر إلى تلك السياسة على
أساس إنها سياسة توزيع الحصص. لأنها تهدف إلى توفير خدمات تعليمية لأولئك
الذين لا يتكلمون اللغة الأمهرية والذين هم غير مستفيدين من التعليم المقصور على
الأمهرية وحدها.

وبالإضافة إلى هذه الضروب الخمسة من السياسات يمكننا النظر إلى
التخطيط اللغوي بمفهوم فرودريك الثنائي الإجرائي الأساسي. حيث توضح
السياسات الأساسية ما الذي تهدف إلى تحقيقه (تقييس اللغة، تأصيل اللغة،
التخلص من الاستعمال المتحيز أو محو الأمية)، وتوضح السياسات الإجرائية
كيف يمكن تحقيق بعض الأهداف مثل استعمال اللهجات المحلية لتعليم الكبار
القراءة والكتابة. إذ لن تنجح السياسات الأساسية إذا لم تتحدد وسائل تنفيذها
وإنجاحها. ويجب أن تتحد الوسائل من أجل فرض وترويج السياسات إذا أردنا أن
تكون السياسة أكثر من مجرد التعبير عن النوايا.

ويزودنا ايلزوورث وستانكي (Ellsworth and Srahnke 1976) بتصنيف
آخر للسياسات يميزان فيه بين القرارات الطارئة والقرارات العادية. إذ يؤكدان
على أن اتخاذ القرارات السياسية كافة يحدث دائما تحت نوع من الضغوط، ولكن
بعضها يتم اتخاذه تحت ضغوط أكبر من غيرها. ويعد قرار العسكريين الأثيوبيين
بترويج القراءة والكتابة عن طريق استعمال اللهجات المحلية مثالا جيدا على
قرارات التخطيط اللغوي الطارئة. وأما التشريعات التي تنص على أن نوعا من
عقود البضائع الاستهلاكية ينبغي أن يكون شاملا فهي أمثلة للقرارات العادية
الواقعة تحت ضغوط أقل. وكما يرى ايلزوورث وستانكي فإن غالبية قرارات
السلطة هي قرارات عادية من حيث:

1- أن السلطة تلفت الانتباه للكثير من المشكلات المتكررة والكثيرة الحدوث.

2- تنجز غالبية تلك القرارات العادية من أجل حل المشكلات المتكررة.

وتتميز القرارات العادية بتوفر فرصة استطلاع الرأي العام قبل اتخاذها مما يعكس آراء مجموعات مختلفة، الأمر الذي يكسب السياسات التي ترسمها تلك القرارات تأييد شعبيا واسع النطاق.

لماذا يتخذ القرار؟

ما هو الشيء الذي يحفز صناع القرار على اتخاذ القرارات؟ إذا كانوا من طبقة الصفوة فانهم يتخذون القرارات للحفاظ على مكانتهم والعمل على استمراريتها. ولكن اتخاذ القرارات ليس مقصورا على طبقة النخبة وحدهم بل أن أفرادا من غير النخبة يتخذون القرارات أيضا. ويمكن فهم حوافز صنع القرار سواء أكانت التي تتخذها طبقة النخبة أم غير النخبة من وجهة النظر القائلة بأن اتخاذ القرارات هي عملية رد فعل على ضغوط أو مطالب قائمة حاليا أو متوقعة مستقبلا. وهي وجهة النظر التي يقترحها ايلزوورث وستانكي اللذان يؤكدان على أن الضغوط والمطالب هما الحوافز الأولية على صياغة السياسة العامة المتعلقة بالقضايا ذات الأهمية العامة بالنسبة للمجتمع ككل.

ويعرف إيلزوورث وستانكي الضغوط أو المطالب الجماهيرية بأنهما "عملية إضعاف مقدرة أصحاب السلطة على الحكم" ص 7. ويتفاوت هذا الإضعاف من التهديد بتحديد مدة الحكومة في السلطة لفترة انتخابية واحدة، إلى التهديد للنظام الحاكم، إلى التهديد للنظام السياسي بالكامل. وبالتالي فإن رسم السياسة واتخاذ القرار ينبع أساسا من استجابة الحكومة أو تجنبها للتهديد بفقدان السلطة. لأن ازدياد المطالب وقوة المعارضة قد يفسد ويشوه ثقة الجماهير في الحكومة فتحاول الأخيرة معالجة الاضطرابات والاختلال المتوقع بالأساليب الروتينية (العادية) قبل أن يصل الإخلال بالنظام إلى درجة الخطورة أو إلى درجة إضعاف مقدرة الحكومة على الحكم. ويمكن تأويل حملة محو الأمية الشاملة في أثيوبيا بأنها محاولة لتحييد التهديدات التي تشكلها قوة الطلبة للنظام الحاكم الجديد.

ويعد شرح ايلزوورث وستانكي لدوافع رسم السياسة ووضع القرار متناسبا

مع الطبيعة التدريجية للكثير من السياسات العامة (Sharkansky 1968, Wildavsky 1964, Lindblom 1959) ففي الولايات المتحدة العامل الوحيد الذي يظهر أقرب مؤشر إلى مصروفات الحكومة في السنة الحالية هي مصروفاتها في السنة الماضية (Dye and Robey 1980) حيث يبسط صناع القرار مهمتهم بدراسة التغييرات المقترحة لبرامج وميزانية السنة القادمة. ويتناسق هذا الأمر مع فكرة الرد على التهديدات بانتزاع السلطة وتجنب هذه التهديدات هما الحافزان الأساسيان لصنع القرار ورسم السياسة. وبقصر رسم السياسة على اعتبارات التغيرات التدريجية، يؤكد صناع القرار على جعل استجاباتهم وتجنبهم للمطالب والاحتجاجات روتينية عادية. وكذلك بإظهارها بمظهر الاتساق والتناغم. كما يتسق ويتناغم شرح ايلزوورث وستانكي لدوافع رسم السياسة وصنع القرار مع النظرية التي مفادها "أنه لا يوجد شيء له قيمة في السياسة إلا أن يعتقد السياسيون بأنه مفيد ونافع كوسيلة للحفاظ على المجموعة الأقوى في السلطة وإحراج وهزيمة المعارضة"، (Hudson 1978:12).

لقد حدد ايلزوورث وستانكي دراستهما للمطالب والاحتجاجات على رسم السياسة وصناعة القرارات التي تنعكس على المجتمع ككل. ولكن من الجدير بالقبول والتصديق أن الاستجابة للمطالب والاحتجاجات وتجنبها يحفز رسم السياسة واتخاذ القرارات في المؤسسات غير الحكومية وفي المنظمات كافة.

كيف يتم اتخاذ القرار؟

كيف تصل الحكومة إلى القرار؟ يقدم النمط العقلاني لاتخاذ القرارات عددا من الخطوات المتسلسلة وهي:

1- تحديد المشكلة.

2- البحث عن المعلومات المتعلقة بالمشكلة.

3- تقديم مقترحات بالحلول المناسبة.

4- اختيار واحد من تلك المقترحات.

5- تنفيذ المقترح.

6- المقارنة بين الإجراءات التي تم تنفيذها فعليا والخطوات المتنبأ بحدوثها، (Brim, Glass, Lavin and Goodman 1982) وجميع هذه الخطوات صعبة التنفيذ.

"إن تحديد المشكلة ليس سهلا، أن يدرك الجميع أن ثمة مشكلة أمر سهل ولكن التحديد الدقيق المضبوط لتلك المشكلة هو الأمر غير السهل"، (Edwards and Shrkansky 1978:87). ولكن ينبغي أن تكون طريقة تحديد المشكلة هي ذات الطريقة التي يتم بها حل تلك المشكلة. إذ عندما رأي التربويون الأمريكيون أن ضعف التحصيل العلمي لتلاميذ المدارس من الأقليات العرقية هو نتيجة لاختلاف لغات التعليم في المدارس عن اللغات الأم لأولئك التلاميذ ظهرت فكرة التدريس باستخدام اللغة الأم حلا عقلانيا منطقيا لتلك المشكلة. وبالنظر إلى تلك المشكلة نجد أن المدرسة هي سبب المشكلة وهي أداة علاجها. وحتى لو ثبت أن ضعف التحصيل العلمي للتلاميذ عائد إلى سوء أداء المعلمين وسوء الطرق التدريسية المتبعة تبقى المدرسة هي مصدر المشكلة وهي أداة علاجها. ولكن لو تم اقتراح حلول أخرى بدلا من التدريس بلغتين لبدت تلك الحلول أيضا معقولة ومنطقية. ومن جهة أخرى، لو تم فهم المشكلة بأنها نتيجة استغلال اقتصادي فلن يقتصر الأمر على اقتراح عدة حلول فحسب بل ستشترك في عملية إيجاد الحل عدة مؤسسات إصلاحية أخرى.

وكما تختلف الدراسات في تحليل ظاهرة معينة تختلف المجتمعات من حيث إدراكها لوجود المشكلة. كذلك تحدد الثقافة السياسية للمجتمع ما يراه المواطنون أو ما تراه الدولة مشكلة، كما تحدد هل تقع تلك المشكلة في حدود اختصاصات الحكومة أم في مجال اختصاص مؤسسات أخرى.

أما البحث عن المعلومات المتعلقة بالمشكلة فقد لا يكون طريقة عملية من حيث كونه باهظ التكاليف ويستغرق وقتا طويلا. وحتى إذا توفرت المعلومات فقد يجد صناع القرار صعوبة في تحديد المعلومات ذات العلاقة بالمشكلة. وعندما

ينجحون في تحديد المشكلة غالبا ما لا يجدون الوقت والجهد اللازمين لاختيار أفضل الحلول المقترحة (Edwards and Sharkansky 1978)، وليس لديهم الاستعداد لدراسة البدائل التي تؤثر سلبا على مصالحهم. وأكثر من ذلك، فأنهم عندما يقومون بفحص الحلول البديلة التي تم اختيارها فأنهم لا يجمعون على اختيار أفضلها، لأن تكاليف أو ثمن أي من تلك الحلول عادة ما يختلف من مجموعة إلى أخرى وكذلك لأن النتائج المترتبة على الحل المقترح غير معروفة.

يوجد إجماع عام لدى الجميع بان رسم السياسة لا يتفق مع النمط العقلاني لاتخاذ القرارات. إذ يفترض ذلك النموذج صانع واحد للقرار سواء أكان فردا أم جماعة تعمل بمنهجية واحدة. كما يفترض مجموعة واحدة من النتائج المحتملة، ويفترض معرفة مجموعة عقلانية من البدائل والمترتبات، كما يفترض وجود نية في الاختيار من تلك البدائل ما يقلل من الخسائر ويزيد من الفوائد واغتنام الفرصة والاستعداد للعمل والمقدرة على وضع الحسابات اللازمة. أما أثناء رسم السياسة فعليا فإن جميع هذه الافتراضات يتم خرقها، (Bauer 1968:11)، وبدلا من ذلك، يعتمد صناع القرار على "أسس القرار" أي يعتمدون على السيطرة وعلى خطوات التسيير المعيارية التي تجعل رسم الساسة في حدود المقدرة وصنع القرار في حدود الجدوى السياسية الاقتصادية، (Edwards and Sharkansky 1978:12).

إن دراسة الحالة في التخطيط اللغوي التي يمكن أن تعالج عملية رسم السياسة، وأسس اتخاذ القرار التي وظفها صانعو القرار تسهم إسهاما إيجابيا في معارفنا. إذ لا يمكن قصر مثل هذه الدراسات على السياسات الكبرى، بل يجب الترحيب بالدراسات القصيرة أو الضيقة أيضا التي هي أسهل من حيث الانجاز. كيف يحدد مدرس اللغة أهداف التدريس؟ وكيف تحدد إدارة المدرسة أي المجموعات العرقية يستحق التدريس باستخدام اللغة الأم للتلاميذ؟ وكيف يستطيع الناشر أن يقرر أن المعجم الجديد الذي سينشره يوضح الاستعمال الفصيح والمعياري للغة بدلا من الاستعمال المتداول؟ وكيف يعمل المجمع اللغوي على الاختيار من البدائل عندما يعمل على معيرة المصطلحات؟ إذ إننا نحتاج إلى القيام

بأكثر من دراسة الأنشطة المعلنة للمخططين اللغويين، على الرغم من الفائدة الناتجة من دراسة تلك الأنشطة. ونحتاج إلى دراسة كيف يتم الاختيار من بين البدائل، ودراسة عملية تقييمهم لتلك البدائل، والى معرفة نتائج ذلك التقييم.

تحت أي ظروف يتم اتخاذ القرار؟

ما هي الظرف والأوضاع التي تؤثر على رسم السياسة؟ يقدم ليكتر (Leichter 1979) مخططا توضيحيا للظروف التي تؤثر في عملية صياغة القرار مبنيا على عمل سابق للباحث الفورد (Alford 1969) الذي اقترح أربعة عوامل ظرفية وهي: عوامل مكانية، وعوامل بنائية، وعوامل ثقافية، وعوامل بيئية.

حيث يعتبر العوامل المكانية ظروفا وأوضاعا طارئة وزائلة مثل الحروب والاضطرابات التي تترك تأثيرا مباشرا على السياسة العامة. ويمثل ليكتر لهذه العوامل الطارئة بأحداث الشغب والفتنة العرقية في مدينة سويتو بجنوب إفريقيا، التي سبقت الإشارة إليها. وقد أجبرت تلك الأحداث حكومة جنوب إفريقيا العنصرية (ما قبل حكومة الأغلبية السوداء الحالية) على التخلي عن إصرارها على الاستعمال التعسفي للغة الأفريكانو (لغة الأقلية البيضاء) أداة التدريس في المدارس التي يدرس بها التلاميذ السود. والمثال الثاني هو التغير السريع في السياسة اللغوية في أثيوبيا بعد الثورة. وبالإضافة إلى أحداث الشغب هذه يقترح ليكتر فئات العوامل المكانية التالية:

أولا: الدورة الاقتصادية سواء أكانت كسادا اقتصاديا مقترنا بالبطالة أم ركودا اقتصاديا أو تضخما ماليا.

ثانيا: الكوارث الطبيعية.

ثالثا: الأحداث السياسية مثل إطالة في عملية التصويت في الانتخابات، وتبدل الحكومة، والحصول على الاستقلال السياسي.

رابعا: التغيرات التكنولوجية والتسابق والتنافس على الوقت بين مؤيدي القضايا المختلفة، والتسابق على الخطوة بالاهتمام وعلى الموارد الاقتصادية

المتاحة لصناع القرار.

أما العوامل البنيوية، فعلى العكس من العوامل المكانية، فهي العوامل الثابتة في بنية *المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية والبيئية*. ومن بين العوامل السياسية التي يقترحها لكتر، نوع نظام الحكم (عسكريا أم مدنيا أو اشتراكيا أم غير اشتراكي، نظاما قائما على تنافس الأحزاب أم على غير التنافس)، وشكل الحكومة (برلمانية أم رئاسية أم غير ديمقراطية) والالتزامات السياسية الأساسية. ومن بين العوامل الاقتصادية التي يقترحها، نوع النظام الاقتصادي (نظام السوق الحر أم السوق المخطط، أم الاقتصادي المشترك)، ونوع القاعدة الاقتصادية (زراعية، صناعية متنوعة أم تقوم على منتج واحد).

والثروة الوطنية والدخل وحجم نسبة نمو إجمالي الإنتاج الوطني. وأخيرا، تشمل العوامل الاجتماعية والسكانية والبيئية التي اقترحها ليكتر: السكان من حيث ، الأعمار والبنية ونسبة المواليد والتقسيم الإداري للمجتمع والتوزيع الجغرافي ونسبة الهجرة من والى المجتمع ونسبة التعليم ودرجة التمدن والموارد الطبيعية والموقع الجغرافي، هل يطل على البحار أم هي دولة مغلقة وحالة الطقس (استوائي أم معتدل) والقرب من دول ضعيفة أم قوية عسكريا. ويجادل ليكتر قائلا، إن العوامل البنائية ما دامت طويلة الأمد وثابتة فان لها آثارا أكثر ثباتا وأكثر احتمالا في التأثير على رسم السياسة من العوامل المكانية. ولبيان أثر العوامل البنائية على التخطيط اللغوي، يمكننا أن نأخذ دولة بلجيكا أو كندا، على سبيل المثال حيث يقيد ويكبح التنافس الاقتصادي والسياسي بين مجموعتين سياسة الحكومة المتعلقة باللغة التي تستعملها كلتا المجموعتين.

ويقصد بالعوامل الثقافية تلك القيم والاتجاهات التي تتبناها الجماعات في المجتمع الواحد أو يتبناها المجتمع بكامله. وفي الوقت الذي اهتم الفورد (Alford) من حيث المبدأ بالقيم السياسية أو الثقافة السياسية مثل: المعايير المتعلقة بالمشاركة السياسية للأفراد والمعايير المتعلقة بما هو مناسب وما هو ضروري وينبغي على الدولة القيام به، وبالعقيدة السياسية (ماركسية أم فاشية أم ديمقراطية)، قام

ليكتر بتوسيع ميدان العوامل الثقافية ليشمل المؤسسات والترتيبات الأخرى مثل دور الجنسين، وظاهرة الزواج والأسرة والدين. وعندما قال صامويل جونسن: إن مجمعا لغويا في إنجلترا سيكون غير إنجليزي فإن وجهة نظره هذه قد تكون متأثرة بمبدأ عدم تدخل الدولة السائد في المعايير السياسية السائدة في زمانه. وهو المبدأ الذي كان أكثر قوة في إنجلترا منه في القارة الأوربية.

أما العوامل البيئية فهي الأحداث والبنى القائمة خارج النظام السياسي ولكن لها أثرها على اتخاذ القرارات داخله. وتشمل العوامل البيئية تمشيا مع تفسيرات لكتر البيئة السياسية العالمية (الحرب الباردة أو الانفراج في العلاقات السياسية المتوترة). والشركات العالمية المملوكة للأفراد مثل الشركة العالمية للهاتف والبرق، ومصرف تشيس مانهاتن. ويمكننا التمثيل على السياسة اللغوية المتأثرة بالعوامل البيئية من خلال البرامج التعليمية الأمريكية التي تتبنى التدريس باستعمال لغتين والموجهة إلى تلاميذ المدارس من الأقليات العرقية. إذ يبدو أن هذه البرامج الثنائية اللغة صارت تترك آثارا على الأنظمة التعليمية في أوروبا التي يسعى بعضها إلى توفير تعليم باستعمال لغتين كوسيلة لتحسين التحصيل العلمي لأطفال العمال غير الأوربيين المقيمين في أوروبا.

ويسرد ايلزوورث وستانكي (Ellsworth and Stahanky 1976) خمسة عوامل تلعب دورا في التأثير على قرارات رسم السياسة وهي: معايير النظام، ومدى مشاركة أفراد الحكومة في الأنشطة الاجتماعيةن وجمهور الناخبين، والحاجة إلى التناغم واتساق القرار، والمعلومات. ويعد عامل معايير النظام مماثلا لعامل الثقافة السياسية الذي يجعله ليكنز جزءا من العوامل الثقافية. ويذهب ايلزوورث وستانكي إلى أنه "إذا أخذ المعياران معا، نجد أن معايير النظام تحدد مساحات المشاركة في الحياة الاجتماعية التي تتسم بها الحكومة، وتحدد نمط العمليات الرسمية وتشخص العلاقات بين عدد كبير من الموظفين". أي أن معايير النظام تمثل أسس وقواعد عملية رسم السياسة كلها.

وتدل مشاركة الحكومة في الأنشطة الاجتماعية على التجارب والعلاقات

والارتباطات السابقة لصناع القرار الذين يحملون معهم تاريخ حياتهم وخبراتهم وتحاملهم وإجحافهم في حق الغير وكذلك ما لا يدركونه عند صياغة القرارات.

أما جمهور الناخبين فيقصد به أولئك الذين تأثروا بسياسة معينة، لا يستطيع أي قائد سياسي البقاء في السلطة دون تأييد الآخرين ومساعدتهم له. ويقول ايلزوورت وستانكي (1976:49): "ينبغي على صناع القرار أن يبدوا اهتمامات نسبية لكل الأطراف المتأثرة وذات العلاقة، وعليهم الاستفادة من تأييدهم المستمر ومن درجة معارضتهم المحتملة عند صياغة القرار". ويبدو أن جمهور الناخبين متضمن في المخطط التوضيحي الذي عرضه ليكنزا المكون من البنى الاجتماعية والسكانية والبيئية.

وأما الحاجة إلى تناغم القرارات واتساقها فتشير إلى تفضيل الجمهور والنخبة التابعة أو المرؤوسة للحكومات ذات القرارات المتوقعة والمحتملة. إذ لا يجرؤ القادة على اتخاذ قرارات متناقضة، لان ذلك يؤدي إلى سلوك شاذ وغريب. ومن الأشياء المترتبة على اتخاذ أي قرار أنه قد يمنع ويعوق الاختيارات المستقبلية. وبسبب أن المترتبات (عواقب القرارات) غير المقصودة قد تؤدي إلى حدوث أشياء أخرى غير مقصودة فان الحاجة إلى تناغم القرار واتساقه من حيث علاقته بعواقب القرارات قد يضع قيودا على القرارات المستقبلية.

وأخيرا يشير عامل المعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ قرارات صائبة، وعلى الرغم من أن الحكومات الحديثة والمنظمات الكبرى تخصص نسبة كبيرة من المال لجمع وتقييم المعلومات فان العديد من المسائل تقرر بناء على قدر محدود من المعلومات. ويحدث هذا، على حد قول ايلزوورث وستانكي، بسبب ضيق الوقت وبسبب الصعوبة في تجميع كم من المعلومات موزع على عدد من المؤسسات والأقسام الحكومية، وبسبب الصعوبة في تحديد المعلومات ذات العلاقة وبسبب الصعوبة في معرفة الدور الكبير والفاعل للمعلومات.

ويعتقد ايلزوورث وستانكي أن العامل الأساسي والأهم من بين هذه العوامل الخمسة في عملية صنع القرار هو معايير النظام. أما ليكتر فيعتقد، من الناحية

الأخرى، أن العوامل المؤثرة على السياسة يزيد أثرها أو ينقص تبعا للموضوع الذي يتخذ القرار بشأنه. ويضيف أنه من المحتمل أن البنية السكانية للدول لها أثر كبير على السياسات الفردية من أثرها على السياسات الإدارية والرمزية. وأكثر من ذلك، فان العوامل المؤثرة قد تختلف من حيث الأهمية من وقت إلى آخر. ويضيف قائلا، إذا كان اختلاف التأثير من موضوع سياسي إلى موضوع سياسي آخر، ومن وقت إلى آخر يبقى ثابتا في المجتمع فهذا سؤال يحتاج إلى جواب.

يقول ليكتر إن دراسات مختلفة تؤكد على عوامل مختلفة عند دراسة السياسة العامة. "إذ يرى البعض، أن العوامل السياسية تؤثر على رسم السياسة العامة، ويرى آخرون أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية هي التي تؤثر على رسمها. ويرى بعض آخر أن المؤثر الأول والأساسي يتوقف على المنطقة والمساحة الجغرافية والخلفية التاريخية، ولا يهتم هذا الرأي ولا يلتفت إلى الظروف الآتية. ولو ثبت أن عاملا واحدا، وليكن الثقافة السياسية كان سببا أو مؤثرا في كافة السياسات وفي كافة العصور والمجتمعات فيعد ذلك أمرا غير عادي، (ص9) ويصدق هذا على التخطيط اللغوي.

ما الآثار المترتبة على صنع القرار؟

إذا لم يلتزم صناع القرار بالمنهج والأسلوب العقلاني لطريقة صنع القرار. فمن الواضح أنهم لا يقارنون بين نتاج السياسة والعواقب المحتملة والمترتبة عليها للأسباب التالية:

أولا: إن عواقب بعض السياسات لا تظهر إلا بعد مرور سنوات عديدة.

ثانيا: يعد جمع البيانات باهظ التكاليف مستغرقا للوقت.

ثالثا: يهتم مهندسو السياسات أكثر بظهور الأنشطة الهادفة من اهتمامهم بعواقب تلك السياسات مادامت تلك السياسات لم تؤد إلى ظهور معارضة لاستمراريتهم في السلطة.

رابعا: قد يتسرب الشك إلى مهندسي السياسات في فشل سياساتهم (أو يشعرون بأنها لم تحقق نجاحا ملحوظا) وبالتالي يتجنبون تأكيد تلك الشكوك.

خامسا: غالبا ما تكون هناك صعوبة متزايدة في التمييز بين آثار سياسة معينة وآثار متغيرات أخرى تكون قد نتجت عن سياسة محددة.

سادسا: يشير أكوف (Ackoff 1978: 189) إلى أنه قليلا ما يصل المرء إلى حل نهائي للمشكلات التي يصادفها، إذ تعمل الظروف المتغيرة على إعادة المشكلات التي تم إيجاد حلول لها.

قد لا تكون السياسة العامة، على أي حال، فرضية قابلة للتطبيق. وإذا قبلنا بصحة الرأي المتشائم الذي عرضه وايلدافسكي (Wildavsky 1979:8) "إذا جاز لنا تقييم التخطيط من خلال نتائجه، بمعنى، إذا استمرت الحياة بعد تطبيق الخطة، فإن التخطيط يكون قد فشل في كل مكان جرب فيه. لا يوجد مكان تم فيه تطبيق الخطط كما هو مرسوم لها، ويبدو أنه لا يوجد أحد قادر على التنبؤ بعواقب الأفعال وردودها في ميدان السياسة العامة. ولا يوجد أحد يملك المقدرة على إرغام الآخرين بالانصياع .... لماذا إذن يتمتع التخطيط بهذا القدر من التأييد؟ .... هل تحققت رغبة الإنسان في التحكم في مصيره في هذا العالم من خلال التبريرات القائمة على المعتقدات أم الأفعال؟ أي بمجرد رسم خطة على قطعة من الورق! وإذا كان الأمر كذلك، فان التخطيط لا يعد جوابا مقنعا عن اسئلة السياسة العامة. (ما الذي يمكن عمله تجاه مشكلات تلوث المياه، والتدني في الخدمات الصحية، وغيرها من المشكلات؟) ولكن التخطيط ما هو إلا سؤالا في صيغة جملة خبرية: أرسم خطة عمل".

لعل التخطيط اللغوي أكثر نجاحا من هذا، في بعض الأحيان، على الأقل عندما يتم توجيهه نحو أهداف سهلة. ولكن دراسات الحالة المتعلقة بفعالية بعض أمثلة التخطيط اللغوي، كانت قليلة نسبيا، لو تركنا جانبا الدراسات المسحية لقياس التحصيل العلمي التي تقيس الأهداف اللغوية للتدريس. وتعد دراسة فينبرج (Fainberg 1983) المذكورة سابقا حالة استثنائية واضحة.

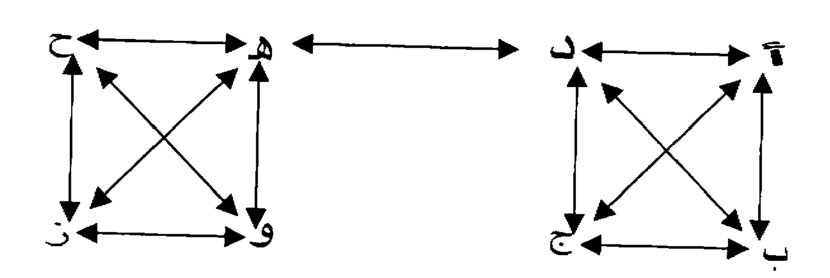
الخلاصة

يزودنا هذا العرض الموجز للأطر المرجعية والسياقات التوضيحية لطريقة اتخاذ القرار ورسم السياسة العامة بكثير من المتغيرات وعلى الأخص تلك الواقعة تحت الظروف التي يقع التخطيط في إطارها. وعندما يؤثر عدد كبير من المتغيرات على عمليتي اتخاذ القرار ورسم السياسة، وعندما تكون أغلب التغيرات مرتبطة ببعضها بعض، ما هي أفضل خطوات العمل بالنسبة لدارسي التخطيط اللغوي الباحثين عن المتغيرات المتعلقة بطريقة صنع القرار؟ يقترح بوير (Bauer 1968) أن الباحث التجريبي يحدد نقاط "الفعالية" في النظام ويركز عليها. ويعني بوير بنقاط الفعالية "الأشخاص أو المؤسسات أو الأنظمة الفرعية ... التي لها المقدرة على ترك آثار فاعلة على نتاج النظام القائم" ص21. أما فيما يتعلق بالتخطيط اللغوي فإن نقاط الفعالية مازالت موضع حدس وتخمين. ولكن مخططا توضيحيا مرجعيا يمكن أن يوضح للباحث، على الأقل، ما الأدوات التي قد تكون فاعلة أو مساعدة.

مخطط توضيحي مرجعي لدراسة التخطيط اللغوي

لقد اقترحت في بداية الفصل السابق أن دراسة تحليلية شاملة لأية حالة من حالات التخطيط اللغوي ينبغي أن تدلنا على الأقل على: من هم الأفراد الذين حاولوا التأثير على سلوك لغوي، ولأي جماعة، ولأي غرض، وبأي الوسائل، وما هي النتائج التي توصلوا إليها؟ ومن المفيد الآن إضافة تساؤلين جديدين إلى هذه المجموعة من التساؤلات، الأول: تحت أي ظروف، والثاني: من خلال أي عملية لصنع القرار. اقترح الآن، بناء على الأطر المرجعية الأربعة المتداخلة التي عرضناها في هذا الفصل، إطارا مرجعيا أكثر تفصيلا لدراسة التخطيط اللغوي كما هو مبين في الشكل (1).

وتمثل النقاط الفرعية لكل قاعدة أو تساؤل عدد المتغيرات التي يمكن التوسع في دراستها. ويحتمل أن تكشف محاولات توظيف هذا الإطار المرجعي متغيرات جديدة مفيدة نكون قد حذفناها بعض المتغيرات التي وجدناها متكررة أو غير مفيدة. وإذ أقدم هذا الإطار المرجعي دليلا للدراسات المستقبلية آمل أن يحسن مقدرتنا على تحليل عملية التخطيط اللغوي وشرحها والتنبؤ بها.



الشكل (1) مخطط توضيحي لإطار مرجعي لدراسة التخطيط اللغوي.

أ) من هم الفاعلون (مثال: النخبة الرسمية، المؤثرون، النخبة المضادة، منفذو السياسة من غير طبقة النخبة)

ب) يحاولون التأثير على أي سلوك لغوي:

1) الخصائص البنيوية (النحوية) للسلوك المخطط (التجانس والتشابه).

2) الاستعمالات والأغراض التي سيوظف فيها السلوك المخطط.

3) مستوى التبني والقبول المرغوب (الفهم، التقييم، الإتقان، والاستعمال).

ج) لمن السلوك اللغوي المستهدف التأثير عليه؟

1) نوع المستهدفين (أفراد، منظمات، (أولية أم وسيطية)).

2) الفرص المتاحة للمستهدفين لتعلم السلوك اللغوي.

3) الحوافز المتاحة للمستهدفين لتعلم واستعمال السلوك المخطط.

4) الحوافز المتاحة للمستهدفين لرفض السلوك المخطط.

د) ما الهدف من التأثير؟

1) أغراض معلنة (ممارسات تتعلق باستعمال اللغة).

2) أغراض غير معلنة (ممارسات لا علاقة لها باللغة).

هـ) تحت أي ظروف؟

1) ظروف مكانية (أحداث وأحوال انتقالية).

2) ظروف بنيوية تتعلق بالبنى (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية والبيئية).

3) معايير النظام الحاكم والمعايير الثقافية ومدى مشاركة أفراد الحكومة في الأنشطة الاجتماعية).

4) الظروف البيئية (التأثيرات القائمة خارج النظام).

5) المعلومات المتاحة (المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الصحيحة).

و) وبأي الوسائل: (السلطة، استخدام القوة، استخدام أسلوب الترويج، أم عن طريق الإقناع).

ز) ما هي الطريقة المتبعة عند اختيار القرار (أسس وقواعد اتخاذ القرار).

1) تحديد أهداف المشكلة.

2) تحديد وسيلة حل المشكلة.

ح) ما هي عواقب ومترتبات المشكلة (النتائج المحتملة).

الفصل الخامس

رسم السياسة اللغوية

تتغير الوظائف التي تؤديها اللغة في المجتمع تماما كما تتغير اللغة ذاتها بمرور الوقت. ومن الأمثلة الكثيرة على ذلك، نذكر التحول من استعمال اللغة اللاتينية إلى استعمال اللغات الأوربية الحديثة في الأغراض الأدبية والأكاديمية في أوروبا، والتحول من استعمال الفرنسية النرمانية إلى استعمال الإنجليزية في المحاكم في إنجلترا، والتحول من استعمال اللغة الهولندية إلى استعمال لغة بوهاسا واعتبارها لغة إدارة شؤون الدولة في إندونيسيا. وأكثر التحولات في استعمال اللغة وضوحا، تغير اللغة الأم في المجتمع، كما حدث، على سبيل المثال، عند تبني اللغة العربية في معظم أجزاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واعتبارها اللغة الأم للسكان واللغة الرسمية للدولة بعد الفتح الإسلامي لتلك المناطق.

ولعل معظم التغيرات التي تحدث في تحديد وظائف اللغة في أي مجتمع هي تغيرات تلقائية تحدث دون تخطيط، ولكن يحدث بعضها نتيجة لتخطيط متعمد. فعلى سبيل المثال، يعد انتشار اللغة السواحيلية لأداء وظائف اقتصادية في شرق أفريقيا هو نتيجة غير مقصودة بسبب التجارة في مناطق تستعمل لغات ولهجات مختلفة. وفي مقابل ذلك فإن انتشار اللغة السواحيلية وتبنى استعمالها لأداء وظائف دينية وتعليمية كان نتيجة لسياسة متعمدة، انظر مازروعي وزيريمو (Mazrui and Zirimu 1978). ويقصد برسم السياسة اللغوية تلك الجهود المتعمدة الهادفة إلى التأثير على تحديد الوظائف التي تؤديها اللغة في مجتمع ما.

رسم السياسة اللغوية وتحديد وظائف اللغة كما يقترحها ستيورات

ما وظائف اللغة التي يستهدفها رسم السياسة اللغوية؟ لقد جاء أهم تحديد لوظائف اللغة من خلال القائمة التي اقترحها ستيوارت (Stewart 1968) أثناء دراسته للتعددية اللغوية القومية. ولنتناول كل وظيفة من هذه الوظائف على حدة.

ولنبدأ عرض كل وظيفة بتفسيره لمفهوم الوظيفة. ولأن غالبية هذه الوظائف كانت أهدافا لرسم السياسة اللغوية في اللغة العبرية سوف أستشهد بأمثلة مختارة من اللغة العبرية كلما كان ذلك مناسبا.

1- "الاستعمال الرسمي ويرمز له بالحرف (O) من الأبجدية الإنجليزية تؤدي اللغة الرسمية باعتبارها اللغة المعتمدة قانونيا كافة الأنشطة الممثلة للدولة سياسيا وثقافيا، وفي أغلب الحالات يحدد الدستور الوظيفة الرسمية للغة". ويبدو أن ستيوارت يقصر مفهوم اللغة الرسمية على تلك اللغات التي تعتبرها الدولة لغات رسمية أو التي يصفها القانون بأنها كذلك. ولكن قد يكون من المناسب التمييز بين نوعين آخرين من اللغات الرسمية وهما: اللغة التي تستعملها الدولة أداة لتسير شؤون الدولة والأنشطة اليومية المتعلقة بها، واللغة التي تستخدمها الدولة أداة رمزية لكيانها أي أن اللغة تستعمل رمزا للدولة ومرادفا لمدلولها. وسيوظف الكاتب المصطلحات التالية للدلالة على هذه الأنواع من اللغات الرسمية وهي: اللغة الدستورية (القانونية) الرسمية، اللغة العملية الرسمية واللغة الرمزية الرسمية على التوالي. وتعد اللغة رسمية بأي واحد من هذه المعاني أو بها مجتمعة.

عندما احتلت بريطانيا فلسطين عقب انهيار الإمبراطورية العثمانية عام 1918 م وجدت بها قوميتين متمثلتين في المجتمع العربي والمجتمع اليهودي. وبمرور الوقت صارت اللغة العبرية هي لغة التعامل اليومي بين أبناء المجتمع اليهودي. ومن الطبيعي أن تبقى اللغة العربية لغة التعامل اليومي بين أبناء المجتمع العربي دون منافس. وعندما قبلت بريطانيا أمر الوصاية على تدبير شؤون فلسطين الصادر من عصبة الأمم عام 1922م أعلنت أن اللغات الرسمية في فلسطين هي الإنجليزية والعربية والعبرية على التوالي. وعندما ظهرت دولة إسرائيل المستقلة عام 1948م بقيت كافة القوانين التي أصدرها الإنجليز سارية المفعول إلا ما تم إبطاله أو تعديله. وتم إبطال الحاجة إلى استعمال اللغة الإنجليزية وبالتالي بقيت اللغتان العبرية العربية وحدهما اللغتين الرسميتين الساريتي المفعول.

وبينما كانت اللغتان العبرية والعربية متساويتين من الناحية القانونية، كانت

ـغة العبرية هي السائدة في الاستعمالات الرسمية لتسيير شؤون الدولة. وفي الوقت ـذي تمثل كل لغة من اللغتين قومية مستقلة كانت العبرية هي اللغة التي ترمز إلى ـدولة. وعلى الرغم من إبطال الوضع القانوني للغة الإنجليزية إلا أن استعمالها استمر ـأداء العديد من المهام الرسمية في الدولة. فكانت، على سبيل المثال، العملة الورقية وكذلك المعدنية وطوابع البريد تطبع باللغة الإنجليزية وباللغتين العبرية والعربية كذلك. وعندما يتم وضع علامات إرشادية على الطرق العامة باستعمال لغتين كانت اللغة الإنجليزية هي اللغة الثانية بدلا من العربية. وكذلك عندما تصدر الدولة منشورات رسمية باستعمال لغتين، مثل التقارير التي يصدرها مكتب الإحصاءات المركزي. غالبا ما تأتي الإنجليزية هي اللغة الثانية بدلا من العربية. ومن ناحية أخرى، كانت المداولات التي تجري في الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) تنشر باللغتين العبرية والعربية. بينما تكتب عناوين الموضوعات باللغة الإنجليزية (Fishman 1972). وهكذا، فيما يتعلق بالأنواع الثلاثة للغة الرسمية في إسرائيل، كانت اللغة العبرية لغة رسمية بالمفاهيم الثلاثة، وكانت العربية لغة رسمية من الناحيتين العملية والقانونية. أما اللغة الإنجليزية فكانت لغة رسمية من الناحية العملية فقط.

ولنأخذ دولة أيرلندا مثالا آخر، إذ عندما أنهى الدستور الجديد سلطة التاج البريطاني رسميا في عام 1937م تم تغيير اسم الدولة من دولة ايرلندا الحرة إلى اسم جديد (Eire) بلغة غيلي (*) (اللغة الايرلندية)، وصارت اللغة الإيرلندية هي اللغة الرسمية الأولى والإنجليزية هي اللغة الرسمية الثانية.

ولكن مكانة اللغتين من الناحية العملية معكوسة، حيث كانت الإنجليزية هي اللغة السائدة. وعلى الرغم من أن كافة التشريعات تطبع باللغتين فإن كافة المداولات داخل البرلمان تؤدي باللغة الإنجليزية، وفي الوقت الذي يعد الإلمام باللغة الإيرلندية متطلبا أساسيا للتعيين في الوظائف المدنية الرسمية نجد أن معظم الأنشطة الحكومية اليومية تؤدي باللغة الإنجليزية. فإذا، تعد اللغة الإنجليزية اللغة

(*) غيلي هو اسم اللغتين القوميتين لشعبي سكتلندا وإيرلندا في المملكة المتحدة. المترجم

الرسمية من الناحيتين القانونية والعملية بينما تؤدي اللغة الإيرلندية الوظائف الثلاث للغة الرسمية، رغم أن استعمالاتها العملية أقل كثيرا من استعمالات اللغة الإنجليزية.

ويشكل إعلان أي لغة بأنها اللغة الرسمية، كما في إعلان اللغة الإيرلندية في الدستور الإيرلندي وكذلك البيان الخاص بفلسطين الذي أصدره الملك الإنجليزي في ديوانه وتعديل الكينيست الإسرائيلي لذلك البيان مثالا لرسم السياسة اللغوية. لماذا يتم إصدار مثل هذه الأوامر والبيانات؟ إذ يعد إصدار مثل هذه البيانات لا لزوم له من الناحية العملية. حيث لا يوجد في العديد من الدول، بما في ذلك المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، لغة دستورية رسمية. وعلى العكس من ذلك فإن اللغات الدستورية الرسمية غالبا ما يتم تجاهلها.

فعندما حصلت دول المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب) على استقلالها من الاستعمار الفرنسي أعلنت تلك الدول أن الإسلام هو دين الدولة وإن اللغة العربية هي اللغة الرسمية فيها. ومع ذلك وجد قالقر (Gallagher 1968)، بعد مرور عدة سنوات على الاستقلال، أن اللغة الفرنسية تستعمل على نطاق واسع في الإدارات الحكومية لتلك الدول الثلاث. ووجد "أن اللغة الفرنسية هي اللغة العملية في الواقع، ليس لأداء المهام الحكومية واستقبالها فحسب ولكن إلى درجة أن مكتب البريد (في المملكة المغربية، على سبيل المثال) رفض قبول برقيات مكتوبة باللغة العربية، وأن غالبية المكاتب الحكومية تصر على ملء نماذج البيانات الثنائية اللغة باللغة الفرنسية أولا، واعتبارها اللغة المرجع" ص 131). ومنذ ذلك الحين، نشطت عملية التعريب للمكاتب الحكومية في المغرب، ولكن مازالت اللغة العربية إلى هذا الوقت لم تصل إلى مرحلة السيادة التامة في كافة المعاملات. ففي الجمهورية التونسية. على سبيل المثال، بعد مرور أكثر من 30 عاما على الاستقلال، من بين ست عشرة وزارة، تم التعريب التام لوزارتين فقط، هما وزارتا العدل والداخلية، حيث تطبع كافة التقارير والوثائق والمنشورات باللغة العربية. ومازالت بعض الوزارات تستعمل اللغة الفرنسية لتوثيق أعمالها، بينما تقوم وزارات أخرى باستعمال اللغتين، داود (Daoud 1987).

ومادام ليس من الضروري تحديد اللغة الرسمية وليس من الضروري الالتزام باستعمالها عندما يتم تحديدها، ينبغي علينا النظر إلى الاستعمال الرمزي للغة الدستورية بدلا من النظر إلى قيمتها العملية المباشرة. ففي بعض الأحيان، كما هو حال العربية في المغرب العربي، وكما هو حال اللغتين العبرية والايرلندية فإن اللغة الدستورية أو القانونية ترمز إلى الذاكرة المشتركة وإلى تطلعات المجتمع (أو الغالبية فيه) وطموحاتهم وإلى ماضيهم ومستقبلهم. فعندما ينظر المجتمع إلى اللغة بأنها رمز عظمته وقوته فإن تحديد تلك اللغة بأنها اللغة الرسمية يعزز شرعية سلطة الحكومة. وعندما تعترف الحكومة بلغة إحدى الأقليات في المجتمع بأنها اللغة القانونية الرسمية، كما هو حال اللغة العربية في دولة إسرائيل، فإن الحكام يمنحون الاعتراف الرسمي لتلك الأقلية بالمحافظة على سماتها المميزة لها. وعلى العكس من ذلك، عندما تحدد دولة متجانسة لغويا لغة واحدة بأنها اللغة الدستورية الرسمية.

كما حدث في مقترح عام 1968م الذي جعل اللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية في ولاية كاليفورنيا، فإن ذلك الإعلان ينكر عمليا الصبغة الشرعية على التباين اللغوي في ذلك المجتمع.

وهكذا يستطيع المرء أن يجادل بأن تحديد اللغة الدستورية الرسمية، في أغلب الأحيان، هو ممارسة التحكم في الرموز السياسية من أجل الحفاظ على بقاء النخبة الحاكمة. وإذا صح هذا الأمر، فإن مثل هذه الممارسة تؤدي إلى ظهور أمرين خطيرين هما: أولا، قد يحاول الخصوم السياسيون للحكومة كسب التأييد الشعبي عن طريق الادعاء بأنهم أفضل الحراس والأمناء على الرموز المقدسة للدولة. وتعد حركة اليمين المتطرف الإسرائيلي، في الثمانينات، لجعل اللغة العبرية اللغة الرسمية الوحيدة للدولة مثالا على تلك المحاولات. ثانيا، قد يحاول الحزب السياسي المعارض استبدال رموز مختلفة (لغة ما) بالرموز الحالية (اللغات الرسمية الحالية) في محاولة منهم لحشد التأييد الشعبي.

وعلى الرغم من أن اللغة الدستورية هي نتاج لتخطيط متعمد للسياسة اللغوية، فإن استخدام الحكومات للغات معينة لأداء وظائف محددة قد لا يكون

نتيجة حتمية لتخطيط متعمد. حيث لم يتم اختيار اللغة الإنجليزية لتصبح لغة التداول والمناظرة في الكونغرس الأمريكي، على سبيل المثال. إذ إن مثل هذا الاستعمال يعد أمرا بديهيا ومن المسلمات منذ البداية. ولكن استعمال لغة عملية رسمية قد يحتاج إلى تحديد كما كان الحال، على سبيل المثال، عند استبدال اللغة السواحيلية باللغة الإنجليزية وسيلة التداول في البرلمان التنزاني.

ومن الجدير بالذكر أن لغة التداول في البرلمانات ملحوظة بشكل ظاهر، لأنها تحدث في سياق عام ذي أهمية رمزية كبرى. وسواء أكان للبرلمان سلطة فعلية أم ليس له سلطة فهو يرمز إلى الدولة بكل فخامتها وهيبتها. وعندما تتسق القيم والتقاليد المرتبطة بلغة المناظرة في البرلمان مع القيم والتقاليد المرتبطة بالدولة ذاتها فإن ذلك لن يلفت انتباه أحد، لأن كل شيء يسير كما ينبغي له أن يسير. ولكن إذا انعدم الاتساق بين هذين النوعين من القيم والتقاليد: كما يحدث عندما تستعمل دولة حديثة الاستقلال لغة الدولة الاستعمارية لمداولة التشريعات القانونية في البرلمان فإن الفجوة بين ما يجري على أرض الواقع وما ينبغي أن يكون قد تبعث على تحدي شرعية سلطة الحكومة. ما الحق الذي تمتلكه للتحدث باسمي إذا كنت تتكلم لغة أجنبية؟ وفي كثير من الحالات لم يكن أمام بعض الدول الحديثة الاستقلال بد من استخدام لغة الدولة الاستعمارية. فإذا كانت الدولة المستقلة متعددة اللغات فسوف يبعث اختيارها لإحدى اللغات المحلية على استثارة معارضة الناطقين باللغات الأخرى. بالإضافة إلى أنه لا يكون لأي من اللغات المحلية تداول خارج الحدود الجغرافية والاجتماعية للناطقين بها. فكانت تنزانيا عند استقلالها حالة استثنائية، حيث كان معظم سكانها يتكلمون إحدى اللغات المحلية (اللغة السواحيلية). وعلى الرغم من أنها كانت اللغة الأم لعدد محدود جدا من السكان فإن اختيارها لتصبح لغة التداول في البرلمان التنزاني لم يميز أي من المجموعات العرقية الكبيرة على غيرها من المجموعات الأخرى، وفي الوقت نفسه رمز اختيارها على العكس من اختيار اللغة الإنجليزية إلى اختيار لغة أفريقية محلية. وباختصار، عندما يكون استخدام الحكومة للغة واضحاً وملحوظاً ويحدث في سياقات رمزية هامة فإن عدم الاتساق بين القيمة الرمزية للغة والقيمة الرمزية

للسياق الذي تستخدم فيه يؤدي إلى إحداث ضغوط من أجل تغيير اللغة.

وقد يحدث ظرف آخر يتعلق باستخدام الحكومة للغة مما يستثير رسم السياسة اللغوية. فقد يشكل استخدام لغة معينة في سياق حكومي معين عقبة أمام فهم أقلية من السكان لتلك اللغة. كما يحدث عندما تستخدم لغة إحدى الأقليات لطباعة بطاقات الانتخابات، أو لكتابة العلامات الدالة في الشوارع أو لطباعة النماذج الرسمية الخاصة بالاستعمالات الحكومية. فيستطيع زعيم تلك الأقلية جلب تأييد شعبي باستغلاله لورقة التمييز اللغوي خلال الحملة الانتخابية. وبالتالي تستطيع تلك الأقلية أن تكسب تنازلات من الحكومة بسبب تعامل الحكومة مع لغة تلك الأقلية. وبدلا من ذلك، قد تسعى الحكومة إلى تحييد أقلية معينة عن طريق حيلة رخيصة وذلك باستعمال لغة تلك الأقلية لطباعة بطاقات الانتخابات. وفي الغالب ما تستمر الحكومة في استعمال اللغة العملية المتداولة من قبل إلا أن يهدد استمرار استعمال تلك اللغة شرعية سلطتها، أو يؤدي إلى تشجيع النخبة المعارضة أو يزعزع مقدرة الحكومة على الحكم.

وإذا كانت اللغات الدستورية الرسمية هي نتيجة لرسم السياسة اللغوية، وكانت اللغات العملية الرسمية، في بعض الأحيان، نتيجة لرسم السياسة اللغوية فإن اللغة الرسمية الرمزية لم تكن في يوم من الأيام كذلك. فإذا كانت العلاقة بين العلامة وبين مدلولها غير واضحة وتحتاج إلى استصدار قرار لإيضاحها فإن تلك العلامة لم تصل بعد إلى مستوى الرمز. إذ إن العلامة تصبح رمزا بعد تكرر الارتباط بينها وبين مدلولها مرات عديدة. فعندما تحصلت دولتا إسرائيل وإيرلندا على الاستقلال، صارت اللغتان العبرية والايرلندية على التوالي متشابكتين تشابكا تماما مع الحركتين القوميتين في البلدين. واكتسبت اللغتان مدلول القومية في بلديهما. وكان تطورهما من رموز قومية إلى رمز للدولة نتاجا طبيعيا لحركة قومية ناجحة. وكان طبيعيا أن تمثل تلك اللغتان رمزا للدولتين الناطقتين بهما سواء أصدرت التشريعات التي تفيد ذلك أم لم يتم إصدارها. لأن الرموز لا تخلق عن طريق التشريعات ولكن يصنعها التاريخ. ولا تعد اللغتان الأيرلندية والسواحيلية رموزا

قومية لأن الدستورين الإيرلندي والتنزاني ينصان على أنهما اللغتان الرسميتان. بل إنهما رمزان قوميان لارتباطهما بحركات التحرير في البلدين ولارتباطهما بالذاكرة المشتركة للمواطنين.

2- الاستعمال الإقليمي أو في حدود الإقليم ويرمزله بالحرف (P) : تؤدي اللغة الإقليمية دور اللغة الرسمية في الإقليم، ولكنها، في هذه الحالة، لا تؤدي دورا قوميا بل يقتصر دورها على مساحة جغرافية محددة. ويعد التقسيم الثلاثي للغة الرسمية المقترح للدول مناسبا أيضا للأقاليم. ولقد سبقت الإشارة، خلال مناقشة اللغات الرسمية القومية، إلى ولاية كاليفورنيا الأمريكية مثالا على تخطيط لغة رسمية لوحدة سياسية أقل من دولة.

وكانت كاليفورنيا هي الولاية السابعة في دولة الاتحاد التي أعلنت أن اللغة الإنجليزية هي لغتها الرسمية. ويسرد دايستي (Dyste 1987) قائمة بأسماء الولايات التي سبقت كاليفورنيا في هذا الأمر وهي: نبراسكا عام 1920م، ألينوي عام 1923م، وفيرجينيا عام 1981م، وإنديانا وكنتاكي وتينيسي في العام 1984م. وتعد إعلانات كاليفورنيا وأخواتها من الولايات الأمريكية إعلانات غير عادية إذ إن اللغة الدستورية الرسمية لعدد كبير من الولايات غالبا ما تكون ليست لغة الأغلبية في بقية الولايات.

إذ لا توجد أية ولاية من بين الولايات المتحدة الأمريكية يوجد بها أغلبية تتكلم لغة غير اللغة الإنجليزية. ويعد اعتماد مقاطعة كويبك الكندية اللغة الفرنسية لغتها الرسمية الوحيدة عام 1974م مثالا أكثر وضوحاً، (Bill 22) من حيث إن أغلبية سكان ولاية كويبك ناطقون باللغة الفرنسية، وأن غالبية الناطقين بالفرنسية يقطنون في ولاية كويبك، بينما يشكل الناطقون بالفرنسية أقليات في بقية الولايات الكندية.

ومن الجدير بالذكر أن الحدود الإقليمية أحيانا يتم ترسيمها وإعادة ترسيمها بطريقة يمكن من خلالها زيادة التجانس اللغوي داخل الإقليم. وتعتبر الهند أوضح الأمثلة على تكوين وحدات إدارية بناء على أسس لغوية. إذ من بين ثماني عشرة

ولاية هندية لا يوجد سوى ولايتين غير متجانستين لغويا. بينما يوجد بكافة الولايات الأخرى على الأقل نصف سكان الولاية يتكلمون لغة واحدة، (Apte 1976a). وقد اعتمد ثلثا الولايات الهندية اللغات المنتشرة فيها لغاتها الرسمية الوحيدة بالولاية أو اللغة الرسمية المشتركة مع إحدى اللغتين الهندية أو الإنجليزية أما بقية الولايات، بما في ذلك الولايات المتجانسة لغويا، فقد اعتمدت إما بالإنجليزية أو الهندية أو الأردو لغات رسمية بها. وقد اختارت ولاية كارالا (Kerala)، على سبيل المثال، التي يتكلم 95٪ من سكانها لغة ماليالم (Malayalam) اللغة الإنجليزية لغة دستورية رسمية للولاية، راجع (Apte 1976b). ويشير اختيار لغات غير محلية اللغة الرسمية للدولة في بعض الحالات إلى الفواصل اللغوية كما تعكسها الحدود الجغرافية للدولة إنما تعكس أساسا تنافسا سياسيا واقتصاديا وليس تحديا ثقافيا.

3- الاستعمال اللغوي المتداول على نطاق أوسع، ويرمز له بالحرف (W) من الأبجدية الإنجليزية، وهي وظيفة تؤديها اللغة (عدا اللغتين الرسمية والإقليمية) التي تستعمل وسيلة للتفاهم عبر الحدود اللغوية بين الأقليات في الأمة الواحدة. ويستثنى ستيوارت من هذه الوظيفة ومن الوظائف الأخرى اللاحقة الاستعمال على المستويين الرسمي والإقليمي. ويعود هذا الاستثناء إلى أن اللغات الرسمية على المستويين القومي والإقليمي غالبا ما يؤدي وظائف أخرى. وهكذا من المتوقع من اللغة الرسمية في الغالب أن تؤدي دور أداة التواصل عبر الحدود الفاصلة بين إقليمين يتكلمان لغتين مختلفتين في دولة واحدة، كما تستخدم أداة التعليم في المؤسسات التعليمية. ويهتم ستيوارت في هذا الصدد باللغات التي هي ليست لغات رسمية ولا إقليمية ولكنها تستخدم لأداء وظائف تواصلية مهمة. ولكنها من أجل دراسة قضايا التخطيط اللغوي ومناقشتها لا نستطيع استبعاد الاستعمالين الرسمي والإقليمي من احتمال وظائفهما لأداء أدوار أخرى لأن استعمال اللغتين غالبا ما يحدث نتيجة تخطيط لغوي. وبناء على هذا، وعلى الرغم من استبعاد ستيوارت لهذين الاستعمالين فإن الكاتب سيضمنهما في المناقشات اللاحقة.

وفيما يتعلق باستعمال اللغة استعمالا يوميا على نطاق واسع في داخل حدود الدولة الواحدة، هل يوجد تخطيط لغوي يخدم هذا الغرض في دولة إسرائيل؟ إذ يعد وجود لغة تواصل مشتركة في فلسطين أمرا ضروريا في مجتمع يتكون من مجموعات تتحدث لغات مختلفة، إلا أن الجهود التي بدأت لتطوير اللغة العبرية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين لم تكن تهدف إلى جعلها لغة مشتركة لجميع اليهود.

رغم أن هذا الأمر هو نتيجة انتقالية حتمية من أجل إرجاعها إلى وضعها السابق لغة الحياة اليومية لليهود الفلسطينيين كما كانت منذ ألفي عام خلت. وبالتالي فمن المناسب أن نتناول هذه الجهود في إطار يختلف عن استعمال اللغة على نطاق واسع كما سأفعل فيما يلي.

هل توجد حالات رسم سياسة لغوية للغات التي يصدق عليها تعريف لغات الاستعمال على نطاق واسع؟ إذا كان الاستعمال اللغوي المخطط له يهدف إلى الاندماج العمودي (أي الوصل بين الحاكم والمحكومين) أو الاندماج الأفقي بين السكان المتواجدين في وسط الدولة والمتواجدين في أطرافها فإن مثل هذا الرسم للسياسة اللغوية موجود. ولكن في مثل هذه الحالة فإن الاستعمال يعكس اللغة العملية الرسمية سواء كانت هي اللغة الدستورية الرسمية أم لم تكن. وهكذا استخدم المستعمرون الأسبان لغة كيوشيوا (*) (Quechua) في دولة بيرو المتعددة اللغات خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، (Heath and Laprade 1982)، كما استخدم المستعمرون الفرنسيون لغة مانديجو (**) (Mandingo) في مناطق غرب إفريقيا المتعددة اللغات للتعامل مع السكان المحليين حتى وإن كان ذلك من خلال مترجمين (Calvet 1982).

هل توجد أمثلة لرسم السياسة اللغوية تعكس الاستعمال المخطط للغات

(*) لغة إحدى شعوب أمريكا الجنوبية وكانت اللغة السائدة في إمبراطورية إنكا، ويتكلمها الآن شعبا بيرو وبوليفيا . المترجم.

(**) مجموعة من اللغات الأفريقية تستخدم في مالي وغينيا وسيراليون. المترجم.

على نطاق واسع يهدف إلى الاندماج الأفقي في المجتمع بحيث يربط بين الجماعات المختلفة من أقصى حدوده إلى الآخر، وتهدف إلى إيجاد جسر يعبر الفواصل بين المستخدم في مؤسسة ما وزميله المستخدم في نفس المؤسسة أو التي تفصل بين مزارع ومزارع آخر أو متمسك بعقيدة معينة وإخوانه من ذات العقيدة؟ بكل تأكيد توجد أمثلة لرسم السياسة اللغوية لها هذا الأثر، ويوجد أيضا خيار اللغة الرسمية وخيار لغة التعليم في المدارس وخيار أداة قراءة النصوص المقدسة التي تساعد على ترويج وإشاعة لغة مشتركة تؤدي إلى الاندماج الأفقي في المجتمع الواحد. ولكن قد يندر وجود أمثلة تعكس رسم سياسة لغوي متعمد يهدف إلى تحقيق الاندماج الأفقي في المجتمعات دون أن يكون جزءا من مخطط آخر يهدف إلى تحقيق اندماج عمودي بين لغة الحكام والمحكومين أيضا. فعلى سبيل المثال، لقد كانت أمنية أولئك الذين اعدوا الدستور الهندي ألا تقتصر فائدة اللغة الهندية على استبدال اللغة الإنجليزية على مستوى الاندماج العمودي فحسب بل لتصبح لغة ربط بين الجماعات العرقية في شبه القارة الهندية. وعلى نفس المنوال، عمل الاتحاد السوفييتي على ترويج اللغة الروسية لا لتصبح لغة الاندماج العمودي في المجتمع الروسي غير المتجانس بل لتصبح لغة اتصال فيما بينهم أيضا. وفي الوقت الذي أعاقت مجموعات السكان غير الهندية انتشار اللغة الهندية لغة رسمية ولغة اتصال أفقي بين السكان سهل قبول الأقليات غير الروسية اللغة الروسية كلغة رسمية قومية وسهل انتشارها كلغة اتصال أفقي.

هل يعد استعمال قادة حركة الاستقلال الوطنية في تنزانيا للغة السواحيلية من أجل حشد وتحريك الجماهير المتعددة للغات مثالا على رسم السياسة اللغوية من أجل إيجاد لغة تواصل أفقي في المجتمع؟ قد لا يعد كذلك. لأن انتشار اللغة السواحيلية لغة تواصل على المستوى الأفقي جاء قبل ارتباط اللغة السواحيلية بحركة التحرير الوطنية.

ولأن استعمال السواحيلية لهذا الغرض أمر لا مناص منه ولا بديل عنه. وعلى كل حال، يعد استعمال النخبة المعارضة للغة مشتركة من أجل حشد وتحريك

الجماهير، ما دامت تلك اللغة تربط بين القادة والجماهير وتربط ما بين الجماهير ذاتها، يعد ذلك مثالا للاندماج العمودي كما هو مثالا للاندماج الأفقي.

وقد يكون صحيحا ادعاء مازروعي وزيريمو (Mazrui and Zirimu 1978)، بأن اللغة السواحيلية في شرق أفريقيا لم تتمتع بالتأييد المتواصل من المبشرين والمعلمين والإداريين إلا بعد أن صارت تخدم أغراض الاتصال العمودي أي بين النخبة والمحكومين. وقد يصدق هذا الإدعاء على لغات الاستعمال على نطاق واسع بوجه عام. إذ إن قبول اللغة وانتشارها يحدث عندما يرى متكلموها وجود منفعة تعود عليهم من استعمالها، وأن النخبة والنخبة المضادة تعملان على ترويج لغة الاستعمال على نطاق واسع عندما يخدم انتشار تلك اللغة مصالحهم السياسية. إذن هناك منافع ومصالح صريحة للنخبة الحاكمة والنخبة المضادة في ترويج وإشاعة لغة التواصل العمودي، وأما إذا لم يؤد انتشار أي لغة من لغات الاتصال الأفقي إلى تحقيق مصلحة أو نفع فإن انتشار مثل تلك اللغات سيحدث طواعية ودون أي تخطيط .

ويشير فيرجسون (Ferguson 1966) إلى أن ستيوارت (Stewart) لا يميز بين اللغات المحلية وغير المحلية من لغات الاستعمال على نطاق واسع في المجتمعات، مثل التمييز بين الإنجليزية والهندية، على سبيل المثال، اللغتان اللتان يستعملهما المواطنون الهنود وسائل اتصال على نطاق واسع. ومن الجدير بالذكر أن اللغة الإنجليزية يجري استعمالها لغة مشتركة بين الهنود وغير الهنود. كما يعد استعمال لغة الدولة الاستعمارية لغة مشتركة داخلية أو خارجية هي ظاهرة عامة.

4- "الاستعمال الدولي ويرمز له بالحرف (I) في اللغة الإنجليزية، وهي وظيفة تؤديها لغة (عدا اللغتين الرسمية والإقليمية) لتحقيق أغراض العلاقات الدبلوماسية، والتجارة الدولية، والسياحة .. إلخ." ويشير ستيوارت في هذا الصدد إلى اللغات الدولية ذات الانتشار الواسع التي تربط وتوصل بين مواطني دولة ما ودولة أخرى. ففي دولة إسرائيل، تعد اللغة الإنجليزية هي الوسيلة الأساسية للتفاهم مع مواطني الدول الأخرى. وهي لغة التعامل التجاري والعلاقات الاجتماعية بلا

منازع. وهي اللغة الأولى التي يفكر المواطن الإسرائيلي في استخدامها عند مخاطبة السائح الأجنبي والزبون الأجنبي والزميل الأجنبي .. الخ، ولكن تعد اللغة الإنجليزية في الهند لغة رسمية، حتى وإن لم تكن لغة دستورية رسمية. ويحدث رسم السياسة اللغوية للغة الدولية واسعة الانتشار عندما يتم تحديد وإقرار أي اللغات الأجنبية التي ينبغي تعليمها للأطفال في المدارس. ومن الناحية التقليدية، فإن اللغات الدولية الأكثر تداولا والأكثر مطلوبية للاستعمال كلغات دولية واسعة الانتشار هي التي غالبا ما يتم تعليمها في المدارس. وإذا كانت اللغة أجنبية حقا فإن المدرسة هي المكان الأساسي الذي ينبغي تعلمها فيه. وسنعود لمناقشة هذا الموضوع أثناء مناقشة رسم السياسة اللغوية من أجل تحقيق أهداف التعليم.

5- الاستعمال اللغوي في العاصمة وما حولها يرمز له بالحرف (C) من الأبجدية الإنجليزية: وهو وظيفة تؤديها لغة (عدا اللغتين الإقليمية والرسمية) تستعمل وسيلة للتفاهم في حدود عاصمة الدولة وما حولها.

وتعد هذه الوظيفة هامة جدا في الدولة التي تتمركز فيها السلطة السياسية والنفوذ الاجتماعي والأنشطة الاقتصادية في العاصمة". وترجع أهمية هذا الاستعمال إلى أن اللغات غالبا ما تنتشر من العاصمة ومن المراكز الاقتصادية إلى أطراف الدولة. وتعد العاصمة من حيث موقعها عاملا مهما في انتشار اللغة. ولا تشكل اللغة التي تستعمل في العاصمة وما حولها محور اهتمامات عملية رسم السياسة اللغوية.

مع أن اللغة الرسمية في العاصمة يتم تخطيطها. حيث يوجد على سبيل المثال، في مدينة بروكسل لغتان رسميتان هما الهولندية والفرنسية. ومن ناحية أخرى، تؤدي البنية اللغوية في مدينة ما دورا هاما في رسم حدودها السياسية. كما حدث في النزاع حول الوضع السياسي لمدينة بمباي الهندية، على سبيل المثال. حيث توجد أكبر مجموعتين من الناطقين بلغتي المهراجا والقجراتي مع زيادة نسبة أعداد الناطقين بلغة المهراجا بنسبة 2.5 إلى 1 عن الناطقين بلغة القجراتي. وفي بداية الأمر لم تحصل أي من المجموعتين على ولاية خاصة بها قائمة على أساس

لغوي. وبدلا من ذلك تأسست ولاية بمباي الثنائية اللغة من هاتين المجموعتين ومن مدينة بمباي. وبعد جدل طويل تم تغيير هذا الواقع عام 1960م حيث تقرر تكوين ولايتين قائمتين على أساس لغوي هما ولايتا مهراجا وقجوراتي، وأضيفت مدينة بمباي إلى ولاية مهراجا، (Apte 1976a : 232 footnote 1).

6- "الاستعمال الخاص بالمجموعات، ويرمزله بالحرف (G) من الأبجدية الإنجليزية: وهي وظيفة تؤديها لغة تعد أساسا وسيلة التفاهم الطبيعية بين أفراد مجموعة عرقية ثقافية واحدة، مثل القبيلة أو مجموعة مستقرة من المهاجرين الأجانب .. الخ. وقد يكون الارتباط بين السلوك اللغوي للمجموعة وبين هويتها كبيرا جدا لدرجة أن تعد اللغة التي تؤدي تلك المهمة معيارا أساسيا غير رسمي لعضوية المجموعة".

ولعل أشهر الأمثلة على رسم السياسة اللغوية لأداء وظيفة استعمال المجموعات هي الجهود المبذولة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين من أجل استعادة اللغتين العبرية والإيرلندية إلى مكانتهما كوسيلتين طبيعيتين للتفاهم بين أفراد الشعبين اليهودي والإيرلندي.

وينظر إلى حملة إحياء اللغة الإيرلندية عند مقارنتها بحملة إحياء اللغة العبرية بأنها حملة فاشلة. وذلك لأن نسبة الإيرلنديين الذين يتكلمون لغة غيلي الإيرلندية الآن هي أقل من النسبة التي كانت تتكلمها عندما بدأت الحملة، وأن الناطقين بلغة غيلي باعتبارها لغتهم الأم دون استعمال لغة ثانية يعانون الآن من خطر الانقراض. إلا أن عدد السكان الإيرلنديين الذين لديهم دراية باللغة الإيرلندية الآن أكبر من العدد الذي كان لديهم دراية بها عندما بدأت الحملة. وقد جاء هذا نتيجة لاستعمال اللغة الإيرلندية في التعليم المدرسي. وقد استثارت حملة إحياء اللغة الإيرلندية بعث نشاط أدبي كبير تمثل في كتابة روايات وقصص قصيرة ونظم أشعار وكتابة مسرحيات باللغة الإيرلندية، وإعداد بعض برامج الإذاعتين المسموعة والمرئية باللغة الإيرلندية.

وبقيت اللغة الإنجليزية، وليست الإيرلندية، هي لغة الاستعمال اليومي في إيرلندا. بينما حلت اللغة العبرية محل لغات الشتات كلغة استعمال يومي لليهود

المعاصرين في وطنهم القديم (*). إذن لماذا نجحت حملة إحياء وتجديد اللغة العبرية في فلسطين المحتلة وفشلت حملة إحياء وتجديد لغة غيلي في إيرلندا؟ هناك على الأقل ثلاثة أسباب وهي:

أولا: عندما بدأت الحملة كان اليهود في فلسطين يتكلمون لغات مختلفة، بينما كان الإيرلنديون يتكلمون لغة واحدة وهي اللغة الإنجليزية. وبالتالي احتاج اليهود إلى إيجاد لغة مشتركة للتفاهم فيما بينهم ولكن الإيرلنديين لم يحتاجوا إليها.

ثانيا: كانت الغالبية العظمى من اليهود في فلسطين يألفون اللغة العبرية على الأقل عند أداء الواجبات الدينية والتعبدية، بينما كانت الغالبية العظمى من الإيرلنديين لا يألفون اللغة الإيرلندية. وبالتالي كانت مهمة استعمال اللغة العبرية للأغراض العلمانية أسهل من مهمة تعلم اللغة الإيرلندية من نقطة الصفر بالنسبة للإيرلنديين.

ثالثا: كانت هناك حوافز مادية كبيرة للإيرلنديين للحفاظ على اللغة الإنجليزية مقابل حوافز مادية قليلة نسبيا لتعلم اللغة الإيرلندية. ولقد فضل اليهود اللغة العبرية واعتبروها اللغة المرشحة لتصبح اللغة العملية المشتركة. وفي نهاية الحرب العالمية الأولى تأسست اللغة العبرية وصارت اللغة الأساسية للتداول بين السكان اليهود في فلسطين الذين جاءوا من مناطق غير متجانسة لغويا. وقد أجبر هذا الواقع كافة المهاجرين اليهود فيما بعد على تعلم اللغة العبرية من أجل الحصول على وظائف. وهكذا ساعدت الحوافز المادية على ترويج اللغة العبرية بعد أن أصبحت اللغة المشتركة للتفاهم بين كافة اليهود في فلسطين. ومن المرجح أن الحوافز المادية هي التي ساهمت في إظهارها لغة مشتركة كذلك.

(*) يعد المؤلف أرض فلسطين وطناً قديماً لليهود المهجرين من مناطق متفرقة من بلاد العالم، ولكن هل هو صائب في ما ذهب إليه؟ نحن لا نرى أي علاقة تربط بين اليهود المهجرين من دول مختلفة وبين أرض فلسطين. المترجم.

وتقترح هذه المقارنة بين جهود الإيرلنديين واليهود من أجل بعث لغات أسلافهم (*) وجعلها لغات قومية مشتركة للمخططين اللغويين إذا أرادوا للمجتمع تبني لغة أساسية قومية للاستعمال داخل البيت وخارجه أن أفضل مكان تبدأ منه جهود المخططين هو خارج البيت. وذلك كما رأينا اقتصار ابن يهود على استعمال العبرية وحدها في البيت لم يشجع إلا عددا قليلا من الناس ليحذو حذوه. وبنفس الطريقة، تعاضدت مجموعة من العائلات في مدينة دبلن يؤيد بعضها بعضا في الاقتصار على استعمال اللغة الإيرلندية فقط داخل بيوتهم فلم يحذ حذوهم إلا عدد قليل من الإيرلنديين رغم أن هذه الفكرة شجعت عملية استعمال اللغة الإيرلندية داخل المؤسسات الإدارية. ولكن دخلت اللغة الإنجليزية إلى بيوت الإيرلنديين بعدما أجبرتهم الحوافز المادية على تعلمها وبعد أن خلصوا إلى النتيجة أن مستقبل اللغة الإيرلندية غير مشجع. ولقد دخلت اللغة العبرية إلى بيوت اليهود كلغة استعمال يومي بعد أن تعلمها جيل من التلاميذ في المدارس ونمت معهم في المستوطنات الجديدة، وحتى في المستوطنات التي تأسست من قديم مثل القدس والخليل تعلم الأطفال الذين يدرسون في مدارس تستخدم لغات الشتات أداة للتدريس فيها قراءة الكتاب المقدس باللغة العبرية في المدرسة وبالتالي سهل عليهم استعمال اللغة العبرية العامية لأداء أغراض الحياة اليومية. وأكثر من ذلك، فقد كانت هناك فرص وحوافز لاستعمال اللغة العبرية لغة مشتركة خارج المدرسة. وهكذا تعد عملية رسم السياسة اللغوية التي تهدف إلى اقتراح لغة للاستعمال داخل البيت عملية غير مجدية إذا لم يواكبها تأييد ومساندة من خارج البيت. فقد كان للغة العبرية ذلك التأييد المساندة أما اللغة الإيرلندية فلم يتوفر لها إلا القليل من التأييد والدعم.

وكما أشار روبن (Robin 1983)، ينبغي ألا يتم تقييم حملة إحياء وبعث اللغة الإيرلندية بالفشل. ومادامت الحملة تهدف إلى تأييد وتأكيد الاستقلال الوطني، فهي حملة ناجحة. ونجحت الحملة حقا عام 1922م عندما تأسست

(*) راجع الهامش السابق. المترجم.

جمهورية إيرلندا الحرة.

7- "استعمال اللغة أداة التعليم، ويرمز له بالحرف (E) من الأبجدية الإنجليزية، ويتمثل في وظيفة اللغة (غير الرسمية أو الإقليمية) أداة للتدريس في مؤسسات التعليم الأساسي أو الثانوي على المستويين الإقليمي والقومي."

ويقترح فيرجسون (Ferguson 1966) التمييز ليس بين التعليم الابتدائي والثانوي فحسب بل ينبغي أن يكون بين السنوات الأولية والسنوات المتقدمة من التعليم الابتدائي، وذلك لأن عملية تأليف وإعداد الكتب المدرسية تبدأ في المراحل المتقدمة وليست الأولية من التعليم الابتدائي بوجه عام. ولعل أكثر القرارات التي تتخذ بشأن رسم السياسة اللغوية هو قرار تحديد وسيلة التعليم في المدارس، حيث غالبا ما يخضع هذا القرار لضغوط سياسية قوية، ويشارك في اتخاذه السياسيون ورجال التعليم على حد سواء. (راجع، على سبيل المثال، (Engle 1975، Fishman 1976، Lambert and Tucker 1972، Macnamara 1966، Spolsky 1977، UNESCO 1953، Fillmore and Valadez 1986).

ولقد مرّ بنا إلى حد الآن العديد من الأمثلة المتعلقة برسم السياسة اللغوية الخاصة بالتعليم مثل: قرار استعمال اللغات العامية (الدارجة) في حملة محو الأمية الشاملة في أثيوبيا، وقرار السماح باستعمال لغات الأقليات وسيلة التعليم الأساسي لأطفال الأقليات العرقية في الولايات المتحدة الأمريكية، وقرار تعليم بعض أبناء الطبقات الوسطى الناطقين بالإنجليزية في منتريال أولا باستعمال اللغة الفرنسية ثم باستعمال اللغتين الإنجليزية والفرنسية، وقرار المهاجرين اليهود في شرق أوروبا في القرن التاسع عشر باستعمال اللغة العبرية وسيلة التعليم لكافة الأغراض التعليمية في مدارس المستوطنات الجديدة في فلسطين، وقرار المؤسسة اليهودية الألمانية في العقد الثاني من القرن العشرين باستعمال اللغة الألمانية وسيلة التعليم في مدارسها الفنية في فلسطين والمقاطعة التي مارسها المدرسون والتلاميذ على تلك المدارس من أجل إجبار المؤسسة على استعمال اللغة العبرية بدلاً من الألمانية. وهكذا توضح هذه الأمثلة حيز السياقات التي من خلالها يتم تحديد

أداة أو وسيلة التعليم في المدارس.

ويمثل تاريخ اللغتين العبرية والإيرلندية كيف تم استعمال اللغة محوراً للحركات القومية. وعلى الرغم من أن اللغة الإيرلندية لم يتم ترويجها وسيلة للتعليم إلا بعد تحقق الاستقلال السياسي فإن ظهور الحركة القومية كانت تصاحبه ضغوط قوية على السلطات التعليمية من أجل إقرار اللغة الإيرلندية مقررا مستقلاً من ضمن المقررات الدراسية. أما اللغة العبرية فقد كانت تستعمل أداة للتعليم في المدارس لعدد من الأجيال قبل قيام الدولة. ولم يتم إقرار وسيلة التعليم في أي من الدولتين على أساس اختيار أفضل الوسائل لإنجاح التعليم بل كان الاختيار مبنيا أساسا على أسس سياسية ولأغراض سياسية.

وعلى الرغم من أن تأثير الاعتبارات التعليمية على اختيار وسيلة التعليم يختلف من حالة إلى حالة أخرى فإن الاعتبارات السياسية دائما تلعب دورا في ذلك. ففي الوقت الذي يمكننا إيجاد تبريرات مقنعة لاستعمال اللغات الدارجة وسيلة أولية لتعليم القراءة والكتابة فإن قرار استعمال اللغات الدارجة والعامية أثناء حملة محو الأمية الشاملة في أثيوبيا، كما رأينا أعلاه، كان وراءه دفع سياسي قوي. وكانت حركة التعليم الثنائي اللغة لأبناء الأقليات في الولايات المتحدة مدفوعة بفعل الحرص على تحسين التحصيل والأداء العلمي لأطفال الأقليات الفقيرة أكثر مما كانت مدفوعة بكسب أصوات أولياء أمورهم في الانتخابات، إلا أن كسب الأصوات في الانتخابات أمر لا يمكن تجاهله أو تغييبه، بل هو المحرك الحقيقي لهذه الحركة. وعلى الوتيرة نفسها، معارضة حركة التعليم الثنائي اللغة التي ظهرت بحجة إن هذا النوع من التعليم غير ناجح قد تكون هي الأخرى مدفوعة إلى حد كبير بفعل الخوف من التغيير الذي قد يحصل في المجتمع الأمريكي في المستقبل وخاصة بعد تنامي الأقليات وبعد أن أصبحت تلك الأقليات تكون نسبة كبيرة من السكان. والخوف من المفهوم "نحن لسنا أمريكيين وأمريكا ليست بلادنا"، وكذلك من الامتعاض من التسابق الاقتصادي- سواء أكان حقيقياً أم غير حقيقي - الذي تطرحه هذه الأقليات على الناطقين بالإنجليزية. أما فيما يتعلق باستعمال

الناطقين بالإنجليزية للغة الفرنسية في مقاطعة مونتريال الكندية، فإن الآباء الذين اقترحوا تلك التجربة كانوا أيضا قلقين على تأثيرات ذلك البرنامج الجانبية على تعليم أبنائهم. فكانوا يراقبون ويقيمون التحصيل العلمي للأطفال بكل دقة قبل أن يقرروا تطوير ذلك البرنامج والاستمرار فيه. ولكن القوة الدافعة للبرنامج كانت خوفهم من أن حقيقة عدم إحداث تغيير جذري في البرنامج التعليمي ستترك أطفالهم غير مؤهلين تأهيلا كافيا للعمل والمزاحمة في عالم اقتصادي أصبح فيه اتقان اللغة الفرنسية من الأمور الأساسية والضرورية.

وهكذا تنعكس المصالح الاقتصادية والسياسية في الجدل القائم حول اختيار اللغات التي تستخدم وسيلة لتعليم الأطفال والطلبة. فعندما ظهرت باكستان دولة مستقلة عام 1947م، على سبيل المثال، نشأ جدل حاد بين الشقين الشرقي والغربي بباكستان اللذين تفصلهما مسافة ألف ميل من الأراضي الهندية حول وسيلة التعليم التي يجب اعتمادها في الدولة الجديدة. وعلى الرغم من التوصل بعد جدل طويل إلى تسوية باستعمال لغة الأوردو في الشق الغربي للبلاد ولغة البنغال في الشق الشرقي منها، إلا أن تلك التسوية أنذرت بتحول شرق باكستان إلى دولة بنغلادش عن باكستان. وهكذا انعكس تصادم المصالح الاقتصادية والسياسية في الاختلافات الدينية في الحالة الأولى والاختلافات اللغوية في الحالة الثانية. وقد كان الشق الشرقي لباكستان أكثر كثافة سكانية وأكثر فقرا من الشق الغربي وشعر البنغاليون بالاستغلال الاقتصادي والهيمنة السياسية، ولعبت اللغة دور المحرك الذي تمحورت حوله مظالمهم وشكواهم.

وقد غلف الشاعر سبنسر سياسة تيودور التي كانت تهدف إلى استئصال اللغة والثقافة الإيرلنديتين بقوله "... لقد كان من المعتاد أن يحتقر الغالب أو المنتصر لغة وثقافة المهزوم وأن يجبره بكل الوسائل على تبني لغته ... فقد كان الحديث بلغة غيلي الإيرلندية ولكن المعنى ليس بالضرورة أن يكون إيرلنديا ..." (Spenser1949 [1596]:118-9). ولكن ثمة استثناءات، فقد شهدت فترة الاستعمار الإيطالي القصيرة لدولة أثيوبيا الفترة الوحيدة التي تم فيها استعمال

اللغة الدارجة وسيلة للتعليم بالمدارس الأثيوبية، وكان الدافع على الأرجح هو سياسة فرق تسد. ولكن لم تفرض اللغة التركية على دول الشرق الأوسط من الإمبراطورية العثمانية. حيث بقيت فيها اللغة العربية لغة الدين الإسلامي الأسمى بالنسبة للعرب والأتراك، بل بقيت اللغة العربية لغة التجارة والقانون والعبادة والتعليم. وعلى العكس من ذلك، فقد زودنا المنغوليون (المانكوس) الذين فتحوا الصين في القرن السابع عشر بمثال أكثر غرابة، فقد كرس الحكام المنغوليون- بسبب رهبتهم من الحضارة الصينية القديمة المكتظة بالأسرار، ومخافة النعت بالبربرية من قبل رعاياهم، وحرصا على كسب موالاة العلماء الصينيين- أنفسهم للعقيدة الكونفشيوسية وأخلصوا لها وصاروا أكثر تمسكا بالتقاليد الصينية من الصينيين أنفسهم". راجع، فتزجيرالد (Fitzgerald 1954: 549).

وبصرف النظر عن جميع هذه الأمثلة، ثمة جوهر حقيقي لعبارة سبنسر. فمن المعتاد أن يفرض المستعمر لغته على النظام التعليمي للمستعمر، ويمكن حدوث مثل هذا الفرض التعسفي حتى في المستعمرات الأحادية اللغة، كما حدث في إيرلندا وتونس. وعلى الرغم من أن السياسة التي تم إتباعها كان لها تبريرا واضحا في حالة المستعمرات المتعددة اللغات كما في الهند والكمرون، على الأقل من الناحية الإدارية، فإن المشكلات العادية التي تواجهها الدول في إعداد المعلمين والمقررات الدراسية وفي تطوير المناهج وإجراء الامتحانات ستكون أكثر تعقيدا عندما تتم في سياق متعدد اللغات. حيث كلما قل عدد اللغات المستعملة سهلت العملية الإدارية. أما بالنسبة للحاكم فإن عملية الحكم والسيطرة ستكون أسهل حتى لو تعلم عدد قليل من أبناء البلد المستعمر لغة الدولة الاستعمارية. وعادة ما تكون هناك رغبة لدى المهزوم في تعلم لغة الغالب، لأنها اللغة التي توفر الفرص الاقتصادية في الحياة.

ولم تكن قرارات استعمال اللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والبرتغالية وسائل التعليم في المستعمرات المتعددة اللغات مبنية على اعتبارات الكفاءة والسيطرة وحدها بل كانت مبنية على الثقة العالية بالنفس. إذ كتب السيد

توماس أرنولد مدير مدرسة الرجبي (*) عندما كان يسافر عبر فرنسا إلى إيطاليا قائلا: "إن الرجل الإنجليزي الأصيل، الكامل، المسيحي، الرجولي، المتنور ثقافيا وروحيا ... يمثل عينة رفيعة من الطبيعة البشرية أكثر مما يمكن أن تمثله دولة أخرى." وقد خشي أرنولد أن يقلد الإنجليز الذين يسافرون إلى الخارج العادات الأجنبية "مثل عادة أكل السمك بدون استعمال السكين، وهي عادة غير مهذبة مستعارة من الفرنسيين الذين يمارسونها لعدم توفر سكاكين لديهم صالحة للاستعمال". نقلت عن ستاكي (Strachey 1986 [1918]:181).

وإذا كان أفراد المجتمع الإنجليزي يشعرون بأنهم أرقى من أفراد المجتمع الفرنسي، فليس غريبا أن ينظروا إلى شعوب المستعمرات الآسيوية والإفريقية بالازدراء. ولقد عبرت مذكرات توماس مكاولي التي كتبها عام 1935م- حول التعليم تأييدا لتطبيق نظام تعليمي إنجليزي في الهند بحيث تكون اللغة الإنجليزية هي وسيلة التعليم العالي- عن تلك الثقة المتناهية في الذات الإنجليزية، "يعد ما ندعيه للغة الإنجليزية غنيا عن البيان، حيث تبرز راسخة من بين لغات الغرب، وتزخر بالكتابات والآداب الخيالية التي لا تقل شأنا عن الآداب التي ورثناها عن اليونانيين، وتزخر بألوان وأنواع من كل ضروب البلاغة والبيان، ومن يجيد هذه اللغة فقد امتلك وسيلة للوصول إلى تلك الثروة الفكرية التي أسهمت في خلقها كافة الأمم الحكيمة وادخرتها على مدى تسعين جيلا من الزمان". ... والسؤال المطروح أمامنا الآن هو: إذا كان بمقدورنا تعليم اللغة الإنجليزية، فهل ينبغي علينا تعليم لغات لم يكتب بها، بإجماع الجميع، أي كتاب في أي من الموضوعات، أو تعليم لغة غير جديرة بأن تقارن بالإنجليزية؟

وإذا كان بمقدورنا تدارس الأفكار الفلسفية العميقة، والتاريخ الصحيح، هل يمكن على حساب المجتمع، تشجيع دارسة التعاليم الطبية التي من شأنها أن

(*) رياضة: نوع من ألعاب كرة القدم تمت ممارستها لأول مرة في مدينة رجبي بالمملكة المتحدة، ويتكون كل فريق في هذه اللعبة من 15 لاعبا ويتم تمرير الكرة إلى الخلف، كما يمكن ركلها ركلات حرة وتحمل باليد إلى الطرف الآخر من الملعب. المترجم.

تسيء إلى الطبيب الإنجليزي أو إقرار دراسة علوم الفلك التي تكون مادة جيدة لإثارة الضحك والمزاح في مقر سكن الطالبات بالمدارس، أو تدريس تاريخ يزخر بقصص الملوك الذين تبلغ قاماتهم ثلاثين قدما، أو ندرس جغرافية تصف بحارا من دبس السكر وبحارا من الزبد". انظر (Nurula and Naik 1951: 136-7). وقد كتب دوركاسز (Durkacz 1983:205) معبرا عن هذه الخواطر والأفكار قائلا أنه ليس غريبا أن ينظر الإنجليز إلى لغة غيلي الإسكتلندية والإيرلندية واللغة الويلزية بأنها جميعا لا تصلح وسيلة للتعليم، وهذه وجهة نظر متناغمة مع ازدراء واحتقار الاستعمار للغات وثقافات الأقليات.

وعندما تحصلت المستعمرات على استقلالها، كانت شعوب تلك المستعمرات تتطلع إلى ممارسة مشاركة سياسية ومشاركة اقتصادية أكبر في تسيير بلدانها. وقد نتج عن هذه التوقعات، بالإضافة إلى ما تقدمه حركات التحرير من الخطب والبيانات الحماسية التي تؤكد على قيمة التقاليد وعلى الأصالة وعلى خصوصيات تلك الشعوب تكون ضغوط شعبية قوية من أجل استبدال لغات الاستعمار بلغات محلية لتصبح وسائط للتدريس في المدارس.

ولقد كان ذلك الاستبدال صعب التنفيذ في بعض الأحيان. أولا: كانت طبقة الصفوة غير مستعدة للتنازل عن المزايا الشخصية القائمة على التعلم بلغات أجنبية. إذ من البديهي إذا فقدت اللغة الأجنبية مكانتها أن تفقد تلك الطبقة مكانتها المبنية عليها كذلك. ثانيا: أدى التنافس الاقتصادي والسياسي بين مجموعات اللغات المحلية، في بعض الأحيان، إلى أن جعل كل مجموعة من تلك اللغات لا ترى في غيرها أهلية أو أحقية بأن تصبح لغة التعليم في المدارس، بل فضلت كل مجموعة عرقية أن تحرم من ميزة التمتع بأن يتم التعليم من خلال لغتها المحلية على أن تعاني كافة المجموعات من مشكلة التعلم بلغة أجنبية. ثالثا: يتطلب سهولة الوصول إلى التجارة الدولية والاكتشافات العلمية والتكنولوجية بأن يتعلم، على الأقل، بعض أفراد المجموعات لغات الاستعمار الأجنبية، ومن أفضل الطرق لتعلم لغة أجنبية أن نستعملها وسيلة التعليم في المدارس.

وباختصار، في الوقت الذي يمتدح الكثيرون أهمية زيادة التحصيل العلمي للتلاميذ باستعمال اللغة الأم وسيلة للتعليم، فإن قرار استعمال أي اللغتين المحلية أم الأجنبية لتعليم الأطفال في المدارس يعتمد أساسا على اعتبارات سياسية. وما دام التعليم، من وجهة نظر الدولة، أداة سياسية للتحكم والسيطرة الاجتماعية، ومن وجهة نظر الفرد والأسرة، أداة للحراك الاجتماعي فليس غريبا أن تكون لغة التعليم في المدارس موضوعا سياسيا مهما.

8- "استعمال اللغة مقررا دراسيا: ويرمزله بالحرف (S) من الأبجدية الإنجليزية، وعادة ما تدرس اللغات التي ليست لغات رسمية أو لغات إقليمية كمقررات دراسية في المدارس الثانوية أو العليا". وبما أن اللغة الثانية غالبا ما تدرس في المدرسة الابتدائية كذلك، فمن المفيد أن يتم توسيع هذه القاعدة لتشمل تعليم اللغة مقررا دراسيا في مراحل التعليم الدنيا.

لقد كانت أولى المدارس في العصور القديمة هي المدارس الملكية في زمن الحضارتين البابلية والآشورية. وهي مدارس لغة لإعداد المترجمين.

وقد احتل تعليم اللغات مكانة بارزة بين المقررات الدراسية منذ العصور القديمة إلى الوقت الحاضر. وكما هو مبين أعلاه، فقد استثنى تعريف ستيوارت اللغات الرسمية واللغات الإقليمية. وحقا من المعقول أن نفترض أن التلاميذ الذين لا يتكلمون اللغتين الرسمية والإقليمية فإنهم في أغلب الأحيان سيدرسونهما في هيئة مقررات دراسية. ويعد هذا مقبولا لأن كلتا اللغتين الإقليمية والرسمية غالبا ما تستعمل على نطاق واسع. وهما مفيدتان للتعليم وخاصة عندما لا يقتصر الأمر على اللغة الدستورية الرسمية بل يتعداه إلى اللغة العملية الرسمية.

وعندما يتم تدريس لغات أخرى عدا الرسمية والإقليمية على هيئة مقررات دراسية فما هو الغرض من تدريسها؟ فاللغات تدرس لتحقيق عدد من الأهداف، على سبيل المثال، لتمكين العباد من قراءة النصوص المقدسة المكتوبة بلغات قديمة. أو لتمكين الخريجين من الحصول على وظائف تتطلب التحدث بلغة ثانية. أو لتمكين الطلاب من الاستفادة من تعليم يقدم بواسطة لغة ثانية أو لربط الطلبة

بتراثهم القومي أو العرقي أو لتمييز طبقة الصفوة عن العامة.

ويبدو أن الهدف الأخير هو الدافع وراء تقليد تزيد ممارسته على قرون، حيث يهتم نوع من المدارس الثانوية في بريطانيا بتدريس اللغتين اليونانية واللاتينية يتدرب من خلالهما التلاميذ على دراسة وتفسير وترجمة نصوص قديمة باللغتين، وكذلك على كتابة نصوص إبداعية بكلتا اللغتين. وعندما صار صومويل جونسون رجلا عجوزا واستيقظ يوما ليجد نفسه مصابا بسكتة دماغيه تسببت في حالة شلل فدعا ربه أن يحفظ عقله وذاكرته. "كنت منزعجا، ودعوت الرب، بأن يحفظ عقلي وفكري مهما كان الأذى الذي أصاب جسدي، ودعوت ذلك الدعاء من أجل حماية وسلامة عقلي مستعملا اللغة اللاتينية، وقد دعوت باللاتينية رغم أنني مدرك أن الجملة التي ركبتها لم تكن صحيحة التركيب". اقتباس من (Bate 1975: 575). وكانت المهارة في استعمال اللغة اللاتينية ترقى إلى المستوى العملي عندما كان التدريس يتم في الكنيسة، ولكن في الوقت الذي كان جونسون يدرس بالمدرسة لم يعد الأمر كما كان عليه.

وعندما صار توماس أرنولد مديراً لمدرسة الرجبي عام 1828م كانت اللغتان اليونانية واللاتينية مازالتا تشكلان محور منهج "تربية الرجل الإنجليزي الأصيل"، وهو تقليد لم ير أرنولد أي مبرر لتغييره. بل إنه أضاف إليه مقرر تعليم اللغة الفرنسية لمدة ساعة واحدة في الأسبوع على الرغم من شكوكه فيما إذا كان التلميذ الإنجليزي سينجح في إجادة النطق أو التحدث باللغة الفرنسية، أنظر (171 : [1918] Strachey 1986) وقد استمرت ممارسة هذا التقليد إلى أن وصلت إلى الجيل الذي عاصرته ولكن بصورة أقل حدة. حيث بقيت اللغة اللاتينية وليست اليونانية متطلبا أساسيا للاكتتاب بالدراسة الجامعية. وقد أكد لنا مدرسو اللغة اللاتينية الذين كانوا يدرسون لنا بأن تعلم اللاتينية "يمرن العقل". وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لا يستوجب على الطلبة الذين درسوا في معاهد السكرتارية والعلوم التجارية والمهارات الحرفية قراءة الإمبراطور قيصر والخطيب سيزاريو وكذلك الشاعر المؤلف فرغل. هل لا تستحق عقولهم مثل هذا التمرين الذي أستحقه تدريب عقلي أو عقول الشبان من جيلي؟

عندما يدرس التلاميذ باستعمال لغة ثانية أو لغة أجنبية، من الضروري أن يتعلموا تلك اللغة إذا شاءوا الاستفادة من ذلك التعليم. ومن المعتاد في المجتمعات المتعددة اللغات أن يتم التعليم بواسطة اللغة الرسمية إما على مستوى التعليم الثانوي أو الجامعي. وأن يتم إعداد أولئك التلاميذ الذين تستمر دراستهم إلى تلك المراحل عن طريق تعليمهم اللغة الرسمية في المرحلة الأساسية من مراحل التعليم.

وفي مثل هذه الحالات يكون النجاح في دراسة اللغة الرسمية متطلباً أساسياً للتعليم الثانوي وما بعده.

وفي الوقت الذي يتم تعليم اللغة الرسمية لأولئك الذين ليست لغتهم الأم أو ليست لسانهم، فإن هذه الحالة ليست هي الحالة السائدة. ففي الوقت الذي يعد تعليم اللغة العبرية إلزاميا في المدارس الإسرائيلية للأطفال العرب فإن تعليم اللغة العربية غير إلزامي في المدارس الابتدائية الإسرائيلية للأطفال اليهود على الرغم من أنها تدرس على نطاق واسع. أما اللغة الإنجليزية فهي مقرر إلزامي للأطفال العرب واليهود على حد سواء. وبالتالي فإن كافة الأطفال العرب الإسرائيليين وعدد كبير من أطفال اليهود الإسرائيليين يدرسون لغتين بالإضافة إلى لغتهم الأم. وأن هذا العبء في تعلم اللغات لم يعد أمرا غريبا. إذ إن المناطق غير الهندية في دولة الهند، على سبيل المثال، تتبع نظام اللغات الثلاث، حيث يتعلم الأطفال لغة الإقليم واللغة الهندية واللغة الإنجليزية في هيئة مقررات دراسية. وتعد اللغة الإقليمية في حد ذاتها لغة إضافية لهؤلاء الأطفال.

أما درجة نجاح تعليم اللغات الإضافية من خلال دراستها في هيئة مقررات دراسية فيتفاوت تفاوتا كبيرا. وفي الغالب ما يكون تركيز الدراسة وكثافتها هو العامل الأساسي لهذا التفاوت. وكذلك جودة وكفاءة التدريس ومدى جدوى تعلم تلك اللغة خارج المدرسة وفي الحياة العملية للمتعلمين. أي أن الأسباب الفعلية لنجاح تعلم اللغة هي، بمعنى آخر، الفرص والحوافز المشجعة على التعلم وهو افتراض طبيعي جدا.

فقد وجد سكوتن (Scotton 1972) أن عدداً محدوداً من الذين تم استفتاؤهم في مدينة كمبالا الأوغندية كانوا يدعون المقدرة على التحدث

بالإنجليزية، وهم أولئك الذين درسوها بالمدارس لفترة كافية لإجادتها. وزودتنا دراسة ريفز (Reves 1983) لطلاب المدارس الثانوية من العرب الإسرائيليين بمثال آخر يوضح أهمية الحوافز في إنجاح التعليم. فقد كان الطلبة المقيمون في مدينة حيفا، هي الآن جزء من مدينة تل الربيع، يتمتعون بتوفر فرص كثيرة لتعلم اللغة العبرية خارج المدرسة بالإضافة إلى أنهم يدرسونها في هيئة مقرر دراسي، إلا أن الفرص المتاحة لتعلم اللغة الإنجليزية كانت محصورة داخل الفصل الدراسي تماما. فكان طلبة المدارس الحكومية العليا يجيدون اللغة العبرية بنفس درجة إجادة الطلبة الذين يدرسون في مدارس خاصة لها. ولكن إجادة طلبة المدارس الحكومية الثانوية للغة الإنجليزية كانت أقل كثيرا من إجادة طلبة المدارس الخاصة لها الذين يتمتعون بطريقة أفضل لتدريس اللغة. وتقترح دراسة ريفز كذلك أن الفرق يكمن في الحوافز المتاحة لتعلم اللغتين. وبحكم أن احتمال فرصة دراسة طلبة المدارس الحكومية في الجامعة هي أضعف من احتمال فرصة دراسة طلبة المدارس الخاصة بها، حيث يعد تعلم اللغة الإنجليزية متطلبا أساسيا للدراسة بالجامعة. وكذلك احتمال حصول طلبة المدارس الحكومية على وظائف تتطلب إجادة الإنجليزية أقل من احتمال حصول نظرائهم الدارسون في المدارس الخاصة.

وفي الوقت الذي نستبعد حدوث ضغوط سياسية من أجل أو ضد تدريس أي لغة في صورة مقرر دراسي مقارنة بالضغوط التي تحدث من أجل استعمال لغة ما وسيلة للتدريس في المدارس فإن الذين يرسمون السياسة التعليمية غالبا ما يشعرون بحساسية تجاه مطالب الآباء والطلاب فيما يتعلق باختيار اللغة التي ينبغي تعليمها في المدارس. فمن الواضح أن الأهمية التجارية للغة الإنجليزية تحفز على تعلمها على نطاق واسع.

وبالتالي صارت هي اللغة الأجنبية الأولى المحتمل تدريسها في الدول والمجتمعات غير الناطقة بالإنجليزية.

وقد رأينا في الفصل السابق كيف تغلب الآباء وأولياء أمور التلاميذ الإسرائيليين على توجهات وزارة التعليم ضد تعليم اللغة الإنجليزية في الفصول الأدنى من السنة

الرابعة من التعليم الأساسي. وعلى العكس من ذلك فإن انتفاضة الطلاب الأمريكيين في الستينيات ومطالبتهم بربط المقررات الدراسية بمطالب الحياة تمخضت عن التخلي الكامل عن دراسة اللغات الأجنبية كمتطلب أساسي للتخرج من الجامعة. وصارت درجة إجادة اللغات الأجنبية والكفاءة في استعمالها التي كانت عالية في الماضي تمثل مفارقة تاريخية كما هو حال دراسة اللغتين اللاتينية واليونانية.

9- استعمال اللغة للأغراض الأدبية ويرمزله بالحرف (L) من الأبجدية الإنجليزية، ويتمثل في استعمال اللغة لأغراض الكتابات الأدبية والأكاديمية. ويمثل تطوير اللغة العامية أو الدارجة واستعمالها لغة أدبية وللأغراض العلمية إحدى الملامح الشائعة للحركات القومية. ولعل السبب في ذلك هو أن تطوير اللغة لهذه الأغراض يؤدي إلى إيقاظ الضمير والحس القومي لدى المثقفين. ويعتقد بعض القوميين أيضا أن التطوير الأدبي للغة القومية يعزز ويدعم شرعية الدعوة إلى الحكم الذاتي القومي. ولكن من الواضح أن الأدب السردي أو النثر القصصي وليس الأدب المحض مثل الشعر والرواية والمسرحية (أي الأدب الإخباري وليس الخيالي) هو الذي يرفع مكانة اللغة العامية والدارجة.

وكما يؤكد فشمان (Fishman 1982) أن المناصرين والمنادين باستعمال اللهجات العامية لأداء أغراض الثقافة العليا لن يحالفهم النجاح إلا أن يكونوا هم أنفسهم أو من يمثلونه متحكمين في الأجهزة والأنظمة الاقتصادية والسياسية التي تسير المجتمع. ويعد هذا صحيحا لأنه من غير المحتمل أن يستبدل الناس لغة معترف بها قانونيا وعمليا لغة عامية أو دارجة لأداء أغراض الثقافة العليا إلا أن تتوفر لهم حوافز مادية كبيرة تدفعهم إلى ذلك. ولهذا السبب فشلت الجهود التي بذلت لترويج اللغة الييدش (*) لأداء أغراض الثقافة العليا.

قبل أن تقضي الهولوكوست (**) على المتكلمين بتلك اللغة. وكان

(*) لهجة من لهجات اللغة الألمانية تكثر فيها المفردات العبرية والسلافية، يتكلم بها اليهود في دول الاتحاد السوفييتي سابقا وفي بلدان أوروبا الشرقية، وتكتب بأحرف عبرية. المترجم.

(**) (المحرقة التي يؤمن اليهود أن هتلر استخدمها لإبادة أعداد كبيرة منهم. المترجم.

المتكلمون باليدش لا يملكون السيطرة لا على الجوانب الاقتصادية ولا على السياسية التي كانت محيطة بهم. ويقول فشمان (Fishman 1982: 311- 12) حرفيا: "إن للعقيدة وللرمزية وللبلاغة أهمية لا يمكن تجاهلها في عملية انتشار اللغة والتوسع في استعمالاتها. لأن هذه الأسباب تحفز وتنشط وتركز على انتشار اللغة ولكنها بدون سلطة شرعية أو قانونية محسوسة متممة تصبح عوامل هامشية في عملية التغير الاجتماعي، وغير فاعلة ولا قيمة لها في مواجهة لغة تتمتع بكامل الشروط. وقد تكون هذه العوامل الثلاثة مكملة لبعضها البعض ولكن، خصوصا في العصور الحديثة، لم تعد متطلبات حاسمة. إذ فشلت أخيرا في حماية الألفة والعلاقة بين القلب والوطن من غليان الساحة الاقتصادي- السياسي". الخطوط المائلة وجدت في النص المصدر.

10- "استعمال اللغة لأغراض دينية، ويرمز له بالحرف من الأبجدية الإنجليزية، وهو استعمال اللغة فيما يتعلق بالطقوس والفرائض الدينية". ومن المجدي توسيع هذا التعريف ليشمل ثلاثة أغراض فرعية متداخلة متعلقة باستعمال اللغة لأغراض الدين وهي:

1) استعمال اللغة في الوعظ والهداية إلى عقيدة صحيحة وفي التعليم الديني.

2) استعمال اللغة في قراءة ودراسة النصوص المقدسة.

3) استعمال اللغة في أداء الصلاة والأدعية.

وفي بعض الأديان، مثل اليهودية والإسلام، تقصر لغة قراءة النصوص المقدسة الخاصة بها على استعمال لغة واحدة فقط. وعندما تثبت لغة الطقوس الدينية تصبح هذه اللغة غير مفهومة بيسر لمعتنقي تلك العقيدة وذلك إما بسبب تغير لغة معتنقي تلك العقيدة بفعل مرور الوقت أو لأنهم يتكلمون لغة أخرى، (إلا لأولئك الذين درسوا اللغة كلغة ثانية أو لغة أجنبية). وفي الوقت الذي تساعد الفروق بين اللغة العامية ولغة العقيدة على إضفاء هالة من الزهد في الدنيا والحرص على العقيدة إلا أن ذلك الفرق لا يساعد على أداء الطقوس على الوجه الأكمل. وقد يؤدي ذلك الفرق إلى تعزيز طبقة النخبة الدينية التي تجيد اللغة المقدسة. وتظهر

الحاجة إلى إصلاح لغة العقيدة الدينية عندما تهدف حركات الإصلاح الديني إما إلى تغيير المؤسسة الدينية أو إلى تشجيع الجماهير على مشاركة أكثر في الحياة الدينية أو إلى جعل الطقوس الدينية متجاوبة مع حاجات المجتمع. ومن أشهر هذه الحركات حركة الإصلاح الديني التي أدت إلى ظهور الكنيسة البروتستانتية التي شجعت المسيحيين على دراسة النصوص المقدسة دون الاعتماد أو الرجوع إلى التفاسير والتأويلات التي يعتمدها القساوسة. ولكن لا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا عن طريق طباعة ونشر النصوص المقدسة باستعمال اللغة الدارجة. وبالتالي فقد تمت ترجمة الكتاب المقدس إلى اللغة العامية (الدارجة) في كافة أنحاء أوروبا البروتستانتية. والمثال الآخر لحركات الإصلاح الديني الذي يشمل تغييراً في لغة العقيدة يتمثل في حركة إصلاح العقيدة اليهودية التي دعت إلى أداء الصلوات والعبادات باللغة العبرية. ولكن بخلاف ما فعله البروتستانتيون فقد كانت التراجم غالبا ما تتبع أو تصاحب قراءة النص الأصلي بالعبرية.

وعندما يسعى المبشرون إلى تغيير عقيدة الآخرين أو هدايتهم إلى اعتناق معتقداتهم الدينية ينبغي عليهم أن يقرروا مسبقا ما هي اللغة التي سيستخدمونها وسيلة لنقل رسالتهم وللتحاور مع الآخرين. ولا تقتصر ميزة استعمال اللغة التي يتكلمها المستهدف بالتبشير على سهولة نقل الرسالة فحسب، بل إنها تبدو أيضا مألوفة للسامع. وفي التقرير الذي قدمه فيرجسون (Ferguson 1967) عن القس ستيفان، قس بيرم، الأسقف الأرثوذوكسي الروسي في القرن الرابع عشر، أشار إلى استعمال اللغات المحلية في الأعمال التبشيرية. وبعد أن تم ترسيمه في منصب الكاهن، رحل القس ستيفان إلى وطنه الأصلي ليعمل على هداية الشعب الكومي حيث واجهته مقاومة شديدة. أولا، بسبب المعارضة للروسيين الذين بدؤوا يسيطرون على المنطقة سياسيا واقتصاديا. وانسجاما مع تأييده لمقاومة الشعب الكومي للروسيين كان يستعمل اللغة الكومية استعمالا واسعا في أعماله التبشيرية. فقد استعمل اللغة الكومية لتبشير الكوميين، ونقل كما هائلا من الكتابات الدينية إلى اللغة الكومية، وكان يستخدم اللغة الكومية في العبادات واستعملها وسيلة للتعليم في المدارس التي أسسها. وقد نجح نجاحا كبيرا إلى حد أن غالبية الكوميين اعتنقوا

الديانة المسيحية وتم تعميدهم خلال فترة حياته. وساعدت سياسته اللغوية على توطين الثقافة المستعارة وعلى ترويجها وقبولها.

وكما يوضح تقرر دوركاسز (Durkacz 1983) المتعلق بانتشار الكنيسة المشيخية في مقاطعة اسكوتلندا وانتشار الطائفة البروتستانتية في مقاطعة ويلز البريطانيتين فقد كان استعمال لغة غيلي الأسكتلندية واللغة الويلزية في عملية التبشير أمرا أساسا في انتشار هذين المعتقدين. "لقد تبين أن ديانة الكنيسة الإنجيلية تم نشرها وتثبيتها في المرتفعات الأسكتلندية بفعل السماحة والحكمة وبفعل استعمال لغة غيلي الأسكتلندية". (Dorkacz1983: 6). وعلى العكس من ذلك فإن الكنائس الإنجيلية في مقاطعتي ويلز وإيرلندا اللتين قاومتا استعمال اللغتين الويلزية والإيرلندية لغات تبشيرية فشلتا إلى حد كبير في تغيير معتقدات الناس.

وفي بعض الأحيان يتكلم المبشرون نفس اللغة التي يتكلمها المستهدفون بالتبشير كما هو حال القس ستيفان، ولكن في الغالب يتكلمون لغة مختلفة. فهل ينبغي عليهم في تلك الحالة تكلم لغة الناس الذين يسعون إلى هدايتهم؟ مع العلم بأن تعلم اللغة ليس أمرا سهلا. وأكثر من ذلك فإن النصوص والمواعظ التي يبشرون بها لا يمكن فهمها دون أن تترجم إلى لغة المستهدفين. وإذا كانت المنطقة التي يعمل بها المبشر متعددة اللغات فليس من السهل أن ينتقل المبشر الذي تعلم إحدى اللغات المحلية إلى منطقة أخرى دون تعلم لغتها. إذا أخذنا هذا الواقع بعين الاعتبار، فيمكننا أن نتصور كم مرة يغير المبشر المسيحي اللغة التي يستعملها في عملية التبشير. وبالفعل هذا هو الأمر المعتاد. فالفضل الكبير يعود إلى المبشرين الذين نقلوا مئات اللغات العامية أو الدارجة في العالم إلى لغات مكتوبة. ولقد كان المبشرون من بين الرواد الأوائل الذين أجروا دراسات تحليلية للعديد من اللغات المحلية.

أما البديل عن استعمال اللغة الأم للمستهدفين بالتبشير فهو استعمال لغة مشتركة واسعة الانتشار، كما استخدم القساوسة الأسبان في القرن السادس عشر

لغات كيوشو وإيمارا (*) في مناطق جبال الأنديز. انظر (Heath and Laprade 1982) وقد استخدم كذلك بعض المبشرين المسيحيين اللغة السواحيلية في مناطق شرق إفريقيا. انظر: (Mazrui and Zirimu 1978).

وعندما تتمتع لغة ما بأنها إحدى متطلبات التقدم المادي ويستخدم المبشرون تلك اللغة أداة للتبشير فإن رغبة السكان المحليين في تعلم تلك اللغة قد تجرهم إلى اعتناق العقيدة الجديدة. وهكذا انتشرت لغة "جيز"، وهي لغة امبراطورية أكسوم (**) بالمرتفعات الأثيوبية وإلى حد كبير بجهود المبشرين السوريين واستعمالهم لتلك اللغة لتعليم التقانات الزراعية والحرفية المتطورة جنبا إلى جنب مع تعاليم رسالة الإنجيل. ولقد قاوم المبشرون البروتستانتيون في الهند الضغوط التي كان يمارسها السكان المحليون من أجل استعمال اللغة الإنجليزية وسيلة نشر التعاليم المسيحية في الفترات الأولية. إذ فضل أولئك المبشرون استعمال اللغات المحلية وسائط للتبشير والتعليم معتبرين تلك اللغات أفضل الوسائل لتغيير معتقدات الناس. وعندما كانوا يستعملون اللغة الإنجليزية كان استعمالها مقصورا على التعليم والتبشير في المراحل المتقدمة كما كانت تستعمل لإقناع النخبة والمتعلمين فقط. (Durkacz 1983).

وخير مثال يقدمه لنا تقرير دوكاسز حول استغلال الدين والتعليم ميادين للتخطيط اللغوي يتجلى في المدارس المختلفة في مقاطعتي ويلز وأسكتلندا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

حيث تم تكريس هذه المدارس المكونة من مدرس واحد على تعليم وغرس مهارتي القراءة والكتابة باللغة الأم سواء كانت لغة غيلي أو اللغة الويلزية. وهكذا تنتقل المدرسة من مكان إلى آخر حالما يتم تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله. وقد استثار استخدام التوراة باعتبارها النص الأساسي للكتاب المقدس الحماس

(*) لغات كانت تتكلمها شعوب أمريكا اللاتينية في مناطق بيرو وبوليفيا و كولومبيا وأكوادور والأرجنتين وتشيلي. المترجم.

(**) مملكة قديمة في الحبشة قامت في الفترة من القرن الأول إلى السادس الميلاديين. المترجم

الديني بين السكان المحليين وهذا ما يتم حصره في نفس الاتجاه من خلال الوعظ والحث اللذين يمارسهما القساوسة باستعمال لغة غيلي الاسكتلندية واللغة الويلزية.

الوظائف الأخرى التي يستهدفها رسم السياسة اللغوية

يمارس السياسيون والمخططون اللغويون اتخاذ قرارات رسم السياسة اللغوية في ميدانين آخرين إلى جانب الميادين والاستعمالات التي حددها ستيوارت، وهما ميدانا العمل ووسائل الإعلام الجماهيري.

عندما تسيطر الحكومات على وسائل الاتصال بالجماهير فإنها أيضا تحدد اللغة المستعملة للتخاطب مع الجماهير. فعلى سبيل المثال، تحدد (الحكومة الإسرائيلية) عدد ساعات البث في الإذاعتين المسموعة والمرئية باللغتين العبرية والعربية وباللغات الأجنبية. كما أن الضغوط التي تمارس من أجل تحديد اللغة التي يتم بها التخاطب مع الجماهير تشمل المطالب التي تعبر عنها الأقليات العرقية، ومدى استعداد الحكومة لتلبية تلك المطالب، والرغبة في طمس أو إشاعة لغة معينة. وكذلك مدى وفرة البرامج والأطقم الفنية والجدوى من إنتاج برامج إذاعية بلغة جديدة.

ولعل أشهر مثال لرسم السياسة اللغوية يتعلق بإتاحة فرص العمل ينعكس في الإجراءات التي انتهجتها مقاطعة كويبك الكندية منذ منتصف السبعينيات لجعل اللغة الفرنسية هي لغة العمل في المقاطعة بدلا من اللغة الإنجليزية. وعلى الرغم من أن نسبة الناطقين بالفرنسية تصل إلى حوالي 80٪ من سكان المقاطعة فإن الأقلية الناطقة بالإنجليزية والأجانب المتحدثين بها يسيطرون على المؤسسات الاقتصادية والمالية. وعلى الرغم من أن الناطقين بالفرنسية قد دخلوا الإدارات الوسطى بأعداد كبيرة فإن الناطقين بالإنجليزية يهيمنون بالكامل على المناصب الإدارية العليا بالشركات التجارية الكبرى. وبالتالي وجد الناطقون بالفرنسية الراغبون في الوصول إلى المناصب العليا أنفسهم ملزمين وغير الناطقين بالإنجليزية على تعلم اللغة الإنجليزية والانتماء إلى مجتمعها بدلا من تعلم اللغة الفرنسية

والانتماء إلى مجتمعها. وبناء على هذا فقد ازدادت مكانة اللغة الفرنسية تزعزعا وضعفا إلى جانب نقص المواليد بين الناطقين بالفرنسية الذين صاروا يشعرون وبشكل متزايد أن مكانتهم في المقاطعة صارت مهددة. وبالإضافة إلى ذلك، وحتى قبل وصول الحزب الوطني الكويبكي إلى السلطة عام 1976م تبنت حكومة المقاطعة تشريعات تجعل اللغة الفرنسية هي لغة العمل الرسمية في المقاطعة.

ففي العام 1974م أكد مشروع قانون حزب الأحرار 22، "قانون اللغة الرسمية" على أن اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية لمقاطعة كويبك. وكذلك أكد على ضرورة تمتع الموظفين التجاريين بالمقدرة على استعمال اللغة الفرنسية، وعلى إجبار المؤسسات التجارية الخاصة على تطبيق برنامج فرنسة يؤدي إلى استعمال اللغة الفرنسية في جميع مستويات العمل والوظائف إذا شاءت الاستفادة من المزايا والإعلانات المالية التي تمنحها الدولة والمشاركة في تنفيذ المشروعات التي تطرحها.

وفي عام 1977م تبنت حكومة المقاطعة تحت قيادة الحكم الكويبكي مشروع القرار 101 "ميثاق اللغة الفرنسية" الذي يوسع نطاق تلك الشروط والأحكام. وينص الميثاق على أنه ينبغي على الشركات التي تستخدم خمسين مستخدما على الأقل أن تحصل على شهادة تفيد تطبيقها لبرنامج الفرنسة أم بعدم الحاجة إليه، انظر، (Daoust- Blais 1983). وقد أرسى الميثاق آلية تطبيق هذه الشروط والنصوص بما في ذلك الإجراءات القهرية في حالة عدم الانصياع. ويوفر مشروعا القرارات 22، و 101 اعترافا صريحا غير عادي بأهمية الحوافز التجارية المادية في ترويج اللغة والحفاظ عليها، كما يوفر أيضا اعترافا صريحا بأن رسم السياسية اللغوية يتوقف على مكانة ومرتبة أولئك الذين يستعملون اللغة.

الخاتمة

تناولنا في هذا الفصل تحديد استعمالات اللغة والوظائف التي يمكن أن تؤديها في المجتمع. وعلى ضوء الأمثلة التي سقناها يمكننا أن نجادل بأن احتمالات نجاح عملية رسم السياسية اللغوية تزداد كلما كانت السياسة اللغوية

تهدف إلى الوصول إلى السلطة أو المحافظة عليها. وهو جدل نرجو من ورائه نتائج إيجابية لأن الأمثلة التي استشهدنا بها متناغمة مع هذه الفرضية. ولكن إذ طابقت هذه الفرضية واقع الحال فإن تلك المطابقة ستكون صحيحة جزئيا فقط. لأن عملية التخطيط اللغوي نشاط معقد جدا ولا يمكن تأويله بالاعتماد فقط على عامل واحد.

ولقد رأينا في الفصل الأخير أن أكثر الأفراد والجماعات قوة في المجتمع هم أولئك القادرون على ممارسة التأثير الأقوى على توزيع القيم والموارد النادرة. حيث تحاول النخبة أن تحافظ وتوسع من تأثيرها على هذه العملية وتسعى الجماهير بقدر درجة حماسها إلى الحصول على نصيب عادل من تلك الموارد. أما النخبة المعارضة التي تتكلم باسم الجماهير وباسم عقيدة سياسية جديدة فتسعى إلى أن تحل محل النخبة الحاكمة والسيطرة على العملية بأنفسهم. ويمكن للنخبتين الحاكمة والمعارضة على حد سواء أن تستعمل ضروب اللغة المتمثلة في كافة الاختلافات واللهجات واللغات المستعملة في المجتمع التي تكون رصيد المجتمع وذخيرته اللغوية. فضروب اللغة المحكية والمكتوبة لم تقيما تقييما متساويا ولم توزعا توزيعا عادلا. لم يتم تقييم ضروب اللغة تقييما متساويا مادام أفراد المجتمع ينظرون إلى بعض ضروب اللغة على أساس أنه أفضل أو أكثر ملاءمة من غيره لأداء أغراض محددة وللاستعمال في سياقات معينة. ولم توزعا توزيعا متساويا مادام لا يوجد أحد يستطيع فهم كافة ضروب اللغة. فبينما يستطيع الجميع التحدث مع الطفل الرضيع لا يستطيع الجميع معرفة كيف يتحدث الطبيب مع المريض أو كيف يقدم المذيع الأخبار أو كيف يحمس مدرب القوات البحرية جنوده، أو كيف يروج الفلاح إنتاجه في السوق الأسبوعي.

تؤثر النخبة على كلتا عمليتي تقييم ضروب اللغة وتوزيعها في المجتمع. فتؤثر على عملية التقييم من خلال رسم السياسة اللغوية وتؤثر على عملية التوزيع من خلال تخطيط اكتساب اللغة. ويؤثر رسم السياسة اللغوية على ضرب من ضروب اللغة من حيث تخصيص ذلك الضرب لأداء وظيفة محددة يتم تقييمه من خلالها.

فعلى سبيل المثال، إذا كان للتعليم العالي قيمة عالية في المجتمع، فإن استبدال لغة مكان لغة أخرى لتصبح أداة التعليم العالي سوف يرفع درجة تقييم تلك اللغة التي تم اختيارها. وبمعنى آخر فإن عملية رسم السياسة اللغوية هي جهد مبذول من أجل تنظيم الطلب على الموارد اللفظية. أما تخطيط اكتساب اللغة فهو جهد مبذول لتوضيح توزيع تلك الموارد. وتنتهج النخبة المعادية أسلوب الهجوم باتباع طريقتين، فتحاول إحكام السيطرة على توزيع الموارد اللفظية القيمة أو الإقلال من هذه الموارد وإلغاء قيمتها، كما تحاول ترقية موارد لفظية بديلة.

يمكن تركيز عملية رسم السياسة اللغوية، من حيث المبدأ، على أي وظيفة تواصلية. ويسعى من الناحية العملية إلى استهداف تلك الوظائف التي تمكن النخبة من توسيع سلطتها والحفاظ عليها وتمكن النخبة المعادية من الوصول إلى السلطة. وتشتد الحاجة إلى رسم السياسة اللغوية عندما تهدد التغييرات الاجتماعية طبقة النخبة أو عندما تطلب النخبة المعادية تلك التغييرات الاجتماعية. ولا حاجة إلى رسم السياسة اللغوية إذا لم تر أي من النخبتين الحاجة إلى ذلك حتى في حالة ما يكون لوظيفة اللغة واستعمالها علاقة مباشرة بالوصول إلى السلطة والمحافظة عليها كما هو الحال مع لغة الإدارة في بيروقراطية الحكومة.

وفي الوقت الذي يؤدي محرك أو عامل العقيدة دورا فاعلا في تحريك عملية رسم السياسة اللغوية، وكذلك يكرس أبطال اللغة أنفسهم لرسم السياسة اللغوية دون أي توقعات لمصالح فردية أمثال ابن يهودا، نجد أن طبقة النخبة والنخبة المضادة من غير المتوقع أن يقوما بأي دور يماثل دور الأنظمة العقائدية أو يماثل جهود إنكار الذات التي يبذلها الآخرون إذا لم تخدم عملية رسم السياسية اللغوية أهدافها في السعي إلى السلطة أو المحافظة عليها. ولكن على الرغم من أن مصادقة النخبة والنخبة المضادة على برنامج رسم السياسة اللغوية لا يضمن نجاحه فإن من غير المحتمل أن ينجح أي برنامج لرسم سياسة لغوية دون تزكية ومصادقة أي من النخبتين عليه.

وعلى الرغم من أن رسم السياسة اللغوية يمكن تكريسه، من حيث المبدأ، على

تحديد وظائف اللغة في المجتمع فإن سلامة اللغة لا تصبح هدفا إلا في حالة واحدة بعد حدوث تغييرات في المجتمع. وبالتالي ليس هناك، على سبيل المثال، تبرير لقيام بعض الحكومات بإنشاء مدارس لتعليم أطفال رعاياها في بلجيكا (العاصمة السياسية والإدارية لدولة الاتحاد الأوروبي) انظر، (Segers and van den Broeck 1972). إذا لم يكن أولئك الأطفال في موضع خطورة تصل إلى فقدانهم لغة أسلافهم أو أن يصبحوا أميين فيها. فالجهود المبذولة من أجل المحافظة على وظيفة اللغة واستعمالاتها هي في واقع الأمر جهود من أجل العودة إلى حالة أولية أو حالة تكون فيها اللغة مطلوبة أكثر من قبل. وسواء كانت تلك الجهود موجهة نحو العودة إلى استعمال قديم أو تجاه تحديد وظيفة جديدة، فإن عملية رسم السياسة اللغوية تسعى إلى إحداث تغيير ما.

وهكذا فإن الحاجة إلى رسم السياسة اللغوية تظهر عندما يصبح تغيير وظائف اللغة واستعمالاتها في المجتمع أمرا مرغوبا فيه. ولكن النخبة والنخبة المضادة قد تتباطأن في تغيير الوضع الراهن لأنهم قد يتفقون مع المجتمع بكامله في تقيم الواقع الذي يسعون إلى تغييره. فقد يتباطأ المخططون في استبدال اللغة "ب" باللغة "أ" كوسيلة للتعليم بالمدرسة إذا كانت اللغة "أ" تحمل التراث الوطني القديم وينظر إليها على أساس أنها تعبر عن ذاكرة المجتمع الجماعية. بينما ينظر إلى اللغة "ب" على أساس أنها ملائمة لأداء وظائف وقتية فقط. فينبغي أن يكون المخططون قادرين على تغيير تقييمهم للغة قبل أن يقوموا بتغيير المجتمع. وإذا نجحوا في تغيير تقييم المجتمع فإن هذه القيم الجديدة ستصبح ضوابط لرسم سياسة لغوية مستقبلية

الفصل السادس

تنفيذ السياسة اللغوية

كتب المهندس المعماري الأمريكي لويس هنري سولفان (1856- 1924) الذي كان له دور كبير في التأثير على تصاميم ناطحات السحاب، يصف الجانب الجمالي لمباني الإدارات الشاهقة قائلا: "الشكل دائما يتبع الوظيفة" فقد رأى سولفان أن العلاقة المثالية بين الوظيفة والشكل علاقة عضوية وليست ميكانيكية. أي أنه لا يؤمن بأن التصميم الهندسي ينبغي أن يعكس المنفعة من الناحية الميكانيكية، بل إنه آمن أن الأسلوب في الأصل هو تعبير طبيعي عن الحضارة التي أنتجت التصميم. وبالتالي ينبغي أن يعبر التصميم الهندسي عن البيئة التي نشأ فيها، كما يعبر عن الوظائف المحددة التي سوف يؤديها، كوبر (Koeper 1980).

وبالرغم من أن عبارة الشكل يتبع الوظيفة أخذت من نظرية في سياق فلسفة الجمال في التصاميم الهندسية، فإنها من الممكن تطبيقها على موضوع تنفيذ السياسة اللغوية. ومن المؤكد أن تعبير الهندسة المعمارية مثال ملائم لتنفيذ السياسة اللغوية. لأن كل من المهندس المعماري ومنفذ السياسة اللغوية يصمم تراكيب لأداء وظائف محدده، متجذرة في سياق اجتماعي ثقافي سياسي وتاريخي محدد. المهندس المعماري ومنفذ السياسة اللغوية كلاهما يتأثر بهذا السياق، وكلاهما يعمل في إطار نظرية جمالية ظاهرة أو باطنة. فعلى سبيل المثال: يعتقد سولفان أن التصميم الهندسي ينبغي أن تعكس الثقافة التي نشأ فيها، كذلك يؤمن بعض منفذي السياسات اللغوية أو التراكيب اللغوية ينبغي أن تعكس تقاليد محلية أو كلاسيكية أو تعكس قيم الحداثة وقيم الكفاءة والشفافية وما إلى ذلك. وكما قد لا يروق تصميم هندسي معين للزبون الذي قد يقبل أو يرفض المخطط، وقد ينفذ المخطط بعد إدخال تعديلات عليه، أو بدون تعديلات، أو يبحث عن مهندس معماري جديد، أو قد يرفض فكرة المشروع من أساسها، فإن مشاريع المخططين اللغويين أيضا قد تروق للجماهير المستهدفة بها أو لا تروق. فقد يصمم المخطط اللغوي، على سبيل المثال، نظام تهجية سهل التعلم، وسهل الاستعمال، واقتصاديا

من حيث طباعته، وغير مكلف من حيث التنفيذ، ويعد من الناحية الفنية تطوير وتحسينا من كافة النواحي لنظام التهجية المراد إصلاحه، فقد يستقبل الجمهور هذا الإصلاح المقترح بحماس أو بلا مبالاة أو بالازدراء أو الامتعاض.

ففي تنفيذ السياسة اللغوية، الشكل يتبع الوظيفة من ناحيتين على الأقل. أولا: الشكل يتبع الوظيفة من حيث أن منفذ السياسة اللغوية يصمم أو يختر تراكيب أو بنى على افتراض أن أي وظيفة سواء كانت معلنة أو غير معلنة، يمكن أداؤها بمعالجة أو تعديل في بنية اللغة. وفيما يتعلق بالوظائف المعلنة فإن تنفيذ قرارات السياسة اللغوية التي تحدثنا عنها في الفصل السابق دائما تتطلب تخطيطا تنفيذيا وخاصة عندما يتم اختيار لغة ما أو ضرب من ضروبها لأداء أغراض تواصلية لم يسبق لها أداؤها من قبل. فعلى سبيل المثال، عندما سعى أسقف بيرم (القس ستيفان) إلى ترجمة الكتابات المقدسة إلى لغة كومي وإلى استعمالها أداة التعليم في المدارس، احتاج إلى ترفيع لغة كومي من لغة محكية إلى لغة مكتوبة. وقام بذلك وعندما بدأ اليهود الفلسطينيون في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في استعمال اللغة العبرية أداة للتعلم في مدارس مستوطناتهم الجديدة. فوجدوا أنفسهم يحتاجون إلى صك مصطلحات جديدة يمكن للتلاميذ والمدرسين استعمالها للتعبير عن الموضوعات والمفاهيم الجديدة التي تدرس بالمدارس. وتنفيذا لذلك فقد أحيا اتحاد المعلمين في العام 1904م، لخدمة حاجات النظام المدرسي، مجلس اللغة العبرية الذي أسسه ابن يهودا عام 1890 م وانهار بعد ستة أشهر من تأسيسه. وقد أولى المجلس اهتماما كبيرا بابتكار واشتقاق المصطلحات اللازمة للمدارس والمناهج الدراسية ونجح في خلال خمسين عاما في توفير مصطلحات معيارية للتعبير عن جميع القرارات الدراسية حتى مرحلة التعليم الثانوي، فلمان (Rubin 1977, Fellman 1977). وعندما بدأ الإيرلنديون في استعمال اللغة الإيرلندية في الحكومة الإيرلندية الجديدة وفي القوات المسلحة الإيرلندية عام 1922 م، جعلت الاختلافات التي وجدت في تهجية الكلمات الحاجة إلى إيجاد نظام كتابة موحد باللغة الإيرلندية أكثر وضوحا. وأدت هذه الحاجة إلى إقرار توصية بإيجاد نظام كتابة موحد (Omurchil 1977). وبالتالي

فإن الشكل يتبع الوظيفة من حيث إن المهمة التواصلية المراد أداؤها تسبق التراكيب والبنى المختارة لأداء المهمة.

ولكن ما هو الشكل الذي ينبغي أن تكون عليه البنية اللغوية؟ هل ينبغي أن يكون شكل اللغة قريبا من اللهجة الدارجة أو بعيدا عنها؟ هل ينبغي أن يكون وطنيا ومألوفا لمجتمع اللغة أو ينبغي أن نقترض صيغ وتراكيب لغات حواضر أو دول أخرى؟ هل ينبغي أن تنبع من القديم أو تنحو منحى الحداثة؟ إذا صح جدلا بأن التخطيط اللغوي في نهاية الأمر يوجه نحو أهداف لا علاقة لها باللغة، فلا يدهشنا أن يكون لتلك الأهداف غير اللغوية أثرها على البنى والتراكيب اللغوية المراد تخطيطها. فعندما حول القس ستيفان. لغة كومي من لغة محكية إلى لغة مكتوبة، على سبيل المثال، اخترع نظام كتابة خاصة بلغة كومي بدلا من تبنيه لإحدى النظم الكتابية التي تستعملها الشعوب المجاورة. وقد فعل ذلك ليجعل الشعب الكومي ينظر إلى نظام الكتابة ذلك بأنه نظام خاص بلغتهم وأن ينظروا إلى الكنيسة بأنها مؤسسة محلية. ومن المحتمل كما يرى فيرجسون (Ferguson 1967) أن القس أعطى لبعض الحروف أشكالا مماثلة للرموز التقليدية التي يستعملها الكوميون علامات لتمييز أملاكهم مما أسهم في إظهار الحروف في أشكال بلدية. وهكذا صار شكل الأحرف الكتابية متأثر بأهداف القس التبشيرية.

وفي بداية القرن الماضي في فلسطين عندما ظهرت الحاجة إلى استعمال مفردات للتعبير عن مناشط الحياة اليومية قرر مجلس اللغة العبرية في البداية استعمال مفردات عبرية قديمة. وإذا لم تتوفر مفردة مناسبة يستعاض بمفردة من اللغة الآرامية القديمة. لأن الآرامية بمرور القرون اكتسبت قدسية لدى اليهود مثل القدسية التي تتمتع بها اللغة العبرية التي صارت تكتب بالأحرف الأبجدية الآرامية. وقرر المجلس إذا لم تتوفر كلمات عبرية أو كلمات آرامية فيمكن استعمال كلمات من لغات سامية أخرى، واعتبرت المفردات المستعارة من لغات غير سامية مفردات غير مناسبة. وإذا دعت الحاجة إلى صك مصطلحات جديدة، فيشجع المجلس استغلال جذور كلمات عبرية، وإذا فشلت هذه الطريقة فيفضل استغلال

جذور كلمات من لغات سامية وخاصة اللغة العربية (Fainbery 1983). وهكذا يؤكد استعمال المصادر الآرامية والعبرية على قدم الوجود اليهودي في فلسطين وساعد على شرعية مطالبة اليهود بتقرير مصيرهم على أرض أجدادهم الناطقين بالعبرية (*). ومما يلفت الانتباه، في بداية القرن العشرين، أن اقترح أولئك القوميون مصادر سامية أخرى للمفردات العبرية بما في ذلك اللغة العربية تنسجم مع تعزيز الحركة الوطنية اليهودية التي شجعت استعمال اللغة العبرية لأداء أغراض الاستعمال اليومي في المقام الأول.

هل كانت هناك أهداف غير معلنة لعملية معايرة النظام الهجائي للغة الايرلندية؟ يؤكد استعمال اللغة الإيرلندية لأداء مهام الحكومة المراسيمية على شرعية كيان الحكومة الجديدة. إذ تعزز بدلة التشريفات وما يزينها من نياشين ملكية رموز السلطة. فعندما سار الملك جورج الخامس في شوارع لندن متجها إلى البرلمان لافتتاح جلساته، كانت العربة التي يستقلها زاهية ومتألقة، وكانت الخيول التي تجرها منسجمة معها، وعندما ألقي الملك خطابه على البرلمان لم يكن هناك ما يدع أي مجال للشك في اللغة التي استعملها. فقد تمت معايرة اللغة الإنجليزية على الأقل منذ منتصف القرن الثامن عشر. وكانت اللغة الإنجليزية هي اللغة التي تعلم الإيرلنديون كافة قراءتها أولا. وعلى عكس نظام التهجية المعياري للغة الإنجليزية، ألا يعكس نظام التهجية في اللغة الإيرلندية وهو على هذه الحالة من الفوضى رمزا وطنيا مضطربا؟

وبالفعل لقد تم يوما ما معايرة النظام الهجائي الإيرلندي، حيث ظهر نظام تهجية للغة الإيرلندية منذ القرن السادس عشر، واستمر معمولاً به حتى بداية

(*) من الواضح أن المؤلف يؤكد على مسألة قدم اليهود في فلسطين وشرعية إدّعائهم بحقهم في إقامة دولة إسرائيل على أرض فلسطين، ولكننا نسأل أي يهود يعني المؤلف. فهل يقصد اليهود الذين تم تهجيرهم من أماكن متفرقة في العالم إلى فلسطين، أم اليهود العرب المتواجدين في فلسطين. إذ ينبغي علينا إدراك هذا الجدل وعدم الخلط في هذه القضية. المترجم.

القرن العشرين حيث بدأ التخلي عن نظام التهجية الكلاسيكي عندما بدأ الكتاب يميلون إلى استعمال لغة أدبية تعكس اللغة التي يستعملها الجمهور، (O Murchu 1977). وما دامت اللغة المحكية متباينة تبعا للأقاليم، فإن اختلافات كثيرة ستظهر في تهجئة تلك اللغة. وقد أخرت الخلافات بيت اللغويين التقليديين الذين يحثون على العودة إلى نظام التهجية القديم، والمجددين الذين يفضلون استعمال الأنماط الإقليمية المتباينة، أخرت الوصول إلى نظام تهجية معياري للغة الإيرلندية.

وأخيرا، حوالي خمسة وعشرين عاما بعد الاستقلال، نشر أعضاء قسم الترجمة من موظفي البرلمان توصياتهم المتمثلة بتبني نظام التهجية الكلاسيكي من حيث الأساس ولكنه أخلي من العديد من الرموز الزائدة على الحاجة. وعلى الرغم من معارضة كل من الكلاسيكيين والمجددين لهذه التسوية وكذلك معارضة أولئك الذين رأوا أن الإصلاحات لم تكن جذرية بما فيه الكفاية، فإن الحكومة اعتمدت تلك التوصيات في الحال لاستعمال المطبوعات الرسمية، ولتدريس القواعد النحوية، ولطباعة الكتب المدرسية.

وقد انتشر النظام الهجائي الجديد بشكل سريع، أوموركو (O Murchu 1977) وكان رد فعل المحافظين أكثر شدة. حيث يوضح أوموركو في اقتباس من وزير التعليم السابق أوكيلاي O Ceallaigh الذي كتب في العام 1949 "يوجد لدينا ... مجموعة لا اسم لها تريد تشويه قواعد الإملاء والتهجية التي هي بالنسبة لنا ميراث مقدس، وصرح عال تجلت فيه الأفكار والأحكام والمهارات الرفيعة لحكمائنا ومبشرينا منذ اثني عشر قرنا" وتقترح إشادة الوزير أوكيلاي O Ceallaigh بميراث نظام الكتابة المقدس أن تلميع وصقل بدلة التشريفات الملكية، وإضفاء الشرعية على النظام الجديد، يعطيان دفعة قوية لعملية معيرة اللغة الإيرلندية التي بدأت نتيجة لاستعمالها لأداء مهام جديدة، وهي مهمة اللغة الرسمية.

ومما يجدر ذكره، ليس كل حالات تنفيذ السياسة اللغوية جاءت نتيجة لأن اللغة أصبحت تؤدي وظائف جديدة. فعلى سبيل المثال، عندما بدأ الأمريكيون في استبدال كلمة "أسود" بكلمة "نيجرو" واستبدال كلمة "مبتهج" بكلمة "لوطي" وكذلك

استعمال التعابير غير المميزة لجنس الرجال، واستعمال الوثائق التي يسهل فهمها على المستهلكين، إنما فعلوا ذلك لتعزيز سلطة السود واللوطيين المستهلكين وكذلك تعزيز سلطة قادتهم بدلا من تمكين اللغة الإنجليزية من تأدية وظائف جديدة. ففي هذه الحالات كما في حالة لغات الكومي والعبرية والإيرلندية فإن أهدافا لا علاقة لها باللغة أثرت على شكل اللغة وبنيتها. وبالتالي فالشكل يتبع الوظيفة في تنفيذ السياسة اللغوية ليس من حيث إن الوظيفة الجديدة للغة هي التي تحدد بنية وتراكيب اللغة فحسب، ولكن الأهداف غير التواصلية تؤثر هي الأخرى على بنية اللغة.

وتمثل عمليات تنفيذ السياسة اللغوية التي ذكرت إلى حد الآن العمليات الأساسية لتنفيذ السياسة اللغوية المذكورة في أدبيات هذا الفرع من فروع المعروفة. بالإضافة إلى حالة جديدة أود أن أقترحها في هذا الفصل. إذ تشمل عمليات تنفيذ السياسة اللغوية التقليدية الأساسية ما يلي: نظام الكتابة والإملاء ومعيرة اللغة وتحديثها. وغالبا ما يضاف إلى هذه العمليات عمليتان أخريان هما: الإثراء المفصل للغة، وتأطيرها. إلا أن هاتين العمليتين يمكن أن يضمنا تحت عمليتي معيرة اللغة وتحديثها. وبالإضافة إلى هذه العمليات أقترح إضافة عملية أساسية رابعة وهي: تجديد اللغة وإصلاحها.

نظام الكتابة والإملاء

يؤكد فيرجسون (Ferguson 1968) الفرضية الشائعة بين اللغويين القائلة أن ليس هناك لغات "بدائية" وأنه من غير الممكن ترتيب اللغات على نمط متسلسل حسب صعوبة تراكيبها. بل إنه يقترح وجود ثلاثة أبعاد لا علاقة لها بتراكيب اللغة نستطيع من خلالها مقارنة تطور اللغات وهي: أن تكون اللغة مكتوبة ولها نظام كتابة وإملاء، وأن تكون معيارية، أي أنه تم اختيار أحد ضروبها لتمييزه عن بقية الضروب الإقليمية الاجتماعية والبعد الثالث هو حداثة اللغة وإمكانية الترجمة منها وإليها في العديد من الموضوعات وأنماط الأساليب المختلفة المميزة للغات المجتمعات "الحديثة" الدنيوية الصناعية المختلفة البنى ص (28).

يشغل أمر توفير نظام كتابة للغات غير المكتوبة آلاف الأفراد، وخاصة المبشرين المسيحيين، الذين يعدون أنشط الممارسين لهذا العمل في الوقت الحاضر. وينبغي على المبشر في هذا الزمن، كما فعل القس ستيفان، الاختيار بين أمرين، إما استعمال نظام إملائي موجود أو ابتداع نظام إملائي جديد. ولكل بديل من هذه البدائل تاريخه الطويل. إذ يشير فيرجسون (Ferguson 1968) إلى أن الطريقة التي كانت متبعة في القرون الأولى من انتشار النصرانية في الشرق هي توظيف الأبجدية اليونانية مع إضافة بعض الأحرف التي تمثل الأصوات الموجودة في اللغة الهدف، والتي لا توجد في اللغة اليونانية. وفي بعض الأحيان يجد المخطط اللغوي مبررا لتأكيد تميز النظام الكتابي والإملائي الجديد. وربما اختار القس ستيفان الأسلوب الأخير بفعل معارضة الشعب الكومي للهيمنة الروسية الاقتصادية والسياسية المتزايدة. ويعد اختراع القس مسروب St Mesrop في القرن الخامس الميلادي للأبجدية الأرمينية مثالا آخر على ابتداع نظام كتابة متميز يختلف في هذه الحالة عن نظامي الكتابة: السريالي والإغريقي، اللذين كانت تستعملهما الشعوب المجاورة (Ferguson 1968).

وإذا تم القرار بابتداع نظام كتابة متميز فإن المخطط يواجه خيارا آخر وهو الاختيار بين تصميم أبجدية مقطعية كل حرف فيها مقطع لفظي وبين أبجدية ألفبائية يمثل كل حرف فيها صوتا. وكلا هذين الخيارين يحتاج أيضا إلى اتخاذ قرارات أخرى مثل: إلى أي مدى ينبغي تضمين معلومات نحوية وصرفية في هذا النظام، وما خصائص علامات الترقيم التي تكون جزءا من النظام الكتابي، وهل يمكن استخدام علامات للتمييز، .... وهلم جرا.

ويتوفر لدينا الآن العديد من المقالات والكتب التي تقترح معايير لتقييم مدى صلاحية وملائمة نظام الكتابة مثل (Fishinan 1977، N. Chomsky 1970، C. Chomsky 1970، Bolinger 1946، Berry 1958، Bloomfield 1942، Pike، Nida 1954، MacCarthy 1964، International African Instinte 1962،

Sjoberg ،Smalley 1964 ،Venezky 1977 ،Gudschinsky 1957, 1959, 1947 1964). ويمكن تقسيم هذه المبادئ والمعايير إلى شريحتين رئيسيتين هما:

1- شريحة فنية أو شريحة علم اللغة النفسي.

2- شريحة علم اللغة الاجتماعي.

تهتم شريحة المعايير الفنية أو علم اللغة النفسي بمدى سهولة تعلم نظام الكتابة المقترح، ومدى سهولة قراءته وسهولة كتابته وسهولة ترجمته ونقلة إلى لغات أخرى ومدى سهولة طباعته ورسمه بالآلات والتقنيات الحديثة. وكما أشار بيري (Berry1958, 1977) قد تتعارض هذه المعايير مع بعضها البعض. لأن ما هو سهل القراءة ليس بالضرورة أن يكون سهل الكتابة والطباعة، ولأن ما هو سهل القراءة ليس بالضرورة أن يكون سهل الاستعمال. وتقترح (Venezky 1977)، على سبيل المثال، ينبغي أن يعكس نظام التهجية والإملاء كيفية نطق الكلمة لشخص يتعلم القراءة والكتابة، بينما ينبغي أن تعكس الكلمات المعاني بدلا من طريقة نطقها بالنسبة لشخص يتقن القراءة والكتابة.

ما سهل تعلمه قد لا يسهل نقله إلى لغة أخرى، فالعديد من أنظمة الكتابة تم تصميمها على أساس إنها أنظمة انتقالية. تؤدي دور جسر عبور لنقل المجتمع من حالة الأمية إلى حالة القراءة والكتابة، كلغة رسمية أو قومية، وتصبح اللغة الأولى المكتوبة لمتعلميها. ومن المتعارف عليه أن تعلم القراءة والكتابة يتم من خلال اللغة الأم للمتعلم. وفي الواقع ثمة أدلة متناقضة تعلق بفعالية تعلم القراءة والكتابة من خلال اللغة الأم للمتعلم عندما يكون الهدف البعيد للمتعلم هو تعلم القراءة والكتابة بلغة ثانية (Engle 1975). وإذ يقوم مبدأ استعمال اللغة الأم للمتعلم جسرا يقود إلى تعلم القراءة والكتابة باللغة الثانية على فرضيتين هما:

1) يعد تعلم مهارات القراءة والكتابة باستعمال اللغة الأم أسهل من تعلمها باستعمال لغة ثانية.

2) يعد نقل مهارات تعلم القراءة والكتابة من اللغة الأولى إلى اللغة الثانية

أسهل كثيرا إذا كان نظاما الكتابة باللغتين متشابهين وإذ أتقن المتعلم اللغة الثانية.

ومن المحتمل أن الفرضية الثانية أكثر معقولية، بوجه عام، رغم عدم توفر دليل تجريبي كاف على أهمية نقل المهارات من حيث كونه مشكلة نفسية (Berry 1977). وعلى أي حال، إذا تم تصميم نظام الكتابة والإملاء على أساس أنه نظام انتقالي فمن المعقول إيجاد نظام كتابة مشابه ومتقارب مع نظام الكتابة للغة الثانية الذي هو الهدف البعيد لتعلم القراءة والكتابة حتى وإن كان ذلك النظام لا يسهل قراءة اللغة الأم.

ولا تقتصر صعوبات ومشكلات تعلم القراءة بلغة ما ونقل مهارات التعلم إلى لغة أخرى على مسألة تناقص الأهداف وحدها بل تتعداها إلى وجود خلافات حول الوسائل التي يمكن اتباعها لتحقيق تلك الأهداف. فإن كان تبسيط عملية القراءة هو أحد الأهداف، فكيف يمكن تبسيطها إلى أعلى حد ممكن؟ فإذا اعتقد المرء أن القراءة تعني المقابلة بين الرموز المكتوبة والوحدات الصوتية الممثلة لها، فينبغي عليه تصميم نظام كتابة يعكس ويمثل الوحدات الصوتية كافة أو كل صوتيم (في حالة استعمال أبجدية ألفبائية) أو يعكس ويمثل كل المقاطع (في حالة استعمال الأبجدية المقطعية) عن طريق تخصيص رمز لكل مقطع. وفي هذه الحالة يجب أن يعكس نظام الكتابة كافة الخصائص الصوتية لكل كلمة موجودة في اللغة. وبالتالي إذا تم استخدام نظام كتابة ألفبائي فإن الرمز (الصوت) الأخير الذي يعكس علامة الجمع في الكلمتين Cat و Fiddle، على سبيل المثال، سوف يصبح صوتين مختلفين وهما (S) و (Z) على التوالي، (رغم أنهم ممثلان بحرف واحد في الأبجدية). ويصدق هذا على الحرف اللين الثاني في جميع هذه الأزواج من الكلمات التالية الذي سوف يمثل صوتيا بواسطة رمز يختلف في الكلمة الأولى عن الرمز الذي يمثل به الحرف نفسه في الكلمة الثانية، وهي: Serene- Serenity -- narcosis- narcotic contrite- contrition mendacious- mendacity seduce- seduction. ومن الناحية الأخرى، إذا اعتقد المرء أن القارئ سلس اللسان لا يهتم

بالارتباط بين الحرف والصوت الذي يمثله ولكن يهتم بالارتباط بين الكلمة ومدلولها فإنه سوف يصمم نظام كتابة يعكس المفاهيم الكامنة في المفردات والتراكيب النحوية. وبالتالي فإن الرمز الأخير الذي يعكس حالة الجمع في كلمتي cat و fiddle سيكون موحدا لأنه يعكس معنى الجمع في الكلمتين ولا يعكس الخصائص الصوتية في كل منهما. وبنفس الطريقة يمثل الحرف اللين الثاني في كل زوج من الكلمات المشار إليها أعلاه باستعمال الرمز الكتابي نفسه لأن ذلك الرمز يعكس المعنى وليس الصوت.

ويقترح بيري (Berry 1977) أن وجهة النظر الأخيرة لو تم تطبيقها حرفيا سنصل إلى النتيجة بأن نظام الأبجدية الألفبائية لا يخدم القارئ سلس اللسان في عملية القراءة لا من قريب ولا من بعيد، لأن القارئ سريع القراءة يتعامل مع النص على أساس أنه رسم للأفكار وليس رسم للكلمات. وقد يتفق الكثيرون معي في هذا التأويل.

ومن ناحية أخرى، فإن الكثيرين من أولئك الذين يعتقدون أن أي نظام كتابة مثاليا ينبغي أن يعتمد على رموز صوتية هم على استعداد لتعديل آرائهم عندما يتبين لهم عدم عملية هذه الطريقة. إذن إلى أي مدى ينبغي أن يعكس نظام الكتابة الرموز الصوتية للنص وإلى أي مدى ينبغي أن يعكس الدلالات المجردة للمفردات والتراكيب النحوية إذا كان هدف المرء هو القراءة السلسة؟ وهل يعتبر هذا الأمر مهما؟

ويدعي فينزكي (Venezky, 1977: 47) أنه "عندما جرت محاولات لمقارنة المقدرة على القراءة عبر الثقافات المختلفة فإن من بين الملاحظات الصائبة التي تم التوصل إليها هي أنه بصرف النظر عن الاطراد والتناسق الصوتي لنظام الكتابة والإملاء فإن نسبة كبيرة من الأطفال في جميع البلدان يمكن تصنيفهم على أساس أنهم يقرؤون قراءة علاجية، وقد جاء معظم الأطفال داخل هذه المجموعة من بيئات متواضعة اقتصاديا واجتماعيا". (الأحرف المائلة أضافها المؤلف). ولقد وجد روبن وشلسنجر (Rubin & Schlesinger 1974) من خلال التجربة التي أجرياها أن ليس هناك أثر سلبي مطرد لنظام التهجية على سرعة القراءة أو على درجة الفهم بين تلاميذ

الصف السابع للتلاميذ الإسرائيليين الذين تم اختبارهم باستعمال ثلاثة أنظمة تهجية مختلفة من حيث إنتاجها لكلمات متجانسه الرسم ومختلفة الدلالة والاشتقاق.

وتتبع الخلافات حول الخصائص التي تسهل عملية القراءة أساسا من الخلافات حول طبيعة القراءة ذاتها. وبنفس الطريقة أدت الاختلافات في الرأي من حيث طبيعة التعلم والكتابة ونقل المهارات من لغة إلى أخرى إلى وجود اختلافات في الرأي من حيث الأمنيات التكتيكية التي تؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف. فإذا افترضنا، على سبيل المثال، أن تعلم القراءة يتطلب عملية الربط بين الرموز والأصوات فهل يعد تعلم الرموز التي تعكس أصواتا تختلف عن بعضها اختلافا بسيطا أسهل في تعلمها، مثل الفرق في نطق رمزي الصوتين (p) و (b) أم يعد تعلم الحروف التي تختلف عن بعضها اختلافا كبيرا في نطقها أسهل؟ يقول فينزكي (Venezky 1977) مجيبا عن هذين السؤالين: إنه ثمة عدد قليل جدا من الدراسات التي يمكن أن تساعدنا على فهم هذا الفرق، بل إنه قد لا توجد أي دراسات في هذا المجال. وفي نهاية الأمر، يستفهم المرء عن مدى أهمية التشبث بالخصائص الفنية عند تصميم نظام الكتابة إذا كانت فعالية وقوة تلك الخصائص خاضعة لإبداء الرأي فيها وإذا كان من الضروري في بعض الأحيان التنازل عنها من أجل تضمين خصائص أخرى مرغوب فيها.

ومن الأساليب القوية الأخرى التي تقود إلى اتخاذ موقف معتدل نحو الخصائص الفنية بأن هذه الخصائص تبدو أقل أهمية من غيرها من الاعتبارات الاجتماعية في مقبولية أو رفض نظام الكتابة. فقد كتب اليهود الأوربيون الجودزمو(*) (لغة رومانسية) وكتبوا اليدش(*) (لغة جرمانية) بالأحرف العبرية دون إعطاء وزن كبير للكفاية الفنية للأحرف العبرية من حيث تمثيلها لهاتين

(*) الجودزمو لغة مشتقة من الأسبانية والبرتغالية والعبرية وغيرها، وتكتب بالأبجدية العبرية ويتكلمها يهود غرب أوروبا. المترجم.

(*) اليدش لغة مشتقة من الألمانية العليا والوسطى والعبرية والروسية والبولندية وغيرها، يتكلمها يهود شرق أوروبا وأحفادهم. المترجم.

اللغتين. كذلك كتبت الشعوب المسلمة غير العربية إلى وقت قريب لغاتهم بالأحرف العربية، كما كتب الكاثوليك السلافيين لغاتهم بالأحرف اللاتينية بينما كتب الأرثوذوكس السلافيين لغاتهم بالأحرف السريالية تحت اعتبارات عوامل اجتماعية ليس لها علاقة بالخصائص الفنية. وتعد أسبقية الاعتبارات الاجتماعية أكثر وضوحا، وخاصة عندما نرى جماعات فرعية من نفس الأمة تكتب نفس اللغة باستعمال نظام كتابة مختلف.

فعلى سبيل المثال، نجد اللغة الصربية الكرواتية يكتبها الكاثوليك الكرواتيين بأحرف لاتينية، ويكتبها الصرب الأورثوذوكسيون بأحرف سريالية. وكان يكتبها البوسنيون المسلمون في الماضي بالأحرف العربية. وتوضح هذه الأمثلة أثر الارتباط الديني على مقبولية نظام جديد للكتابة وهكذا يرتبط قبول الأحرف المرتبطة بالنصوص المقدسة بانتشار وقبول النصوص المقدسها ذاتها. فنجد المسلمين يزينون حيطان مساجدهم بآيات من النص القرآني مكتوبة بأروع فنون الكتابة العربية ونجد الأساقفة الكاثوليكيين يتتبعون الأحرف الأبجدية اللاتينية على أرضية الكنائس عند تأدية الطقوس والشعائر الجنائزية (Blligmeier 1987). ومن الإدعاءات الشائعة عند اختراع نظام للكتابة، مجيء العون والمساعدة من عالم ما وراء الطبيعة. ففي بلاد ما بين النهرين، كان الناس يعتقدون أن ابن ملكهم الملك الإله اخترع نظام الكتابة، وكذلك المصريون القدماء ينسبون اختراع الكتابة إلى الإله ثوث (Billigmieier 1987). كما ينسب اختراع الكتابة إلى سايلس جون إدوارد مؤسس حركة دينية عند جماعات الهنود الحمر في غرب أمريكا الشمالية والمكسيك. ومن المفاهيم الشائعة بين جماعات الهنود الحمر في أمريكا الشمالية أن إدوارد ينسب اختراعه لنظام كتابه إلى "رؤيا رآها في منامه" (Basso and Anderson 1973). وتساعد الأصول الماوراء الطبيعية لأنظمة الكتابة على تعزيز شرعية السلطات الدنيوية التي يمثلها النظام الكتابي. فمنذ زمن الملك الأشوري حامورابي (c. 1950 BCE) إلى الزمن الحاضر صنف الحكام وسنوا القوانين والمراسيم الخاصة برموز الكتابة. وفضلا عن ذلك فإن توفير إدارة مستقرة للدول الكثيفة السكان، دون وجود نظام كتابة، يصبح أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا.

والكتابة، مثل أدوات السلطة الأخرى، يمكن لمن يسيطر عليها التحكم فيها واستغلالها لخدمة أهدافه. فإذا استخدم الحاكم الكتابة للمحافظة على السلطة يمكن للمحكومين استخدامها للوصول إلى السلطة. وبالتالي نجد الأقليات العرقية المقهورة دائما تطالب بكتابة اللغة التي تتكلمها بنظام كتابة لا يختلف عن نظام الكتابة الذي تكتب به لغة حكامهم بصرف النظر عن ملاءمة نظام كتابة لغة الحكام لتمثيل لغة الأقليات أو لا. وإذا شاؤوا الاستفادة من الميزات التي يتمتع بها نظام كتابة لغة حكامهم فإن استغلال ذلك النظام لكتابة لغة الأقلية سوف يساعد أفراد هذه الأقلية على سرعة تعلم لغة الأغلبية الحاكمة. وعندما يتم ترقية لغة الأقليات إلى لغة مكتوبة من أجل أن تمثل جسرا يقود إلى تعلم لغة الأغلبية الحاكمة سوف يصبح توحيد نظام الكتابة باللغتين أمرا مفيدا ومجديا. إن الإرساليات التبشيرية المسيحية، وخاصة جماعة المؤسسة الصيفية لعلم اللغة التي ربما هي أكبر مؤسسة تهتم بأنظمة الكتابة، تميل إلى استخدام نظام كتابة اللغة القومية أو اللغة الرسمية للدولة التي يوجد فيها المتكلمون باللغة غير المكتوبة من أجل تسهيل تعلم لغة الأغلبية ومن أجل تلبية رغبة الأقليات في إيجاد نظام كتابة للغتهم مشابهة لنظام كتابة لغة حكامهم.

وفي بعض الحالات تطلب الأقليات نظام كتابة خاصا باللغة التي تتكلمها مختلفا عن نظام كتابة لغة حاكميها. إذ يريدون نظام كتابة متميزا خاصا بهم. ومن الأمثلة على هذه الحالة، أنظمة الكتابة للغات المحلية في غرب أفريقيا وتشمل: لغة فاي ومندي والأبجدية المقطعية للغتي لوما وكبلي وأبجدية لغة باسا في ليبيريا وسيراليون والأبجدية المقطعية للغة بامون في الكمرون وشرق نيجيريا والأبجدية المقطعية للغة بيتي في ساحل العاج وتم تطويرها جميعا بعد إدخال الأحرف الأبجدية اللاتينية والعربية (Dalby 1967, 1968).

وتعد الأبجدية المقطعية للغة فاي في ليبيريا أقدم هذه الأنظمة حيث اخترعت عام 1833م. ومما دعا إلى اختراعها وقبول الناس لها برغبة شعب الفاي في الوصول إلى السلطة والتمتع بالمزايا المادية التي تتمتع بها الجماعات التي تتكلم لغات مكتوبة من

حولهم (Dalby 1967). وينظر الأفريقيون إلى ندرة الثقافة المكتوبة في بيئتهم بأنها هي السبب لتصنيفهم في موضع ثانوي بين شعوب العالم (Dalby 1968).

ومما يجدر ذكره، أن البنية السائدة للغة فاي هي بنية صائتين- صامت صامت مما يجعلها أكثر ملاءمة مع النظام المقطعي لا الأبجدي. ولكن من غير المحتمل أن تكون هذه الخاصية الفنية هي المسؤولة عن مقبولية أبجدية هذه اللغة. وفي الواقع يعد النظام المقطعي أقل مرونة (Kotei). وبدلا من اختراع نظام كتابة متميز متناغم مع التقاليد الإفريقية متمثلا في استعمال أحرف ورموز محلية لأغراض مفيدة كان استعمال الرموز المحلية الأفريقية محاطا ومغلفا "بدرجة عالية من الغموض والسرية" (Dalby 1968). ويقترح دالبي فعلا أن هناك (تطبيقات شبه سرية) لنظام كتابة لغة فاي، وقد قدم سكراينر وكول (Scribner and cole 1981) تقريرا مفاده أن فائدة تعلم قراءة وكتابة لغة فاي الذي كثيرا ما ذكرها الملمون بالقراءة والكتابة هي السرية في استمرار متابعة شؤونهم الخاصة.

وفي القرن التاسع عشر تمتع المتكلمون بلغة فأي بمكانة اقتصادية أعلى نسبيا من المرتبة الاقتصادية التي تتمتع بها الشعوب الأفريقية المجاورة وتمتعوا أيضا بصيت ذائع مرجعه إلى نظام الكتابة المتميز للغتهم (Dalby 1967). وكما يقول دالبي (Dlby 1968) لقد استثارت الأبجدية المتميزة للغة فاي مشاعر المنافسة بين الشعوب الأخرى في المنطقة وأججت رغبتهم في ابتداع أنظمة كتابة خاصة بلغاتهم، وهكذا أدى التنافس والرغبة في السرية إلى تطوير وابتداع أنظمة كتابية مختلفة لكثير من اللهجات المحكية وغير المكتتبة.

ولكن ربما أسهمت حوافز ودوافع أخرى في ابتداع ومقبولية هذه الأنظمة الكتابية المحلية. ويقترح كوتي (Kotei 1972) أنه في الوقت الذي تشعر غرب أفريقيا بالحسد والغيرة تجاه المكاسب السلطوية والمكاسب المادية المرتبطة بمعرفة الأبجديتين اللاتينية والعربية نجد أنهم ينظرون إلى نظامي الكتابة هذين بأنهما الأدوات التي أدت إلى إخضاعهم والسيطرة عليهم. وبالتالي ينظر الأفارقة إلى استعمال أنظمة الكتابة المحلية والرموز المحلية للكتابة وسيلة ليست لتقدمهم

المادي فحسب بل أيضا لمقاومة هيمنة الأجانب. ومن البواعث الأخرى التي يقترحها كوتي على الميل إلى استخدام رموز كتابة محلية هو الخوف من المخترعات الحضارية المرتبطة بالأبجديتين العربية واللاتينية. ويبدو أن مثل هذا الخوف يكمن في الحلم الذي رواه وايدو زوبو Wido Zobo، مخترع رموز كتابة لغة لوما، الذي كثيرا ما يروى ليشرح الأسباب التي شجعته وأوحت إليه بهذا الاختراع. حيث حلم بأنه كان جالسا وجها لوجه أمام ربه، فاتهم ربه بأنه هو الذي ترك شعب لوما في الجهل، وتركه دون نظام كتابة للغته. فأجاب الرب أنه كان خائفا من أن تقود سلطة القراءة والكتابة شعب لوما بعيدا عن عاداتهم ومعتقداتهم التقليدية. فوعد وايدو زوبو ربه بأن شعب لوما سوف يستمر في العيش كما عاش في الماضي، وأنه سوف لن يعلم الكتابة لامرأة على الإطلاق. "وبالتالي أمره الرب وبين له كيف يمكنه تحضير وإعداد حبر من نبات كريير المتسلق" (Dalby 1968).

ويدل إفشاء وايد زوبو لهذه الرؤيا على أن رموز الكتابة المحلية يمكن أن تؤدي دور الغربال للفصل بين الاختراعات الحضارية المرغوب فيها عن الاختراعات المرغوب عنها. وبمعنى آخر، إن رموز الكتابة المحلية تتيح لمستعمليها فرصة الاستفادة من التقنيات الحديثة دون التضحية بالمعتقدات والممارسات القديمة. حيث توفر رموز الكتابة المحلية حلا رائعا لكيفية أن يكون الإنسان متمسكا بالتقاليد وفي الوقت نفسه مواكبا للعصر. وبإيجاز تزودنا طرق ابتكار وانتشار رموز الكتابة المحلية في غرب أفريقيا بأمثلة تعبر عن أهمية الاعتبارات اللغوية الاجتماعية من حيث مقبولية نظام جديد أو رموز جديدة للكتابة. ومن المتفق عليه أن هذه الاعتبارات تفوق في قيمتها الجوانب الفنية من حيث دورها في مقبولية رموز الكتابة الجديدة. ومن الأجدر بمن يطلب المساعدة عند تصميم واختراع رموز ونظام متميز للكتابة أن يطلبها من علماء الانثروبولوجيا والمختصين في العلوم السياسية وعلماء الاجتماع بدلا من أن يطلبها من الاختصاصيين في علم اللغة وعلم النفس.

معيرة اللغة: "لكل الناس لكل العصور"

في أوائل القرن الثالث عشر الميلادي في بريطانيا، وصف مرسوم م
الياردة المعيارية، مقسمة إلى ثلاثة أقدام معروفة، حيث يتكون كل قدم مـ
بوصة "لا أكثر ولا أقل" تشيشوم (Chisholm 1980). فأكد تقسيم القدم إلى ا
عشرة بوصة القياسات المألوفة والمتعارف عليها، إذ أن تقسيم القدم إلى اث
عشرة بوصة أمر محتوم كحتمية أعداد الأصابع في يد الإنسان. "لا أكثر ولا
تذكرنا بأن التكافؤ والمماثلة بين البوصة و1/12 من طول القدم أمر تعس
استبدادي. إذ من الممكن- بل من الأفضل- القول بأن البوصة تساوي أو تك
عشر طول القدم. وإذا كان هذا المرسوم الملكي يذكرنا بالطبيعة الاعتبا
التعسفية لأغلبية القياسات فإنه يقترح لنا أيضا أن وحدات القياس قد تختلف
زمن إلى آخر ومن مكان إلى آخر. وبالفعل فإن المتغيرية والتقلبية في استعمال
هذه الوحدات القياسية هو الذي حدا بالسلطات إلى إصدار المرسوم.

لقد تولدت من نظام القياسات الروماني، الذي ورثته أوروبا، فوضـ
أنظمة القياسات الدولية والإقليمية تشيشوم (Chisholm 1980) تماما
توالدت اللغات الرومانية المختلفة من اللغة اللاتينية. وما أنظمة القياس المت
في العالم اليوم وبقاياها إلا شاهد على هذه الفوضى. وفي عالم اليوم الذي يعد
نظام القياس المتري أكثر شيوعا، نجد نظام القياسات الإنجليزية يعبر عن أث
بقايا العصور الوسطى، وحتى ضمن حدود نظام القياس الإنجليزي ثمة فروق مـ
وإقليمية. ومن ناحية أخرى، نجد الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تستـ
أقيسة المقادير المستعملة في العصور الوسطى، مثل الجالون للسوائل والمك
للحبوب، الموروثة منذ زمن الاستعمار، بينما نجد أن هذه المقاييس تم تغييره
المملكة المتحدة منذ عام 1824م. ومما يجدر ذكره هنا، أن الجالون والمكيا
الولايات المتحدة أصغر من مقابلاتهما في المملكة المتحدة بنسبة 17٪ و 3٪
التوالي. ومن الممكن مقارنة فوضى أنظمة القياسات المتناقضة في أوروبا في الع

الوسطى التي فشل شارلمان في توحيدها على الرغم من الجهد الكبير الذي بذله مع الدرجة العالية من التجانس والتوحيد في العالم القديم. فقد كانت وحدة القياس الطولي "ذراع" المصرية القديمة تستعمل على نطاق واسع، وهي وحدة قياس أطوال مبنية على طول ذراع الإنسان من المرفق إلى نهاية الإصبع وقد تم اختراعها منذ 3000 آلاف سنة قبل ميلاد المسيح.

وقد تمت معيرة هذه الوحدة القياسية بمقارنتها بذراع اصطناعي مصنوع من حجر الجرانيت (الصوان) تقاس وتقارن عليه أذرع الأشخاص على فترات متقطعة. وقد عكس الهرم الأكبر في الجيزة مدى دقة هذه الوحدة المقارنة مع أذرع الأشخاص حيث نجد أن كل جانب من جوانب الهرم لا ينحرف عن الطول الأساسي للهرم بأكثر من 0.05٪ (Chisholm 1980). ويعد النموذج الأصلي للذراع المصنوع من الجرانيت هو النموذج الرائد لما لحق من وحدات قياس معيارية مثل الاسطوانة المصنوعة من البلاتين والايريديوم الموجودة في المكتب العالمي للقياسات والأوزان في باريس باعتبارها الكيلوجرام المعياري.

وفي الوقت الذي يعد انتشار نظام القياس المتري نتاجا أساسيا من نتائج الثورة الفرنسية فقد اعترف الكثيرون ومنذ فترة طويلة بالحاجة إلى نظام قياس موحد. فقد اقترح القس جبرائيل موتن، أسقف كنيسة القس بول في مدينة ليون الفرنسية، نظام قياس للأطوال تميز بخصائص دلت على خصائص نظام قياس الأطوال الحديث منذ مائة وعشرين عاما قبل الثورة. وقد كانت الممارسات والإجراءات القديمة المتعلقة بالقياس راسخة ومحصنة بدرجة عالية إلى الحد الذي تطلب القيام بثورة من أجل إيجاد نظام قياس موحد. ولقد أشار تشيشولم (Chisholm 1980) إلى أن نظام القياس غالبا ما يتم اعتماده وإقراره في حالات الثوران والجيشان كما حدث في أمريكا اللاتينية والاتحاد السوفيتي وفي الصين. فعندما تأسس النظام المتري بفعل القانون في فرنسا عام 1799م كان الشعار الذي تم اعتماده مع هذا النظام هو "لكل الناس وفي كل العصور" تشيشولم (Chisholm 1980)، بمعنى المعيرة النهائية.

ومن خلال مناقشة روبن (Rubin 1977) لموضوع معايرة اللغة وتقييسها أشارت إلى أن كافة المعاملات الإنسانية تحتاج إلى درجة من المعايرة، بمعنى آخر، تحتاج المعاملات الإنسانية إلى درجة من التوقعات المشتركة والفهم المشترك. ولو تعامل كل شخص مع غيره من خلال معايير ومقاييس مختلفة لتوقفت عملية التفاهم بينهما. وتعد صعوبة التعامل في الدوائر العملية من خلال أنظمة قياس محلية وإقليمية مختلفة هي الدافع الأساسي لاعتماد نظام متري أو نظام قياس موحد.

وعندما يكون التواصل مقتصرا على أفراد المجتمع المحلي الذين يعرف بعضهم بعضا ويتعامل بعضهم مع بعض فإن الاختلافات الإقليمية والوطنية تسبب بعض المشكلات في التفاهم. وعندما تتوسع الشبكة لتشمل ما وراء المجتمع المحلي فإن الاختلافات المحلية تعوق عملية التفاهم. تماما كما تحتاج العلوم الحديثة إلى قياسات معيارية وكما تحتاج عمليات الإنتاج الصناعي الكبرى إلى قطع غيار معيارية قابلة للتبادل بوضع إحداها مكان الأخرى فإن عمليات التفاهم والاتصال فومحلية (ما وراء المجتمع المحلي) تحتاج إلى استعمال صيغ قياسية فومحلية. وكثيرا ما يحدث في أماكن متفرقة من العالم أن يتوقف سكان الحي أو القرية الواحدة عن الحديث من أجل مخاطبة شخص غريب باستعمال اللهجة المعيارية القومية، وهي اللهجة أو اللغة الفومحلية التي يشترك فيها سكان الحي أو القرية مع الشخص الغريب. ومن بين معايير إقرار ما إذا كان ضربان من ضروب اللغة يكونان ضربين مختلفين للغة نفسها أم هما لغتان مختلفتان هو مدى اشتراك متكلمي هذين الضربين في مقدرتهم على التكلم بضرب لغوي مفهوم لكليهما (Ferguen and Gumperz 1960).

وكما تتكاثر وتنتشر أحيانا أنظمة القياس الوطنية والإقليمية المقتبسة من أصل واحد كذلك تتطور ضروب اللغات الوطنية والإقليمية المنحدرة من لغة أولية واحدة. وكما تسير عملية معيرة القياسات من المركز إلى الأطراف كذلك تشع عملية معيرة اللغة على نفس الطريقة من مراكز السلطة في الحاضرة.

وكما تأتي معيرة أنظمة القياس في الغالب نتيجة لثورة أو جيشان سياسي وإعادة بناء، فإن عملية معيرة اللغة تأتي هي الأخرى نتيجة لثورة أو جيشان

وإعـادة بـنـاء سياسـي. فقـد تم تأسيس المجمـع اللغـوي الفرنسي في فـترة مـثل هـذه الفترات. وكمـا تكشف معيرة المقاييس عن وجود نوعين من الأنظمة التـاريخية، هما تطور اعتباطي، مثل نظـام الأوزان والمقاييس الإنجليزية، ونظـام مخطط ومدروس مثل النظام المتري الفرنسي (Chesolm 1980). كذلك معيرة اللغة قد تأتـي نتيجة لتطور غير مخطط لـه أو لتخطيط لغوي واضح. وكـان روشيلييه الداعـي إلى وضـع قـانون ينظم الأوزان والمقاييس هو نفسه مؤسس المجمع العلمي الفرنسي. وأخيرا، كما يصعب توحيد الاختلافات المألوفة في وحدات القياس، كذلك يصعب توحيد ومعيرة ضروب اللغة المختلفة المألوفة في ضرب واحد. فقد كتب جونسن (Johnson 1755) في مقدمة المعجم الذي صنفه مقتبسا من هوكر (Hooker) العبارة التالية: "لا يمكن إحداث تغيير دون التسبب في مضايقة وإزعاج حتى لـو كـان التغير من الأسوأ إلى الأفضل" (McAdam and Milne 1963: 7).

إلا أن المقارنة بين معيرة المقاييس والأوزان ومعيرة اللغة لا يمكن أن تتعدى هذا الحد للأسباب التالية: أولا، الدقة والضبط البالغين خصائص ليست دائما مطلوبة في اللغة. فقد يتعمد الأدباء الغموض كما يتعمد السياسيون التعتيم والتشويش والإرباك وبالتالي قد يكون من المناسب والمفيد تبين نظرية "همبتـي دمبتي" في اللغة القائلة بـأن الكلمة تعنـي مـا يريد لهـا متكلمها أن تعنيه "لا أكثر ولا أقل". ثانيا، إن اللغة ليست مجرد أداة. إذ يعلق هوجن (Haugen 1971) على نظرية راي وتاولي (Ray s 1963) و (Tauly 1968) في معيرة اللغة قائلا: إن فرضية النظريتين الأصلية القائلة بأن اللغة مجرد أداة للتفاهم هي فرضية خاطئتان. بل إن اللغة نظام معرفي معقد لا يمكن مقارنته بـالأدوات الـتي صنعها الإنسان لـيطور مـن مقدرتـه علـى الـتحكم في البيئة والسيطرة عليها. ثالثا، عندما تمثل الضروب اللغوية الهوية للإنسان قد لا نوافق على التخلي عنها وتركها على الأخص عندما يكون سبب التخلي يعود إلى فعالية شكلية خالية من الروح. وأخيرا، مـن المستحيل إيقـاف نمو أو تجميد أنمـاط اللغـة وضروبها التي تنمو باستمرار وتتغير حتى وإن كانت هي نفسها نتيجة لنمو وتطور من حالة سابقة. ولا يوجد أفضل من وصف اللغة من جونس (Johnson 1755) في مقدمة المعجم الذي صنفه راجع (McAdam and Miline 1963: 24).

((الذين استهواهم هذا المشروع بمراجعته وتفحصه يتوقعون منه أن يصلح لغتنا ويضبطنا ويضع حدا لتلك التغيرات التي مر عليها زمن توفرت فرص كثيرة من أجل تثبيتها منذ أن عرفناها دون معارضة. وبهذه النتيجة اعترف بأنني انغمست في توقعات ليس لها مبرر من حيث الخبرة. فعندما نرى أناسا يعمرون طويلا ثم ينتقلون إلى عالم الآخرة في وقت محدد واحد تلو الآخر، من قرن إلى قرن، نقهقه على ما يسمى بإكسير الخلود الذي يعتقد البعض أنه يطيل الأعمار ويمد في الحياة إلى ألف عام: وبنفس الطريقة يهزا ويسخر الآخرون من المعجمي الذي لا يستطيع أن يوفر مثالا لأمة نجحت في الحفاظ على كلمات وتعابير لغتها من التبديل والتغير، والذي يتصور أن المعجم الذي صنفه يمكنه تحنيط اللغة وحفظها من الفساد والانقراض، أو الذي يعتقد أن في مقدوره تغيير الطبيعة التحقمرية (الدنيوية) أو في مقدوره تخليص الدنيا من الحماقة الغرور والرياء.

وبهذا الأمل تم تأسيس المجامع اللغوية والعلمية لتحقيق هذا الهدف لحماية ساحات اللغة وشوارعها ولإلقاء القبض على المخالفين لقوانينها والهاربين من العدالة ولصد المتدخلين، ولكن يقظة تلك المجامع وأنشطتها ضاعت عبثا، فالأصوات سريعة التغير ومن الصعب أن تضبط بقوانين، وإن ندعي ربط المقاطع الصوتية بقوانين تؤلف بينها وإن نجلد الريح بالسياط هما عملان متساويان من حيث الاعتداد الزائد بالنفس، مثل إدعاء الذي لا يقبل الربط بين أهدافه وتطلعاته وما يمتلكه من مقدرة وإمكانيات)).

وحتى النظام المتري الذي أشيع عام 1799م "لكل الناس ولكل العصور" قد استبدل به عام 1960 م النظام الدولي للقياسات الذي يضم ويقنن الأنظمة الفرعية التي شاعت في القرن العشرين والتي تصحح أنظمة قياس القرن الثامن عشر الأصلية التي قيل عنها إنها غير دقيقة وغير صالحة للعلوم الحديثة تشيشوم (Chisholm 1960). وإذا كان حتى النظام المتري لم يسلم ويحفظ من التغيير فإلى أي مدى يستطيع المخطط اللغوي "تحنيط لغته وأن يؤمن عليها من الفساد والانقراض".

وهكذا تشير التخطيطات التي ذكرها جونس في مقدمة معجمه إلى التغيرات التي تحدث على مرور الزمن، إلا أن التغيرات التي تطرأ على اللغة عبر الأزمان المختلفة هي نتيجة للتغيرات التي تحدث في زمن قصير، بل وفي الزمن الواحد. وما التغيرات التي تحدث في استعمالات اللغة ونراها من حولنا وخاصة

التغيرات المرتبطة بالطبقات الاجتماعية إلا النموذج الأول للتغيرات التي تحدث على مرور العصور وبالتالي فإن مفهوم "المعيرة لكل الناس" ما هو إلا مفهوم خادع وبنفس درجة خداع المفهوم "المعيرة لكل العصور".

وإذا جاز إيجاد لغة ممعيرة تماما، فما هي هيئة تلك اللغة وما شكلها؟ إذ يقول فيرجسون (Fergnson 1962: 10) "المعيرة المثالية تدل على وجود لغة لها نمط واحد مقبول لدى جميع متكلميها الذين يشعرون أنه ملائم لكل الأغراض التي تستعمل فيها اللغة بتعديلات بسيطة. فالاختلافات بين الضروب الإقليمية للغة والمستويات الاجتماعية واختلاف الضرب المكتوب عن الضرب المحكي منها تكون اختلافات بسيطة جدا" وحتى هذه المثالية في المعيرة تعترف ببعض الاختلافات، وإن كانت بسيطة، الأمر الذي يعكس استحالة إيجاد لغة موحدة تماما. ومن اللافت للنظر أن لتعريف فيرجسون جانبين أساسيين الأول يتعلق بالموقف من اللغة ويتعلق الثاني بالسلوك اللغوي. فتوصيف اللغة سواء عن طريق إعداد كتاب لتوضيح نحوها وصرفها أو عن طريق تصنيف معاجم أو من خلال ملاحظات وإصلاحات محرري النصوص والمدرسين والكتاب والنقاد أو أي جماعة أخرى حريصة على سلامة اللغة، فإن هذه الأساليب جميعها لا تمثل المعيرة لأن عمليتي تقعيد اللغة أو إصلاح أساليبها من الممكن تجاهلهما أو رفضهما. أما الضرب المعياري فلابد أن يكون "مقبولا لدى الغالبية" وأن يكون "مناسبا وملائما لدى الغالبية". ولكن هذا الموقف ليس كافيا لإيجاد معيرة مثالية للغة لأن المشاعر والآراء ينبغي أن تترجم إلى أفعال. وأن الاختلافات الفعلية ينبغي أن تكون "بسيطة جدا".

ومن الناحية الواقعية العملية، من الأجدر أن نتناول عملية معايرة اللغة وتقييسها من حيث موقفنا تجاهها لا من حيث سلوكنا اللغوي. أي أنه، من المحتمل أن يؤيد الناس فكرة وجود ضرب لغوي صالح لكل الأغراض التي يرونه مناسبا لها. هذا إذا استعملوه من حيث المبدأ. ويعرف لابوف (Labov 1968, 1966) مجتمع اللغة من خلال ما يشترك فيه أفراد المجتمع من تقييم للغة وليس من خلال ما يشتركون فيه من أنماط سلوكية لغوية. وانسجاما مع هذا التعريف، فإن

أفراد المجتمع اللغوي الواحد يعطون نفس القيمة لسلوك لغوي معين كأن يقولوا بأنه "مناسب" أو "صحيح" أو "حسن" أو "غير مناسب" أو "غير صحيح" أو "خطأ". وإذا كان المتكلمون لغة واحدة يتفقون على وجود نموذج لغوي صالح لكل الأغراض أكثر من احتمال استعمالهم لهذا النموذج لكل الأغراض فلماذا يحدث ذلك؟

أولا: لا يوجد على الإطلاق من يستعمل اللغة بأسلوب واحد فقط. إذ عندما نتكلم ننتقل من أسلوب إلى آخر ومن ضرب إلى آخر من ضروب اللغة من أجل ملاءمة الكلام مع سياق الاستعمال: محكيا أو مكتوبا، رسميا أو غير رسمي، دنيويا أو علمانيا وهلم جرا. وكذلك من أجل الملاءمة بين الكلام والغاية منه. وبالتالي حتى وإن أتقن المرء ضربا محددا من ضروب اللغة نجده أحيانا يعدل فيه أو يقلع عنه تماما بما تمليه عليه ضروب المقام. وذلك لأن الأسلوب أو الضرب اللغوي الذي توظفه هو جزء من المعنى الذي تريد إيصاله إلى السامع أو القارئ. ولا يمكن أن نحصر استعمالنا اللغوي على أسلوب واحد دون حصر وتحديد مقدرتنا على تحقيق الهدف من التواصل. أما الاستعمالات المحصورة في أسلوب واحد فتمثل في الاستعمالات المخزنة في "جهاز الحاسوب" سواء كانت شفهية أو مكتوبة وهذا يناسب البرنامج المعد لجهاز الحاسوب لأنه مقصور على هدف تواصلي محدد. وبالتالي لو سلمنا بوجود نموذج واحد صالح لكل الأغراض فإننا لا يمكن أن نستعمله لكل الأغراض.

ثانيا: ترى طبقة النخبة أن الرموز التي تميزها عن العامة، سواء كانت رموزاً لغوية أو غير لغوية، دليل على سموها وتفوقها وتبرير للمكانة المتميزة التي تتمتع بها (Korch 1978). وبالتالي فمن مصلحتها أن تعمل على إشاعة ضروب اللغة الخاصة بها واعتبارها الضرب والنموذج المعياري الوحيد. ليس من أجل إظهار مهابة وتوقير الجماهير لتلك الطبقة ولكن أيضا من أجل إضفاء شرعية على قرارات الدولة والكنيسة ومؤسسات الحكم الأخرى. هل تتمتع القوانين والمراسيم بالشرعية إذا نشرت وأعلنت بلغة "غير صحيحة"؟ هل يرتكب الإله أخطاء نحوية؟ وفي مقابل هذا، ألا ينبغي أن تكون اللغة التي تستعملها النخبة سليمة إذا كانت

هي نفسها لغة المؤسسات الحاكمة؟ فالضرب اللغوي الذي تفضله طبقة النخبة عادة ما يكون هو الضرب المستعمل في المدارس" الأمر الذي يؤدي إلى قبول الجماهير لهذا الضرب، وهو ما يسميه ملروي وملروي (Milroy and Milroy 1985) في كتابهما المعنون "أيديولوجية المعيرة" أن هناك طريقة سليمة لاستعمال اللغة وينبغي على جميع الناس استعمالها بتلك الطريقة.

أولئك الذين يقبلون النموذج أو المثال ولكنهم غير قادرين على استعماله فإنه يؤكد شرعية تبعيتهم وخضوعهم. وتعمل المدارس وتشجع على توالد وتوارث البناء الاجتماعي في كل جيل عن طريق ترويج النموذج المثالي دون العمل على تنفيذه. ومن ناحية أخرى، إذا رفض المجتمع قبول النموذج المثالي فإنهم يهدمون النظام الاجتماعي القائم. ولعل هذا يوضح سر الارتباط المستمر بين استعمال اللغة والأخلاق الذي ناقشاه ملروي وملروي Milroy and Milroy. حيث يرى عضو طبقة النخبة المعتز بنفسه أن النظام الاجتماعي أو اللغوي القائم يمثل جانباً أخلاقياً وأن المعيار هو الرمز لذلك النظام.

وتساعد اللغة المعيارية على إيجاد خندق أو قناة في مواجهة بحر من الدناءة والبذاءة يهدد باجتياح النظام الاجتماعي وبالتالي النظام الأخلاقي. وعودة إلى ما يعرف بالاعتراف الأول، وجدنا محاولات الإمبراطور الروماني شارلمان في إصلاح المدرسة والكنيسة اللاتينية قد تم تنفيذها" من أجل ألا ينسى أولئك الذين يسعون إلى إرضاء الرب بالالتزام بالسلوك الصحيح أن يرضوه عن طريق الاستعمال الصحيح للغة". (Cited by Rabin 1985: 81 Alcuin c. 735-80). ويوجد مثال حديث يتناول العلاقة بين قواعد اللغة والجانب الديني الأخلاقي يتمثل في هذا الاقتباس المأخوذ من تقرير ايدوره ولتي Eudera Welty حول الحادثة التالية من فترة طفولتها (Welty 1985: 30-31):

كانت دورات المياه المدرسية موجودة في الطابق تحت الأرضي من المباني الخاصة بالأولاد والبنات. قرعت السيدة دولنغ الجرس إيذانا بنهاية اليوم الدراسي، كنت ومعي صديقة لي نضع خططا لقضاء العطلة الأسبوعية في مقصورة مجاورة، فسألتها بصوت عال "هل تستطيعين أن تأتي

إلي لنقضي اليوم معا". فأجابت بصوت عال (وكانت العبارة التي استعملتها تتكون من ضمير المتكلم "أنا" وفعلين مساعدين (may and could) دون فعل أساسي (I might could). سمعت صوتا يسأل "من قال (might could)، واستمر الكلام: يبدو لي هذا الصوت وكأنه (ورددت قافية تغني للأطفال في الروضة يقصد بها التهديد والوعيد". فتحجر كل واحد منا في مكانه لأننا نعرف من الذي أصدر هذا الصوت وسأل هذا السؤال الدقيق الذي جاء من خلف باب غرفتنا. كان ذلك صوت السيدة ماكفيلي التي تدرس للفصل الرابع المواجه لفصلنا عبر البهو الكبير. ولم تكن من بين مدرسينا ولكنها كانت سيدة صارمة عابسة مرتدية ثياب الحداد التي ترتد بها الأرامل مع تنورة طويلة سوداء تصل إلى كعب قدميها وقميص به ياقة عالية وحزام من القطيفة. تحت عينيها دوائر سوداء. ويعبر وجهها عن مسحة حزن كنيسية. ونحن الأطفال تبدو لنا وكأن عمرها مائة عام. وإلى حد الآن نعتقد ذلك.

ثم قالت "يمكنك أنت أيضا أن تخبرني". سوف أستمر واقفة أنتظر إلى أن تخبرني لأنني أريد أن أرى من هو الذي استعمل هذه العبارة الخاطئة "مايت كود" (might could). وإن لم تخرج اليزايت فبالطبع لن أخرج أنا. ونحن نعرف إنها امرأة صارمة لن تتراجع أو تتردد في الوقوف في مكانها في الطابق تحت الأرضي حتى لو بقيت طوال المساء. أو ربما حتى طوال اليوم. وبالتالي فقد استسلمنا وخرجنا إليه. وكنت أود بكل جدية أن تتكلم اليزايت وتعترف بما قالت لأنني لست الذي تكلم.

"إذا هو أنتما"، ونظرت إلينا وكأننا زوج من الحيوانات التي تم صيدها وقالت: "اعلموا أن الشخص الذي لم يتكلم هو مذنب لارتباطه بالحادثة". "وإذا ضبطتكما مرة أخرى هنا تعيدون هذا الخطأ النحوي (might could) فسوف أرفع الأمر إلى السيدة دولنغ. وسوف نحبسكما كل يوم لمدة أسبوع". والآن آمل أن تكونوا قد خجلتم من أنفسكم بما فيه الكفاية". لأن استعمال هذه الجملة أمر سيئ واستعمالها هنا في الطابق تحت الأرضي يجعل الخطأ النحوي إثما. لأنني أعلم أن الكنيسة المشيخية تؤمن بأن جزاءكما على هذا قد يؤدي بكما إلى الجحيم.

وتعد معادلة جونسون التي تسوى بين تغير اللغة و "تلفها وفسادها" منسجمة ليس مع مذهب النخبة وحده بل أيضا مع فكرة أن اللغة المعيارية تجسد الجانب الأخلاقي الديني والفضائل المدنية، وبالتالي ينبغي الحفاظ عليها. كما يعد رفض قبول أيدولوجية حاكمة عرضا من أعراض إثارة الفتنة ومن أعراض الخسة

والدناءة الأخلاقية. وتماما كما اعتقد روشيلييه أن البدعة- رفض قبول عقيدة كنيسة عالمية- كالخيانة العظمى، ترى النخبة أن رفض قبول فكرة اللغة المعيارية عمل هدام. وباختصار، هناك سبب آخر يجعل الناس يقبلون فكرة اللغة المعيارية، على الأقل تحت ظروف الاستقرار السياسي النسبي، هو أن النخبة تعمل على ترويج قبول هذه الفكرة من خلال المؤسسات التي تحت سيطرتها. ونحن نربط بين سلطة وجلال تلك الأغراض والوظائف التي تؤديها اللغة المعيارية وبين اللغة المعيارية ذاتها.

ثالثا: أما السبب الثالث الذي يبرر ميلنا نحو قبول فكرة لغة معيارية موحدة فإنه ينبع من موقفنا وشعورنا تجاه كتابة اللغة. إذ نرى أن اللغة المحكية سريعة الزوال وما هي إلا مظهر ثانوي للغة بل هي مظهر متذبذب وغير كامل لما نعتقد أنه الصيغة الحقيقية المثالية للغة المتمثلة في مظهرها الكتابي.

ونجد هذا الاتجاه منعكسا في المجتمعات القديمة المزدوجة اللغة والأكثر تطرفا، كما هو حال العالم الناطق باللغة العربية. ويعرف فيرجسون (Ferguson 1959) المجتمع المزدوج اللغة بأنه يتسم بوجود دربين متوازيين للغة واحدة، وبمعنى آخر وجود لغتين متقاربتين يستعملهما أفراد المجتمع الواحد جنبا إلى جنب لأداء الوظائف المختلفة في داخل المجموعة الواحدة. وغالبا ما تكون إحدى هاتين اللغتين هي الضرب الذي يعكس التراث الأدبي الرفيع للغة، وهي الضرب المعياري المستعمل في الكتابات الأدبية والأكاديمية وكتابة النصوص الدينية وأداء الأغراض الرسمية الأخرى. ولكونه ضرب اللغة الذي يدرس في المدرسة لا يستعمل إطلاقا في المحادثات اليومية العادية. ويشير فيرجسون إلى أن أفراد هذا المجتمع يرون هذا الضرب "الرفيع" المكتوب من اللغة هو اللغة الحقيقية، أما الضرب الثاني "الأدنى" والمتميز بمفرداته وتراكيبه النحوية فيعكس اللغة الدارجة المستعملة لأداء أغراض الحياة اليومية، وقلما ينظر إلى هذا الضرب بأنه يمثل اللغة على الإطلاق. أما في المجتمعات غير المزدوجة اللغة التي لا يختلف فيها الضرب المكتوب عن الضرب المحكي اختلافا ملحوظا، فإن توقير وتبجيل الضرب المكتوب يكون فيها أقل حدة وأقل تطرفا. وفي الوقت نفسه، يميل الأفراد إلى إعطاء الضرب المكتوب قيمة أعلى

من الضرب المحكي. ويسهم ارتباط الضرب المكتوب بالنصوص المقدسة وبالسلطة الدنيوية، كما تسهم صعوبة تعلم النصوص الدينية في إعطاء الضرب المكتوب قيمة وتقديرا عاليين. وبحكم تميز النصوص المكتوبة باستقلاليتها، من حيث إن مدلول الكلام المكتوب لا يحتاج إلى سياق محسوس لإيضاحه، فإن التغير في الأساليب الكتابية هو العائق الأكبر تجاه مفهومية النصوص المكتوبة على عكس الحال في الضرب المحكي للغة. حيث يمكن تفادي عمليات سوء الفهم أو انعدامه عن طريق الاستعانة بالحركات والإشارات. وكذلك تشكل عملية التغيير في الأساليب الكتابية مشكلات للطباعين والناشرين الذين يسعون إلى إيجاد سوق واسع لمنشوراتهم فكلما زاد حجم مجتمع اللغة توسع سوق الكتاب أو سوق نشره.

وقد تعرف أول ناشر إنجليزي، وليم كاكستون، على المشكلات التي يعاني منها الناشرون والتي يسببها تعدد الأساليب والصيغ الكتابية المتنافسة في مقدمة أول كتاب نشره، وهو ترجمة لكتاب انيوديس (c. 1490) فكتب ما يلي:

تختلف الإنجليزية المحكية المستعملة في إحدى المقاطعات عن اللغة المحكية في مقاطعة أخرى. وكان هذا الاختلاف واضحا إلى حد أن زوجة أحد النبلاء الإنجليز كانت في رحلة بحرية في إحدى السفن المبحرة عن طريق نهر التيمز إلى هولندا. ولسكون الهواء وانعدام الرياح تأخرت الباخرة في منطقة فورلاندا وجاء أحد المسافرين يسمى شفيلد، وهو من النبلاء، إلى البيت وطلب اللحم كما طلب أيضا بيضا (eggys). فأجابته الزوجة الطيبة بأنها لا تجيد التحدث باللغة الفرنسية. فغضب المركيز (الرجل النبيل)، لا إنه هو الآخر لا يجيد التحدث باللغة الفرنسية. وكان سبب غضبه هو لماذا يسألها عن البيض فتقول: إنها لا تفهم كلامه ثم جاء رجل وسأل عن البيض باستعمال كلمة أخرى غير الكلمة التي استعملها الرجل الأول (eyren) فقالت الزوجة الطيبة: إنها تفهم كلامه بشكل واضح جدا. إذن ما هي الكلمة التي ينبغي على المرء أن يكتبها في تلك الأيام (eggys) أو (eyren) فمن الصعب إرضاء كل الناس بسبب انتماءاتهم الجغرافية وبسبب اختلاف لغاتهم ولهجاتهم، اقتباس من (Culley and Furnivall 1890: 2-3).

يحتاج كاكستون (Caxton) إلى لغة أدبية معيارية لترويج منشوراته. وكان اختباره للضرب اللغوي المتداول في منطقة جنوب شرق وسط إنجلترا، المتمركز في

مدينة لندن اختيارا صحيحا من حيث تحقيق غايته في توسيع السوق لترويج الكتاب. وساعدت هيمنة مدينة لندن بكونها المركز السياسي والاقتصادي في المنطقة على ترويج الضرب اللغوي المتداول هناك.

وتعد معيرة الضروب المكتوبة للغة أكثر نجاحا من معيرة الضروب المحكية منها، ويصدق هذا لأسباب عديدة: إن الحاجة إلى إيجاد ضرب مكتوب معياري واحد أشد من الحاجة إلى إيجاد ضرب محكي معياري واحد. ويعد ترويج وإشاعة ضرب لغوي مكتوب من خلال التعليم المدرسي الذي يخضع له الأطفال منذ بداية حياتهم العلمية أسهل كثيرا من فرض نموذج موحد لضروب اللغة المحكية التي يستعملها التلاميذ قبل التحاقهم بالمدارس، وكذلك يستطيع الكتاب السيطرة على الأساليب الكتابية التي يوظفونها أكثر مما يستطيع المتحدثون بلغة ما السيطرة على أساليبها وأنماطها. فعلى سبيل المثال، لا يوجد أكثر من ضرب واحد معياري مكتوب للغة الإنجليزية في كافة الدول التي تستعمل هذه اللغة مع اختلافات بسيطة في المفردات وفي التهجية بينما يوجد العديد من الضروب المحكية المعيارية الإقليمية والوطنية لهذه اللغة. وبما أن الضرب المكتوب للغة يبدو لنا أكثر معيارية من الضروب المحكية منها، وبحكم ميلنا تجاه تمجيد وإعلاء الضرب المكتوب على الضرب المحكي للغة، فإننا نميل إلى قبول هذا الضرب المكتوب على أساس أنه هو النمط والنموذج الشامل الجامع. وبإيجاز، يعد قبولنا لأيديولوجية نمط نموذجي شامل جامع اكثر احتمالا لأنه من مصلحة النخبة ترويج هذه الأيديولوجية، ولأننا نميل إلى رؤية اللغة المعيارية المكتوبة أنها هي النمط والنموذج المثالي للغة مما يؤدي إلى الخلط بين الجزء والكل. والسبب في عدم استعمال هذا النموذج المثالي لا يتلاءم مع جميع السياقات ولكن يلائم بعضها فقط. لأن استعمال النموذج المثالي في السياقات التي يصلح لها نماذج تواصلية أخرى يؤدي إلى سوء التفاهم وانعدامه وإلى السخرية والاستهزاء وإلى اعتبار المتكلم أو الكتاب ليس من الناطقين باللغة وإلى تشويش التواصل وتحريفه وإلى أن مستعمل اللغة لا يعرف قوانين اللعبة. أي أنه لا يعرف كيف يختار الضرب المناسب للسياق أو المقام المناسب.

هذه هي قوانين اللعبة لعبة اللغة، إذا جاز التعبير كما ينبغي أن نلعبها. ويمكننا أن نسمي هذه القوانين بالقوانين التحليلية مادامت تهتم بالسلوك اللغوي. ويوجد إلى جانب هذه القوانين مجموعة أخرى من القوانين. وتعد الأخيرة هي القوانين الرسمية، القوانين التي يؤمن غالبيتنا بوجوب تطبيقها، والتي في الحقيقة لا تطبق إلا في إطار سياقات محدودة نسبيا. وما القوانين الرسمية إلا قوانين تشخيصية تدلنا على ما ينبغي علينا أن نفعله فيما يتعلق بالاستعمال اللغوي. وقد نقبل بهذه القوانين التشخيصية بأنها قوانين شاملة وعامة من حيث المبدأ ولكننا لا نستطيع أن نطبقها إلا في حدود المجالات والسياقات التي تدلنا القوانين التحليلية على تمشيها وتلاؤمها مع النمط المعياري، هذا إذا عملنا بها من الأساس.

وإذا كان من مصلحة النخبة الحاكمة الترويج لقبول نمط معياري للغة، فإنه من مصلحة النخبة المعارضة "التي خارج السلطة" الترويج لقبول نمط معياري آخر مغاير للنمط المتداول. وتعكس عملية الترويج لقبول هذا النمط المعياري المغاير للغة المتداولة وجود ما يسميه كلوس (Kloss 1967) باللغة المطورة أو المنماة.

ويميز كلوس بين لغة مطورة أو منماة (Ausbausprache) ولغة قديمة (Abstandsprache). تعد اللغة القديمة لغة متميزة بفعل اختلاف تراكيبها النحوية عن تراكيب اللغات الأخرى، أما المطورة فهي أيضا لغة متميزة بفعل الإصلاحات والتعديلات المعتمدة التي أدخلت عليها مما جعل الضرب المكتوب منها يختلف عن بقية الضروب المعيارية المكتوبة من اللغات الأخرى، كما يشير كلوس إلى أن عددا كبيرا من اللغات المكتوبة الأخرى مثل الإنجليزية والفرنسية والألمانية تتسم بكلتا الحالتين: القدم والتطور، لأن التراكيب النحوية للضروب المحكية منها تختلف عن بقية اللغات وأن الضروب المكتوبة لها قد تم صياغتها وإعادة صياغتها بما يتماشى مع العصر.

ويضيف كلوس أن ثمة عدداً من اللغات التي تعد لغات متميزة ليس بفعل اختلاف الضروب المحكية لها عن اللغات الأخرى ولكن بفعل التطوير المتعمد الذي حدث للضروب المكتوبة منها. ويضيف أيضا أن لغتي سكان جزر الفاو ولغة غيلي

الأسكتلندية، على سبيل المثال، هما لغتان متطورتان لأن ضربيهما المكتوبين تم تطويرهما، فصار لهما نماذج مكتوبة متميزة. ولكن لو أن كافة المتكلمين بلغة الفارو تبنوا اللغة الأيسلندية واعتبروها هي النموذج المكتوب للغتهم فلا يستطيع أحد أن يسمى لغتي الفارو والغيلي الأسكتلندية بأنهما لغتان منفصلتان ومستقلتان. بل سوف ينظر إليهما بأنهما لهجتين من اللغة الأيسلندية واللغة الإيرلندية على التوالي.

ولا يقتصر كلوس على المقابلة بين اللغات المطورة واللغات القديمة بل يقارن ويقابل أيضا بين اللغات المطورة واللغات المعيارية المتعددة المحاور (Stewart 1968). ويعني ستيوارت باللغات المتعددة المحاور وجود ضربين معيارين للغة واحدة مثل حال أزواج اللغات الآتية: اللغتين الصربية والكرواتية اللغتين الرومانية والمولديفية واللغة البرتغالية في كل من البرازيل والبرتغال، وفي مقابل هذا نجد أن أزواج لغات أخرى مثل: اللغتين التشيكية والسلاقية والبلغارية والماسدونية تمثل جميعها لغات معيارية مكتوبة مبنية على أساس لهجات مختلفة كانت جميعها يعتبرها النحويون قبل أن يتم تطويرها لغات مكتوبة ضروبا مختلفة للغة نفسها.

ويمكننا توضيح عملية تطوير لغة منماة من خلال دراسة كيفية تطور اللغتين الهولندية والأفريكانز لتصبحا لغات معيارية. وعن طريق مقارنة تطور هاتين اللغتين إلى لغات رسمية بفشل تطوير اللغة الفلمنكية وظهورها لتصبح لغة معيارية. الهولندية هي اللغة الرسمية للشعب الهولندي إلى جانب اللغة الفرنسية إحدى اللغتين الرسميتين في بلجيكا. وعلى الرغم من أن الاستعمال الشائع يعطي اسمين للغة الهولندية، حيث تسمى اللغة المستعملة في هولندا باللغة الهولندية وتسمى اللغة المستعملة في بلجيكا باللغة الفلمنكية، ولكنهما في الحقيقة لغة معيارية واحدة. في الوقت الذي نجد أن اللغة المعيارية المكتوبة تختلف تماما على الحدود التي تفصل بين ألمانيا وهولندا إلا أن اللهجات المحكية لا يوجد بينها أي اختلافات ملحوظة. بل إن اللهجات المحكية المستعملة في كل من هولندا وبلجيكا ما هي إلا جزء من منطقة كبيرة تمتد من جبال الألب إلى بحر الشمال (تتكلم لغة واحدة) مع اختلافات تدريجية في الحديث من قرية إلى قرية مجاورة لها. وقد

كونت الضروب المكتوبة من هذه اللهجة، في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، سلسلة انتقالية. إلا أن اللغة المحكية لمقاطعة برابانت في شمال هولندا وفي منتصف القرن السادس عشر وخاصة اللغة المستعملة في مدينتي (بروكسل وأنتروب) وهما المركزان السياسي والتجاري بالمقاطعة بدأت تلك اللغة تظهر كلغة معيارية لكافة المتكلمين باللغة الهولندية. ثم أدت الثورة ضد سيطرة الأسرة الحاكمة الملكية الألمانية هابسبرج إلى حدوث انشقاق سياسي نتج عنه انفصال المقاطعات الشمالية وتمتعها بالحكم الذاتي ثم استقلالها بالكامل تحت الراية ما يسمى بمملكة هابسبرج الإقطاعية، ثم نالتا استقلالهما.

واستمرت سيطرة عائلة هابسبرج الملكية على المقاطعات الشمالية مع تداول الحكم بين أسبانيا والنمسا حتى عام 1797 م. وبعد فترة قصيرة من الهيمنة الفرنسية ما بين (1797- 1814) وفترة قصيرة من الاتحاد مع المقاطعات الشمالية (1814- 1830) تحصلت المقاطعات الجنوبية في آخر الأمر على استقلالها مكونة مملكة بلجيكا. وأصبحت اللغة الفرنسية هي لغة الطبقة العليا من سكانها. بينما استمرت الطبقة الدنيا من السكان تستعمل اللغات الهولندية والرومانية والجرمانية دون أن تظهر لهجة معيارية عامة في هولندا وبلجيكا.

وفي مقابل ذلك، حالما أصبحت المقاطعات الشمالية مقاطعات مستقلة موحدة تبلورت لغة معيارية مكتوبة تمحورت حول اللهجة الشائعة في مدينة امستردام وقد أسهم العديد من العوامل في تطور وظهور هذه اللغة. إذا انتقلت النهضة التجارية في مدينة أنتروب إلى امستردام التي أصبحت أوائل القرن السابع عشر مركزا مصرفيا ناجحا ومركزا للصيد وشحن السفن. وأصبحت المقاطعات المتحدة قوة تجارية وبحرية عظمى. وقد عُرف القرن ما بين عقد هدنة الاثني عشر عاما (1609)، عندما رفضت أسبانيا سلاما دائما ووافقت على التعامل مع المقاطعات الشمالية كدولة ذات سيادة، وبين عقد معاهدة سلام يوتركت التي أنهت المقاطعة لأسبانيا (1713) والتي أشارت إلى إخضاع الهولنديين للمصالح التجارية الإنجليزية. في التاريخ الهولندي بالعصر الذهبي وهو ذروة قوة النشاط التجاري والسياسي في هولندا.

وتنتج عن ازدهار الدولة خلال تلك الفترة في بداية عهد الاستقلال ازدهار ثقافي منقطع النظير. وتكون هذا السياق الثقافي الرائع الأساسي الذي بنيت وتطورت عليه اللغة الهولندية المعيارية المكتوبة. وكونت اللغة الهولندية الرمز الشرعي للاستقلال السياسي للهولنديين، كما كانت ترمز إلى هيمنة رجال المال والتجار الحضريين والأغنياء الذين يشكلون غالبية طبقة النخبة في هولندا.

وعلى العكس من ذلك لم تتمتع اللغة الهولندية في بلجيكا بمساواتها مع اللغة الفرنسية إلا في عام 1938 م رغم الهيمنة الهولندية المبكرة في المقاطعات الشمالية المتحدة. إذ لم تنجح الجهود الكثيرة التي بذلت لأجل خلق لغة فلمنكية معيارية تختلف عن اللغة المعيارية الهولندية في الشمال. وعلى الرغم من قبول اللغة الرسمية وشيوعها ما بين المتحدثين باللهجات الهولندية الشمالية فقد كانت أقل في بلجيكا منها في هولندا.

وفي الوقت الذي تزيد أعداد المتكلمين اللغة الهولندية على أعداد المتكلمين باللغة الرومانسية في بلجيكا فإن المتكلمين بالفرنسية يتمتعون بمزايا أكثر من التي يتمتع بها متكلمو الهولندية المعيارية. فضلا عن أن احتمال تعلم المتكلمين باللغة الهولندية للغة الفرنسية أكبر كثيرا من احتمال تعلم المتكلمين باللغة الفرنسية للغة الهولندية. ولقد كان المتكلمون بالفرنسية هم المسيطرون على الاقتصاد البلجيكي قبل الحرب العالمية الثانية. ويعد تعلم اللغة الفرنسية للناطقين باللغة الهولندية ضرورة من ضرورات التدرج إلى طبقة اقتصادية اجتماعية أعلى في ترتيب الحراك الاجتماعي بالمجتمع. لوككس (Louckx 1978). وبعد الحرب الثانية ساعد تطوير مرحلة التعليم المتوسط في هولندا وساعدت القوانين التي أصدرت من أجل تعزيز اللغة الهولندية وكذلك التوسع الكبير في فرص العمل الذي حدث في مقاطعة فلاندرز (Flanders) في جنوب غرب هولندا على تحسين ورفع مكانة اللغة الهولندية. إلا أن القوة السياسية والاقتصادية للمتكلمين بالهولندية في بلجيكا لم تكن كافية لتعزيز ظهور لغة فلمنكية معيارية. وبقيت في مقابل هذا فعالية الأقلية القوية المتكلمة باللغة الفرنسية في بلجيكا أكثر وضوحا وأكثر تأثيرا من فعالية الأقلية المتكلمة بالهولندية في المقاطعات الشمالية.

وفي الوقت الذي لم تبرز لغة فلمنكية معيارية في هولندا، نجد في جنوب أفريقيا ظهور وتطور لغة أفريكانز المعيارية التي تشابه بنيتها إلى حد كبير اللغة الهولندية، واستمرت تلك اللغة في التداول لفترة تصل إلى ثلاثة أرباع القرن على الأقل إن لم تكن أكثر في جنوب أفريقيا التي يتكلم أول من دخلها من الاستعماريين الأوروبيين إحدى لهجات المقاطعات المتحدة في شمال هولندا. ومنذ بداية أول استقرار للهولنديين في جنوب أفريقيا في القرن السابع عشر، كانت اللغة الهولندية هي المصدر الأول الذي اعتمدت عليه لغة أفريكانز الحديثة، مولتن (Moulton 1980). وقد أدى الانعزال الجغرافي لفترة طويلة وكذلك أثر العديد من غير الناطقين بالهولندية سواء كانوا من الأفارقة السود أو من غيرهم من البيض على استعمال اللغة إلى الانحراف التدريجي للغة الهولندية المستعملة في جنوب أفريقيا عن اللغة الهولندية المستعملة في المناطق والأراضي التي جاء منها أول أفواج المستعمرين. وبقيت لغة أفريكانز النامية لهجة محكية لمدة مائتي عام بينما تمثل الضرب المكتوب منها في اللغة الهولندية المعيارية.

وفي منتصف القرن التاسع عشر تقريبا، بدأت حركة لجعل لغة أفريكانز لغة معيارية مكتوبة. ولم تكن مصادفة أن نشأت تلك الحركة في الوقت نفسه الذي بدأ فيه المتكلمون بلغة أفريكانز الذين توغلوا في داخل القارة عملية تأسيس جمهوريات مستقلة في الأراضي والمناطق الداخلية من سواحل جنوب أفريقيا.

وكان ذلك العمل استمرارا لحركة التوسع التي بدأها في القرن الثامن عشر أولئك الذين توغلوا في دواخل القارة من جانب، ومن ناحية أخرى رغبة من الهولنديين في الهروب من الحكم الإنجليزي الذي كانوا في صراع مستمر معه. فقد سيطر الإنجليز على المناطق الأساسية للمستوطنات الهولندية وحاولوا فيما بعد بسط نفوذهم على المستوطنات الجديدة للمتكلمين بلغة أفريكانز في الداخل في الجزء الأول من القرن التاسع عشر. إلا أن تردد السلطات الإنجليزية وعدم استعدادها لصرف الأموال اللازمة للسيطرة على المناطق الداخلية في أفريقيا أدى بها في منتصف القرن التاسع عشر إلى منح الاستقلال لجمهوريات تركر (Trekker republics).

إلا أن الاعتراف بالاستقلال لجمهوريات تركر لم ينه الصراع عندما حاول الإنجليز مرة أخرى بسط سيطرتهم على أراضي تلك الجمهوريات عقب اكتشاف حقول الدايموند ومناجم الذهب فيها. وأدت محاولات الإنجليز وبسط نفوذهم وسلطانهم على هذه المناطق إلى تبلور وظهور حركة قومية لكافة الأفريكانز القوميين، مما زاد الاصطدامات بين الأفريكانز والإنجليز تم تطور الأمر إلى نشوب حرب جنوب أفريقيا المريرة 1899- 1902م، التي انتهت بفقدان جمهوريات تركر لاستقلالها بالكامل. إلا أن الإنجليز منحوا الاستقلال في عام (1906) لجمهوريات الأفريكانز الذين انضموا في عام 1910م إلى باقي أجزاء جنوب أفريقيا التي تسيطر عليها بريطانيا وهي ما يعرف بمستعمرتي كيب وناتال ليكونا الاتحاد الذي صار فيما بعد جمهورية جنوب أفريقيا. وفي نهاية الأمر هيمن أحفاد الناطقين بلغة أفريكانز في القرن السابع عشر من المستوطنين الأوربيين عليها من الناحية السياسية.

وهكذا صاحبت حركة تطوير لغة أفريكانز المكتوبة تطور ونمو الشعور القومي للأفريكانز. وكانت لغة أفريكانز هي الرمز الموحد لهوية سكان جمهوريات تركر، وكانت هي الرمز الشرعي لوجود الأفريكانز في أفريقيا. وفي الوقت نفسه كان ينظر إلى اللغة الهولندية بأنها نتاج أوروبي وزاد في انتقاصها أنها علامة الوجود الأجنبي في القارة بينما ينظر إلى لغة أفريكانز المعيارية بأنها نتاج أفريقي وأنها علامة تدل على الانتماء الوطني المحلي الموجود في هذه الأرض منذ مئات السنين. إن الجهود المبذولة لتطوير وترويج لغة أفريكانز التي بدأت في منتصف القرن التاسع عشر أدت إلى قبول الصحافة الأفريكانية التدريجي لهذه اللغة، وإلى تداولها استعمالها في المدارس الأفريكانية عام 1914م، وتداولها في الكنيسة الهولندية المعدلة عام 1919م وإلى إحلالها محل اللغة الهولندية واعتبارها اللغة الرسمية للاتحاد عام 1925م. وبالتالي جاءت لغة منماة لتحل محل لغة منماة أخرى. وفي الوقت الذي نجد اختلافا بين اللغتين المكتوبتين إلا أن من يستطيع قراءة اللغة الهولندية يستطيع أيضا قراءة لغة أفريكانز بطريقة سهلة نسبيا، وكذلك من يستطيع التحدث باللغة الهولندية يستطيع بعد قليل من التدريب فهم لغة الأفريكانز المحكية، مولتن (Moulton 1980).

وهكذا توضح هذه النبذة القصيرة، عن كيفية تطور اللغة الهولندية المعيارية ولغة أفريكانزا المعيارية في مواجهة فشل تطوير لغة فلمنكية معيارية، ما ذهب إليه كلوس عندما قال: إن اللغة القديمة مشتقة من الضرب المحكي من اللغة ولكن اللغة المنماة المطورة مشتقة من الضرب المكتوب منها. كما توضح هذه النبذة القصيرة أن اللغات المطورة المنماة هي صناعة وكتابة للتاريخ.

ولكن يستطيع المرء أيضا أن يدعي أن كافة اللغات سواء كانت قديمة أو مطورة هي كتابة وصناعة للتاريخ. حيث يناقش ديوتش (Deutsch 1942) العمليات التاريخية التي يستطيع من خلالها المتكلمون باللهجات المحلية إلى شبكات دولية واسعة تتمحور حول مركز سياسي واقتصادي واحد (فيقبلون ويتبنون لغة هذا المركز) وخاصة ما يسمى بنخبة المركز، كأساس للغة معيارية جامعة. وكما تعد القرى والأرياف أماكن فرعية بالنسبة للمدن الصغيرة وتعد المدن الصغيرة أماكن فرعية بالنسبة للمدن الكبرى كذلك تعد اللهجات وحدات فرعية بالنسبة للغة المعيارية. وغالبا ما يتم تبني اللغة المعيارية كضرب كتابي أولا ثم يتم تبنيها لغة محكية لاحقا، بعد أن يتطور تعليمها في المدارس واستعمالها وسيلة التفاهم في المجتمع بين الأفراد المنتمين إلى مناطق مختلفة وتبنيها للتداول في السياقات التي تحتم استعمال وسيلة تفاهم تمثل قيمة هامة لدى جميع أفراد المجتمع.

عندما تظهر حركة قومية أو حركة انفصالية ما بين المتكلمين باللهجات المحلية أو ما بين الذين يتبنون تحت ضغوط معينة لغة معيارية تبدو غريبة عنهم وعندما يتسم هذا المجتمع بسمات المجتمع التجاري الصناعي الأدبي بشكل واضح، يطور الممثلون والسياسيون والثقافيون لهذا المجتمع لغة معيارية قومية جامعة خاصة بهم تقوي في الوقت نفسه الإحساس بالهوية الواحدة بين المتكلمين بلهجات محلية مختلفة. كما تصبغ دعواهم الانفصالية بصبغة شرعية وبالتالي دعواهم وآمالهم في تقرير مصيرهم. وكذلك تعزز سلطة من يجيدونها وتصبغها بالصبغة الشرعية.

وإذا أخذنا في الاعتبار إشارة دويتش (Deutsch 1942) إلى العدد المتزايد

من اللغات الأوربية المعيارية التي ظهرت في أوروبا منذ بداية القرن التاسع عشر إلى بداية الحرب العالمية الثانية نجد أنه يتنبأ وبصورة صحيحة بظهور عدد أكبر من اللغات المعيارية في جميع أنحاء العالم. حيث يتآلف التطور الصناعي وازدياد أعداد المثقفين وظهور الحركات القومية لتكوين لغة معيارية قومية ويعتبر التخطيط اللغوي نتيجة طبيعية لهذه الحركات القومية التي يسعى قادتها إلى ترسيخ المعايير اللغوية الجديدة من أجل تعبئة الجماهير وإضفاء الشرعية على مطالبهم وتعزيز سلطتهم، فشمان (Fishman 1972, 1983).

وإذا كانت معيرة اللغة تخدم الحركات القومية فإنها أيضا تخدم الأنظمة الإمبريالية والاستعمارية. فيوضح أنسري (Ansre 1973)، أن أعلام ومؤسسات التخطيط اللغوي في الصحراء الإفريقية من الأوروبيين الذين قاموا بجهود عمدية من أجل معيرة اللغات المحلية لاستعمالها في الأغراض الإدارية والتعليمية والتبشيرية اختاروا في بعض الحالات إحدى اللهجات لتصبح أساس اللغة المعيارية الجدية كما حدث عند اختيار لهجة أنجلو (Angleo) لتصبح لغة معيارية هي لغة إيو (Ewo). وقد روجوا في حالات أخرى لغة معيارية مبنية على دمج مجموعة من اللهجات الأساسية كما هو الحال في تطوير واختراع لغة شونا (Shona). وفي جميع هذه الحالات سهلت عملية معيرة اللغة تسيير الأنشطة الإدارية والتعليمية والتبشيرية التي ترعاها حكومات الدول الاستعمارية.

وعلى الرغم من أن المخططين اللغويين للدول الاستعمارية في أفريقيا يرون أن هذه الجهود تهدف إلى خدمة القارة الأفريقية، فإنهم أيضا يرون في عمليات المعيرة هذه منفعة ومصلحة خاصة بهم.

ولقد استهدف، على سبيل المثال، ترويج السوفيتيين لمجموعة اللغات التوركية (*) المعيارية الفصل بين هذه اللغات والمباعده بينها بقدر الأمان من

(*) تشمل هذه المجموعة أسرة من اللغات وهي: التركية والادربيجانيه والتركمانية والفرغيزيه .... وغيرها. المترجم.

حيث التهجية ونظام الكتابة والإملاء ومن حيث التراكيب والمفردات، (Henze 1977). ولقد قام السوفيتيون بهذا العمل من أجل الحيلولة دون قيام أو ظهور لغة توركية جامعة تشمل شعوب منطقة وسط آسيا وتصبح وسيلة لإحياء الشعور القومي لكل شعوب المنطقة. وفي الوقت نفسه عمل المخططون اللغويون في الاتحاد السوفيتي (سابقا) على ترويج وتطوير لغة معيارية مبنية على اللهجة الفارسية لشعب طاجكستان في وسط آسيا من أجل الفصل بين المتكلمين باللهجة الطاجكستانية والناطقين بالفارسية خارج الاتحاد السوفيتي، (Henze 1977). وبنفس الطريقة قامت سلطات الكنيسة والسلطات الحكومية التي كانت تسعى إلى كبت ومنع التوحد الديني أو السياسي إلى إبراز الفروق بين أزواج اللغتين الصربية والكرواتية والأوكرانية والبولندية سعيا إلى منع أي توحد ديني أو سياسي بينهما، (Fishman 1983). وبإيجاز، فليس من الضروري أن يكون الاختراع والابتكار المتعمد للغات معيارية جديدة من عمل الثوريين أو من عمل قادة الحركات القومية. كما يعد الوجه الثاني للعملة هو تأخير عملية الاتحاد الذي يروج للتمايز السياسي والاجتماعي.

وهكذا فإن هذه العمليات التي تؤدي إلى المعيرة اللغوية ما هي إلا عمليات تعزيز وتقوية ربط الشبكات المحلية مع شبكات دولية أوسع يشع مركزها تأثيرات سياسية واقتصادية وثقافية على أطراف هذه الشبكات. وعندما تسعى النخبة المضادة إلى الفصل بين مركز الشبكة وهامشها وعندما تحاول النخبة الحاكمة المحافظة على اتصال المركز بالهامش فإنهم يروجون لرموز اتصال جماعية وأدوات ربط فضلا عن توفير الحوافز اللازمة لقبول هذه الرموز. وبما أن اللغات المعيارية تؤدي دور هذه الرموز فمن المتوقع أن تحاول طبقتي النخبة والنخبة المضادة العمل على ترسيخ هذه اللغات المعيارية، إن لم تكن راسخة من قبل.

تأطير اللغة

اقتصرت المناقشة إلى حد الآن على العمليات أو الأنشطة المتعلقة بمعايرة اللغة. ما هي خطوات معيارة اللغة؟ يقسم روبن (Rubin 1977) خطوات معايرة اللغة إلى ستة أجزاء بينها علاقات متبادلة، تشمل الثلاثة الأولى:

1) عزل الضرب اللغوي.

2) تقييم الضرب اللغوي عن طريق تحكيم مجموعة من الأفراد فيه من حيث "سلامته" و"تفضيله على غيره".

3) تشخيص الضرب اللغوي عن طريق تحديد الوظائف التي يؤديها والسياقات التي يستعمل فيها. ويرى روبن أن العناصر الثلاثة الأولى تحدث دائما في وقت واحد، فإذا لم يراع عنصر تحديد الوظائف والسياقات التي يستعمل فيها الضرب اللغوي تفشل عملية المعايرة. ذلك لأن من مقومات نجاح المعايرة ينبغي أن يكون الضرب المنتقى

4) مقبول

5) مستعمل

6) يستمر في أداء وظائفه حتى يتم استبدال ضرب آخر به.

ومن الملامح الشائعة- إن لم تكن الأساسية- لهذه العملية هو تأطير اللغة، وهو التعبير الصريح عن الضرب اللغوي. وهكذا يدل مصطلح تأطير اللغة أو تقعيدها على القواعد والأحكام المكتوبة. إذ يستعمل المعجميون الكلمة (Code) أو (Codex) باللغة اللاتينية للدلالة على تصنيف مكتوب.

وتدل كلمة (Codex) اللاتينية على جذع شجرة، كما تدل على قطعة خشب مقسمة إلى ألواح مسطحة، وبالتالي تعني كتاب. ذلك لأن كتابات الرومان القديمة وجدت على ألواح خشبية مطلية بالشمع. وفي الواقع، إن البيانات الصريحة عن القواعد والأحكام يمكن نقلها وتوارثها شفاهة بين الأجيال. وهكذا، على سبيل

المثال، انتشرت التعاليم الدينية المسيحية التي كانت تستهدف الأميين من خلال أنشطة التعليم الديني عن طريق المشافهة. ونحن، إلى هذا اليوم، نتعلم العديد من القواعد والأحكام بطريقة المشافهة. وبنفس الطريقة ينقل الأطفال قواعد وأحكام الألعاب من جيل إلى الجيل التالي عن طريق المشافهة. كما أن العديد من الحكم والأقوال المأثورة التي نتداولها في حياتنا مثل العبارة "إذا كانت السماء مخضبة بالسحب فينبغي على البحارة أخذ الحيطة". والقول "إذا أمطرت عند الساعة السابعة صباحا، تشرق الشمس عند الحادية عشرة" يتم نقلها بالمشافهة سواء وجدت في صيغة مكتوبة أم لا. لأن غالبيتنا يتعلم جدول الضرب بطريقة المشافهة. وحتى قواعد الكتابة يتم نقلها إلى الأجيال التالية عن طريق المشافهة مثل القاعدة القائلة: "إن الصوت المتحرك (i) في اللغة الإنجليزية دائما يسبق الصوت (e) إلا إذا كان مسبوقا بالصوت الصامت (c)". ورغم كل هذا فإن أحكام وقواعد اللغات المكتوبة توجد دائما في هيئة مكتوبة غير شفهية. وفي واقع الأمر، فإن المعاجم اللغوية وقواعد اللغة والمسارد الهجائية ودليل الأساليب غالبا ما ينظر إليها ملامح أساسية في معيرة اللغات المكتوبة.

رغم أن اللغات المحكية التي ليس لها تأطير أو غير مكتوبة يمكن أن تعد لغات معيارية هي الأخرى. حيث إن المتكلمين بهذه اللغة يتبنون ضربا محددا من ضروبها باعتباره الضرب الأفضل والمفضل منها، فمن المعقول أن نفترض أن تأطير قواعد اللغة تسهم في معايرتها. لأن التأطير المكتوب للغة من شأنه التأثير في السلوك اللغوي للناطقين بها عبر الأماكن والأزمنة ومن شأنه أيضا تعزيز ثبات اللغة أو الضرب المؤطر لها. إلا أنه ليس كل التأطيرات المكتوبة للغة مقبولة ولا تعد مثالية. إذ غالبا ما تنشر المجامع اللغوية، على سبيل المثال، مسارد وقوائم من المصطلحات الجديدة التي يتجاهل جمهور اللغة عددا كبيرا من مفرداتها. وكذلك تم تجاهل مقترح بنجامين فرانكلين (Benjamin Franklin) في اصطلاح النظام الهجائي للغة الإنجليزية الذي نشره عام 1779م رغم أنه سعى إلى ترويج هذا المقترح بين قادة الحركة الداعية إلى الاستقلال الأمريكي راجع فينشتاين (Weinstein 1982).

ولنأخذ دراسة ليونارد (Leonard 1929) الشهيرة في القرن الثامن عشر للنحويين الإنجليز، مثالا آخر، وهي الدراسة التي خلصت إلى أن من بين أكثر من 360 مسألة نحوية ومنطقية تمت مناقشتها (من بينها استعمال الضمير الشخصي للجماعة "they" واشتقاقاته للتعبير عن الجنس المذكر للجماعة- راجع الفصل الأول) يخلص إلى أن عددا منهم "أقل من 12 نحويا" يرى أن بعض التراكيب لا يشملها الاستعمال المعياري في هذه الأيام (237). ويشير ليونارد إلى أنه كان من الممكن الوصول إلى نتيجة أفضل عن طريق الصدفة. ومن ناحية أخرى، يخلص ليونارد إلى أنه للنحويين أثر كبير على استعمال اللغة.

1- لأنهم تسببوا في إيجاد تقدير واحترام الناس لحرفة وصنعة استعمال اللغة الإنجليزية (232).

2- ساعدوا على لفت انتباه الكتاب إلى المطابقة والتوازن في تراكيب الجمل، مما ساعد على إيضاح وتسهيل فهم التعابير المكتوبة.

3- ساعدوا على ترويج في الأقاليم، وانتشار التعابير والاستعمالات المعيارية التي لا يزال يستعملها الشخص المثقف والمتأدب على نطاق واسع في العواصم والمدن. ويجادل ليونارد أن القول بأن للنحويين دورا في معايرة الاستعمال اللغوي في الحاضرة غير صحيح. بل إنه يجادل بأن أسلوب أديسون (Addison) اللغوي وأسلوب معاصريه في أوائل القرن الثامن عشر، قريب جدا من الأساليب اللغوية المستعملة اليوم وبنفس درجة تشابهها مع الأساليب اللغوية في القرن اللاحق.

بالإضافة إلى أعمال النحويين، يعد العمل الثاني المتعلق بتأطير اللغة الذي تميزت به اللغة الإنجليزية في القرن الثامن عشر هو تصنيف صامويل جونسن (Samuel Johuson) للمعجم الرائع معجم اللغة الإنجليزية الذي نشرت الطبعة الأولى منه عام 1755م. (لدراسة المعجم يراجع (Sledd and Kolb 1955) و(Fussel 1971) و(Bate 1975). وقد يقترح بعض معاصري جونسن أن معجمه ساعد على معايرة اللغة الإنجليزية وخاصة فيما يتعلق بتهجية اللغة. فقد

كتب اللورد تشيسترفيلد (Lord Chesterfield) يمدح المعجم مفرطا في المديح الذي نشر في دورية الكلمة (Word)، قبل نشر المعجم بوقت قصير يقول: يوجد لدينا في الوقت الحاضر نظامان لقواعد التهجية والإملاء مختلفان تماما، النظام المتحذلق المبني على قواعد جافة صعبة الفهم من التراكيب النحوية وأصول الكلمات، والنظام الرفيع المبني على بساطة ورقة حاسة السمع وحدهما. ويضيف اللورد تشيسترفيلد بأنه مقتنع تماما بأن صامويل جونسن سوف يسعى إلى تأسيس وتأكيد النظام الأول ... لأن نظام التهجية وكذلك الموسيقى من الأفضل أن يتم شرحها من خلال كتاب وليس من خلال الأذن "اقتباس من بلومفيلد ونيومارك (Bloomfielol and Newmark 1963: 293).

كما تحدث بوسويل (Boswell) عن جونسون بأنه "هو الرجل الذي أضفى ثباتا على لغة وطنه، (اقتباس من باف وكيبل Baugh and Cable 1978: 272). وكتب توماس شريدان (Thomas Sheridan) الذي لم يفرط في إطراء جونسن بأي شكل من الأشكال قائلا إذا جاز أن تكون اللغة الإنجليزية ثابتة وغير متغيرة، فإن كافة الأجيال اللاحقة ستنظر إلى صامويل جونسون بأنه هو مؤسس اللغة الإنجليزية، وأن ينظر إلى معجمه هذا بأنه حجر الزاوية لهذه اللغة. اقتباس من مكنايت (Meknight 1929: 376) وكتب صامويل جونسون في مقدمة معجمه "عندما بدأت" عملية المسح الأولى لهذه المهمة، وجدت أن مفردات لغتنا غزيرة كثيرة ولكن دون نظام، وحيوية ولكن دون قواعد وأحكام تنظمها، وأينما اتجهت ونظرت وجدت تشويشا وارتباكا يحتاج إلى توضيح ووجدت خلطا في كثير من الأمور يحتاج إلى تنظيم ...." ووصف في آخر المقدمة نظام الكتابة وقواعد الإملاء الإنجليزية بأنها "إلى حد الآن لم تستقر على حال واحد وأنها تتسم بالمصادفة والعرضية". راجع مكادم وملني (Mcadam and milue 1963:4). إلا أن عبارة جونسون الأخيرة القائلة بأن نظام التهجية والإملاء في اللغة الإنجليزية لم يستقر على حال بعد يتناقض مع ما ذهب إليه في المقدمة عندما قال إنه اتبع التقليد السائد الذي يقترح أن نظاما معياريا للكتابة الإنجليزية قد تبلور. "لقد حاولت إدخال بعض التغيرات على نظام التهجية ...، ولكن تأكد فعليا بأن يكون القانون معروفا هو أكثر أهمية من كونه

صحيحا" (Mcadam and milne 1963: 7). إما إشارة تشترفيلد (chosterfield) المتكررة إلى وجود أخطاء إملائية في الكتابة فتكذبها رسالته التي أبقت الرسم الإملائي كما هو عليه دون أي تغيير. وفي الوقت نفسه يدعى (Wyld 1920: 162) أن قواعد الإملاء في اللغة الإنجليزية تم توحيدها بنهاية القرن السابع عشر. مقارنة سريعة بين نظام الإملاء الذي اقترحه جونسون مع النظام الإملائي والمعاجم المتداولة في أوائل القرن الثامن عشر لا تشير إلى وجود أي اختلافات ملحوظة. ويعتقد كل من سلد وكولب (Sled and kolb 1955: 33) أن جونسون قام بتأطير نظام إملائي كان قد تم تأكيده وإقراره عن طريق انتشار الطباعة" رغم أنهما يؤكدان أن المعجم يتميز بكونه مصدرا أساسيا لنظام الإملاء والكتابة (33). وبالتالي فحكم ليونارد (Leonaed 1929) بأن المعجم ساعد على نشر لغة معيارية في المقاطعات بعد أن كانت مقتصرة على الحاضرة يعد صحيحا. وكذلك يعد صحيحا حكم سلد وكولب بأنه "لو لم يخلق جونسن لبقت اللغة الإنجليزية على ما هي عليه" (134).

وساعدت أعمال تأطير اللغة التي قام بها وبستر (Noah Webster) المتمثلة في كتب حول نظام الإملاء والكتابة والمعاجم على ترويج بعض الاصطلاحات التي كان ينادى بها في الإنجليزية الأمريكية (Weinstein 1982). ففي كتاب نشره يمثل اللغة المنماة والمطورة قام وبستر بترقية وتطوير لغة إنجليزية أمريكية معيارية كان الهدف منها توحيد الأمريكيين وتمييزهم عن الإنجليزي. "دعنا ننتهز هذه الفرصة (1789) ونؤسس حكومة قومية ... باعتبارنا شعبا مستقلا، لأن سمعتنا في الخارج تتطلب منا أن نكون اتحاديين في جميع الأشياء وقوميين، لأننا إذا لم نقدر أنفسنا فسوف لن يقدرنا أحد "اقتباس من وبستر وجد في مقالة فينشتاين (Weinstein 1982: 94-95). ولقد بين وبستر في الطبعة الثانية من كتابة نظام الإملاء والكتابة الأمريكية (1970) مخاطبا القراء بقوله إن قوة التقليد وثباته منعته من إدخال كافة الإصلاحات التي كان ينادي بها وينوي تضمينها في كتابه مثل : hed, proov, hiz and det بدلا من .head, prove, his and debt ونلاحظ أن الطبعات المختلفة من كتب نظام الإملاء والكتابة تعرض استعمالات غير متناسقة. ففي طبعة فيلادلفيا التي نشرت عام 1804 م نجد الكلمات التالية: (savor, favor. Behaviour) بينما نجد في

طبعة ولنقتون من نفس العام الكلمات التالية: (labor, humour, sariour). ويقترح فينشتاين توضيحا مقبولا لهذا التباين وهو: قبول الناشرين لبعض هذه الاصطلاحات وعدم قبولهم لبعضها الآخر.

ومن المحتمل أن وبستر سوق في العام 1904م عدد 2 مليون نسخة من كتابه نظام الإملاء والكتابة مما وفر له عائدا ماليا ساعده على إنجاز المعجم الذي يحمل اسمه وخلال الفترة ما بين نشر المعجم الأول الذي نشره عام 1806م والطبعة الثانية المنشورة عام 1828م التي أصبحت أساسا للمعاجم الأمريكية فيما بعد وإلى الوقت الحاضر، عمل وبستر على تقليل أعداد المفردات المبتكرة. حيث اعترف في مقدمة المعجم عام 1828م بأنه كان مجبرا على قبول التهجية القديمة للعديد من الكلمات. وينسب فينشتاين (Weinstein) روح المحافظة التي اتسم بها وبستر إلى العوامل التالية: مخافته العنف والتغييرات السياسية الجذرية، مثل تلك التغييرات التي أطلقتها الثورة الفرنسية، واعتقاده المتلازم بأن التهديدات الموجهة إلى السلطة قد تتبلور في صورة أعمال عنف بين الجماهير، وإلى اعتناقه العقيدة البروتستانتيه الأصولية (1808) التي جعلته يعتقد بأن التدخل الإنساني في بنية كلمات اقترحها الرب قد يكون إثما. وكذلك إدراكه بأن المملكة المتحدة وجزر الهند الغربية البريطانية تمثل سوقا هاما للمنتجات والبضائع الزراعية الأمريكية (والكتب من بين هذه البضائع كما يقترح فينستاين). وأن زمرة أصحابه والعدد الكبير من الأفراد الذين كان وبستر على اتصال دائم بهم والذين يقدر آراءهم ويحترمها لم يقبلوا بالتغييرات الجذرية المتطرفة التي اقترحها. ومن المحتمل أن دور النشر البريطانية قاومت تلك التغييرات الجذرية. ومن المحتمل أيضا أن تلك التغييرات الجذرية المتطرفة قد تعوق ترويج المعجم وانتشاره الذي يعد المصدر الأهم لدخله وقوته اليومي. وفي نهاية الأمر فهو لم ينفذ غالبية مقترحاته الأساسية مثل استبدال الحرف، (F) بالحرفين (Ph) في كلمة فلسفة (Philosophy)، واستبدال (K) بدلا عن (Ch) في كلمة كورس (Chorus)، وإسقاط الحرف (E) في بعض الكلمات مثل (Examine) وكذلك مركب الحرفين (th) لأداء صوت واحد واستبدال حرف واحد بهما.

وبالتالي فقد كانت التغيرات في نظام الكتابة التي قبلها واعتمدها الجمهور في النهاية كانت متواضعة جدا. يلخصها فينشتاين في ما يلي (91):

1- إسقاط حرف (u) من بعض الكلمات مثل كلمة (colour)

2- استعمال اللاحقة (ize) بدلا من (ise) في البعض الكلمات مثل كلمة (organize)

3- استعمال اللاحقة (ice) بدلا من (ise) في بعض الكلمات مثل كلمة (practice)

4- استعمال الحرفين (er) بدلا من (re) في كلمتي (center) و(theater)

5- إسقاط الحرفين (ll) والاحتفاظ بواحد منهما في بعض الكلمات مثل كلمتي (traveled) و(labeled).

ورغم قلة هذه التغيرات فإن التمسك والتعلق بها كان كبيرا كما نراه في معارضة بعض العلماء الأمريكيين لتغيير تهجي كلمة (meter) إلى (metre) (Hangen). ولقد اقترح مكتب المعايير والقياسات في الولايات المتحدة الأمريكية في العام 1971 م هذا التغيير لضمان توحيد التهجية الإنجليزية لأسماء وحدات القياس من أجل إيجاد نظام عالمي موحد ((وفي مقابل هذا يسقط الإنجليز حرفي (me) من كلمة (kilcgramme). وتعد افتتاحية مجلة جمعية أطباء العيون (علم البصريات) الصادرة عام 1971 م المعنونة (Applied Optics) مثالا على المشاعر وردود الأفعال التي استثارها ذلك المقترح. حيث ورد في تلك الافتتاحية أنه في اجتماع لمجلس المنشورات بالمعهد الأمريكي لعلوم الفيزياء "صوت كافة محرري الدوريات المتخصصة في علوم الفيزياء بالإجماع بعدم التنازل عن تهجي كلمات (meter)، (liter)، (diopter) مقابل أي تنازلات أو حل وسط مع الشر" اقتباس من (Haugen 1983: 278).

وكانت دراسة فينشتاين لأعمال وبستر تهدف إلى إيضاح الاستراتيجيات اللغوية والإبداعات الفردية "غير الحكومية" الهادفة إلى تغيير اللغة للتأثير على المجتمع في مجال التخطيط اللغوي والتغير اللغوي. ولكن من الممكن في نظري

توظيف دراسة وبستر لهذه الأعمال لإيضاح القيود والعراقيل المفروضة على اللغة. وفي الوقت الذي يعد وبستر مسؤولا عن إحداث بعض التغييرات في اللغة التي أصبحت قائمة، إلا أن جهوده في تأطير اللغة مثل الجهود التي بذلها جونسون عكست وجود نظام لغوي معياري أكثر من أثرها في ابتكار أو إنشاء نظام لغوي معياري جديد.

إذن ما هو دور تأطير اللغة في معايرتها؟ هل تتبع عملية تأطير اللغة عملية المعايرة أم تسبقها. تقترح بيرون (Byron 1976) في دراستها حول معيرة اللغة الألبانية أن "الاستعمال يسبق عملية التقييم في اللغة الألبانية" أي أن البدائل اللغوية التي ستصبح فيما بعد اللغة المعيارية تكون قد سبق أن ظهرت في التراث الأدبي لما قبل عام 1944م أو ظهرت في بعض أو غالبية الضروب المحكية للغة الألبانية وهكذا تكون قد تنافست مع ضروب الاستعمال الأخرى. [في العام 1944م استلم الشيوعيون الألبان زمام الأمور في البلاد وبدأوا حملة تعزيز الاستقلال الذاتي لألبانيا وحملة تطوير وتحديث الاقتصاد الالباني]. وهكذا صاغت أنشطة التخطيط اللغوي التي لحقت نموذجا للبدائل اللغوية المفصلة التي استودعت البدائل المنافسة لها في طوايا النسيان" (130). وعند الإشارة إلى الحجة التي يجادل بها فيرجسون، كما جاءت في أعمال روبن وجرنود (Rubin and Jernudd 1971 b: xx) وفي عمل (krapp 1913) القائلة بأن الاستعمال اللغوي يسبق عملية التطبيع، أشارت بيرون إلى أمثلة أخرى تذهب إلى أن السلطات اللغوية هي التي تصادق على الاستعمال اللغوي الذي شاع. راجع في اللغة العربية (صالح الطعمة 1970)، وفي اللغة السواحيلية (Ansre 1971)، وفي اللغة العبرية (Fellman 1973). ولا تعد هذه الظاهرة غير مقبولة ولا غير متوقعة. لأن غالبية اللغات التي يجرى تقنينها وتعييرها هي لغات مستعملة وبالتالي فهي تخدم وتؤدي كافة الوظائف المطلوب منها أن تؤديها. وبالتالي فليس غريبا أن تجد العديد من الاستعمالات اللغوية شائعا قبل معيرتها وتتمتع بقبول واستحسان لدى المخططين اللغويين" (130).

إلا أن عمليات تأطير اللغة غير المصادق عليها من قبل مؤسسات ومجامع لغوية في بداية نشرها وتداولها من الممكن أن تصبح أساسا للاستعمال المعياري إن

لم تصبح هي ذاتها استعمالات معيارية. فعلى سبيل المثال، صارت مجموع القواعد اللغوية التي كتبها (Vuk Stefanvic Karadzic) في عام 1814م وكذلك المعجم الذي صنعه في عام (1818م) أساسا للغة الصربية الكرواتية، وهي اللغة الأساسية لما كان يعرف بجمهورية يوغوسلافيا قبل تفككها إلى جمهوريات عديدة كما هو الحال الآن. وكذلك صار كتاب النحو الذي نشره إيفار أسيان (Ivar Aasen 1864) وكذلك المعجم الذي صنعه عام 1873م أساسا للغة النرويجية (Nynorsk) وهي إحدى اللغتين الرسميتين في النرويج، انظر هاوجن (Haugen 1965)، ولعله من الإنصاف القول بأننا لازلنا غير قادرين على تحديد الشروط التي سوف تصير عملية تأطير اللغة من خلالها التي ينبغي أن:

1- تعكس نمطا معياريا شائعا في الاستعمال المتداول.

2- تعزز عملية انتشار مثل هذا المعيار.

3- أن يكون أساسا لضرب معياري جديد.

4- أن يلقى قبولا لدى جمهور اللغة ومستعمليها.

إلا أن الفرضية والعقلانية في هذا السياق تقول عندما تمثل عملية تأطير اللغة وتخطيط أصواتها وتراكيبها ومفرداتها ومعانيها إبداعا جديدا ينبغي أن يخدم هذا الإبداع المصالح الاقتصادية والسياسية للنخبة الحاكمة أو النخبة المضادة إذا أردنا لعملية التأطير هذه أن تصبح مصدرا موثوقا جديرا القبول.

تحديث اللغة وترقيتها

يدل مصطلح تحديث اللغة- المعيار الثالث والأخير من المعايير التي اقترحها فيرجسون لترقية اللغة وتطويرها- على جعل اللغة وسيلة مناسبة لتداول الموضوعات الجديدة وأساليب الخطاب المبتكرة. ويعد هذا المصطلح من بعض الجوانب مصطلحا سيء الحظ. إذ كما يقول فيرجسون: لا يوجد في عملية ترقية اللغة ما يمكن تسميته جديدا أو حديثا على وجه التحديد. فعندما تستعمل اللغة

لأداء وظائف جديدة وللتعبير عن مفاهيم وأفكار لم تكن متداولة من قبل، يتم توسيع دلالات التراكيب والمفردات المتاحة أو ابتكار تراكيب ومفردات جديدة من أجل الوفاء بالمتطلبات الجديدة ومن الجدير بالذكر، أن هذه العملية غير مقتصرة على لغات المجتمعات والشعوب النامية بل تحدث أيضا في لغات المجتمعات والشعوب المتقدمة. ولكن مصطلح التحديث له مزايا، إذ إنه يعكس قياسا منطقيا على مفهوم التحديث والتطور الاجتماعي.

ومن بين الظواهر المشتركة بين المجتمعات الحديثة والتوسع السريع في كم المعارف، وتطبيق الأفكار والمعارف الجديدة في إنتاج البضائع وتقديم الخدمات. والتخصص المتزايد في سوق العمل وتنوع المؤسسات: حيث صارت مؤسسات مختلفة تؤدي وظائف ومهام كانت تؤديها مؤسسة واحدة، والتوجه المتزايد نحو القيم الموضوعية والنفعية وخاصة السعي نحو الكفاءة، انظر: (Germani 1980).

يستثير توجه المجتمعات نحو المعارف والتقنيات والإنتاج والكفاءة والتخصص في سوق العمل وفي المؤسسات توسعا وإثراء للمفردات والتراكيب اللغوية. وهذا ما جعل عملية ترقية اللغة وتحديثها تسمى أحيانا عملية توسيع وإثراء اللغة. إذ تحتاج المعارف والتقنيات الجديدة إلى مصطلحات جديدة لتسميتها، كما يتطلب تطبيق الاختصاصيين والمؤسسات للمعارف والتقنيات الجديدة أنماطا وضروبا من الأساليب اللغوية التخصصية للتعبير عنها. فعلى سبيل المثال، لم تقتصر عملية استحداث الحاسوب الشخصي على استحداث مصطلحات جديدة فحسب مثل: قرص، مجال إدخال القرص، قرص مرن، قرص محكم ... وهلم جرا، بل أدت أيضا إلى استحداث أنواع وضروب جديدة من الأعمال اللغوية مثل الدليل المرجعي لأنظمة ولبرامج الحاسوب "سوف يظهر أمامك في الشاشة: هل تريد حذف أو إلغاء النص / تعديله؟ (نعم / لا)".

أما فيما يتعلق بزيادة كفاءة الإنتاج فتنعكس أكثر وضوحا في معيرة المصطلحات وضروب الخطاب المتنوعة من انعكاسها في تحديث اللغة وترقيتها. فعلى سبيل المثال، قد يفضل بعض الصناعيين الأمريكيين استعمال كلمة متر

بالتهجية الأمريكية (Meter) بدلا من التهجية البريطانية (Metre) من أجل تجنب إعطاء رموز وعلامات مزدوجة (Haugen 1983)، إلا أن عملية معايرة اللغة ذاتها ينظر إليها بأنها عملية "حديثة"، الأمر الذي يؤدي إلى ترويج عملية معايرة اللغات في المجتمعات النامية (Rubin 1977b).

وفي الوقت الذي يعد تطوير أساليب الخطاب المختلفة مثل: أسلوب النشرات الإخبارية، وأسلوب التعليقات الرياضية، وأسلوب المقابلات التلفزيونية وأسلوب أوامر وإرشادات تشغيل جهاز الحاسوب وبرامجه هي جزء من عملية تحديث اللغة كما هو حال عملية تطوير وابتكار المصطلحات الجديدة فإن العملية الأخيرة هي التي حظيت باهتمامات المخططين اللغويين المتعمدة والقصدية. وفي واقع الأمر فإن عملية تطوير المصطلحات العلمية والفنية استغرقت جهودا مذهلة بذلها المخططون اللغويون. فعلى سبيل المثال، أجاز مجلس المصطلحات العلمية والفنية في الهند وصادق على أكثر من 200.000 مصطلحا هنديا (Misra 1982)، كما تمت المصادفة على أكثر 320.000 مصطلحا بلغة البهاسا في أندرنسيا (Alisjahbana 1976)، اقتباس من (Lowenberg 1983). وللإشارة إلى حجم الجهد والوقت المبذولين في تطوير المصطلحات يمكن الرجوع إلى التقرير الذي قدمه فلمان وفشمان (Fellman and Fishman 1977) الذي ورد فيه أن لجنة مصطلحات علم المكتبات بمجمع اللغة العبرية عقدت حوالي خمسين اجتماعا في فترة ثلاث سنوات عندما كانت تترجم إلى اللغة العبرية مسرد مصطلحات علم المكتبات الذي نشرته منظمة اليونيسكو.

ويواجه المخططون اللغويون المختصون بتطوير المصطلحات خيارات عديدة. يتمثل الخيار الأول في الاختيار بين تبني مصطلح متداول في الاستعمال أو استحداث (توليد) مصطلح جديد. حيث يتحدث الناس ويكتبون عن سوق العملة، وعن الموضة وعن كرة القدم سواء توفرت مصطلحات للتعبير عن هذه الموضوعات أو لم تتوفر. وعندما يجمع غالبية المتكلمين والكتاب على مصطلح معين للتعبير عن فكرة معينة، فإن خيار المخططين اللغويين هو تبني ذلك المصطلح المتداول الذي لا يواجه معارضة من

مستعملي اللغة وتجنب فرض مصطلح جديد يحتاج إلى إقناع المتكلمين والكتاب باستعماله وترك المصطلح المتداول.

وذلك لأن إقناع مستعملي اللغة بتبني مصطلح جديد لا يواجه منافسة من استعمال مصطلح قديم اسهل من إقناعهم بالتخلي عن مصطلح متداول وتبني مصطلح بديل عنه، وعلى الرغم من عدم معرفتي بدراسة علمية تؤكد هذا الأمر، يبدو في بعض الأحيان، أن ثمة إجماعا على شيء ما، إما لعدم وجود مصطلح مجمع عليه، أو لأن المخططين اللغويين غير قادرين على تحديد ما هو ذلك المصطلح المجمع عليه.

وبالتالي ينبغي على المخططين إما قبول أحد البدائل المستعملة وإذا أقروا ذلك فعليهم تحديد ما هو ذلك البديل، أو ينبغي عليهم صك مصطلح جديد.

وتعد الحالة الوحيدة التي لا يمكن فيها المصادقة على استعمال قديم، سواء كان استعمال الغالبية أو الأقلية من مستعملي اللغة، هي عندما لا يكون هناك استعمال لمصطلح قديم على الإطلاق. أي أن المتحدثين باللغة والكتاب لم يسبق أن احتاجوا إلى مصطلح ما للتعبير أو للدلالة على شيء ما. ويظهر في هذه الحالة، التساؤل الآتي: هل يلزم صك مصطلح قد تحتاجه اللغة في المستقبل أو نادرا ما تحتاج إليه؟ قد جاء في تقرير كتبه الباحثان فلمان وفشمان (Fellman and fishman 1977) يصفان فيه عمل لجنة مصطلحات علم المكتبات وعمل لجنة مصطلحات الكيمياء غير العضوية بمجمع اللغة العبرية "إن هذا الأمر مسألة فخر واقتناع" (82). إن قوائم المصطلحات باللغة العبرية يمكن ترجمتها بالكامل إلى مقابلاتها في اللغات المعيارية الدولية.

وجاء أيضا في تقريرهما: لقد حاولت لجنة مصطلحات علم المكتبات، كل ما كان ذلك ممكنا، اعتماد والمصادقة على الاستعمالات المتداولة بين اختصاصي علم المكتبات، إلا أن هذه اللجنة قررت في حالات نادرة إلغاء الاستعمالات المتداولة، إما لأن تلك المصطلحات الملغاة كانت مقابلات لفضية ركيكة لمصطلحات وردت في المعجم الصادر من منظمة اليونيسكو، أو لأنها صارت قليلة التداول بين الاختصاصين من الشبان. وقد أفاد الباحثان فيما يتعلق بعمل لجنتي مصطلحات

علم المكتبات ومصطلحات الكيمياء غير العضوية أن الاختصاصيين القدماء والأطول خبرة كانوا يترددون كثيرا في التخلي عن المصطلحات التي صارت مألوفة لديهم. ويبدو في بعض الحالات التي لم يقبل فيها الاستعمال الشائع، أن المخططين اللغويين قد تبنوا مصطلحات كانت تستعملها الأقلية فقط، ولو لم يفعلوا ذلك لكان لزاما عليهم صك مصطلح جديد.

وعندما يختار المخططون اللغويون صك مصطلح جديد بدلا من اعتماد مصطلح متداول فإنهم يواجهون أحد الاحتمالين التاليين.

1) صياغة المصطلح الجديد بالاعتماد على المصادر الاشتقاقية إما عن طريق إعطاء معاني جديدة لكلمات قديمة "التوسع الدلالي عن طريق المجاز" أو صك مصطلح جديد بطريقة الاشتقاق من جذر موجود باللغة. أو عن طريق ترجمة مصطلح أجنبي إلى اللغة (الاقتراض بالترجمة).

2) اقتراض المصطلح أو الكلمة من اللغة الأجنبية. وإذا اختار المخططون الاحتمال الثاني، فعليهم أيضا اتخاذ قرار آخر يحدد إلى أي مدى يمكن صبغ الكلمة أو المصطلح المستعار بصبغة اللغة المستعارة عن طريق تكييف نطقه وتهجيته وكذلك السوابق واللواحق التي يمكن إلصاقها به لكي يتلاءم مع البنية الصرفية للغة المقترضة.

ويشير جونود (Jernudd 1977a) إلى أن الذين يقومون باستحداث المصطلحات يعانون من مشكلة تضارب في الأهداف. وذلك لأنهم من ناحية، يهدفون إلى جعل المصطلح مفهوما ومتداولا بين المتحدثين باللغة محليا. ومن ناحية أخرى، يهدفون إلى تسهيل التفاهم بين المتحدثين باللغة والمتحدثين بلغة أخرى خارج حدود اللغة المحلية. أما الهدف الأول فمن الأفضل الاعتماد على مصادر اللغة الصرفية نفسها من أجل تحقيقه، ولكن تحقيق الهدف الثاني يتطلب الاستعانة بمصادر اللغات الأخرى عن طريق الاقتراض. ويضيف جرنود (Jernndd) أن هناك مبررا كافيا لاعتماد الطريقتين، حتى وإن كانت هاتان الوسيلتان غير متسقتين. حيث إن المصطلحات المشتقة من مصادر اللغة نفسها تتناقض مع تسهيل التفاهم

بين المجتمعات المختلفة اللغات في الوقت الذي تعد المصطلحات المقترضة من لغات آخر أقل مفهوميه بين أفراد الجماعة التي اقترضت تلك المصطلحات. وإذا لجأ المخططون إلى خيار الاقتراض فعليهم أيضا تحديد اللغة المقترض منها.

ويصف لويس (Lewis 1972, 1983) الآثار الهدامة للغة الروسية ومصطلحاتها على اللغات القومية لشعوب الاتحاد السوفيتي "سابقا". حيث واجه المخططون اللغويين في الاتحاد السوفيتي (سابقا) الحاجة إلى مصطلحات تخصصية مفهومة في تلك اللغات بالاعتماد على مصطلحات مأخوذة من اللغة الروسية نفسها أو الاعتماد على مصطلحات دولية مترجمة إلى اللغة الروسية. وبالتالي كانت نسبة المصطلحات الجديدة المقترحة من الروسية في غالبية اللغات المستعملة في الاتحاد السوفيتي (سابقا) تتراوح ما بين 70- 80٪ من المجموع. ومما لاشك فيه أن هذا الاتساق والتوحيد للمصطلحات الفنية في لغات جمهوريات الاتحاد السوفيتي (سابقا) قد ساعد على تسهيل إعداد المقررات الدراسية باستعمال اللغات العديدة في الاتحاد السوفيتي، تماما كما ساعد على إثراء هذه اللغات بمصطلحات موحدة على تسهيل التعليم باستعمال هذه اللغات. إلا أن عملية إثراء اللغات القومية بالمصطلحات الحديثة ومن خلال توحيد وتنسيق تلك المصطلحات بالاعتماد على المصادر الصرفية للغة الروسية أدى إلى تعزيز اللغة الروسية على المدى البعيد، وذلك بترويج الكتابات والأعمال الأدبية المكتوبة بها.

وفي الوقت الذي فرض المخططون اللغويون السوفيتيون المصطلحات الروسية على اللغات غير الروسية إلا أن المخططين اللغويين للغة البهاسا الأندنوسية لم يلجأوا إلى مصدر واحد لاقتراض المصطلحات. ويزودنا لونبرج (Lowenberg) بتحليل واضح لعملية إثراء لغة باهاسا في أندونيسيا بالمصطلحات العلمية. فمن العام 1949م كانت غالبية المصطلحات التي تحتاج إليها لغة باهاسا في أندونيسيا ناتجة عن التوسع في ميادين الصناعة والتجارة والإدارة الحكومية والعلوم والتكنولوجيا ووسائل الاتصال الجماهيري والتعليم العالي. فقد اعتمد المخططون اللغويون في أندونيسيا من أجل توفير هذه المصطلحات على

المصادر الصرفية والمعجمية للغة باهاسا واللغات المحلية الأخرى في أندونيسيا ومن خلال عملية الافتراض بالترجمة من اللغات الأجنبية وعلى الرغم من ذلك فقد تم اقتراض عدد غير قليل من المصطلحات الأجنبية مما آثار جدلا كبيرا بين المخططين اللغويين في أندونيسيا.

وكان موضوع الجدل هو اللغات المقترض منها، وهي اللغة الإنجليزية على وجه التحديد أو اللغات التي عادة ما تقترض منها اللغات الأندنوسية وخاصة اللغة السنسكرتية التي هي لغة العصر الذهبي الحضاري لأندونيسيا المتأثر بالهندية. وهي فترة كانت فيها السلطة السياسية لأندونيسيا في جنوب شرق آسيا في أوج عظمتها من القرن السابع إلى القرن الرابع عشر الميلاديين. وقد أوضح لونبرج أن كلتا الطريقتين قد تم توظيفهما. حيث لجأ المخططون اللغويون إلى اللغة السنسكريتية لاقتراض المصطلحات في ميادين الأدب والحضارة والدراسة، ولجأوا في المقابل إلى اللغات الأوربية لاقتراض مصطلحات العلم والتكنولوجيا.

ويضيف لونبرج أن ثمة تقسيما مشابها يفسر عملية الافتراض التلقائي غير المخطط. حيث غالبا ما يلجأ القادة العسكريون والسياسيون الأندونوسيون إلى اللغة السنسكريتيه للاقتراض منها لاستثارة المشاعر القومية للمواطنين من أجل حملهم على تأييد السياسات التي يخططون لها. وفي الوقت الذي يستغل القادة العسكريون السياسيون اللغة السنسكريتيه، تلجأ القطاعات الأخرى في المجتمع إلى اللغات الأوربية وخاصة اللغة الإنجليزية التي ترمز إلى الحداثة والتعاون الدولي والعلاقات الدولية. وكثيرا ما ارتبطت عملية الاقتراض من اللغات الأوربية بالميادين المعرفية والمجالات العامة مثل الموضة، والأفلام، والعلم والتكنولوجيا والتجارة والسياسات الدولية القومية. ومن بين المفردات المقترضة المثيرة ضمير المخاطب باللغة الإنجليزية "أنت" (You) الذي يشيع استعماله بين أفراد المجتمع الحضري من الطبقة الوسطى في المحادثات الشخصية.

"وذلك من أجل إظهار الخلفية الاجتماعية للمتحدث ومن أجل تأكيد انتمائه إلى الطبقة الوسطى من الأندونيسيين المثقفين". وتقابل هذه المفردة (You)

الضمير (anda) باللغة الأندونوسيه، الذي عملت الحكومة على ترويجه لمخاطبة الشخص المقابل دون الإشارة إلى الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها. حيث يتداول هذا البديل في وسائل الإعلام الجماهيري وبالتالي صار استعمال الضمير المقترض من الإنجليزية (You) مقصورا على المحادثات غير الرسمية بين أفراد ينتمون إلى الطبقة نفسها من حيث العمر والتعليم والمؤهل والمكانة الاجتماعية.

وباختصار، نستخلص من دراسة لونبرج فيما يتعلق بكلتا عمليتي التحديث المصطلحي والمعجمي المخططة وغير المخططة، أن مصدر المصطلحات المقترحة غالبا ما تحدده المجالات المعرفية المفتقرة إلى المصطلحات والوظيفة التي سيؤديها المصطلح المقترض. وتشمل الطريقة التي انتهجها المخططون اللغويون في أندونيسيا حلا وسطا بين محورين من محاور تنفيذ السياسة اللغوية هما: الحداثة التأصل. وكما يقول فشمان (Fishman 1983) فإن الطريقتين ضروريتان لعملية تحديث ناجحة.

ورغم الكم الهائل من الدراسات المتعلقة بالإثراء المعجمي لمئات اللغات في كافة أنحاء العالم، لا يتوفر لدينا إلا القليل من الدراسات التجريبية التي يمكن أن ترشد المخططين اللغويين إلى الخصائص الفنية التي تساعد على قبول وتبني المصطلحات الجديدة المقترحة للاستعمال، أو فيما يتعلق بخصائص مستعملي اللغة من متكلمين وكتاب ممن يمكن أن يقبلوا هذه المصطلحات. ومن الأمثلة النادرة حول هذا النوع من الدراسات دراسة فينبيرج (Fainberg 1983) حول قبول (25) خمسة وعشرين مصطلحا أقرها مجمع اللغة العبرية، كما أشرنا إليها في الفصل الرابع. وكذلك دعوة روبن (Rubin 1971)، التي لم تلق أي تجاوب، لإجراء تقييم على فترات لتزويد المخططين اللغويين بملاحظات حول قبول المصطلحات الجديدة. ولكن ينبغي أن ننظر بكل تقدير وإعجاب إلى أعمال تصنيف وإنتاج مئات الآلاف من المصطلحات بدلا من النظر إلى حقيقة أن درجة قبول هذه الأعمال لم تلق الدراسات اللازمة.

ملاحظة حول مصطلحات التخطيط اللغوي

مما يثير السخرية أن يعاني موضوع التخطيط اللغوي كأحد ميادين العلم والمعرفة حالة من الارتباك والتشويش في المصطلحات الخاصة بهذا الميدان. فما هو الفرق بين مصطلحي الإثراء المفصل للغة (elaboratin) وتنمية مفردات اللغة (cultivation)، وهل يختلف أي من هذين المصطلحين عن مصطلح تحديث اللغة (modernization)؟ حيث يدل مصطلح التحديث بمعناه الواسع على العملية التي تمكن اللغة من أداء وظائف تواصلية جديدة، إما أن تكون تلك الوظائف جديدة في مجتمع اللغة أو تكون قديمة ولكن تؤدي عن طريق استعمال لغة أخرى. ومن أجل أن تؤدي مفردات اللغة الوظائف المناطة بها ينبغي على مستعملي تلك اللغة توسيع دلالات تلك المفردات لتغطي معاني جديدة وتطوير أساليب وضروب وأجناس أدبية جديدة لتلك اللغة. ويعد مصطلحا الإثراء المفصل اللغة (elaboration) وتنمية اللغة (cultivation) هما الأكثر استعمالا للدلالة على عملية تحديث اللغة.

ويذهب نوستبني (Neustupny 1970) إلى أن مصطلح تنمية اللغة (cultivation) يدل على معالجة المشاكل المتعلقة بأمور سلامة اللغة (Correctness) وكفاءتها وتخصيص ضروبها وأساليبها، (أنظر، جرنود Jernndd 1977b)، ويضيف نوستبني أن عملية تنمية اللغة (Language cultivation) توجد أيضا في اللغات أكثر تطورا. أما فيرجسون (Ferguson) فيرى أن هذا المصطلح هو مصطلح نخبوي ويقترح مصطلح الإثراء المفصّل للغة (elaboration) مصطلحا محايدا بدلا عنه.

ولكن هاوجن يستعمل مصطلح الإثراء المفصل للغة (elaboration) للدلالة على عملية تحديث المفردات الأساليب، ويرى فشمان أن استعمال نوستبني لمصطلح تنمية اللغة "cultivation" هو تكرار لعملية الإثراء، أي أنها عملية تخطيط لأداء وظائف تواصليه أكثر تخصصا، ويذكرنا هذا الخلط والتشويش الذي نجده في صميم مصطلحات التخطيط اللغوي بأن عمليتي معيرة اللغة وتحديثها هما عمليتان مستمرتان لا تتوقفان حتى في اللغات الأكثر تطورا.

تجديد اللغة

رغم أن عمليات ترسيم اللغة ومعيرتها وتحديثها هي الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها عملية تنفيذ السياسة اللغوية فإن ثمة هدفا آخر يجدر بنا ألا نتجاهله. وتجنبا لمصطلح الإثراء المفصل للغة الذي يبدو ليس ضروريا، أقترح مصطلح تجديد اللغة لهدف تنفيذ السياسة اللغوية ويتمثل في الأنشطة التالية:

1) التحولات الناجحة السريعة من استعمال الحروف العربية إلى الحروف اللاتينية والحروف السيريالية الذي فرضه المخططون اللغويون السوفيتيون على اللغات التركمانية في منطقة وسط آسيا السوفيتية سابقا بعد الثورة (Henze 1977).

2) حذف المفردات المقترضة العربية والفارسية الأصل من اللغة التركية كجزء من عمليات إصلاح اللغة التركية التي بدأت في العشرينات من القرن العشرين (Gallagher 1971, Heyd 1954) والجهود الناجحة في إصلاح نظام التهجية في اللغة الهولندية (Geerts, Van den Broeck, and Verdoodt 1977).

3) حركة اللغة الخالصة مثل الحملة ضد الاستعمال اللغوي المتحيز لجنس الرجل، تعكس جميع هذه الأنشطة عمليات تجديد اللغة، وهي جهود مبذولة من أجل تغيير لغة متطورة ومتداولة، سواء كان ذلك التغيير تحت اسم رفع كفاءة اللغة أو بحجة المظاهر الجمالية في اللغة أو تمشيا مع العقيدة القومية أو السياسية في المجتمع.

وتعد عملية استبدال رموز الكتابة ليست عملية ترسيم للغة بل هي إعادة ترسيم لها. وكذلك تعد عملية تنقية لغة ما من الكلمات العامية والدخيلة ليست عملية معيرة بقدر ما هي إعادة معيرة للغة. لأن اللغة المجددة لا تؤدي وظائف تواصليه جديدة. وإذا كانت الصيغ الجديدة تؤدي نفس الوظائف التواصلية

القديمة فإنها أيضا تسهم في تحقيق أهداف لا علاقة لها باللغة وهي التي دفعت إلى هذا الإصلاح والتجديد اللغوي، سواء كانت تلك الأهداف إضفاء الشرعية على النخبة الجديدة، أو إدانة النخبة الحاكمة القديمة أو حشد التعبئة والتأييد الشعبي أو زيادة الوعي القومي. ففي الوقت الذي يعمل تحديث اللغة على تسهيل أداء وظائف لغوية جديدة فإن تجديد اللغة يساعدها على أداء وظائفها القديمة بطرق وأساليب جديدة.

التنفيذ الجيد للسياسة اللغوية

يجادل فشمان (Fishmann) بأن عملية تنفيذ السياسة اللغوية هي "عملية موازنة دقيقة" بين القديم والجديد أو بين الأيدولوجيتين التقليدية والعقلانية. "كل واحد في هذا العصر يريد أن تكون له مصطلحات كيميائية خاصة به وحده، على الأقل في إطار المستويين الأدنى والأوسط من مستويات البحث والدرس، وكما يسعى كل واحد بوجه عام إلى أن تكون هذه المصطلحات وافية بمتطلبات علوم الكيمياء "وكذلك" مقبولة لدى المتخصصين" (110). وهذه ليست مهمة سهلة. ولا يمكن علاجها عن طريق الاعتبارات الفنية وحدها.

بل إن التنفيذ الناجح للسياسة اللغوية يتطلب حساسية وإدراكا لما يرغب مستعملو اللغة في تعلمه وفي استعماله" (115). ومن الطبيعي أن تبذل الجهود من أجل توجيه مستعملي اللغة وإرشادهم إلى تداول أنماط وضروب مفضلة. ويقول فشمان إنه ينبغي علينا أن نوضح للجمهور "أفضلية وجودة ما يقدم له من إبداعات وتحسينات في المفردات والأساليب اللغوية وكذلك ينبغي توضيح سر الإعجاب بها وسر مثالية هذه الإبداعات والتحسينات" (112).

وما دام كلا المقترحين، التقليدي المتطرف والعقلاني غير المتساهل، حلين غير عمليين لحل مشكلات تنفيذ السياسة اللغوية، فقد عرضت آراء وفرضيات مختلفة لتبرير قبول وتبني المفردات المقترحة من لغات أجنبية.

ذكر فشمان عددا من هذه الآراء الفرضيات، ومنها عرض الاستعمال المتداول من خلال شبكات الحوار المفضلة والمعتد بها. وثمة رأي آخر يقول بأن "ما يستعملونه هم هو ما ننصح نحن باستعماله". ومن أكثر الأمثلة التي تعكس هذا الرأي نظرية المخططين اللغويين الأتراك التي أقرت اقتراض مفردات معجمية إنجليزية وفرنسية واعتمادها في الوقت الذي ينادي أولئك المخططون بحذف المفردات المقترضة من اللغتين العربية والفارسية. وادعى أولئك المخططون بأن اللغة التركية هي مصدر وأم لكافة اللغات الأوربية وبالتالي فإن عملية الاقتراض من اللغات الأوربية هي عملية إعادة لتلك الكلمة إلى موطنها الأصلي. وقد سمي هذا الرأي نظرية الشمس الكبرى. أما الرأي الثالث فيقول بالاستشهاد باستعمال مفردات مقترضة في لغة ثالثة معتد بها. وبالتالي يصبح ذلك المصطلح المقترض مصطلحا عالميا يستعمله الجميع.

ويحذرنا فشمان بأن منفذي السياسة اللغوية يورطون أنفسهم في مشكلة الدفاع عن فكرة اللغة الجيدة التي نفقد التأييد الشعبي بالتدريج كلما تغيرت الموازنة بين القديم والجديد وبين المتداول لدينا والمتداول لديهم وبين الحديث والتقليدي. وعندما يحدث هذا نجد أن جيل الشباب ينظر إلى نتائج أعمال المخططين اللغويين باللامبالاة في أحسن الأحوال وبالاستخفاف والازدراء في أسوئها.

ولقد ركزت منذ بداية هذا الفصل على مسألة استغلال النخبة والنخبة المضادة لعملية تنفيذ السياسة اللغوية وتسخيرها كأداة للمحافظة على السلطة أو الوصول إليها. فتنفيذ السياسة اللغوية الفعلي يحدث لخدمة أغراض أخرى غير المحافظة على السلطة أو الوصول إليها ولكن كما هو الحال في عملية رسم السياسة اللغوية فإن مبادرات تنفيذ السياسة اللغوية تتمتع بأكبر درجة من احتمالات النجاح إذا أمكن توظيفها لمصلحة النخبة الحاكمة أو النخبة المضادة. وإذا عمل الأفراد المتصفون بنكران الذات على تكريس حياتهم من أجل تصور تنفيذ جيد وصادق للسياسة اللغوية متغاضين عنه وغير طامعين في المنافع والحوافز المادية فإن نجاح أعمالهم وإسهاماتهم سوف تتوقف في أغلب الأحوال على فائدة تلك الأعمال والمساهمات في خدمة أهداف الآخرين وطموحاتهم.

ولكن لماذا يساهم تنفيذ السياسة اللغوية في تحقيق تلك أهداف وطموحات الآخرين؟ لماذا يعزز التمسك بقيم الأصالة والتقليد ويساعد على تحقيق أهداف مثل تمركز السلطة وتعبئة وحشد الجماهير، وتنشيط الحس القومي؟ إذا كانت النخبة تقود وتحرك الجماهير، فإن الجماهير أيضا تقود وتحرك النخبة التي تعد مسؤولة عما يحدث لها نتيجة لإهمالها للجماهير. وبالتالي فعملية تنفيذ السياسة اللغوية هي استجابة لمشاعر الجماهير وممارسة من أجل تحريك تلك المشاعر. وأن عملية التمسك بالقيم مثل قيم الأصالة والتقليد تربط الجماهير بالماضي المجيد وبشبكة متداخلة من العرقية والوطنية والدين والطبقة وبالنخبة التي تبنت هذه المشاعر والتي تمثل هذه الشبكة المتآزرة من القيم.

كذلك تعمل هذه الروابط على تقوية إحساس المرء بالعزة والكرامة، وبقيمة الإنسان، وبالترابط الاجتماعي، وبإحساسه بعضويته في جماعة يرتبط ماضيها بمستقبلها وفي الوقت الذي يعد تنفيذ السياسة اللغوية خدمة يقدمها المرء إلى نفسه، فإنه في واقع الأمر أكثر من ذلك وأشمل، فإذا كان تنفيذ السياسة اللغوية يخدم طبقة النخبة فإنه كذلك يخدم الجماهير.

الفصل السابع

التخطيط لاكتساب اللغة

يتمتع المهاجرون إلى (دولة إسرائيل) بالعديد من الخدمات والجهود المنظمة لمساعدتهم على تعلم اللغة العبرية. حيث توفر مراكز استيعاب المهاجرين سلسلة من الدروس لتعليم اللغة العبرية مباشرة بعد وصول المهاجرين إلى تلك المراكز التي يقيمون فيها خلال فترة استكمال الإجراءات اللازمة لتوفير المسكن والوظيفة لهم. كما توفر المجالس البلدية في الأقاليم دروسا مكثفة وأخرى غير مكثفة لتعليم اللغة مقابل رسوم رمزية وتقدم الجامعات أيضا دروسا لتعليم اللغة للأغراض الخاصة للطلبة الأجانب ولطلبة الكليات المهاجرين ولأزواجهم. وعندما يذهب أطفال المهاجرين إلى المدارس تقدم لهم دروس في اللغة العبرية كلغة ثانية إذا وجد عدد كاف من الأطفال لتكوين فصل دراسي، وإذا لم يتوفر العدد الكافي منهم يتم أخذ الأطفال من فصولهم الدراسية العادية لعدد من الساعات كل أسبوع لتعليمهم اللغة من خلال دروس فردية خاصة بهم. ومن الجدير بالذكر أن ثمة صحيفة تنشر أسبوعيا بلغة عبرية مبسطة. كما تقدم الإذاعة المرئية الإسرائيلية برنامجا في حلقات بالعبرية المبسطة من فترة إلى أخرى، وهو برنامج كان يذاع يوميا في عقد السبعينيات من القرن العشرين. وهكذا تمثل كافة هذه البرامج وتوضح عملية التخطيط المنظم لإكساب اللغة الذي يدل على الجهود المبذولة من أجل تعزيز تعلم اللغة.

وثمة أمثلة كثيرة تدل على التخطيط لإكساب اللغة منها:

من أجل تحسين وترقية المهارات اللغوية للكوريين الأمريكيين، بدأت جامعة كاليفورنيا في ولاية لوس أنجلوس في عام 1987م برنامجا يستطيع من خلاله طلبة الجامعة من أصل كوري (الكوريين الأمريكيين) السفر إلى جامعة سيول القومية في كوريا الجنوبية لمدة عشرة أسابيع لدراسة اللغة الكورية. ومن أجل تسهيل اكتساب اللغة الروسية لدى القوميات غير الروسية في الاتحاد السوفييتي (سابقا)، فرض المخططون اللغويون السوفييت رموز الكتابة السريالية (Syrillic script) على غالبية لغات الأقليات في الاتحاد السوفييتي (سابقا) كما فرضوا عليها استخدام

الصيغ الصرفية والمعجمية الروسية لتحديث مفردات تلك اللغات. ولترويج دراسة اللغة الإنجليزية، يوفر المجلس البريطاني مكتبات باللغة الإنجليزية في خارج المملكة المتحدة كما يوفر خبراء لتنظيم فصول ودروس عملية لتدريب مدرسي اللغة الإنجليزية المحليين وإعطائهم دروسا حول تعليم اللغة. كما يقدم التحالف الفرنسي ومعهد غوته الألماني أنشطة وأعمالا مماثلة لما يقوم به المجلس البريطاني من أجل ترويج اللغتين الفرنسية والألمانية على التوالي.

ومن أجل إيقاف هجرة السكان من منطقة الجايلتاشت (Gaeltacht)، وهي آخر المناطق في جمهورية إيرلندا التي لا يزال سكانها يتكلمون اللغة الإيرلندية لأداء أغراض الحياة اليومية، أنشأت الحكومة الإيرلندية وكالات حكومية لتنمية تلك المنطقة اقتصاديا. ولأجل توفير مناخ حضري يستطيع من خلاله المتكلمون باللغة الإيرلندية توريث تلك اللغة لأطفالهم وجعلها لغتهم الأم، اقترحت الحكومة إقامة مشروعين جديدين في مدينة دبلن لتمكين الناطقين باللغة الإيرلندية من التواصل والتفاهم مع بعضهم بعض، وبالتالي يشجعون على استعمال اللغة الإيرلندية خارج المنزل، (Dorian 1987).

وعندما استعادت الصين جزيرة تايوان عام 1945م، منعت وسائل الإعلام من استعمال اللغة اليابانية التي كانت لغة التعليم الوحيدة وكانت اللغة السائدة في الجزيرة لمدة خمسين عاماً، وبدأ تطبيق سياسة اللغة القومية- ترويج لغة مندورين Mandarin باعتبارها اللغة القومية- وهو ما كان مطبقاً في الدولة الصينية في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين على جزيرة تايوان. وكما يوضح بيرج (Berg 1985)، كانت المدارس هي الوسيط الوحيد لهذا الترويج وذلك لأن اليابانيين تركوا شبكة جيدة من المدارس بالجزيرة. وفي الوقت نفسه، سمحت السلطات الصينية باستعمال اللهجات الصينية المحلية: منّان وهاكا (Mannan and Haka) بصورة مؤقتة للتداول الشفهي في المدارس. أما الكتابات الصينية القديمة فقد تم بعثها من جديد، كما ازداد التمسك بالقراءة الجهورية باللغة الصينية، رغم أن عدداً كبيراً من المعلمين كانوا غير قادرين على تطبيق تلك القاعدة

فتم استجلاب معلمين من الدولة الأم لتدريس لغة مندرين وليساعدوا على تنفيذ عملية التعليم باللغة الصينية ولتدريب المعلمين الآخرين على استعمالها. وهكذا نجحت المدارس بالتدريج في تخريج دفعات قادرة على الكتابة بلغة مندرين والتحدث بها (Berg 1985). ومن بين الوسائل التي استعملها الصينيون لترويج اكتساب لغة مندرين، الاستعمال المبكر للإذاعة المسموعة والصحافة لتوضيح دلالة السياسة اللغوية القومية وهدفها، تقديم برنامج إذاعي إرشادي (1969-1946) لتوضيح طريقة تلفظ اللغة القومية، ونشر جرائد وصحف بلغة مندرين مكتوبة برموز خاصة، (Twock Ping Tse 1986).

وتزودنا أعشاش اللغة (Kohanga reo) التي أنشئت في الثمانينات من أجل إحياء لغة ماوري بالمثال الأخير للتخطيط من أجل اكتساب اللغة. إذ اقترح قادة الشعب الماوري استجابة لتدهور أعداد المتكلمين بلغة ماوري في نيوزيلندا، إقامة وسط لتعليم لغة ماوري خلال فترة ما قبل بدء مرحلة المدرسة يرعاها أفراد من الماوريين المسنين. ويمثل رعاة هذه المؤسسات في الواقع جيل الأجداد بالنسبة للأطفال الذين هم في سن ما قبل المدرسة، وذلك لأن عددا قليلا جدا من جيل الآباء بالنسبة لأولئك الأطفال يستطيعون التحدث بلغة ماوري. رغم أن الجماعات المحلية التي ترغب في تنظيم هذا البرنامج وتنفيذه كانت تقوم بغالبية الأنشطة بمفردها، تطورت أعداد المراكز بطريقة الدالة الأسّية (*) (حيث كان عددها أربعة في عام 1982م، وصار العدد 280 في العام 1984م، ثم صار 500 في العام 1987م. "وبحكم استعمال لغة الأرقام، لا يمكننا المبالغة في أثر أعشاش اللغة في إحياء لغة ماوري. ففي عام 1981، كانت أعداد التلاميذ الذين تم اكتتابهم في المدارس الابتدائية ممن لهم دراية بلغة ماوري لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة. أما الآن فتصل أعداد الأطفال الداخلين إلى المدارس في كل عام ممن يألفون الاستعمال اليومي للغة ماوري ما بين 2000 إلى 3000 طفل، فضلا عن أن عددا كبيرا منهم

(*) الدالة الأسية في العلوم الرياضية هو العدد على قوة الكمية، فالقوة الثانية أسها 2 والقوة الثالثة أسها ثلاثة، وهكذا. المترجم.

يتكلمون لغتين بطلاقة تامة". ولقد شجع العدد المتزايد من الأطفال المتكلمين بلغة ماوري الآباء والأمهات- الذين كانوا سعداء بأن يتكلم أطفالهم لغة أسلافهم- على ممارسة ضغوط على المدارس الابتدائية من أجل إقامة برامج للتعليم الثنائي اللغة - باللغتين الإنجليزية والماورية. وبمجرد أن يوافق مدراء المدارس على هذا المطلب، يتوفر المكان المناسب لتنفيذه وتسارع إدارة التعليم إلى تأييده أو على الأقل إلى عدم الاعتراض عليه. وبالتالي تبدأ تلك البرامج رغم الصعوبات التي يواجهها المعنيون من حيث توفير المعلمين القادرين والراغبين في التدريس باستعمال لغة ماوري ورغم قلة المقررات الدراسية التي كان على المعلمين إعدادها بأنفسهم. (Spolsky 1987).

وهكذا من الممكن تمييز هذه الشواهد من أمثلة تخطيط اكتساب اللغة بعضها عن بعض، على الأقل، بناء على قاعدتين:

1) الأهداف المعلنة للتخطيط اللغوي.

2) الطرق المتبناة لتحقيق تلك الأهداف.

ففيما يتعلق بالأهداف المعلنة يمكننا تمييز ثلاثة منها على الأقل:

أ) اكتساب اللغة كلغة ثانية أو لغة أجنبية، مثل عملية اكتساب غير الأمهريين للغة الأمهرية في أثيوبيا واكتساب الكنديين الناطقين بالإنجليزية في مقاطعة منتريال للغة الفرنسية، وكذلك اكتساب شعب تايوان للغة مندرين الصينية.

ب) اكتساب أفراد المجتمع للغة إما كانت بالنسبة لهم لغة محكية، كما حدث عند إعادة توطين اللغة العبرية في (إسرائيل)، والمحاولات التي جرت في إيرلندا لإعادة توطين اللغة الإيرلندية، وإعادة إحياء لغة ماوري في نيوزيلندا. أو إحياء لغة ما لأغراض خاصة مثل إعادة اللغة الصينية المكتوبة إلى تايوان.

ج) ترميم اللغة وصيانتها، مثل الجهود التي تم بذلها لإيقاف انقراض لغة غيلي الإيرلندية في مناطق الجايلتاشت في ايرلندا. ويمكننا القول بأن هذا الهدف الأخير لا يعكس عملية اكتساب اللغة، ولكنني أوردته لأن عملية صيانة اللغة

تشتمل على عملية إكسابها للجيل القادم. وعندما تتدهور أو تضمحل لغة ما، فإن نسبة قليلة من الأجيال القادمة تكتسب تلك اللغة، وأن عملية إيقاف تدهور اللغة واضمحلالها يتطلب إدامتها واكتسابها.

أما فيما يتعلق بالطرق المتبناة لتحقيق أهداف اكتساب اللغة، فيمكننا تمييز ثلاثة أنواع منها: تلك الطرق المعدة أساسا من أجل خلق فرص تعلم اللغة وتحسينها، وتلك الطرق المعدة أساسا لخلق حوافز تعلم اللغة وتحسينها، وتلك الطرق المعدة أساسا لخلق فرص تعلم اللغة وحوافز تعلمها على التوالي.

ومن الممكن تقسيم الطرق التي تركز على فرص تعلم اللغة إلى طرق مباشرة وغير مباشرة، حيث تشمل الطريقة الأولى التعليم المنظم داخل الفصول، وتوفير المواد التعليمية باللغة الهدف لأغراض التعليم الذاتي وإنتاج الأعمال الأدبية ونشرها وإنتاج الصحف والبرامج الإذاعية المسموعة والمرئية باستعمال اللغة الهدف بصورتها المبسطة. وتشمل الطرق غير المباشرة الجهود المبذولة لصياغة وتشكيل اللغة الأم للمتعلمين من أجل أن تصبح أكثر تشابها وقربا من اللغة المستهدفة التي -كما هو متوقع- سيصبح تعلمها أكثر سهولة. وتعكس جهود المخططين السوفييت للغات الأقليات غير الروسية مثالا على هذا العمل.

أما الأمثلة التي تركز على حوافز تعلم اللغة فيعكسها إدخال اللغة الإنجليزية مادة إلزامية في اختبارات القبول بالجامعة لطلبة المدارس الثانوية الإسرائيلية. وهو مطلب يحفز أولئك الطلبة الراغبين في الاكتتاب والدراسة بالجامعة ويشجعهم على أن يتعاملوا مع مقررات اللغة الإنجليزية بجدية. ويمثلها أيضا إقرار اللغة متطلبا للحصول على الوظيفة كما حدث في إقرار اللغة الإيرلندية للحصول على الوظائف المدنية الحكومية في إيرلندا، وكذلك يمثلها ترويج اللغة الفرنسية في مقاطعة كويبك الكندية لتصبح لغة التداول في العمل مع إقرار عقوبات على الشركات التي لا تلتزم بمبادئ وأصول الفرنسة في المقاطعة.

أما الطرق التي تعزز كلا الأمرين فهي على التوالي: فرص تعلم اللغة وحوافز تعلمها، مثل تعليم استعمال اللغة الهدف من خلال جعلها وسيلة للتعليم في

السياقات التي يجد المتعلم نفسه إما ملزما بالدخول فيها أو يرغب في دخولها. ومن الأمثلة على ذلك برامج الغمر الشامل أو البرامج التعليمية الثنائية اللغة. مثل استعمال اللغة الفرنسية وسيلة للتعليم للأطفال الناطقين بالإنجليزية في مقاطعة منتريال الكندية، وبرامج أعشاش اللغة في نيوزيلندا وبرامج التعليم المهني في القرن الرابع الميلادي الذي نفذته الفرق التبشيرية النصرانية من خلال لغة جيز "Giiz" وكذلك استعمال الفرق التبشيرية للغة الأمهرية في القرن العشرين في أثيوبيا.

وبالتالي فيمكننا صياغة إطار مرجعي مبدئي لعملية تخطيط اكتساب اللغة يتمثل في تسع نقاط متكونة من تقاطع متغيرين والتقائهما: الهدف المعلن (اكتساب اللغة، وإعادة اكتسابها، وإدامتها أو المحافظة عليها)، والمحاور الأساسية للطريقة المتبناة لتحقيق الهدف وهي: (إتاحة الفرص، وتوفر الحوافز، وتوفر الفرص والحوافز معا لتعلم اللغة).

وكما توضح هذه الأمثلة فإن عملية تخطيط لاكتساب اللغة تفوق وتتجاوز عملية تخطيط تعليم اللغة. وعلى كل حال، يتوفر أمر تخطيط تعليم اللغة على قدر كبير (نصيب الأسد) من عملية تخطيط اكتساب اللغة. وأكثر من ذلك فإن عملية اكتساب اللغة هي إحدى مظاهر المشروعات التعليمية على كافة مستويات تنظيمها، ابتداء من المدير العام المختص بوزارة التعليم وانتهاء بمدرس الفصل. ويؤكد براتور (Prator) على هذا الأمر بكل قوة وبكل ثقة، وهو أحد الدارسين القلائل للتخطيط اللغوي الذي اعتبر تعليم اللغة أحد أهداف التخطيط اللغوي مصرحا بما يلي "تشمل عملية رسم السياسة اللغوية مجموع القرارات التي تتخذها السلطة المختصة باللغة فيما يتعلق بالصيغة والنمط المفضل لأساليب اللغة واستعمالاتها، كما يراها مجتمع اللغة. وتشمل كذلك القرارات التنفيذية المترتبة على رسم السياسة التي يتخذها المدرسون، والمديرون الإعلاميون ... وهلم جرا.

وانسجاما مع هذا التعريف فإن القرارات التي يتم اتخاذها للتأثير على المهارات الخاصة وعلى استعمال تراكيب لغوية محددة في مستوى أو سياق محدد من مستويات الاستعمال اللغوي بما في ذلك اختيار كتاب منهجي معين_ قد

تصبح جزءا من السياسة اللغوية. وهكذا ينبغي ألا يغيب هذا الأمر الأخير على معلمي اللغة. وبالتالي من الأفضل النظر إلى عملية رسم السياسة اللغوية وتنفيذها بكاملها بأنها عملية لولبية حلزونية تبدأ من أعلى مستويات السلطة وتنحدر متاليا في حلقات تتسع تدريجيا عند مرورها بمستويات التنفيذ الأدنى التي يتوقف عليها تيسير تنفيذ أو مقاومة هذه السياسة". ((جاءت هذه المعلومة عن طريق اتصال شخصي)) ويرى ماركي (Markee 1988) أن عملية تعليم اللغة هي شكل من أشكال التخطيط اللغوي. وفي الوقت نفسه، يقدم اعتبارات تفصيلية فيما يتعلق بقرارات رسم السياسة اللغوية وتنفيذها بخصوص تعليم اللغة الإنجليزية لأغراض تخصصية.

وقد يكون دورا المعلمين في تنفيذ قرارات رسم السياسة اللغوية أكثر وضوحا على سبيل المثال من دور مقدمي البرامج الموسيقية الراقصة في (الإذاعة الإسرائيلية). الذين تفرض عليهم السلطة أن يقدموا عدداً من الأغاني باللغة العبرية - الحد الأدنى في كل يوم، وأكثر وضوحا من دورا المدققين اللغويين الذين يراجعون النصوص المعدة للإذاعة لغويا للتأكد من مطابقتها للمعايير اللغوية المقبولة. وفي جميع الأحوال فإن دورا الموظفين والمستخدمين في المراحل الوسطى من مراحل تنفيذ السياسة اللغوية لا يمكن تجاهله في المستقبل على كافة مستويات التخطيط اللغوي ابتداء من رسم السياسة اللغوية إلى تنفيذها إلى تخطيط اكتساب اللغة. ومن الجدير بالذكر أن عملية تخطيط اكتساب اللغة، على الأقل تلك المتمثلة في تعلم اللغة مباشرة، تعزز إدراكنا لأهمية دور أولئك الموظفين والمستخدمين.

وعندما يحاول المخططون الترويج لاكتساب لغة ثانية أو لغة أجنبية فإنهم غالبا ما يلجؤون إلى التعليم المدرسي. وذلك لأن التعليم المدرسي يمثل أعلى درجات احتمالات النجاح في تحقيق تلك الأهداف خاصة إذا استخدمت المدرسة اللغة الهدف وسيلة للتعليم بدلا من استخدامها هدفا للتعليم وحسب. إذ بالإضافة إلى تداول اللغة ودراستها فإن الحوافز الدافعة إلى تعلمها تصبح أقوى عندما يتم استعمال اللغة وسيلة بدلا من اعتبارها هدفا للعملية التعليمية بكاملها. وبصرف النظر عن درجة نجاح المدارس في تدريس اللغة وإكسابها للطلبة فمن غير المحتمل

أن يؤدي تدريس اللغة داخل الفصل إلى استعمالها خارج الفصل إلا إذا توافرت مبررات وأسباب عملية لهذا الاستعمال. ويعد هذا أحد الدروس المستفادة من التجربة الإيرلندية. إذ صارت إيرلندا عند حصولها على الاستقلال دولة ناطقة باللغة الإنجليزية، ولم تكن ثمة حاجة إلى التحدث باللغة الإيرلندية لأداء أغراض الحياة اليومية خارج منطقة الجايلتشات التي كان يقطنها الناطقون باللغة الإيرلندية. وبالتالي أقرت التنظيمات الحكومية حافزا لتعلم اللغة الإيرلندية وهو المعرفة العملية باللغة لأجل الحصول على الوظائف المدنية. ولكن عندما لا تكون هناك حاجة لاستعمال اللغة الإيرلندية في العمل- كما هو الحال في أغلب الأحيان - فلا يوجد مبرر للاستمرار في تعلم اللغة الإيرلندية والمحافظة عليها بعد الحصول على الوظيفة. وكما أشرنا في الفصل الأول، فإن الحوافز المادية خارج المدرسة هي التي ساعدت على إعادة توطين اللغة العبرية في (إسرائيل). فقد يكون الحماس القومي هو الذي أدخل تعليم اللغة العبرية إلى المدارس إلا أن التجانس اللغوي بين السكان اليهود هو الذي أكسبها دور اللغة القومية الدارجة خارج المدرسة.

أما النتيجة النهائية التي ستسفر عنها حركة إحياء لغة ماوري ستبقى مسألة تخمين. فإذا استمرت الحركة واستمرت أعشاش اللغة فلن يساورنا أدنى شك في أن أعدادا أكثر من أبناء الشعب الماوري سيجيدون التحدث بلغة ماوري. ولكن هل ستكون هناك حوافز كافية تشجع على استعمال اللغة خارج المدرسة لكي يستمر الأطفال في استعمال هذه اللغة بعد تركهم المدرسة إلى ميادين الحياة، أم أن أطفال هؤلاء الأطفال سيتعلمون لغة ماوري كلغة ثانية؟ من الدلالات المشجعة بالنسبة لهذه اللغة أن مبادرة إحيائها جاءت من الماوريين أنفسهم. إذ إنه من أسباب فشل برنامج المحافظة على حجم سكان منطقة الجايلتشات وعلى الاستعمال المستمر للغة الإيرلندية بتلك المنطقة هو أن المروجين الحكوميين لذلك البرنامج لم يشجعوا سكان تلك المنطقة ويحمسوهم إلى استعمال اللغة والمحافظة عليها. (Dorian 1987) اقتباس من (Fennell 1981). فقد جاءت فكرة البرنامج من خارج سكان المنطقة، ولكن فيما يتعلق بتجربة شعب ماوري فقد كان هناك حماس محلي للفكرة من السكان أنفسهم. وقد لا يكون أمر إيجاد دور للغة لتؤديه خارج المدرسة مبررا كافيا.

ففي جمهورية إيرلندا نجحت المدارس في إيجاد عدد كبير من الأفراد ثنائيي اللغة من بين مجموع الأفراد الذين نشأوا أحاديي اللغة يتكلمون الإنجليزية وحدها. ولكن التعليم المدرسي لم يكن كافيا لترجمة النجاح في تعليم اللغة إلى الاستعمال الإيجابي لها. وتجادل دوريان (Dorian 1987) بأنه ثمة قيمة مهمة للجهود المبذولة من أجل المحافظة على اللغة وإدامتها حتى وإن لم يترجم التعليم المدرسي تعليم اللغة إلى الاستعمال الإيجابي لها. حيث ذكرت ثلاثة شروط للحفاظ على اللغة وإدامتها:

1) مناصرة وتأييد المجتمع للغة المهددة يقلل من المواقف والاتجاهات السلبية نحو تلك اللغة ومتعلميها التي عادة ما تصاحب حالة ضعف وتدهور اللغة والتي يقوم الناطقون باللغة ومتعلموها بإضفاء صبغة ذاتية عليها فتصبح من بين مبادئهم.

2) تساعد الجهود المبذولة من أجل ترويج اللغة وإشاعتها على نقل وتوريث التاريخ العرقي وأساليب الحياة التقليدية التي غالبا ما تكون مهددة بالزوال كما هو حال اللغة ذاتها، :حيث إنه لإدراك الذات والثقة بالنفس التي يمكن اكتسابها جنبا إلى جنب مع اكتساب التاريخ العرقي للغة وأساليب الحياة التقليدية المرتبطة بها قيمة في حد ذاته. كما اكتشفت ذلك مجتمعات السود في الولايات المتحدة الأمريكية وصرحت ونادت به: (64).

3) ويذهب سبولسكي (Spolsky 1978) إلى أن الحوافز الاقتصادية تتراكم في المجتمع المحلي المهتم بإعادة إحياء لغة ما أو ببذل جهود لإدامتها على هيئة وظائف لمعلمي اللغة ومساعديهم وللمدربين القائمين على إعداد المعلمين والقائمين بتطوير المناهج وإعدادها .. وهلم جرا.

وعندما تقتصر فرص تعليم لغة ما أساسا على التعليم في داخل الفصل فإننا لا نستطيع تقييم هذا البرنامج إلا من خلال معرفة أعداد الأفراد الذين حققوا درجة معينة من الكفاءة في استعمال تلك اللغة. ولكن غالبا ما تكون فرص التعليم غير مقصورة على هذه الأنشطة المحدودة وحدها. فقد زودتنا دراسة ريفز (Reves 1983) لعملية اكتساب الأطفال العرب للغتين الإنجليزية والعبرية المشار إليها في الفصل

الخامس بمثال مدهش ولافت للنظر. وكما أشرنا أعلاه فإن أولئك الأطفال لا يمكن أن يتعلموا اللغة الإنجليزية دون مرورهم بتجربة التعليم المنظم داخل الفصل، بينما قد يتعلمون اللغة العبرية حتى دون دراستها في المدرسة. ولكن السؤال الذي ليس لدينا إجابة له هو، حتى في حالة بذل جهود مكثفة لأجل تعلم اللغة العبرية، فما هو المستوى الذي قد يحققه الأطفال في اكتسابها؟

ويمكن إثارة التساؤل نفسه فيما يتعلق باكتساب المهاجرين اليهود الجدد إلى إسرائيل للغة العبرية. وما هي العوامل المؤثرة في اكتساب اللغة التي يمكن إرجاعها إلى عملية تخطيط اكتساب اللغة فعليا في ضوء الحوافز والفرص المشجعة على التعلم التي عاشها المهاجرون من خلال مجريات حياتهم اليومية. فبما أن اللغة العبرية أصبحت هي لغة التداول لأداء أغراض الحياة اليومية، أليس صحيحا أن المهاجرين والقادمين الجدد إلى دولة إسرائيل سوف يتعلمونها سواء توفرت لهم البرامج المساعدة المشجعة على التعلم أم لم تتوفر. نعم، إذ يقترح شيلز وباخي (Schmelz and Bachi 1974: 769) أن أعداد المهاجرين البالغين الذين صاروا يتكلمون اللغة العبرية يفوق أي تقديرات عقلانية للمخرجات المباشرة للتعليم المنظم للغة العبرية سواء من الناحية الكمية أو الكيفية.

ولكن إذا أراد المرء تقييم جدوى هذه البرامج، فكيف يمكن تحقيق ذلك؟ فليس من الممكن مقارنة كفاءة أولئك الذين انخرطوا في برامج تعليمية منظمة في اللغة بكفاءة أولئك الذين لم يكتتبوا في تلك البرامج. لأن أفراد المجموعتين هم الذين سيحددون ماهية هاتين المجموعتين من حيث المبدأ. وإذا كان أفراد المجموعة الأولى الذين انخرطوا في البرامج المنظمة أكثر حماسا وتحفزا للتعليم وهو الأكثر احتمالا – فمن الممكن أن يحققوا درجة أعلى من الكفاءة مما يحققه أفراد المجموعة الثانية حتى دون توفر فرصة التعليم المنظم.

ومن الطبيعي أن هذه الصعوبات المتعلقة بالتقييم غير مقتصرة على عملية تخطيط اكتساب اللغة. وما دام تخطيط اللغة سواء تعلق بصيغها وتراكيبها أو بوظائفها أو اكتسابها لا يمكن أن يحدث في فراغ اجتماعي فإن الصعوبات المتعلقة

بتقييم فعالية التخطيط اللغوي تزداد تعقيدا. ونادرا ما تكون عملية تقييم درجة نجاح عملية التخطيط اللغوي وأنشطته عملية سهلة. إذ غالبا ما تكون عملية تحديد المتغيرات والعوامل التي أسهمت في تلك النتائج أمرا صعبا. والأمر الأكثر صعوبة هو تحديد الحجم النسبي لفعالية كل متغير أو عامل اسهم في إحداث تلك النتيجة على حدة. ولا تعد هذه المشكلة خاصة بالدارسين لموضوع التخطيط اللغوي وحدهم، بل إنها مشكلة عامة يواجهها أولئك الدارسون لعمليات التخطيط الاجتماعي كافة بوجه عام. والتغير الاجتماعي على وجه التحديد. ولهذا السبب سوف نوجه اهتماماتنا فيما بعد إلى موضوع التغير الاجتماعي.

الفصل الثامن

التغـير الاجتماعي

وردت جميع أمثلة التخطيط اللغوي التي استشهدنا بها في هذا الكتاب من خلال سياقات التغير الاجتماعي. ففيما يتعلق بالأمثلة التعريفية الأربعة التي وردت في الفصل الأول تبين أن تمركز السلطة إلى جانب الرغبة المتزايدة في النظام صاحبت تأسيس المجمع العلمي الفرنسي، كما صاحب إعادة توطين اللغة العبرية الاضطهاد المتزايد لليهود الروس، ونمو الحركة القومية للشعب اليهودي، وازدياد هجرة اليهود إلى فلسطين. واقترنت زيادة مساهمة النساء في القوى العاملة بالولايات المتحدة الأمريكية مع الحملة النسوية ضد الاستعمال اللغوي المتحيز لجنس الرجال، كما اقترنت ثورة سياسية واقتصادية في أثيوبيا مع حملة محو أمية شاملة. وذلك أن الارتباط بين التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي أمر عادي لا يثير الدهشة، ما دام التخطيط اللغوي في حد ذاته، من حيث علاقته بالتغير، مثالا شاهداً على التغير الاجتماعي. وفي عالم مستقر، حينما يكون كل يوم مشابهاً لليوم الذي سبقه ولليوم الذي يليه، وعندما يقتنع أفراد المجتمع كافة بهذا الحال، يصبح التخطيط اللغوي شأنا بعيد الاحتمال. وقد اتّسم الحديث عن عمليات التغير الاجتماعي وظهور الأنماط السلوكية الاجتماعية الحضارية الجديدة بين جماعات محددة في مجتمع ما أو في المجتمع بكامله بالرمزية وعدم الإفصاح على مدى هذا الكتاب إلى حد الآن. إلا أن هذا الفصل الأخير سيتناول عملية التغير الاجتماعي بصورة أكثر وضوحاً وصراحة.

مصادر التغير الاجتماعي وأسبابه

ما هي الأسباب المؤدية إلى التغير الاجتماعي؟ تعد البيئة الطبيعية والسكان

والاكتشافات والاختراعات العلمية والانتشار الحضاري والأيديولوجيا وصناعة القرار أكثر الأسباب المعروفة المؤثرة في إحداث التغير الاجتماعي.

1- البيئة الطبيعية: يذهب هنتنجتون (Huntington 1924) إلى أن المجتمعات تتغير مع تغير المحيط الجغرافي. فقد أدّعى أن تغير الأحوال المناخية كان سببا في تحولات السلطة المتعاقبة من كريت إلى اليونان إلى روما والى القسطنطينية. وعلى الرغم من أن الهيجان والانفجار البركاني في بحر ايجه حوالي 1500 قبل الميلاد، الذي دمّر حضارة مينون (*) في جزيرة كريت القديمة يعد مثالا مقنعاً للتدليل على دور الطبيعة في التغير الاجتماعي، إلا أن مثل هذه الأمثلة نادر.

يشير روبرتسون (Robertson 1981) إلى أن معظم العوامل الطبيعية تؤثر في التغير عن طريق التفاعل مع القوى الاجتماعية. فقد كانت مفترقات الطرق الجغرافية مثل الجزء الآسيوي من تركيا دائما مراكز للتغيرات الاجتماعية. كما تعد عمليات سوء إدارة الأراضي التي تؤدي إلى انجراف التربة التي تؤدي بدورها إلى التدهور الاقتصادي والسياسي مثالاً آخر على التفاعل بين البيئة الاجتماعية والطبيعية، أنظر (Lapiere 1965:26) وكانت تغيرات البيئة الطبيعية بالتفاعل مع السلوك الاجتماعي مسؤولة جزئياً عن قيام الثورة الأثيوبية التي أدّت بدورها إلى قيام حملة محو أمية شاملة في أثيوبيا. فقد تضافر عجز النظام الإمبراطوري عن تحسين طرق المواصلات والتقنيات الزراعية وتقنيات الري بشكل كاف للحيلولة دون ضعف المحاصيل الزراعية الناتج عن الجفاف وانعدام الأمطار مع عدم استعداد النظام لطلب المساعدات الدولية مما أدّى إلى حدوث مجاعة فادحة، إحدى الأسباب التي أدت إلى إضعاف شرعية الإمبراطورية وبالتالي إلى إزاحة الإمبراطور عن السلطة.

(*) تعود حضارة مينون إلى حضارة قامت قديما في جزيرة كريت في العصر البرونزي خلال الفترة من 3000 إلى 1100 ق. م، وتعرف بحضارة كريت القديمة. المترجم.

2- السكان: تؤثر الزيادة أو النقص الكبير في حجم السكان ومعدلات النمو والبنية الديموجرافية للسكان على الحياة الاجتماعية. حيث ساعد نقص المحاصيل الزراعية في أثيوبيا، على سبيل المثال، مع تزايد أعداد السكان الذي سبق ذلك على تفاقم الأمر واستفحاله في أثيوبيا. وتزودنا حالة الزيادة الكبيرة في نسبة المواليد في أمريكا عقب الحرب العالمية الثانية بمثال آخر. فقد أدّت التوقعات المتزايدة للرخاء المادي وزيادة أعداد الأطفال في الأسرة الواحدة، والضغوط الاقتصادية الناتجة عن التضخم المالي إلى زيادة الضغوط الاقتصادية على الأسر وإلى دفع الأمهات إلى سوق العمل خارج المنزل، حتى عندما يكون أطفالهن في سن الرضاعة. وفي الوقت نفسه أدّت الزيادة في أعداد السكان التي ترتب عليها ازدياد طلبات المستهلكين إلى زيادة الرخاء الاقتصادي وتوفر فرص العمل للنساء إلى جانب توفر مناخ الحرية الذي أدّى إلى تعزيز الحركة النسوية.

وأما أثر نقص حجم السكان فيتمثل في الهجرة الجماعية للأيرلنديين في منتصف القرن الثامن عشر (نتيجة للاستغلال الاقتصادي وفشل محصول البطاطس، وسياسة عدم التدخل وإطلاق الحرية التي تبنتها الحكومة الإنجليزية) التي أدت إلى الفشل في استعمال اللغة الإيرلندية لغة استعمال يومي ولغة قومية الأمر الذي تعذر علاجه إلى حد الآن.

3- الاكتشافات والاختراعات: يعتقد ويستون (Weston 1977) أن السبب الأكثر أهمية في إحداث التغير الاجتماعي هو الاختراعات والاكتشافات العلمية، وسواء كانت السبب الأكثر أهمية أم لا فلا أحد يستطيع إنكار أهميتها في إحداث التغيرات الاجتماعية. ويدل الاكتشاف على إدراك وجود مظهر حقيقي ما على أرض الواقع مثل: الدورة الدموية وعملية الرفع بالمخل أو الارتكاز وفكرة القوة البخارية. أما الاختراع فعلى العكس من ذلك يدل على تركيب وتجمع عناصر متوافرة من أجل إنتاج شيء جديد.

إما أن يكون اختراعاً مادياً محسوساً مثل: اختراع مفتاح علب الصفيح، أو

يكون اختراعاً لشيء اجتماعي مثل: تأسيس جمعية أو شركة، (Robertson 1981).
ويذهب تارد (Tarde 1903) إلى أنه كلما تعددت العناصر في المجتمع ازدادت الفرص في احتمالية تركيب هذه العناصر من أجل ابتكار جديد. وهكذا تميل الاختراعات إلى التجمع بمعدل متسارع. ولهذا السبب نجد أن عملية التحديث تستغرق وقتاً أقصر في المجتمعات النامية من الوقت الذي استغرقته في المجتمعات الصناعية.

ورغم مساهمة الاكتشافات والاختراعات في إحداث عملية التغير الاجتماعي فإنه من الصعب تحديد الربط بين تغيرات اجتماعية وابتكارات أو اكتشافات محددة. فمن المحتمل أن يكون اختراع الآلة الكاتبة المنقولة، على سبيل المثال، وبالتالي نقص تكاليف طباعة الكتب قد أسهم في انتشار ظاهرة القراءة والكتابة وفي معايرة اللغات القومية. ولكن قد تلعب عوامل أخرى مثل تحسن وسائل النقل والمواصلات وظهور المراكز التجارية وتمركز السلطة السياسية دوراً في ذلك. بما أن الاختراع لا يمكن أن يحدث في محيط خال من التفاعلات الاجتماعية والتكنولوجية، ففي الغالب ما نرى مساهمة هذه العوامل في التغير الاجتماعي من خلال تفاعلها مع المتغيرات الأخرى.

4- الانتشار الثقافي: الاختراعات والاكتشافات وكذلك الأفكار التي تنشأ في مجتمع ما كثيرا ما تمتد إلى مجتمعات أخرى. وفي عالم اليوم، ثمة مجتمعات قليلة لا يوجد بها آثار ناتجة عن اتصالها بالمجتمعات الأخرى. ولا مؤسسة اجتماعية يكون فيها أثر الثقافة أكثر وضوحاً مما في ظاهرة اللغة. إذ يقوم ثنائي اللغة الذين يؤدون دور عملاء التغير اللغوي بإدخال ونقل عناصر من إحدى اللغات التي يتكلمونها إلى اللغة الأخرى، وبالتالي يؤثرون على أحادي اللغة المتكلم باللغة الأخرى الذي له اتصال بهم. وقد يحتج النقاة، اللغويون على اقتراض مفردات وأساليب لغوية جديدة من لغة ما وإدخالها إلى لغة أخرى ولكنهم غالباً ما يغفلون عن المفردات والأساليب اللغوية المقترضة قديماً من لغات أخرى وهي التي أصبح شأنها شأن

المفردات والأساليب الأصيلة. فالمشرعون اللغويون، على سبيل المثال، الذين اقترحوا تشريعات لغوية لم يعمل بها في بداية الثمانينات تمنع استعمال المفردات المقترضة من لغات أخرى في الإعلانات التجارية باللغة العبرية قد لا يكونون مدركين للأصل الأجنبي لمئات المفردات العبرية المقترضة من اليونانية واللاتينية والفارسية منذ ألف عام مضى. وتعد التغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية الكبيرة التي فرضتها القوى الاستعمارية في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية والجزر الأوقيانوسية أكثر وضوحاً. إذ يعد انتشار لغات الدول الاستعمارية، وخاصة اللغة الإنجليزية، واعتبارها لغات العلم والإدارة والتجارة الدولية أحد أكثر الموروثات وضوحاً في عصر الاستعمال الحديث.

5- الأفكار. لا تختلف الأفكار والأيدولوجيات عن التكنولوجيا في انتقالها من مجتمع إلى آخر. عندما تتضارب أفكار وقيم جديدة مع قيم وأفكار قديمة في المجتمع يحدث التغير نتيجة للجهود المبذولة من أجل انسجام القيم والأفكار مع بعضها البعض. وعلى الرغم من أن الأيديولوجيات نتاج اجتماعي، كما يدّعي ماركس، فمما لا شك فيه أنه بإمكان الأيديولوجيات ذاتها المساهمة في إحداث التغيرات الاجتماعية كما يجادل كل من فيبر ودوركايم. فالأيديولوجيات والقيم الاجتماعية يمكن أن تنتقل من مجتمع إلى آخر ومن جماعة فرعية إلى أخرى في ذات المجتمع.

ففي فرنسا القرن السابع عشر، ساعدت الرغبة المتزايدة في نشر السلام واستتباب الأمن والميل إلى الحكمة والكياسة على خلق الأجواء التي ترعرعت فيها المثل العليا اللغوية التي دعا إليها المجمع العلمي الفرنسي. وقد ساعد انتشار الأيديولوجية القومية والارتباط الرومانسي بينها وبين اللغة والناس على تيسير إعادة توطين اللغة العبرية. وفي أمريكا القرن العشرين ساعد انتشار القيم المرتبطة بتحقيق الذات وبحرية التعبير على ترويج الحملة النسوية. وساعدت الماركسية والقومية ونظريات التحديث على قيام الثورة الأثيوبية.

6- صنع القرار: تحدث كافة التغيرات الاجتماعية إلى حد كبير نتيجة لصنع

القرارات. حيث يتخذ الناس بعض القرارات ويقبلون ببعض البدائل ويرفضون غيرها. وغالباً ما يشار إلى القرارات التي يتخذها القادة بأنها عوامل مقررة ومحددات أساسية للتغير الاجتماعي. وفي الوقت الذي نجد المؤرخين يتبنون نظرية تفسير التاريخ المعروفة بنظرية "الرجل العظيم" فإن غالبية علماء الاجتماع يرفضونها ويؤمنون بأن الرجال لا يصنعون التاريخ ولكن التاريخ هو الذي يصنع الرجال. فلم يكن، في نظرهم، بمقدور قيصر تحطيم وإسقاط الإمبراطورية الرومانية ما لم تكن هي نفسها آيلة إلى السقوط. ولم يكن وصول هتلر إلى السلطة إلا نتيجة للضغوط الاجتماعية والاقتصادية الشديدة التي سبقت ظهوره ووصوله إلى السلطة. (Robertson 1981). وبنفس الطريقة، ما كان ليكون لدور روشيلييه في تأسيس المجمع الفرنسي أي أثر لو لم يكن المناخ الثقافي والاجتماعي مساعداً وملائماً لظهور أفكار تصحيح اللغة وتنقيتها ومعيرتها. وكذلك لصار كتاب إليزابث فريدان (*) لا أثر له كعامل مساعد في إحداث تغير اجتماعي مثل انعدام أثر كتاب ميري وولستونكرافت (*) "الدفاع عن حقوق المرأة" لو لم يؤدي المناخ الاجتماعي الذي سبق نشر كتاب فريدان القادة الاجتماعيين إلى قبول رسالة ذلك الكتاب والعمل بها. إن قرارات الأعداد التي لا تحصى من الرجال والنساء هي التي تؤدي إلى إحداث التغير الاجتماعي.

إلا أن صنع القرارات - الذي يعد في الغالب أحد مصادر وأسباب حدوث التغير الاجتماعي - لا يشمل جميع أنواع القرارات. فلا يشمل، على سبيل المثال، انتشار الأعداد الهائلة من السيارات التي تم تصنيعها على نطاق واسع وأصبحت في متناول الطبقة الوسطى وقرر المئات والآلف والملايين من الأفراد اقتناءها، الأمر

(*) إليزابيث فريدان: كاتبة أمريكية صاحبة كتاب "السر النسوي". المترجم.

(*) ميري وولستونكرافت (1957- 97) كاتبة إنجليزية من أنصار الحركة النسوية وصاحبة كتاب "الدفاع عن حقوق المرأة" (1972). المترجم.

الذي صيّر جزءاً كبيراً من الواقع الثقافي الأمريكي في حالة حركة دائبة. ولا يشمل أيضاً، على سبيل المثال، التحول من استعمال اللغة الأيرلندية إلى اللغة الإنجليزية في جمهورية إيرلندا، عندما اقتنع عدد كبير من الآباء بأن اللغة الأيرلندية صارت لا مستقبل لها وبالتالي قرروا التكلم باللغة الإنجليزية داخل بيوتهم (Macnamara 1971) وبالأحرى فإن القرارات التي تشكل مصدراً حيوياً هاماً لإحداث التغير هو ذلك السلوك الجماعي الذي يسعى إلى إصلاح وتنوير المجتمع. وتلك القطاعات من المؤسسات الاجتماعية التي ترسم السياسات من خلال جهود عمدية للتأثير على التغيرات الاجتماعية.

أمثلة الحركات الاجتماعية التي عرضناها في هذا الكتاب تشمل: الحركة النسوية، حركة الحقوق المدنية الأمريكية، حركات عديدة للتحرير والبعث والإحياء الوطني، وحركات الهداية الدينية. وتشمل أمثلة قيام المؤسسات الاجتماعية بصنع القرارات: عملية إصلاح الأراضي الذي نفذتها الحكومة الثورية في أثيوبيا، عرض الجنسية (الإسرائيلية) على جميع المهاجرين اليهود إلى ما يسمّى (دولة إسرائيل)، تصعيد الولايات المتحدة الأمريكية لحربها في فيتنام إلى جانب العديد من حالات التخطيط اللغوي التي تم سردها وتشمل: السياسات الثنائية اللغة للحكومة الاتحادية الأمريكية، وسياسات الولايات والحكومات المحلية، ورغبة المؤسسة الألمانية اليهودية المشتركة في إنشاء معهد فني ألماني في فلسطين (المحتلة) قبل الحرب العالمية الأولى. والجهود التي بذلتها المجامع اللغوية في كافة أنحاء العالم من أجل معيرة وتنقية وتحديث اللغات التي تخدمها تلك المجامع، وكذلك الجهود التي بذلتها المؤسسات التبشرية في تحويل لغات الأقليات من لغات محكية إلى لغات مكتوبة ... وهلم جرا.

وبإيجاز فإن القوى التي روجت للتغير الاجتماعي ليست قليلة وإن العلاقات التي تجمعها ليست بسيطة. إذ يتفاعل كل متغير في عالم ومحيط يضم جميع العوامل والمتغيرات الأخرى. وبالتالي تعد النظريات التي تعتمد على عامل أو متغير وحيد من

تلك العوامل كسبب لإحداث التغير الاجتماعي نظريات خاطئة من دون ريب. "لا يوجد أي ادعاء مقبول يقول بأن التغير الاجتماعي تحدده المصالح الاقتصادية وأفكار وشخصيات أفراد وظروف جغرافية .... وهلم جرا. بل إن جميع نظريات العامل أو المتغير الواحد هذه تنتمي إلى مرحلة الحضانة في تطور العلم الاجتماعي، لأن أي عامل واحد لابد أن يتداخل مع عدة عوامل أخرى "Parson 1966:13).

آليات التغيّر الاجتماعي

ظهر علم الاجتماع في أوروبا استجابة للتغيرات العنيفة والجامحة التي أعقبت الثورة الفرنسية، وظهر في أمريكا استجابة للتحول الكبير الذي أعقب الحرب الأهلية ورافق الثورة الصناعية. وفي كلتا الحالتين ثمة شيئان: تحد فكري لاستنتاج آلية ذلك التغير وتحد عملي للتحكم في ذلك التغير وتحديد مساره، Berger and Berger 1976) ويبقى ذلك التحدي المزدوج قائما الآن في العلوم الاجتماعية كافة بما في ذلك التخطيط اللغوي. فقد تم اقتراح العديد من النظريات التي تفسر التغير الاجتماعي ولكن لم تلق أي منها قبولا شاملا دون تحفظات عليها، ولا أحد منها يفسر بنجاح كافة أنواع التغير الاجتماعي أو التنبؤ به في كافة الحالات. وتعد الصعوبة في استنباط نظرية ناجحة لتأويل ظاهرة التغير الاجتماعي ذات شقين (Obrobertson 1981).

أولا: لكي يمكن فهم التغير، ينبغي على المرء فهم الاستقرار ويفهم تركيب الوضع الراهن.

ثانيا: العوامل المؤدية إلى التغير الاجتماعي متعددة ومعقدة ومترابطة.

وهكذا فتحديد العوامل المسببة للتغير ومعرفة إسهامها المستقل وا المشترك مهمة شاقة.

وسأحاول فيما يلي وبإيجاز وصف وتشخيص خمس مدارس نظرية تناولت موضوع التغير الاجتماعي، وتحديد علاقة التخطيط اللغوي بهذه المدارس والنظريات وهي: النظريات التطورية، والنظريات الدورية، والنظريات الوظيفية والنظريات الصراعية والنظريات التبعية.

النظريات التطورية

اعتقد علماء الاجتماع الأوائل بفكرة التطور الاجتماعي، أي فكرة أن كل مجتمع يتطور مروراً بسلسلة من المراحل المحددة، ومن خلال نظام مفروض سلفاً، من أصول بسيطة إلى حالة متزايدة التعقيد حتى يصل إلى مرحلة أخيرة من الكمال. ومثلت فكرة التقدم الاجتماعي- في المجتمعات الغربية- عملية تحول كبير عن أفكار العصور الوسطي القائلة بأن التغير الاجتماعي أمر إلهي مقدر من السماء وأن البؤس والضيق الذي يعاني منه الرجال والنساء جاء نتيجة لخروج بني آدم من النعيم الدائم. وعلى النقيض من ذلك فقد افترض علماء الاجتماع الأوائل ابتداء من أوجست كونت (*) أن التغير يعني التقدم.

اقترح كونت ثلاث مراحل متعاقبة للتطور الاجتماعي نتيجة لتطور الفكر البشري وهي: المرحلة الدينية، والمرحلة الميتافيزيقية والمرحلة الوضعية. وفي نهاية الأمر ستصل جميع المجتمعات في النهاية إلى المرحلة الوضعية، إلا أن بعضها سيصل إلى تلك المرحلة قبل غيره.

(*) أوجست كونت (1789-1857) فيلسوف وعالم اجتماع فرنسي، وصاحب نظرية الفلسفة الوضعية التي تعني بالظواهر اليقينية فحسب مهملة كل تفكير تجريدي في الأسباب المطلقة. المترجم.

وقد طبّق سبنسر (*) الذي آمن بأن المجتمع يتطور من خلال سلسلة من المراحل الثابتة المحددة- الأفكار الداروينية في النشوء والارتقاء على المجتمعات البشرية. وتمشياً مع هذا الرأي فإن المجتمعات تتغير عندما تتنافس من أجل الحصول على الموارد النادرة وتتكيف من خلال عملية "البقاء للأصلح". ويعتقد أن المجتمعات الأوربية الغربية هي الأصلح.

وقد استنبط بعض علماء الأنثروبولوجي الأوائل اعتماداً على تقارير ملاحظين غير مدربين تدريباً كافياً في مواقع أجنبية نظريات ادّعت بأن كافة المجتمعات تتطور مروراً بمراحل متوالية حتمياً تبلغ ذروتها في مرحلة المدنية الغربية. وقد أدخلت هذه النظريات البهجة في نفوس الأوربيين الغربيين في أواخر القرن التاسع عشر، فترة التوسع الاستعماري. لآن تلك النظريات ساعدت على تبرير الحقائق البغيضة المتمثلة في الهيمنة الاستعمارية.

ولقد رأى ماركس لذلك أن التاريخ البشري عبارة عن سلسلة من المراحل الثابتة تماماً، عندما تنهض الطبقات الخاضعة واحدة بعد الأخرى للتخلص من المهيمنين عليها حتى تتمكن أخيراً الطبقة الأضعف وهي طبقة العمال الصناعيين من إسقاط النظام بكامله، وبالتالي تقوم الثورة الاشتراكية ويتبعها قيام النظام الشيوعي في النهاية.

ونجد اليوم غالبية علماء الاجتماع وعلماء الأنثروبولوجيا يرفضون هذه النظريات الحتمية التي تقول بأن عملية التغير الاجتماعي هي نتاج لقوى وعمليات لا سلطة للإنسان عليها وهي التي تحدد مسارها في اتجاه مقدر سلفاً. بل إن غالبيتهم يعتقدون الآن بأن نفوذ الإنسان يمكن أن يغير مجرى التاريخ من خلال الانتشار الثقافي بما في ذلك انتشار القيم والمعايير الجديدة والأفعال الجماعية. إلا أن الأفكار

(*) هربرت سبنسر (1820-1903) فيلسوف وعالم اجتماع إنجليزي طبق نظرية التطور على دراسة المجتمع. المترجم.

التطورية لم تنته بالكامل، إذ إن النظرية النفعية للتغير الاجتماعي الناتجة عن تزايد التخصصات، المشار إليها فيما بعد هي نظرية تطورية مفادها أن مرحلة التعقيد تلحق مرحلة البساطة.

وعلى النقيض النظريات التطورية المبكرة، فإن الوظيفية الحديثة لا تدّعي أن التعقيد بالضرورة أفضل من البساطة ولا تقول بوجود أي حتمية في العملية.

ولكن ثمة مدرسة تطورية حديثة ترى أن عمليات التغير الاجتماعي تمر بسلسلة من المراحل، ولكنها تختلف عن النظريات التطورية المبكرة من حيث إنها ليست نظرية جامعة وشاملة التغير الاجتماعي، بل إنها مقتصرة على دراسة التطور الاقتصادي. وهي ما تعرف بمدرسة التحديث.

ومن أشهر الحالات التي تمثل مدرسة التحديث هذه نظرية رستو (Restow 1960) المسماة "مراحل النمو الاقتصادي". ويحدد رستو خمس مراحل من النمو الاقتصادي التي ينبغي أن يمر بها كل مجتمع ليصل إلى مرحلة الحداثة (*). وتعد المرحلة الأساسية الثالثة هي مرحلة "الانطلاق"، وهي المرحلة التي تتغير خلالها البنى الاقتصادية والسياسية لإتاحة الفرصة لترسيخ مواصلة النمو الاقتصادي.

ويستعرض فوستر ـ كارتر (Foster-Carter 1985) الانتقادات الأساسية لهذه النظرية. أولاً: عارض مؤرخو علم الاقتصاد نتائج رستو الأساسية القائلة بأن مرحلة "الانطلاق" تميزت بتعاظم الاستثمارات. ثانيًا: إن عددًا من دول أمريكا اللاتينية لم تبدأ تطورها الاقتصادي أثناء المرحلة الأولى من مراحل نظرية رستو وذلك لأن الاقتصاد المحلي لتلك الدول أما دمّرته الدول الاستعمارية أو أنه لم يبنَ

(*) المراحل الخمس هي: مرحلة المجتمع التقليدي، ومرحلة التهيؤ ومرحلة للانطلاق، ومرحلة الاقتراب من النضج، ومرحلة الوفرة (اتصال شخصي مع د. يونس حماد الذي اقترح هذا الهامش. المترجم.

من حيث المبدأ لكونها مجتمعات زراعية تعكس فترة ما قبل تطور العلم والتكنولوجيا الحديثة وتتميز بنظام اجتماعي صارم تتحدد فيه مكانة الفرد الاجتماعية منذ فترة الولادة. ثالثًا: أشار عدد من النقاد إلى فشل رستو في التأكيد على العلاقة بين المجتمعات النامية والمجتمعات الأخرى وبخاصة المتطورة جدًا. وأخيرًا، إذا كان ليس ممكنًا تحديد فترة الانطلاق إلا بعد بداية عملية التطور واقعيًا. وإذا كانت عملية التطور تنمو بشكل ذاتي فمن الصعب اتخاذ مبادرات سياسة معينة بحكم أن نظرية رستو تميل ضمنيًا إلى انتهاج سياسة عدم التدخل في النشاط التجاري، وتتجاهل حقيقة أن غالبية حالات الانطلاق عدا حالتي المملكة والولايات المتحدة الأمريكية قد تم إنجازها بتنفيذ سياسات الحكومات المركزية.

أما النقد القائل بأن نظرية رستو تقترح عددًا محدودًا من البدائل ليس له مبرر ما دام رستو قد أشار إلى توافر شروط مسبقة لحدوث عملية التطور. إذ تمثل هذه الشروط المرحلة الثانية من مراحل التطور، وهي مرحلة التهيؤ للانطلاق. وبصرف النظر عن مصدر القوة الدافعة للتطور فإن تغيرات واسعة المدى ستبدأ: ستنمو الخدمات وحركة التجارة، وتتوسع الصناعة وخاصة الصناعات الاستخراجية، ويصبح الاقتصاد أقل اكتفاءً ذاتيًا، وتظهر نخبة لتعيد استثمار فوائدها. "وتختلف مجموعات عديدة ضمن ما يعرف بمدرسة التحديث حول أي العوامل أو مجموعة العوامل التي تعد أساسية في عملية التطور. فقد تكون العوامل الأساسية للمهندسين هي استغلال مصادر جديدة للطاقة، وللتربويين غرس المبادئ والأسس العلمية في نفوس الأطفال، وللأطباء ولعلماء الحياة قد تكون العوامل هي رفع معايير الصحة العامة والغذاء. وما أجمعت عليه كافة المجموعات هو أن المعايير والوسائل التي تبنتها المجتمعات الغربية هي النماذج التي ينبغي على المجتمعات النامية محاكاتها وعليها توفير العناصر اللازمة للتطور مثل الآلات والبذور والكتب المدرسية والأدوية التي ينبغي أن تستجلب من الغرب". (Woresley 1987: 65). وبالتالي يمكن توجيه انتقاد آخر إلى هذه المدرسة التطورية

بأنها تتمركز حول فكرة سمو الجنس الأوروبي على سائر الأعراق الأخرى، إذ إنها ترى تجربة التطور في الغرب هي النموذج والوسيلة الخليقان بالمحاكاة والاتّباع.

وهكذا تعد نظريات علماء الاجتماع الأوائل الجبرية الشاملة الأحادية المسار غير مقنعة في هذا الزمن لا في مجال العلوم الاجتماعية عمومًا ولا في ميدان التخطيط اللغوي تخصيصًا. إلا أن تلك النظريات لا تزال لها قيمة ما دامت تذكّرنا بأن المجتمعات المتغيرة تنحو دائمًا تجاه التعقيد المتزايد وأن التغيرات الحاصلة في إحدى جوانب النظام من المرجح أن تقود إلى تغيرات في جوانبه الأخرى. إذ يوجد اليوم العديد من العلماء الذين يؤيدون نظريات متعددة المسارات تفترض أن المجتمع يسير نحو التطور من جماعات بسيطة صغيرة الحجم إلى أشكال معقّدة على مستوى أوسع. وأن هذا التغير من الممكن أن يتم بواسطة عدد من الطرق ولا يعني بالضرورة التقدم.

ورغم الانتقادات الموجهة إلى نظرية التحديث، فإنها قد تكون صالحة ومفيدة لفهم عملية التخطيط اللغوي من الناحيتين النظرية والتطبيقية ما دامت تقترح الاهتمام بمسألتين أساسيتين تتعلقان بأمر الشروط المسبقة وهي:

1) إلى أي مدى يُعد شروطًا مسبقة معينة ضرورية إنجاح التخطيط اللغوي قائم على .

2) إلى أي مدى يعد التخطيط اللغوي مرحلة تمهيدية لتحقيق نمو اقتصادي معتمد على الذات.

لقد اقترح مؤلف الكتاب، فيما يتعلق بالسؤال الأول، عدم فعالية التخطيط اللغوي قبل إحداث تغيير في الوظائف التي تؤديها اللغة (السياسة اللغوية). ولا يمكن لأنشطة التخطيط اللغوي أن تعطي ثمارًا إلا بعد أن تبدأ اللغة في أداء تلك المهام الجديدة التي تحددت بفعل التخطيط اللغوي. وبنفس الطريقة، من غير الممكن أن يكون لتخطيط اكتساب اللغة أية فعالية إذا لم تخدم اللغة المستهدفة أية أغراض بالنسبة لمتعلميها.

أما فيما يتعلق بالإجابة عن السؤال الثاني، فليس واضحًا لدينا ما إذا كان ينبغي علينا اعتبار التخطيط اللغوي متطلبًا أساسيًا للتنمية الاقتصادية. إن غالبًا ما يستخدم التخطيط اللغوي في نشر القراءة والكتابة وفي رفع مستوى التعليم في بلدان العالم الثالث. وفي الوقت الذي يرى الكاتب أن وجود علاقة بين التعليم والتنمية يعد أمرًا معقولاً، إلا أنه ليس من السهل إثبات هذه العلاقة. (Foster-Carter 1985). ويشير سيبولا (Cipola 1969) إلى أن نسبة الذين يجيدون القراءة والكتابة كانت عالية نسبيًا في بريطانيا ولكن لم يبدأ معدلها في الارتفاع بعد ذلك إلا بعد مضي عدة أجيال. ومن ناحية أخرى استثمرت الدول الأوربية التي سبقت إلى استيراد الثورة الصناعية من بريطانيا بعض الأموال التي اكتسبتها مباشرة في مجال التعليم الأساسي، وذلك من أجل أن تسير نسبة التعليم والتصنيع جنبًا إلى جنب. ولقد تم اقتراح نسب متفاوتة لمعرفة القراءة والكتابة كمتطلب لأجل بداية عملية التنمية، ولكن حتى وإن سلمنا بصحة إحدى هذه النسب فإن الفترة الزمنية الفاصلة بين الوصول إلى نسبة معينة لمعرفة القراءة والكتابة وأثر تلك النسبة على الاقتصاد قابلة للتغير. وبالتالي يصبح تحديد تلك النسبة أمرًا صعبًا إلى جانب الصعوبة الكامنة في عزل أثر متغير ما عندما يعمل باتفاقه مع متغيرات أخرى. وتعد ظاهرة الخريجين العاطلين عن العمل إحدى الظواهر الشائعة في بلدان العالم الثالث، ولكن من الصعب معرفة ما إذا كانت هذه الظاهرة ناتجة عن استثمار واسع في التعليم على نحو غير مناسب، أو نتيجة للفترة الزمنية الفاصلة اللازمة بين تحقيق مستوى معين من التعليم وأثر ذلك على مستوى الاقتصاد، أو نتيجة لغياب بعض الشروط الأساسية الأخرى. "وقد يكون التعليم ضروريًا ولكنه بالتأكيد شرط غير كاف لإحداث التطوير والتحديث على المستويين الاجتماعي والاقتصادي. وعلى وجه التحديد، لا يعد التوسع في التعليم وتمني النجاح وحدهما بديلاً عن الإجراءات العملية لتوفير فرص العمل" انظر: (Foster-Carter 1985:17).

النظريات الدورية

ليس كل النظريات التي تحاول فهم ظاهرة التغير الاجتماعي نظريات أحادية الاتجاه. إذ يقترح بعض علماء الاجتماع نمطًا دائريًا يؤكد على الطبيعة الانتقالية والمؤقتة للمجتمعات البشرية، التي تظهر وتتلاشى كما يحدث لدورة حياة الإنسان. وهي فكرة تكلم عنها الفلاسفة منذ القدم إلى الزمن الحاضر ومن بينهم: أفلاطون وهيروقليدس وابن خلدون وجيبون ولبنتز وسبنجلر وتويني وسوروكين.

ويرى فلاسفة النظريات الدورية، مثلهم مثل فلاسفة النظريات التطورية الأولين، أن التغير الاجتماعي أمر حتمي. إلا أن الدوريين يختلفون عن التطوريين من حيث اعتقاد الدوريين بأن عملية التغير لا تنتهي بالوصول إلى مرحلة الكمال ولكن بالانحلال، (LaPiere 1965) رغم أن بعضهم مثل سوروكين يفترض انبعاث عملية التغير وبداية الدورة من جديد. وتعد نظريات التغير الاجتماعي في هذا العصر نظريات قديمة. "إلا أن القراءة الفاحصة للوقائع التاريخية العالمية تعطي القارئ فكرة عامة ليس عن الدورات الكبرى للتاريخ فحسب بل عن دورات عديدة في داخل دورات أخرى تشتمل بدورها على دورات أصغر منها. مثل تلك الدورات لظهور واختفاء فنون وآداب مختلفة، وظهور وأفول ممالك ودول. وكلما كانت قراءة تلك الوقائع أكثر عمقًا ودقة ازدادت حيرة وارتباك المحلل لهذه الوقائع حتى يصل النظام المفروض على هذه القراءات من خلال التفسيرات الدورية إلى فوضى لا حصر لها من الأحداث الفريدة" (LaPeire 1965:22).

ومن الجدير بالذكر، أن النظرية الدورية كانت شائعة في أوروبا في القرن الثامن عشر لتفسير ظاهرة التغير اللغوي، كما شهدت معادلة جونسون للتغير اللغوي من خلال عملية "الفساد والاضمحلال" ولا يعد هذا أمرًا مدهشًا في مجتمع أكّد على استعمال اللغتين اللاتينية واليونانية في التعليم الرسمي. إن المكانة الرفيعة التي تتمتع بها هاتان اللغتان بالإضافة إلى قدمهما قد أدت إلى الاستنتاج بأن اللغات الأوروبية الحديثة التي لا تدرّس في المدارس هي لغات أقل شأنًا وهي بقايا متآكلة من ماضٍ قديم.

النظريات الوظيفية

توجد نقطتا خلاف أساسيتان حول طبيعة التغير الاجتماعي تعود كلتاهما إلى القرن التاسع عشر. القضية الأولى، ما إذا كانت عملية التغير الاجتماعي حتمية أم لا، حصيلة قوى متشددة، قد حسمت تقريبًا بالنفي. أما المسألة الثانية فلا زالت في مرحلة الأخذ والرد حول ما إذا كان التغير الاجتماعي ظاهرة مؤقتة وحالة غير عادلة تقود المجتمع إلى حالة من التوازن، أم أنه ظاهرة دائمة وحالة عادية تحدث نتيجة لصراعات عديدة متكررة بين أصحاب المصالح المتنافسة في المجتمع (Weston, 1977). وعادة ما نوصف وجهة النظر القائلة بأن المجتمع في حالة توازن بالوظيفية. أما وجهة النظر القائلة بأن المجتمع هو مجموعة من عمليات التنافس والنزاع فتعرف بمدرسة أو بنظرية الصراع.

لقد أوضح كل من دور كايم (*) وفيبر (*) الأسس التي تقوم عليها المدرسة الوظيفية الحديثة، حيث تحول هؤلاء الدارسون لعلم الاجتماع إلى دراسة نظريات ذات نطاق أضيق من تلك النظريات التي اقترحها كل من كونت وسبنسر وماركس أصحاب النظريات الكبرى الذين حاولوا تفسير التغير الاجتماعي والتنبؤ بمسيرته.

فقد حاول دور كايم تحديد نتائج الظواهر الاجتماعية بالنسبة للمجتمع الذي تحدث فيه. إذ يوفر الدين، على سبيل المثال، مجموعة من القيم التي تقوي الروابط التي تعمل على تماسك المجتمع ووحدة العقيدة. ولنأخذ الإجرام مثالاً آخر من أمثلة دوركايم نجد أن الإجرام يقوي الإجماع الاجتماعي عن طريق إثارة السخط

(*) إميل دور كايم (1858-1917) أحد علماء الاجتماع الفرنسيين، من أعماله الرائدة "تقسيم العمل الاجتماعي" (1893). المترجم.

(*) ماكس فيبر (1864-1920) عالم اقتصاد وعالم اجتماع ألماني، اشتهر بكتابه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية (5-1904).

والحفيظة نتيجة لمخالفة السلوك الاجتماعي السوي. وكان دوركايم هو السلف المباشر لنوع من التحليل الذي هيمن على الأنثروبولوجيا البريطانية بزعامة رادكليف وبراون ومالينوفسكي (Coster 1977).

وتعد ظاهرة تقسيم العمل المتزايدة في المجتمع هي المحرك الأساسي للتغير الاجتماعي في نظر دوركايم. وقد جاءت هذه الظاهرة نتيجة للتزايد السكاني، ثم ازدادت قوة بفعل ظاهرة التوسع الصناعي. فالتخصص الكبير في مجال العمل يضعف الروابط التي تعمل على تماسك ووحدة الجماعة. وهكذا كلما كانت التخصصات محدودة يحدث التفاعل بيننا وبين زملائنا في العديد من الأدوار وتكون علاقات المرء بالآخرين أكثر شمولاً وتوسعًا. فقد كان معلم أطفال العائلة في القرية الريفية النموذجية في الزمن الماضي هو أحد رعايا الكنيسة التي تنتمي إليها هذه العائلة، ومن المحتمل أن يكون ذلك المعلم أحد المتطوعين للعمل في فريق الإطفاء بالقرية، ويكون أيضًا قائدًا للفرقة الموسيقية بالقرية وعازفًا على آلة البوق بنفس الفرقة. ولكن عندما يزداد التخصص في مجال العمل، نجد أنفسنا نتفاعل مع الآخرين في حدود علاقات الدور الواحد فقط. وتكون علاقة المرء بالآخرين علاقة منفعية جزئية وأقل أمنًا.

دعا دوركايم هذا التحول بالتغير من التضامن الميكانيكي إلى التضامن العضوي. حيث يتسم التضامن العضوي بالعلاقات المحدودة بين غالبية الناس الذين يتعامل معهم المرء ويهدد بخطر نقص العلاقات الاجتماعية الآمنة، والإحساس بالغربة وانعدام الانتماء. وهو ما يسميه دوركايم الأنومي (anomie)، أي تجزئة العلاقات الاجتماعية وضعف المعايير الاجتماعية التي توفر في الغالب اللحمة والماسك في حياة الفرد (Berger and Berger 1976).

وقد استنبط توينيز (Tonnies) صيغة مماثلة لصيغة التحول من التضامن الميكانيكي إلى التضامن العضوي، فالانتقال نحو الحداثة يتسم بالتحول من جماعة بسيطة، حميمة، التي تكحون فيها العلاقات بين الأفراد واسعة إلى جماعة معقدة حضرية تكون فيها العلاقات بين الناس جزئية.

وهكذا فإن عملية التحول من الجماعة إلى المجتمع ينتج عنها اختلاف في أدوار الأفراد وعلاقاتهم ببعضهم البعض، فتزداد بينهم الجفوة ويشعرون بأنهم غرباء عن نظام القيم العامة السائدة.

وتعد القيم العامة السائدة التي تعطي للحياة معنى بمثابة النظام الديني في المجتمع. وقد أكّد دوركايم في كتابه "الأنماط الأولية الدينية" أن الدين يعكس نضج المجتمع الموجود فيه. ويعد الدين ظاهرة اجتماعية. إذ يجادل بيرجر وبيرجر (Beger and Berger 1976) أن كتاب دوركايم يؤكد بصورة أكثر وضوحًا أن المجتمع ظاهرة دينية. وأن المجتمع قائم على القيم العليا التي يشترك فيها أعضاؤه.

وفي الوقت الذي يشبّه دوركايم عملية تحول المجتمع من حالة ما قبل الحداثة بعملية التحول من حالة التضامن الميكانيكي إلى حالة التضامن العضوي. نجد أن فيبر يؤكد على أن موضع التغير يكمن في فعل الفرد. ولقد أسهمت نظرية فيبر حول أصحاب القدرة الفردية الخارقة" التي تستطيع الأفعال الفردية من خلالها الإسهام في تحوّل المجتمع في فهمنا لظاهرة التغير الاجتماعي.

ويرى فيبر أن القدرات الفردية للقادة الذين إلى السلطة بناء على ما يتمتعون من مقدرة خارقة هي قوة ثورية هامة على مدى التاريخ. "وأن القدرات الفردية الخارقة تهدم وتعطّل وتفجّر بنية المؤسسات القائمة سواء كانت دينية أو سياسية أو من أي نوع آخر، لأنها تنكر عليها شرعيتها". (Berger and Berger 1976: 336). وعندما تكلل محاولات القادة أصحاب القدرات الخارقة بالنجاح فإنهم يقيمون ترتيبات جديدة ويجددون الترتيبات القديمة. إلا أن فيبر أشار إلى أنه حالما تنجح الكارزمية (المقدرة الخارقة للقائد) فإنها لا تطيل البقاء. لأن التنظيم غير الرسمي الذي عزز الخصائص المحركة للقيادة الفذة لابد أن يسْتَبْدَلْ بها تنظيمات رسمية من أجل توطيد وترسيخ مكاسب الثورة وإدارة سياستها. وهكذا يتقبل الجيل الثاني بشكل روتيني ما يراه الجيل الأول للثورة أمرًا شديد الإثارة. وتصبح القدرة الخارقة، على حد قول فيبر، قدرة روتينية عادية. وهكذا يخلف أحفاد

القائد الفذ سلفهم ويحولون موهبته الفذة إلى مناصبهم التي يشغلونها. أما فيما يتعلق بالمنجزات التي حققتها القيادة الفذة المتعلقة بالتخطيط اللغوي فإن الجيل الثاني سوف ينظر إليها بأنها أمر بديهي وقضية مسلّم بها. الآلية الثانية التي تستطيع أعمال الأفراد من خلالها تحويل المجتمع تأتي من خلال التحول من التأكيد على نوع معين من الأفعال إلى نوع آخر. حيث يعتقد فيبر أن عملية التحديث في المجتمعات الغربية تتسم بالتأكيد والتركيز المتزايد على أفعال عقلانية هادفة، وهي عملية التقرير العقلاني للوسائل والأهداف. إذ لا تختلف القيادة الفذة عن العقلنة السوية في هدم النظام القائم. لأن العقلنة مثل القيادة الفذة ينكران شرعية التقاليد. ولكن العقلنة تختلف عن القيادة (الكارزمة) من حيث إنها لا تحطم ذاتها. والعقلانية لا يمكن جعلها روتينية، فالعقلنة في الواقع هي الروتين ذاته" (Berger and Berger 1976: 346).

أما فيبر فيرى أن العقلانية السوية هي السمة المميزة للمجتمع الغربي الحديث. إذ ينظر إليها من خلال الأهمية المتزايدة للبيروقراطية المتسمة بالتنظيم الهرمي وتقسيم العمل والقواعد الجامعة. ولكن عقلانية الغرب ينظر إليها أيضًا من خلال تطور نظمه القانونية وعلومه ومن خلال دياناته وخاصة البروتستانتية.

وكان الدور الذي أسنده فيبر إلى البروتستانتية الكالفينية (*) في خضم تطور النظام الرأسمالي موجهًا لمقاومة الجبرية الاقتصادية المتصلبة لأتباع ماركس. وفي الوقت الذي لا ينكر فيبر الدور المحرك للقوى الاقتصادية الاجتماعية في إحداث التغير فإنه أيضًا يؤمن بأن العمليات الاقتصادية تتأثر بالقيم والمعتقدات. فقد أكد بأنه ما كان للنظام الرأسمالي أن يتطور دون اعتراف المذهب البروتستانتي الكالفيني

(*) المذهب البروتستانتي الكالفيني حركة إصلاح بروتستانتية في فرنسا وسويسرا أسسها جون كالفن (1905-64) أحد رجال الدين في فرنسا ومؤسس أول حكومة برسبيتيرينية في جينيف. المترجم.

بشرعية الأنشطة الاقتصادية المنظمة، ودون تأكيده على الزهد والتقشف وعلى العقاب الآجل. واعتقاده على أن خلاص المرء أمر محتوم بالقضاء والقدر. ويذهب أتباع كالفن من بعده إلى أن نجاح المرء في مساعيه الدنيوية دليل وإشارة على تأييد واستحسان الهيين وعلى نجاة المرء من الخطيئة وبالتالي خلاصه منها. وهكذا شجع هذا النظام من العقائد على العمل الجاد وعلى إعادة استثمار الأرباح، الشرط المفضي إلى إنجاح النظام الرأسمالي. وعلى الرغم من صعوبة إثبات هذه النظرية إلا أنها نظرية مقنعة وذات تأثير كبير. إذ إن عددًا قليلاً من علماء الدراسات الإنسانية ينكرون اليوم أهمية القيم والمعتقدات كعوامل فاعلة في إحداث التغير الاجتماعي.

ويعد بارسنز الرائد الأول للمدرسة الوظيفية الحديثة كما يرى دور كايم أن التغير الاجتماعي مصاحب للتباين المتزايد، ويؤكد مثل دور كايم على دور القيم في تنظيم المجتمع. وكذلك يتفق مع فيبر بأنه من أجل أن يفهم المرء النظام الاجتماعي ينبغي عليه فهم دوافع الفاعلين الاجتماعيين. وبخلاف فيبر. الذي يؤكد على أن العلاقات المتبادلة بين القيم الاجتماعية والعمليات الاجتماعية، فقد رأى بارسونز بأن العلاقة ذات اتجاه واحد حيث تؤثر العمليات الاجتماعية في القيم الاجتماعية.

وقد أكد بارسونز في كتاباته المبكرة (1973، 1951) على الطبيعة المحافظة للتنظيم الاجتماعي ومقاومته للتغير. إذ يتكون المجتمع من شبكة من الأجزاء المتلاحمة حيث يؤدي كل جزء دوره من أجل المحافظة على توازن النظام. وإذا حدث تغير في أحد الأجزاء تموج وتسرب ذلك التغير عبر تلك الشبكة ليؤثر في بقية الأجزاء التي تتكيف لتمتص صدمة التخريب للمحافظة على توازن النظام بأكمله. إلا أن هذا المنهج المبكر لا يفسر ولا يسمح بالتغير لا في القيم الاجتماعية العامة ولا في النظام الاجتماعي الذي تحكمه تلك القيم.

إلا أن بارسونز حاول في أعماله المتأخرة (1961، 1966) التوفيق بين إمكانية التغير الثوري وفكرة أن للمجتمع نظامًا ذاتيًا في حالة توازن تام. فقد جاء في عمله الأخير أن التغير الاجتماعي لا يربك بل يغير التوازن الاجتماعي. كما يذهب

روبرتسون (Robertson 1981) إلى أن التغير الاجتماعي يؤدي إلى توازن نوعي جديد وأن التغير عملية تطورية تؤدي إلى إيجاد مجتمع أكثر تعقيدًا على نحو متزايد وتصبح المؤسسات الاجتماعية أكثر تمايزًا، حيث تظهر مؤسسات جديدة تؤدي وظائف متخصصة كانت تؤديها مؤسسة واحدة في الماضي.

كما حدث، على سبيل المثال، عندما تم فصل بعض الوظائف الاقتصادية ومهمة التنشئة الاجتماعية عن الأسرة وتمت إعادة ترتيبها من خلال هياكل مؤسساتية مستقلة.

ما الذي يؤدي إلى هذا التباين والتفاوت؟ يقول بارسونز مجيبًا على هذا التساؤل: إن ذلك يرجع إلى التنشئة الاجتماعية الناقصة للأفراد والجماعات الفرعية في النظام القائم الذي يقود البعض إلى الامتعاض من سوء توزيع ثروات المجتمع أو إلى عدم قناعة البعض بالسلوك الذي يتوقعه الآخرون منهم. ويؤدي هذا الاستياء وعدم الرضا إلى حركات اجتماعية وهي التي بدورها تغري النخبة بتغير تلك الأدوار الجديدة التي يتم إدخالها في النظام الجديد وتعيد ترتيب القيم لتنسجم مع الأدوار الجديدة ولا تتعارض معها. وبالتالي تعود حالة التوازن إلى النظام المعقّد الجديد. ولقد اعتقد بارسونز أن هذا الإجراء تدريجي إذ يتباطأ بسبب تأثير القيم العامة السائدة التي هي بطيئة التغير. ويعود بطؤها إلى أن الإجماع السائد يوحد المجتمع. أما الصراع فهو أمر غير عادي وحالة مرضية حتى لو أدى إلى مجتمع مختلف أكثر تعقيدًا.

ما مدى تناسق وتناغم النظرية الوظيفية مع ما نعرفه عن التخطيط اللغوي. يعد مفهوم القيم أكثر جوانب هذه النظرية قوة وتأثيرًا على أغراض التخطيط اللغوي، من حيث كونه آلية للضبط والتحكم. فإذا كان المجتمع، حسب قراءة بيرجر وبيرجر (Berger and Berger) لوجهة نظر دوركايم، ظاهرة دينية خاضعة لقيم أعضائه المشتركة، فإن تلك القيم هي التي ترسم سياسة التخطيط وتعوق قبول وتبني مبادرات التخطيط اللغوي. فعلى سبيل المثال، كانت اللغة العربية بالنسبة

للمهاجرين اليهود إلى فلسطين في أواخر القرن التاسع عشر الخيار الأكثر جاذبية كواسطة للتعليم في مدارسهم الجديدة. ولم يكن هذا الخيار متمشيًا مع تقييم المهاجرين لأنفسهم باعتبارهم ورثة لثلاثة آلاف عام من التقليد الذي يبرر اختيارهم لأرض فلسطين لتصبح مقر الوطن اليهودي فحسب، بل كان أيضًا منسجمًا ومتناغمًا مع الفكرة التي ظهرت في القرن العشرين القائلة بأن الأرض واللغة هما التوأم الأساس لقيام الأمة. وبالتالي انقاد المهاجرين عن طريق القيم والمعتقدات التي يتبنونها إلى تأسيس مدارس تستخدم اللغة العبرية أداة التعليم فيها. وبنفس الطريقة كان اعتقاد مدراء المؤسسة الألمانية اليهودية بأن اللغة الألمانية هي لغة الثقافة العالية والحضارة وبسبب رغبتهم في تعزيز المصالح الألمانية واليهودية جاء إصرارهم على اختيار اللغة الألمانية لغة التدريس بمدارس فلسطين الفنية الأولى. تمامًا كما كان رفض المعلمين اليهود قبول قرار مدراء تلك المؤسسة مدفوعًا بالقيم الوطنية لأولئك المدرسين. ولا تعد مقاومة المتحمسين الدينيين من اليهود الناطقين بلغة اليدش لاستعمال اللغة العبرية لأداء الأغراض الدنيوية في دولة إسرائيل الحديثة منسجمًا ومتناغمًا مع تقييمهم للغة العبرية باعتبارها لغة مقدسة يسيء إليها هذا الاستعمال ويدنسها فحسب بل كانت تلك المقاومة منسجمة مع رغبتهم في عزل أنفسهم من آثار العالم الدنيوي الملحد اللاديني.

وبالتالي فمن مقومات نجاح التخطيط اللغوي الأخذ في الاعتبار القيم (الاجتماعية، الدينية .... إلخ) التي يتبناها المستهدف بالتخطيط، عند اختيارهم بدائل السياسات اللغوية وعند قيامهم بترويج تلك السياسات بعد تبنيها.

ولم تكن نظرية الشمس الكبرى المتعلقة باللغة التركية، التي سبقت الإشارة إليها في الفصل السادس، مبالغة في اهتمامها بنظرة المجتمع إلى ذاته فحسب بل كانت أيضًا تسترضي وتجامل الحساسيات الدينية في المجتمع التي كان من المحتمل أن يستثيرها تخليص اللغة التركية من المفردات المقترضة من اللغتين العربية والفارسية. ومن الجدير بالذكر، أن الانسجام والتناغم مع نظام القيم والمعتقدات

باعتباره عاملاً أساسيًا في ترويج المستحدثات وقبولها ليس مقتصرًا على اللغة وحدها، بل إنه استنتاج متكرر في غالبية الدراسات المتعلقة بترويج وانتشار المستحدثات والمبتكرات بوجه عام. (Katz and Hamilton 1963; Rogers, Levin, 1983).

والمظهر الآخر للنظرية الوظيفية الذي يتلاءم مع ما نعرفه عن التخطيط اللغوي فكرة أن تباين الأدوار يؤدي إلى إحداث التغير الاجتماعي. حيث نجد أن المؤسسات الحديثة مثل المؤسسات التعليمية وأنظمة القضاء المدني غالبًا ما تجيء بضروب لغوية جديدة معها. لأن المهام التي كانت تؤديها مؤسسة واحدة صارت الآن تؤديها مؤسسات عديدة فإن المهام التي كانت تؤدي باستعمال لغة واحدة صارت الآن تؤدي باستعمال ضروب لغوية متعددة. فعلى سبيل المثال، عندما صارت المدرسة تقوم بدور التنشئة الاجتماعية الذي كانت تؤديه الأسرة فإن اللغة الدارجة غير المعيارية التي كانت تستعمل في البيت لأداء هذه المهمة ثم استبدلت بها اللغة المعيارية الرسمية المستعملة على نطاق واسع والمعتمدة أداة للتدريس بالمدارس ولكتابة المقررات المدرسية. وإذا استمر استعمال اللغات المحلية فإن عملية تحديث اللغة التي تتلو هذا الاستعمال لا تعدو كونها عملية إثراء وإخصاب للمفردات والتراكيب والأساليب البلاغية. وما هي إذًا عملية الإثراء اللغوي إن لم تكن عملية تمييز وتفصيل. وبالتالي فيرى الكاتب أن تحديد مهام المؤسسات يقود إلى تحديد لوظائف اللغة وللمفردات والتراكيب لأداء وظائف مختلفة.

وتعد وجهة نظر أصحاب النظرية الوظيفية القائلة بوجود علاقة بين كافة أجزاء النظام أن أي تغير يحدث في أحد أجزائه ينتقل ويسري إلى كافة الأجزاء مسببًا تغيرات في الأجزاء الأخرى متناغمة ومنسجمة مع ما نعرفه عن التخطيط اللغوي. إن نظرية العامل الواحد في التخطيط اللغوي لا تختلف عن نظرية التغير الاجتماعي ذات العامل الواحد بوجه عام. وكما توضح الأمثلة الأربعة المعرّفة للتخطيط اللغوي التي تم عرضها في الفصل الأول وكذلك غالبية الأمثلة الأخرى التي وردت في الكتاب، من أجل

فهم القوة الدافعة المحركة لأي حالة من حالات التخطيط اللغوي، ينبغي علينا فهم السياق الاجتماعي العام الذي يحوي تلك الحالة وتحدث في مجاله.

وأخيرًا فقد وجدنا وجهة النظر الوظيفية في المجتمع بأنه نسق ينظم نفسه منسجمة مع ما نعرف عن التخطيط اللغوي وإن كان انسجامًا جزئيًا. فاللغة مثل المجتمع ثابتة ومستقرة ما دام ينظر إليها في حد ذاتها. فلم تحدث دهشة عندما تحولت اللغة الإنجليزية القديمة إلى الإنجليزية الوسطى أو عندما تحولت الإنجليزية الوسطى إلى الإنجليزية الحديثة. فقد تم تحول اللغة من ضرب إلى آخر بطريقة سلسلة مثل سلاسة الانتقال من لون إلى آخر من ألوان ا'طيف. إذ لا تزال اللغة هي ذاتها. وهكذا يرى المتكلمون باللغة العبرية أنفسهم بأن يتكلموا اللغة التي تكلم بها أجدادهم قبل ألفي عام مضت، ويراهم الكاتب على صواب فيما يعتقدون ولكن من الناحية النظرية فحسب، لأن المتكلمين باللغة العبرية القديمة (التوراتية) سيواجهون صعوبة كبيرة في فهم اللغة التي يتكلم بها أحفادهم اليوم.

نظرية الصراع

إذا كانت النظرية الوظيفية تركز على القوى التي توحد المجتمع وتعمل على تماسكه ووحدته فان نظرية الصراع تهتم بالتوترات التي توقف حركة المجتمع وتؤدي إلى تفككه وتداعيه. إذ يرى أصحاب النظرية الصراعية أن وجود توازن لفترة طويلة في مجتمع ما حالة غير سوية لذلك المجتمع، والتغير في نظرهم أمر عادي. ويرى فلاسفة هذه النظرية أن التغير الاجتماعي يحدث نتيجة للتنافس الحادث بين قيم ومصالح الجماعات المختلفة في المجتمع عندما تتصارع أي جماعة مع جماعة أو جماعات أخرى من أجل الوصول إلى السلطة أو المحافظة عليها. وعلى الرغم من أن ماركس (*)

(*) كارل ماركس (1818-83) الفيلسوف الاجتماعي والسياسي الألماني مؤسس النظرية الشيوعية الحديثة. في إنجلترا عام 1948م التي سقطت مع سقوط جدار برلين 1989م. حرر

=

لم يكن أول الفلاسفة الذين قالوا بنظرية الصراع (فقد سبقه في القرن السابع عشر توماس هوبز الذي كان يرى أن الدولة ما هي إلا آلية لمنع "مقاتلة أفراد المجتمع لبعضهم بعض". إلا أنه يبقى أعظم فلاسفة هذه النظرية وأكثرهم تأثيرا.

يرى ماركس أن الصراع يحدث نتيجة للتوترات الناتجة عن تنافس المصالح الاقتصادية. فقد جاء في النص الحرفي للبيان الشيوعي عام 1848م "أن التاريخ بكامله لا يتجاوز كونه تاريخا لصراع الطبقات". أي أنه صراع بين المستغلين (بكسر العين) والمستغلين (بفتح العين). ويحدث الصراع بسبب أن أدوات الإنتاج التكنولوجية تتطور بصورة أسرع من تطور أنماط العلاقات الطبقية المنظمة حول وسائل الإنتاج. حيث قضى النظام الرأسمالي الذي يتطلب حرية حركة العمال على النظام الإقطاعي الذي كان قائما على أساس ارتباط المزارعين بالأرض. وتمشيا مع نمط العلاقات الحالي السائد بين الطبقات، فإن امتلاك أصحاب رؤوس الأموال لوسائل الإنتاج وهيمنتهم على الحكومة يمكن الملاك من استغلال طبقة العمال الصناعيين عن طريق احتفاظهم بفائض الأرباح الذي لا يعد ضروريا لحياة العمال. وعندما يظهر لدى العمال الصناعيين وعي طبقي العمال ويثورون ضد مضطهدهم فيقضي على النظام القائم. وتظهر حكومة جديدة يسيطر عليها العمال ويديرونها لخدمة مصالحهم لتحل محل الحكومة الحالية التي يسيطر عليها أصحاب رؤوس الأموال ويديرونها لخدمة مصالحهم. وفي الوقت الذي ينظر ماركس إلى هذا التطور بأنه عملية صارمة لا تعرف الرحمة نجد أنه يرى أن دور العامل الإنساني فيها يساعد على الإسراع بها. وبالتالي فإن تحريضه على الثورة وتبريره لها يفسر إلى حد كبير سر جاذبية هذه النظرية للنخبة الثورية المعارضة.

ويؤمن دارندوف (Dahrendorf 1959) أحد أكثر أصحاب نظرية

= "البيان الشيوعي" بالتعاون مع انجلز. وقد طور ماركس نظريته حول "رأس المال وصراع الطبقات" التي أصبحت فيما بعد دستور الماركسية والنظام الشيوعي. المترجم.

الصراع تأثيرا بأن الصراع غير مقتصر على التنافس بين الطبقات. فقد يظهر صراع أيضا بين جماعات اجتماعية أخرى: عرقية أو عنصرية أو دينية أو قومية. التغير الاجتماعي في نظره يحدث نتيجة توترات أي جماعتين متضاربتي المصالح. فالصراع من الأمراض المتوطنة في المجتمع لدرجة أن كل عناصر الصراع لها تأثير محتمل على عملية التغير الاجتماعي. وهكذا فالصراع ليس ناتجا عن السيطرة على وسائل الإنتاج بل إن السلطة ذاتها هي المسبب للصراع. لأن الملكية الخاصة يمكن إلغاؤها ولكن تفاوت السلطة يبقى إلى الأبد.

والذين يمارسون السلطة يحاولون المحافظة على تلك الأنظمة، بما في ذلك نظام القيم السائد الذي يمكنهم من التحكم في توزيع ما هو متوفر سواء كان ماديا أو معنويا. وفي الوقت نفسه، يناضل من هم خارج السلطة من أجل تغيير تلك الأنظمة. ويعتقد دار ندورف أن فرضيات النظرية الوظيفية المتمثلة في القيم العامة المشتركة تفترض درجة غير حقيقية من التجانس الثقافي، أما دارندورف وأصحاب نظرية الصراع العصريين فيرون أن نظام المجتمع قائم على الإجبار والإكراه وليس على القيم المشتركة.

ويعد ملز (Mills 1956, 1959) من بين المنظرين المؤثرين الصراعيين، وهو الذي رأى أن المجتمع الحديث تحكمه نخبة من السياسيين والعسكريين والاقتصاديين "نخبة السلطة" التي تعمل من خلال وسائل الإعلام على إقناع الآخرين بسلطتها وتعمل على الحفاظ على تلك القناعات. ويذهب ملز إلى أن التحديث أعطى سلطة أقوى لطبقة النخبة وأضعف في المقابل سلطة الجماهير. إلا أن عددا من الفلاسفة ممن يعتقدون أن مصالح النخبة تتعارض ويحدث بينهم تنافس تحدوا هذا الرأي وقالوا بأن هذا التنافس يشكل عاملا أساسيا في جعل سلطة النخبة أكثر اعتدالا.

وهكذا نجد انسجاما بين الافتراض بأن الصراع داء متوطن في المجتمع مع حالات التخطيط اللغوي التي وردت في هذا الكتاب. حيث يمكن تفسير كل حالة، ولو بصورة جزئية، بأنها نتيجة الصراعات على السلطة. فيسعى الذين يمارسون

السلطة إما إلى المحافظة على النظام القائم أو جعله متمشيا مع العصر. بينما يسعى الذين هم خارج السلطة إلى تغيير النظام من أجل زيادة مشاركتهم في السلطة. وكذلك يتناغم وينسجم الافتراض بأن الصراع دائم ومتديم وان أي عنصر من عناصره هو أحد المصادر المحتملة للتغير الاجتماعي مع ما نعرفه عن التخطيط اللغوي. فلقد رأينا، على سبيل المثال، بأن النساء والأمريكيين السود والشاذين جنسيا واليهود قاموا بمبادرات في التخطيط اللغوي ورسم السياسة اللغوية لا يمكن تبريرها تبريرا تاما على أسس اقتصادية. كما ينسجم ويتناغم افتراض الصراع المجتمعي مع إدعاء لابوف (Labof 1972) بأن التغير اللغوي يمكن أن ينطلق من أي قطاع في المجتمع. إذ تقترح البيانات التي أوردها أن التغير اللغوي ينشأ في الطبقات الاقتصادية الاجتماعية الدنيا والعليا على حد سواء كما ينشأ في جماعات عرقية ودينية مختلفة. وغالبا ما يبدأ التغير من داخل جماعة ما نتيجة لاحتكاكها بجماعات أخرى. حيث تستثير تلك المجموعات هذه المجموعة وتجعلها تركز على أساليب اللغة التي تستعملها وعلى مفرداتها لتصبح هذه الأساليب والمفردات مؤشرا على تضامن المجموعة وترابطها أو علامتها المميزة. كما يمكن أن تجعل تلك المجموعات المجموعة الأولى تغالي في استعمال لغة مجموعة أخرى أرقى منها في الهرم الاجتماعي من خلال المبالغة في سلامة اللغة. وتنسجم وتتناغم الأساليب اللغوية غير المعيارية التي أشار إليها (Labov 1963, and Trudgill 1972) مع الافتراض بأن يشمل التصادم بين معتقدات المهيمنين والمهيمن عليهم.

ويدعي روبرتسون (Robertson 1981) في تقييمه لنظرية الصراع بأنها تزودنا بتحليل مقنع للأحداث التاريخية الكبرى وللعمليات المعاصرة مثل إسقاط الرأسمالية للنظام الإقطاعي وحركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية والتغييرات المستمرة في العلاقات بين الأجناس. ولكنه يدعي بأن نظرية الصراع لم تخبرنا إلا قليلا عن التغيرات الاجتماعية التي أحدثها التطور التكنولوجي، والتغيرات التي حصلت في أنماط الأسرة والتوجهات المستقبلية للتغير الاجتماعي.

ولعلنا نحتاج إلى كلتا النظريتين: النظرية الوظيفية ونظرية الصراع لكي نصل إلى تفسير ملائم لظاهرة التغير الاجتماعي إذا أمكن في الواقع التوصل إلى استنتاج نظرية شاملة في التغير الاجتماعي.

النظرية التبعية

تعد النظرية التبعية إحدى نظريات التغير الاجتماعي الأقل شمولاً. تركز هذه النظرية مثلها مثل نظرية التحديث التي سبق وصفها سابقا ضمن النظريات التطورية للتغير الاجتماعي على التنمية الاقتصادية في العالم الثالث. وعلى العكس من نظرية التحديث التي ترى أن الدول الأقل تطوراً تسير في طريق يقودها إلى مزيد من التطور، نجد أن النظرية التبعية ترى أن الدول الأقل تطوراً تسير في طريق مسدود لا يقوها إلى أي تطور أو تقدم، انظر: فوستر كارتر (Foster-Carter 1985). فالدول الأقل تطوراً من وجهة نظر النظرية التبعية ليست دول متخلفة ولكنها أقل تطوراً من غيرها. أي أنها أقل تطوراً من المستوى الذي كان ممكناً أن تصل إليه لو لم تظهر في عالم تتقاسمه مع الدول الصناعية المتطورة.

ويؤكد أصحاب نظرية التبعية على أن الرأسمالية يجب أن تحلل على أساس إنها نظام عالمي فريد. إذ لا يمكن معرفة أسباب تقدم دول العالم الغربي وأسباب تخلف دول العالم الثالث إلا بكونه نتيجة لبعضه البعض. فالغرب المتقدم وصل إلى هذه المرحلة على حساب بلدان العالم الثالث. فلم تتطور الرأسمالية الغربية من خلال سوء توزع عائد الإنتاج ومصادرة فائض القيمة من العمال فحسب بل من خلال استغلال المستعمرات وحرمانها من ثرواتها واحتكار الدول الاستعمارية لهذه الثروة. وذلك بإكراه المستعمرات على أن تبقى مصدراً للعمال والمواد الخام وسوقاً محتكراً للمنتجات الصناعية. فقد أوجدت حركة الاستعمار نظاماً طبقياً دوليا، تلعب فيه الدول الكبرى دور الطبقات الحاكمة وتمثل المستعمرات دور الطبقات المستغلة. وقد تغير هذا النظام قليلاً بعد الانفصال السياسي بين الدول الكبرى ومستعمراتها.

ويعد فرانك (Frank 1967) أشهر من يمثل النظرية التبعية فهو الذي استخدم تعبير "نمو التخلف" كنظير للانطلاق عند رستاو، (Foster-Carter 1985) وتقدم عبارة فرانك "الحواضر التابعة" وصفاً للنظام الرأسمالي العالمي. وتتمثل هذه العلاقات في سلسلة من التعاملات التي تربط بين الدول المهينة والدول الهامشية من خلال مجموعة من الدول الوسيطة أو انصاف الهامشية. وتلعب هذه الدول أنصاف الهامشية دور الدول المستغلة تجاه الدول الهامشية وتجاه الأفراد والجماعات في مجتمعاتها وفي الوقت نفسه تعاني من استغلال الدول المهيمنة لها. تماماً كما تعاني الطبقة الوسطى من استغلال الطبقة الحاكمة وتستغل طبقة العمال. وبالتالي يتم حرمان الأفراد والجماعات من فائض القيمة على جميع المستويات ويقدم للطبقة الحاكمة أو يبدّر في الخارج. وما هذه السلسلة إلا عملية احتيال واستغلال، (Foster-Carter 1985).

وحسب النظرية التبعية فالتخلف الاقتصادي نتيجة لحالة الخضوع الذي تعاني منه الدول التابعة الدائرة في فلك الدول الاستعمارية في هذا النظام العالمي. أما الدول المتطورة الآن والتي كانت أقل تطوراً في السابق فإنها لم تعان يوماً من استغلالٍ اقتصادي من قوى أخرى. ولم تكن متخلفة يوما ما.

ولقد واجهت النظرية التبعية انتقادات لأسباب عديدة. ومن بين تلك الانتقادات التي استعرضها كل من (Foster-Carter 1985 and Etzioni Halevy 1981) ما يلي: كان هناك نمو اقتصادي حقيقي، على الأقل، في بعض بلدان العالم الثالث، حيث أدخل النظام الرأسمالي بعض التغيرات الاجتماعية التقدمية، وربما كان هناك بعض العقبات الداخلية، إلى جانب التشويه الاقتصادي الذي فرضته الدول الرأسمالية. إن نظرية نظام عالمي لا تفسر "الحراك الصاعد" لبعض الأمم مثل كندا ... كما أن إطاراً مرجعياً واحداً للنظام العالمي لا يوجد فيه مكان للدول الشيوعية (سابقاً) وللدول المصدرة للنفط يعد أمراً غير مؤكد ويصعب التنبؤ به.

هل لهذه الأفكار التي أوردتها النظرية التبعية علاقة بالتخطيط اللغوي؟ تقترح النظرية التبعية سؤالا واحداً وهو: إلى أي مدى شجع استعمال اللغة الإنجليزية ولغات الدول الرأسمالية الأخرى في حالة استعمالها وسيلة للتعليم والعلم والإدارة والتجارة ولأغراض الاتصالات الدولية في بلدان العالم الثالث على تعزيز تبعية دول العالم الثالث؟ فقد انتقد أصحاب النظرية التبعية النظام التعليمي الحديث في بلدان العالم الثالث لأنه ساعد على ترسيخ التبعية الثقافية وعلى ظهور نخبة معزولة مقطوعة الأصول مصابة بمرض بحب الذات وبالولاء الشديد للغرب ومن ثم جاهلة لمجتمعها ومحتقرة له. (Foster-Carter 1985:182). إذ إن استعمال لغات الدول الرأسمالية المتطورة أداة التعليم الثانوي والجامعي يجعل النخبة في بلدان العالم الثالث موالية للدول الغربية كما يغرز إسفيناً آخر للفصل بين النخبة وبقية طبقات المجتمع التي ليس لها سبيل إلى الوصول إلى تلك اللغات.

ومن الجدير بالذكر أن أموالاً كثيرة تنفق وجهوداً كبيرة تبذل من أجل تعليم الشبان المستوى المطلوب من لغات الدول الرأسمالية لكي يتسنى لهم الاستفادة من التعليم عن طريق تلك اللغة. وفي واقع الأمر فإن متوسط التحصيل من تعليم تلك اللغات غالباً ما يكون ضعيفاً مما يؤدي إلى إضعاف التحصيل العلمي في العلم الذي يدرس بواسطة تلك اللغات. وهذا بدوره يؤدي إلى إضعاف مقدرة الخريجين والبحّاث على الإسهام في التنمية الاقتصادية لبلدانهم. أما الخريجون الجامعيون الذين يتحصلون على درجة الكفاءة في لغات إحدى البلدان الرأسمالية فقد يتم إغراؤهم بالهجرة إلى تلك البلاد. وفي الوقت نفسه توفر بلدان العالم الثالث سوقاً للكتب والمقررات الدراسية وسوقاً للخدمات المتعلقة بتعليم لغات الدول الاستعمارية بما في ذلك الخدمات التي يقدمها خبراء تعليم اللغات. ومن الممكن أن يساعد استعمال لغة إحدى الدول الرأسمالية على تحسين فرص التنافس أمام المصدرين إلى تلك البلدان.

ومن ناحية أخرى قد يكون استعمال اللغات المحلية حلاً غير مرضٍ أو

غير مقبول. إذ قد يفهم استعمال لغة إحدى الدول الاستعمارية لأداء الأغراض الرسمية في إحدى بلدان العالم الثالث غير المتجانسة لغوياً بأنه معاملة عادلة من حيث حرمان جميع الأقليات العرقية من ميزة استعمال لغتها، سواء قبل هذا التبرير أم لم يقبل. وهو حل بديل تلجأ إليه بعض البلدان غير المتجانسة لغويا بدلاً من إعطاء إحدى المجموعات العرقية ميزة على غيرها باختيار لغتها وإهمال لغات المجموعات الأخرى. إذ يعد استعمال أكثر من لغة محلية واحدة حلاً غير علمي. وإلى جانب ذلك، ينبغي على الأقل على بعض الأفراد، تعلم إحدى لغات الدول الرأسمالية بحكم الحاجة إلى إحدى لغات تلك الدول لأداء مهمة الاتصالات الدولية والتواصل مع العالم الآخر.

وأخيرا، فإن لغات الدول الرأسمالية صارت تميل إلى أن تصبح لغات محلية، ولو بشكل جزئي، حيث يتم صبغها بصبغة الواقع المحلي، وتصبح نتاجا للأطراف (الدول الهامشية) كما هي نتاج للمركز (الدول المحورية)، (Kachru 1986). في دراسته "اللغات الإنجليزية غير المحلية".

هل يمكن استنتاج نظرية شاملة للتخطيط اللغوي؟

تؤكد وستون (Weston 1977) أن هناك اتجاهاً نحو البعد عن البحث في نظرية واحدة شاملة للتغير الاجتماعي وأن علماء الاجتماع صاروا يستنتجون ويعملون على صياغة نظريات على نطاق أضيق تصدق وتنطبق على قطاعات محددة في المجتمع. وتقترح وستون أن مثل هذه النظريات قد تقود إلى صياغة واستنتاج نظريات منفصلة للتغير السياسي والتغير التنظيمي والتغير السكاني. .... وهلم جرا. فهل يعد استنتاج وصياغة نظرية للتخطيط اللغوي أمرا ممكنا؟

تمكننا نظرية التخطيط اللغوي من تفسير مبادرات التخطيط اللغوي، ومن معرفة السبل والوسائل لتحقيق أهداف التخطيط ومن معرفة نتائج تنفيذ تلك

المبادرات. وبعبارة أخرى، تمكننا من فهم دوافع تحديد أهداف رسم السياسة اللغوية ودوافع تنفيذها ودوافع تخطيط اكتساب اللغة. وكذلك تمكننا من معرفة أسباب اختيار وسائل محددة، ومعرفة أسباب فعالية وعدم فعالية تلك الوسائل في تحقيق الأهداف في إطار سياق اجتماعي محدد.

إلا أن مثل هذه النظرية يبدو بعيدا عن متناولنا بعد حجر الفلاسفة وبعد إكسير الخلود. إن مثل هذه النظرية، على الأقل في مستوى الإدراك الحالي، ليس أمرا سهل المنال. ليس بسبب صعوبة التخطيط اللغوي وتأثره بعوامل ومتغيرات عديدة: اقتصادية، وعقائدية وسياسية ... الخ وليس بسبب استهدافه لجماعات وطبقات اجتماعية متفاوتة أو بسبب تنوع أهدافه عند تخطيط تعلم اللغة، ولكن السبب الأساسي هو أن التخطيط اللغوي يستخدم أداة لخدمة وتحقيق أغراض وأهداف عديدة ومتنوعة لا علاقة لها باللغة مثل: التحديث الاقتصادي والاندماج الاجتماعي والتحرر الوطني والهيمنة الاستعمارية والمساواة العرقية والجنسية والاقتصادية ولحماية النخبة أو استبدال نخبة بديلة بها.

ويعد استغلال التخطيط اللغوي لخدمة هذا العدد الكبير من الأهداف أمراً طبيعياً، لأن اللغة هي المؤسسة الأساسية في المجتمع. ليس لأنها أول مؤسسة يتعامل معها الفرد ويخضع لها ولكن لأن كافة المؤسسات الأخرى يتم بناؤها على أساس أنماط اللغة وضروبها التنظيمية، انظر: (Berger and Berger 1976)، ولكي نخطط اللغة لابد لنا أن نخطط المجتمع، وبالتالي فإن صياغة واستنتاج نظرية مرضية ومقنعة لتفسير التخطيط اللغوي ينتظر صياغة واستنتاج نظرية مقنعة ومرضية لتفسير التغير الاجتماعي.

الفصل التاسع

الملخّص والخاتمة

بعد عرض أربعة أمثلة تعريفية للتخطيط اللغوي، وبعد مناقشة وجهات نظر عديدة في هذا الموضوع استنتجت تعريفاً للتخطيط اللغوي وهو الجهود العمدية المبذولة لغرض التأثير على سلوك الآخرين من حيث اكتسابهم للغة ومن حيث بنية اللغة ذاتها ومن حيث تحديد المهام والوظائف التي تؤديها تلك اللغة. وقد ناقشت كيف تساعد الأطر المرجعية على صياغة فرضيات التخطيط اللغوي وعلى التحقق من صحتها. واستعرضت أربعة أطر مرجعية أخذت من أربعة ميادين معرفية. وبالاستناد إلى هذه الأطر الأربعة ناقشت المحاور الأساسية الثلاثة للتخطيط اللغوي: رسم السياسة اللغوية، وتنفيذ السياسة اللغوية، وتخطيط اكتساب اللغة وأخيراً ناقشت التخطيط اللغوي من حيث علاقته بالتغير الاجتماعي.

وبناء على هذا الاستعراض الشامل لموضوع التخطيط اللغوي كأحد فروع المعرفة، وبناء على هذا الجهد الذي بذلته أقدم التعميمات التالية:

1- يُمَارس التخطيط اللغوي على نطاق واسع ومنذ زمن قديم. أي أن ممارسته ليست أمراً جديداً وليست مقتصرة على البلدان النامية والبلدان الأقل تطوراً.

2- لا يمكن فهم التخطيط اللغوي خارج الإطار الاجتماعي الذي يحدث فيه أو بعيداً عن معطيات التاريخ الذي صنع ذلك السياق.

3- تعد الجهود المبذولة من أجل تأمين المصالح والمحافظة عليها هي الدوافع والمحركات التقليدية وراء عملية التخطيط اللغوي سواء أكانت تلك المصالح مادية أم معنوية، أو كليهما. ولا يعد هذا الأمر مقصورا على التخطيط اللغوي، إذ يستخدم الإنسان في كفاحه من أجل تحقيق مصالحه جميع الأسلحة المتوفرة لديه.

4- من الممكن أن تنطلق مبادرات التخطيط اللغوي من أي مستوى من

مستويات الهرم الاجتماعي، إلا أنه من غير المحتمل نجاح تلك المبادرات ما لم تؤيدها أو تتبنها النخبة الحاكمة أو النخبة المعارضة.

5- من غير المحتمل أن تتبني النخبة الحاكمة أو النخبة المعارضة مبادرات التخطيط اللغوي التي يطلقها آخرون ما لم تقتنع تلك النخبة بأن تأييد المبادرة يخدم مصالحها السياسية.

6- ليس ضرورياً أن تأتي مبادرات التخطيط اللغوي من أفراد تشكّل اللغة محور اهتمامتهم لأن مبادرات التخطيط اللغوي لا يطلقها الكتاب والشعراء واللغويون والمدرسون والمعجميون والمترجمون وحدهم، بل من الممكن أن تأتي تلك المبادرات من المبشرين والعسكريين والمشرّعين والإداريين.

7- تؤثر النخبة على تقييم ضروب اللغة وتوزيعها في المجتمع. إذ يمكنها التأثير على تقييم اللغة من خلال رسم السياسة اللغوية وعلى توزيعها من خلال تخطيط اكتساب اللغة. فيؤثر رسم السياسة اللغوية على تقييم ضرب من ضروب اللغة عن طريق تخصيص ذلك الضرب لأداء الوظيفة التي يعتمد عليها تقييمه. وفي الوقت الذي يعد رسم السياسة اللغوية جهداً مبذولاً من أجل تنظيم الطلب على لغات محددة، فإن تخطيط اكتساب اللغة هو جهد مبذول لتنظيم توزيع تلك اللغات.

8- إذا كان التخطيط اللغوي يخدم النخبة والنخبة المعارضة فمن الممكن أن يخدم الجماهير العريضة خاصة وإنه يقوي إحساس المرء بقيمته وبكرامته وبعلاقاته الاجتماعية وبالمعنى السامي لكونه عضواً فعالاً في جماعة ترتبط بالماضي والمستقبل.

9- حيث إنه من مصلحة النخبة الحاكمة تعزيز قبول وشيوع اللغة المعيارية نجد أنه من مصلحة النخبة المضادة تعزيز قبول لغة معيارية مضادة وتعزيز استعمالها.

10- عندما تسعى النخبة المعارضة إلى فصل الحكومة عن الجماهير أو عندما تسعى النخبة الحاكمة إلى تأكيد العلاقة بين الحكومة والجماهير فإنهما

تقومان بتعزيز الرموز الجماعية التي تؤكد وحدة الجماعة وترابطها. وما دامت اللغات المعيارية إحدى هذه الرموز نجد كلتا النخبتين تسعيان إلى إيجاد هذه الرموز وصنعها إن لم تكن موجودة بالفعل.

11- يزداد احتمال نجاح معيرة اللغة وتوحيدها فيما يتعلق بمواقف الأفراد من اللغة واتجاهاتهم نحوها وليس فيما يتعلق بسلوكهم اللغوي. أي أن احتمال إجماع الناس على وجود ضرب لغوي صالح لكل الأغراض التي تخدمها اللغة أكثر من احتمال إجماعهم على استعمال ذلك الضرب لتأدية جميع الأغراض التي ادعوا انه صالح لتأديتها.

12- تؤدي الديمقراطية السياسية أو مشاركة الجماهير المتزايدة في صنع القرار السياسي إلى إحداث ضغوط من أجل زيادة فرص تعلم القراءة والكتابة. وهذا بدوره يقود إما إلى تقليص الفجوة بين الضروب المحكية والمكتوبة من اللغة أو زيادة فرص التعليم الرسمي أو كليهما.

13- إذا كان التخطيط اللغوي، في ظروف خاصة، شرطاً ضرورياً للتنمية الاقتصادية فإنه من غير المحتمل أن يكون شرطا كافيا.

14- يعزز التنوع والتمايز في المؤسسات الاجتماعية التنوع والتمايز في الوظائف التي تؤديها اللغة وفي ضروب اللغة وأشكالها.

15- يعد احتمال نجاح البدائل اللغوية المنسجمة والمتناغمة مع نظام القيم والمعتقدات التي يتبناها مجتمع اللغة أكثر من احتمال نجاح البدائل اللغوية التي تتعارض وتتناقض مع قيم ومعتقدات المجتمع.

16- من غير المحتمل أن ينجح تنفيذ السياسة اللغوية دون إحداث تغيير في الوظائف التي تؤديها اللغة (السياسة اللغوية). ولا يحصل نجاح في تنفيذ السياسة اللغوية إلا بعد أن توظف اللغة لأداء مهام جديدة.

17- من غير المحتمل نجاح تخطيط اكتساب اللغة إذا كانت اللغة المستهدفة لا تخدم أغراضاً مفيدة للمتعلم المستهدف بذلك الاكتساب.

18- يعد التخطيط اللغوي المتعلق بتغيير اللغة أحد أمثلة التغير الاجتماعي. إذ تظهر الحاجة إلى التخطيط اللغوي عندما تسعى النخبة الحاكمة إلى زيادة فعاليتها وإلى مقاومة تدخل النخبة المعارضة أو عندما تسعى النخبة المعارضة إلى تغيير الوضع الراهن وقلب الحكومة وعندما تسعى النخبة الجديدة إلى إحكام قبضتها على السلطة. وكذلك تنبع الحاجة إلى التخطيط اللغوي نتيجة للتغيرات العقائدية والتكنولوجية التي تؤدي أحياناً إلى إحداث تغييرات وأحياناً تعكس تحولاً في الترتيبات السياسية والاقتصادية.

19- يسهم التخطيط اللغوي في إحداث استمرار وتغير ليس في اللغة المستهدفة فحسب بل في تغير واستمرارية المؤسسات الاجتماعية الأخرى. إذ يسهم في إحداث التغيير من خلال تحديد مهام وظيفية جديدة لضروب اللغة، وإحداث تغييرات في تراكيب تلك الضروب اللغوية وفي أساليبها، ومن خلال تسهيل اكتساب أفراد المجتمع لهذه الضروب اللغوية. كما يسهم التخطيط اللغوي في إحداث الاستقرار لأنه محكوم من خلال المتطلبات التركيبية والأسلوبية للغة الهدف ومن خلال القيم التي تمثلها ضروب اللغة للناطقين بها.

20- يمكن ممارسة التخطيط اللغوي على جميع المستويات الهرمية التنظيمية في المجتمع، لأن تنفيذ القرارات التي يتم اتخاذها على مستويات السلطة العليا تتطلب اتخاذ قرارات أخرى أصغر على مستوى السلطات الأدنى.

21- نادرا ما يتم تخطيط لغوي ناجح من خلال محاولة واحدة، لأن تنفيذ القرار الواحد قد يتطلب من المخططين اللغويين تكرار المحاولات والجهود من أجل السيطرة على المقاومة التي يبديها أولئك المستهدفون بالتأثير على سلوكهم اللغوي.

22- إن تقييم فعالية التخطيط اللغوي أمر ليس سهلا، إذ ليس سهلا معرفة درجة النجاح في تحقيق الهدف، أو معرفة الإسهام النسبي للعوامل العديدة والمتغيرات المتداخلة على عملية التخطيط اللغوي.

23- من النادر أن يتطابق التخطيط اللغوي مع الأنماط العقلانية لصياغة القرارات أو لحل المشكلات.

24- ليس في إمكاننا الآن استنتاج نظرية تمكننا من فهم وتأويل دوافع تحديد أهداف سياسة لغوية للغة ما، أو دوافع تنفيذ تلك السياسة، أو دوافع اكتسابها. أو معرفة أسباب اختيار وسائل محددة لتحقيق هذه الأهداف أو عدم اختيارها أو لفهم نتائج تنفيذ سياسة لغوية محددة. ولعل استنتاج مثل هذه النظرية يتطلب استنتاج نظرية مرضية لفهم وتأويل ظواهر التغير الاجتماعي.

الهوامش:

1: شملت المصادر الأساسية التي اعتمدت عليها فيما يتعلق بتأسيس المجمع العلمي الفرنسي ما يلي:

Auchinncloss (1972), Boulenger (1963), Burckhardt (1940), Church (1972), Elliot (1984), Lough (1954), Maland (1970), Mandrou (1975), O,Connell (1980), Tapie (1974), Treasure (1972), and Wiley (1967),

2- أنا مدين بالعرفان لـ Clifford Prator لاقتراحه أن يكون أحد المجامع اللغوية مثالا يتمحور حوله أحد الأمثلة التعريفية للتخطيط اللغوي.

3- لبحث الحركة النسوية كدراسة حالة، شملت المصادر الأساسية التي اعتمدت عليها ما يلي:

Carden (1974), Chafe (1975), Cooper (1984), Freidan (1963), Grossman (1982), Millor and Stamas (1982), O,Neil (1969), Norwood (1985), and Rutina (1982a, 1982b,).

4- جمع البيانات التي قدمت في تلك الدراسة درسها وحللها:

Patty Daggy, Hilde Dewulf, Elizabeth Kimmel, Margaret Kirk, Sylvia Norris, Rita M. Purcell, Keith Walters,

ومعهم مؤلف الكتاب.

5- اتصال شخصي مع إيلين سبوسكي Ellen Spolsky الذي اقترح على هذه الفكرة وشدد عليها.

6- شملت المصادر الأساسية التي اعتمدت عليها في بحث دراسة الحالة الأثيوبية ما يلي:

Baissa (1979), Bender, Bowen, Cooper, and Ferguson (1976), Bereket (1980), Erlich (1979), Gilkes (1975), Harbeson (1979), Legum and Lee (1977), Niguse and Bender (1984), Ottaway (1982) Ottaway and Ottaway (1978), and Olendorf (1965).

7- الدول التي تمت دراستها شملت : أوغندا (Ladefoged, Gilk and Criper 1971) كينيا (Whiteley 1974) أثيوبيا (Bender, Bowen, Cooper, and Ferguson 1976)، زامبيا (Ohannessian and Kashoki 1978)، تنزانيا (Poleme and Hill 1980).

المصادر والمراجع

References

Abir, Mordechai. 1980. Ethiopia and the Red Sea: the rise and decline of the Solomonic dynasty and Muslim-European rivalry in the region. London: Frank Cass.

Ackoff, Russell L. 1978. The Art of Problem Solving: accompanied by Ackoff'sfables. New York: John Wiley.

Afendras, Evangelos A. 1969. Sociolinguistic history, sociolinguistic geography and bilingualism. In Second International Congress of Social Sciences of the Luigi Sturzo Institute, International Days of Sociolinguistics. Rome: Luigi Sturzo Institute, pp. 663-682.

Alford, Robert. 1969. Bureaucracy and Participation: political culture in four Wisconsin cities. Chicago: Rand McNally.

Alisjahbana, S. Takdir. 1976. Language Planning and Modernization: the ease ofIndonesian and Malaysian. The Hague: Mouton.

Allen, J. P. B., Bernard Spolsky, and H. G. Widdowson. 1980. Aims. Applied Linguistics, 1 (1): inside back cover.

Altoma, Salih J. 1970. Language education in Arab countries and the role of the academies. In Thomas A. Sebeok (Ed.), Current Trends in Linguistics. TheHague: Mouton. V 016, pp. 690-720.

Ansre, Gilbert. 1971. Language standardisation in sub-Saharan-Africa. In Thomas A. Sebeok (Ed.), Current Trends in Linguistics. The Hague: Mouton. Vol. 7,pp. 680-698.

Apte, Mahadev L. 1976(a). Language controversies in the Indian parliament (Lok Sabha): 1952-1960, In William M. O'Barr and Jean-F. O'Barr (Eds.), Language and Politics. The Hague: Moutin, pp. 213-234.

1976 (b) Multilingualism in India and its sociopolitical implications: an over view In William m. O'Barr and jean F. O'Barr (Eds.), language and Politics. The Hague: Mouton, pp. 141-164.

Auchincloss, Louis. 1972. Richelieu'- London: Michael Joseph.

Bachi, Roberto. 1977. The Population of Israel. Jerusalem:

Institute of Contemporary Jewry, Hebrew University of Jerusalem, in conjunction with the Demographic Center of the Prime-Minister's Office in Israel.

Baissa, Marilyn Hall. 1979. Civil-military elite interaClion in the Ethiopian revolution: the role of students. In Robert L. Hess (Ed.), Proceedings of the Fifth International Conference on Ethiopian Studies: session B, April 13-16, Chicago, USA, pp. 771-782.

Basso, Keith H. and Ned Anderson. 1973. A western Apache writing system: the symbols of Silas John. Science, 180: 1013-1022.

Bate, walter Jackson. 1975. Storming the main gate: the Dictionary. Samuel Johnson. New York: Harcourt Brace Jovanovich, pp. 240-260.

Bauer, Raymond A. 1968. The study of policy formation: an introduction. In Raymond A. Bauer and Kenneth J. Gergen (Eds.), The Study of Policy Formation. New York: The Free Press.

Baugh, Albert C. and Thomas Cable. 1978. A History of the English Language. Third edition. Englewood Cliffs: Prentice-Hall.

Beebe, Leslie and Howard Giles. 1984. Speech-accommodation theories: a discussion in terms of second-language acquisition. International Journal of the Sociology of Language, 46: 5-32.

Bender, M. Lionel. 1986. Ethiopian language policy 1974-81. Anthropological Linguistics 27: 273-279.

Bender, M. Lionel, J. Donald Bowen, Robert L. Cooper, and Charles A. Ferguson (Eds.). 1976. Language in Ethiopia. London: Oxford University Press.

Bereket Habte Selassie. 1980. Conflict and Intervention in the Horn of Africa. New York: Monthly Review Press.

Berg, Marinus E. van den. 1985. Language Planning and Language Use in Taiwan: a study of language choice behavior in public settings. Dordrecht: ICG Printing.

Berger, Peter L. and Brigitte Berger. 1976. Sociology: a biographical approach. Revised edition. Harmondsworth: Penguin Books.

Berry, Jack. 1958. The making of alphabets. In Eva Siversten (Ed.), Proceedings of the Eighth International Congress at Linguists. Oslo: Oslo University Press, pp.752-764.

1977. "The making of alphabets" revisited. In Joshua A. Fishman (Ed.),Advances in the Creation and Revision of Writing Systems. The Hague: Mouton, pp. 3- 16.

Billigmeier, Jon-Christian. 1987. Alphabets. The Encyclopedia of Religion. New York: Macmillan. Vo!. I, pp. 216-222.

Blanc, Haim. 1968.]'he Israeli koine as an emergent national standard. In Joshua. A. Fishman, Charles A. Ferguson, and Jyotirindra Das Gupta (Eds.), Language Problems of Developing Nations. New York: Wiley, pp. 237-251.

Bloomfield, Leonard. 1942: Linguistics and reading. Elementary English Review, 19(4): I25-130; I9(5): 183-186.

Bloomfield, Morton W. and Leonard Newmark. 1963.ALingttistic Introduction to the History of English.. New york : Alfred A.Knopf.

Boix, Emili. 1985. The "Norma" campaign in Catalonia: an attempt to influence interethnic language etiquette. Unpublished seminar paper, Linguistic Society of America Summer Institute, Georgetown University.

Bolinger, Dwight L. 1946. Visual morphemes. Language, 22: 333-340.

Boone, Lalia P. 1949. Patterns of innovation in the language of the oil field American Speech, 24: 31-37.

Boulenger, Jacques. 1963. The Seventeenth Century in France. New York: Capricorn Books.

Brim, O. G. Jr., D. C. Glass, D. E. Lavin, and N. Goodman. 1962. Personality and Decision Processes. Stanford: Stanford University Press.

Brosnahan. L. F. 1963. Some historical cases of language imposition. In John Spencer (Ed.;, Language in Africa. Cambridge: Cambridge University Press. pp.7-24.

Burckhardt, Carl J. 1940. Richelieu and His Age: his rise to power. Translated and abridged by Edwin and Willa Muir. London: George Allen and Unwin. First published in German as Richelieu: Der Aufsteig zur Macht, Munich, 1935.

Byron, Janet. 1976. Selection among Alternates in Language Standardization: the case of Albanian. The Hague: Mouton.

Calvet, Louis-Jean. 1982. The spread of Mandingo: military, commercial, and colonial influence on a linguistic datum. In Robert L. Cooper (Ed.), Language Spread: studies in diffusion and social change. Bloomington: Indiana University Press in cooperation with the Center for Applied Linguistics, Washington, pp. 184-197.

Carden, Maren Lockwood. 1974. The New Feminist Movement. New York: Russell Sage Foundation.

Chafe, William H. 1975. The paradox of progress. In James T. Patterson (Ed.), Paths to the-Present. Minneapolis: Burgess, pp. 8-24.

Chen, Matthew Y. and William S-Y. Wang.- 1975. Sound change: actuation and complementation. Language, 51: 255-281.

Chisholm, Lawrence James. 1980: Weights and measures. Encyclopedia Britannica, Macropedia Vol 19, pp. 728-735.

Chomsky, Carol. 1970. Reading, writing, and phonology. Harvard Educational Review, 40: 287-309.

Chomsky, Noam. 1970. Phonology and reading. In Harry Levin and Joanna P. Williams (Eds.). Basic Studies on Reading. New York: Basic Books, pp. 3-18.

Church, William F.- 1972. Richelieu and Reason of State. Princeton: Princeton University Press.

Cipolla, Carlo M. 1969. Literacy and Development in the West. Harmondsworth: Penguin Books.

Cobarrubias, Juan and Joshua A. Fishman (Eds.). 1983. Progress in Language Planning: international perspectives. Berlin': Mouton.

Cooper, Robert L. 1979. Language Planning, language spread, and language change. In James E. Alatis and G. Richard Tucher (Eds). Georgetown University Round Table on Language and Linguistics

1979. Washington: Georgetown University Press, pp. 23-50.

1982(a). A framework for the study of language spread. In Robert L,Cooper (Ed.), Language Spread: studies in diffusion and social change. Bloomington: Indiana University Press in cooperation with the Center for Applied Linguistics, Washington, pp. 5-36.

(Ed.). 1982(b). Language Spread: studies in diffusion and social change. Bloomington: Indiana University Press in cooperation with the Center for Applied Linguistics, Washington.

1984. The avoidance of androcentric generics. International Journal of the Sociology of Language~ 50: 5-20.

1985. Selling language reform. In Deborah Tannen and James E. Alatis (Eds.), Georgetown University), Round Table on Languages and Linguistics 1985. Washington: Georgetown University Press, pp. 275-281.

Cooper, Robert L. and Fern Seckbach. 1977. Economic incentives for the learning of a language of wider communication. In Joshua A. Fishman, Robert L. Cooper, and Andrew W. Conrad, The Spread of English: the sociology of English as an additional language. Rowley: Newbury House, pp. 212-219.

Coser, Lewis. 1977. Masters of Sociological Thought: ideas in historical and sociql context. Second edition. New York: Harcourt Brace Jovanovich.

Culley, W. T. and F. J. Furnivall (Eds.). 1890. Caxton's Eneydos 1490: Englisht from the French Liure des Eneydes, I483. London: N. Trubner and Co.

Dahrendorf, Ralf. 1959. Class and Class Conflict in Industrial Society. London: Routledge and Kegan Paul. Translated, revised, and expanded by the author. First published in German in 1957 as Soziale Klassen und Klassenkonflikt in der industriellen Gesellschaft.

Dalby, David. 1967. A survey of the indigenous scripts of Liberia and Sierra Leone: Vai, Mende, Loma, Kpelle and Bassa. African Language Studies, 8: 1-51.

1968. The indigenous scripts of West Africa and Surinam: their inspiration and design. African Language Studies, 9: 156-197.

Daoud, Mohamed. 1987. Arabization in- Tunisia: the tug of war. Unpublished seminar paper, Program in Applied Linguistics, University of California at Los Angeles.

Daoust-Blais, Denise. 1983. Corpus and status language planning in Quebec: a look at linguistic education. In Juan Cobarrubias and Joshua A. Fishman (Eds.), Progress in Language Planning: international perspectives. Berlin: Mouton, pp. 207-234.

Das Gupta, Jyotirindra. 1970. Language Conflict and National

Development: group politics and national language policy in India. Berkeley: University of California Press

1973. Language planning arid public policy: analytical outline of the policy process related to language planning in India. In Roger Shuy (Ed.), 15eport of the Twenty-Third Annual Round Table Meeting on Linguistics and Language studies. Washington: Georgetown University Press, pp. 151-165.

Davis, Alva L. and Raven I. McDavid., 1949
example of cultural diffusion American Speech, 24: 249-255.

Deutsch, Karl W. 1942. The trend of European nationalism - the language aspect. American Political Science-Review, 36: 533-541.

Dorian, Nancy C. 1987. The value of language-maintenance efforts which are unlikely to succeed. Inte1?lational Journal of the Sociology of Language, 68: 57-67.

Durkacz, Victor Edward. 1983. The Decline of the Celtic Languages: a study of linguistic and cultural conflict in Scotland, Wales and Ireland from the Reformation to the twentieth century. Edinburgh: John Donald.

Dye, Thomas R. and John S. Robey. 1980.- "Politics versus economics": development of the literature on policy determination. In Thomas R. Dye and Virginia Gray (Eds.). 17le Detemlillanrs of Public Policy. Lexington: Lexington Books (D. Heath and Co.), pp. 3-17.

Dyste, Connie Diane. 1987. Proposition 63: the California English language amendment. Unpublished masters essay, Department of English (TESL), University of California at Los Angeles.

Easton, David. 1968. Political science. International Encyclopedia of the Social Sciences, 12: 282-298.

Edelman, Martin, Robert L. Cooper, and Joshua A. Fishman. 1968. The contextualization of schoolchildren's bilingualism. Irish Journal of Education, 2: 106-111.

Edwards, George C. III and Ira Sharkansky. 1978. The Policy Predicament: making and implementing public policy. San Francisco: W. H. Freeman.

Edwards, Ward and Amos Tversky. 1967. Introduction. In Ward Edwards and Amos Tversky (Eds.), Decision Making: selected readings. Harmondsworth: Penguin Books, pp. 7- 10.

Elliott, J. H. 1984. Richelieu and Olivares. Cambridge: Cambridge University Press.

Ellsworth, John W. and Arthur A. Stahnke. 1976. Politics and Political Systems: an introduction to political science. New York: McGraw-Hill.

Engle, Patricia. 1975. Language medium in early school years for minority language groups. Review of Educatonal Research,A5: 283-325.

Erlich, Haggai. 1979. The establishment of the-Derg: the turning of a protest movement info a revolution. In Robert L. Hess (Eds.), Proceedings of the Fifth International Conference on Ethiopian Studies: Session B, April 13-16, Chicago, USA. Chicago: University of Chicago at Chicago Circle, pp. 761-769.

Etzioni-Halevy, Eva. 1981. Social Change: the advent and maturation of modern society. London: Routledge and Kegan Paul.

Fainberg, Yaffa Allony. 1983. Linguistic and sociodemographic factors influencing the acceptance of Hebrew neologisms. International Journal of the Sociology of Language, 41: 9-40.

language. Anthropological Linguistics, 15: 250-257.

1974. The RevivaL of aClassical Tongue: Eliezer Ben Yehuda and the Modern Hebrew Language. The Hague: Mouton.

1977 The Hobrew Academy: orgientation and operation In Joan Rubin, Bjorn H. Jernudd, Jyotirindra Das Gupta, Joshua A. Fishman, and Charles A. Ferguson (Eds.), Language Planning Processes. The Hague: Mouton, PP. 97- 109.

Fellman, Jack and Joshua A. Fishman. 1977. Language planning in Israel: solving terminological problems. In Joan Rubin, Bj6rn H. Jernudd, Jyotirindra Das Gupta, Joshua A. Fishman, and Charles A. Ferguson (Eds.), Language Planning Processes. The Hague: Mouton, pp. 79-95.

Fennell, D. 1981. Can a shrinking linguistic minority be saved? In E. Haugen, J. D. McClure, and D. Thompson (Eds.), Minority Languages Today. Edinburgh: Edinburgh University Press, pp. 32-39.

Ferguson, Charles A. 1959. Diglossia. Word, 15: 325-340.

1962. The language factor in national development. In Frank A. Rice (Ed.), Study of the Role of Second Languages in Asia, Africa, and Latin America. Washington: Center for Applied Linguistics of the Modern Language Association of America, pp. 8-14. First published in Anthropological Linguistics, 1962, 4(1): 23-27.

1966. National sociolinguistic profile formulas. In William Bright (Ed.), Sociolinguistics: proceedings of the UCLA Sociolinguistics Conference, 1964. The Hague: Mouton, pp. 309-324.

1967. St. Stefan of Perm and applied linguistics. In To Honor Roman Jakobson: essays on the occasion of his seventieth birthday, 11 October 1966. The Hague: Mouton, Vo!. I, pp. 643-653.

1968. Language development. In Joshua A. Fishman, Charles A. Ferguson, and Jyotirindra Das Gupta (Eds.), Language Problems of Developing Nations. New York: John Wiley and Sons, pp. 27-35.

1971. Applied linguistics. Language Structure and Language Use: essays by Charles A. Ferguson. Selected and introduced by Anwar S. Dil. Stanford: Stanford University Press, pp. 135-147. First published in Robert G. Mead (Ed.), Language Teaching: broader contexts. Menasha: The Northeast Conference on the Teaching of Foreign Languages, 1966, pp. 50-58.

1983. Language planning and language change. In Juan

Cobarrubias and Joshua A. Fishman (Eds.), Progress in Language Planning: international perspectives. Berlin: Mouton, pp. 29-40.

Ferguson, Charles A. and John J. Gumperz. 1960. Introduction. In Charles A. Ferguson and John J. Gumperz (Eds.), Linguistic Diversity in" South Asia: studies in regional, social and functional variation. Bloomington: Indiana University Research Center in Anthropology, Folklore, and Linguistics, pp. 1-18.

Fillmore, Lily Wong, Paul Ammon, Barry McLaughlin, and Mary Sue Ammon. 1985. Final Report for Learning English through Bilingual Instruction. Submitted to the National Institute of Education. Berkeley and Santa Cruz: University of California.

Fillmore, Lily Wong arid Concepcion Valadez. 1986. Teaching bilingual learners. In Merlin C. Wittrock (Ed.); Handbook of Research on Teaching. Third edition. New-York: Macmillan, pp. 648:685

Fischer, John L. 1958. Social influence in the choice of a lingustic variant. Word, 14:47-56.

Their Status in law and police attitudes ,and Knowledge concerning them. Language Behavior Papers, I:3-23.

Fishman, Joshua A. 1964. Language maintenance. and language shift as a. field of inquiry. Linguistics, 9: 32-70.

1971. The sociology of language: an interdisciplinary social science approach to language in society.-In Joshua "A. Fishman (Ed.), Advances in the Sociology of Language. The Hague: Mouton,. Vol. 1, pp. 217-404.

1972(a). Language maintenance and language shift as a field of inquiry: revisited. Language in Sociocultural Change: essays by Joshua A. Fishman. Selected and introduced by Anwar S. Dil. Stanford: Stanford University Press, pp.. 76-134.

1972(b). Language and Nationalism: two twointegrativeessaye Rowley: Newbury House. (Ed.). 1974(a). Advances in Language Planning. The Hague: mouton.

1974 b . Language modernization and planning in comparison with other types of national modernization and planning. In Joshua A.

Fishman (Ed.), Advances in Language Planning. The Hague: Mouton, pp. 79- 102.

1976. Bilingual Education: an international sociological perspective. With an appendix by E. Glyn Lewis. Rowley: Newbury House.

1977. Advances in the creation and revision of writing systems. In Joshua A. Fishman (Ed.), Advances in the Creation and Revision of Writing Systems. The Hague: Mouton, pp. xi-xxviii.

1982. Attracting a following to high-culture functions for a language of everyday life: the role of the Tshernovits language conference in the "rise of Yiddish" . In Robert L. Cooper (Ed.), Language Spread: studies in diffusion and social change. Bloomington: Indiana University Press in cooperation with the Center for Applied Linguistics, Washington, pp. 291-320.

1983. Modeling rationales in corpus planning: modernity and tradition in images. of the good corpus. In Juan Cobarrubias and Joshua A. Fishman (Eds.), Progress in Language Planning: international perspectives. Berlin: Mouton, pp.107-118.

1985. Macrosociolinguistics and the sociology of language in the early eighties. Annual Review of Sociology, 11: 113-127.

Fishman, Joshua A., Robert-L. Cooper, and Roxana Ma. 1971. Bilingualism-in the Barrio. Bloomington: Language Science Monographs, Indiana University;,

Fishman, Joshua A., Robert L. Cooper, and Andrew W. Conrad. 1977. The Spread of English: the sociology of English as an additional language. Rowley: Newbury House.

Fishman, Joshua A., Robert L. Cooper, and Yehudit Rosenbaum. 1977. English around the world. In Joshua A. Fishman, Robert L. Cooper, and Andrew W. Conrad. The Spread of English: the sociology of English as an additional language. Rowley: Newbury House, pp. 77-107.

Fitzgerald, C. P 1954. China: a short cultural history. Fourth revised edition. New York: Frederick A. Praeger..

Foster, Philip J. 1971. Problems of literacy in sub-Saharan

Afrjca. In Thomas A. Sebeok (Ed.), Current. Trends in Linguistics, 7: 587-617.

Foster-Carter, Aidan: 1985. The .sociology .of development In Michael Haralambos (Ed.), Sociology new directions. Ormskirk: Causeway Press 1-213.

Frank, Ander Gunder. 1967. Capitalism and Underdevelopment in Latin America: historical studies of Chile and Brazil. New York: Monthly Review Press.

1969. Capitalism and Underdevelopment in Latin America. New York; Monthly Review Press.

Frey, Frederick Ward. 198.0. Political power. Encyclopedia Britannica. 15th edition. Macropedia 14: 697-702.

Friedan, Betty. 1963. The Feminine Mystique. New York: Norton.

Frohock, Fred M. 1979. Public Policy: scope and logic. Englewood Cliffs: Prentice Hall.

Fuchs, Victor R, 1986. Sex differences in economic well-being. Science, 232: 459- 464,

Fussell, Paul. 1971. Writing a dictionary. Samuel johnson and [he Life of writing. New York: Norton, pp, 181-215,

Gallagher, Charles F. 1968. North African problems and prospects: language and identity. In Joshua A. Fishman, Charles A. Ferguson, and Jyotirindra Das Gupta (Eds.), Language Problems of Developing Nations. New York: John Wiley, pp. 129-150.

1971. Language reform and social modernization in Turkey. In Joan Rubin and Bjorn H. Jernudd (Eds.), Can Language Be Planned? sociolinguistic theory and practice for developing nations. Honolulu: The University Press of Hawaii, pp. 157-178.

Geerts, G., J. van den Broeck, and A. Verdoodt. 1977. Successes and failures in Dutch spelling reform. In Joshua A. Fishman (Ed.), Advances in the Creation and Revision of Writing Systems. The Hague: Mouton, pp. 179-245.

Germani, Gino. 1980. Industrialization and modernization.

Encyclopedia Britannica, Macropedia 9: 520-527.

Giles, Howard. 1980. Accommodation theory: some new directions. York Papers in Linguistics, 9: 105-136.

(Ed.). 1984. The Dynamics of Speech Accommodation. _Special issue, International Journal of the Sociology of Language, 46.

Giles, Howard, Anthony Mulac, James J. Bradac, and Patricia Johnson. 1987. Speech accommodation theory: the first decade and beyond. In M. L. McLaughfin (Ed.), Communication Yearbook Io. Beverly Hills: Sage, pp. 13-48.

Giles, Howard a ıd Philip M. Smith. 1979. Accommodation theory: optimal levels of convergence. In Howard Giles and Robert N. St. Clair (Eds.), Language and Social Psychology. Oxford: Blackwell, pp. 45-65.

Gilkes, Patrick. 1975. The Dying Lion: feudalism and modernization in Ethiopia. London: Julian Friedmann Publishers.

Gorman, Thomas P. 1973. Language allocation and language planning in a developing nation. In Joan Rubin and Roger Shuy (Eds.), Language Planning: current issues and research. Washington: Georgetown University Press, pp. 72-82.

Grossman, Allyson S!lerman. 1982. More than half of all children have working mothers. Monthly Labor Review, 105.

Guclschinksy, Sarah C. 1957. Handbook of Literacy, Revised-edition. Norman; Summer Institute of Linguisties.

1959. Recent trends In primer Construction. Fundamental and-Adult Education,11 : 67-96.

Gumperz, -John J. 1958. Dialect differences and social stratification in a north Indian village. American Anthropologist, 60: 668-68I.

Hall, Roben A. jr. 1951. American linguistics, 1925- 1950. Archivum Linguisticum, 4(1): 1-16; (2): 41-43.

Harbeson, James W. 1979. Toward a- political theory of the Ethiopian revolution.

In Robert L. Hess (Bd.), Proceedings of the Fifth International Conference on Ethiopian Studies: Session B, April 13-16, Chicago, USA, pp. 819-829.

Harding, Edith and Philip Riley. 1987. The Bilingual Family: a handbook for parents.

Cambridge: Cambridge University Press.

Haugen, Einar. 1959. Planning for a standard language in modern ~orway. Anthro

pological Linguistics, 1(3): 8-21.

1961. Language planning in modern Norway. Scandina'i-'iall Studies, 33: 68-81.

1965. Construction and reconstruction in language planning: Ivar Aasen's grammar. Word, 21(2): 188-207.

1966. Linguistics and language planning. In William Bright (Ed.), Sociolinguistics: proceedings of the UCLA Sociolinguistics Conference, 1964. The Hague: Mouton, pp. 50-71.

1969. Language planning, theory and practice. In A. Graur (Ed.), Actes du Xe Congres International des Linguistes: Bucarest, 28 Aout - 2 Septembre 1967. Bucarest: Editions de L' Academie de la Republique Socialiste de Roumanie. Vol. I, pp. 701-711.

1971. Instrumentalism in language planning. In Joan Rubin and Bj6rn H. Jernudd (Eds.), Can Language Be Planned? sociolinguistic theory and practice for developing nations. Honolulu: The University Press of Hawaii, pp. 281-289.

1983. The implementation of corpus planning: theory and practice. In Juan Cobarrubias and Joshua A. Fishman (Eds.), Progress in Language Planning: international perspectives. Berlin: Mouton, pp. 269-289.

Heath, Shirley Brice and Richard Laprade. 1982. Castilian colonization and indigenous languages: the cases of Quechua and Aymara. In Robert L. Cooper (Ed.), Language Spread: studies in diffusion and social change. Bloomington: Indiana University Press in cooperation with the Center for Applied Linguistics, Washington, pp. II8-I47.

Henze, Paul B. 1977. Politics and alphabets in inner Asia. In Joshua A. Fishman (Ed.), Advances in the Creation and Revision of Writing Systems. The Hague: Mouton, pp. 371-420.

Heyd, Uriel. 1954. Language Reform in Modern Turkey. Jerusalem: Israel Oriental Society.

Hofman, John E. I974(a). The prediction of success in language planning: the case of chemists in Israel. International Journal of the Sociology of Language, I: 39-65.

1974(b). Predicting the use of Hebrew terms among Israeli psychologists. International Journal of the Sociology of Language, 3:53-65.

Hudson, Kenneth. 1978. The Language of Modern Politic. London: Macmillan.

Huntington, Ellsworth. I924. Climate and Civilization. Third edition. New Haven: Yale University Press.

International African Institlite. 1962. First published in-1930. Practical Orthography of African Languages. Memorandum i. Second edition. Oxford: OxfordUniversity Press.

Irvine, Judith T. 1978. Wolof noun-classification: the social-setting of divergent change. Language in Society, 7: 37-64.

rn H. 1977(a). Linguistic sources for terminological innovation. In

Fishman, and Charles A. Ferguson (Eds.), Language Planning Processes. The Hague: Mouton, pp. 215-236.

1977(b). Prerequisites for a model of language treatment. In

Fishman, and Charles A. Ferguson (Eds.), Language Planning Processes. The Hague: Mouton, pp. 41-54.

1983. Evaluation of language planning - what has the last decade accomplished? In Juan Cobarrubias and Joshua A. Fishman (Eds.), Progress in Language Planning: international perspectives. Berlin: Mouton, pp. 345-378.

theory of language planning. In Joan Rubin an
(Eds.), Can Language Be Planned?: sociolinguistic theory and practice for developing nations. The Hague: Mouton, pp. 195-215.

planning: for whom? Comments presented at the International Colloquium on Language Planning in Ottowa (Canada), May 1986.

Kachru, Braj B. 1986. The Alchemy of English: the spread, functions and models of non-native Englishes. Oxford: Pergamon Press.

Kapuscinski, Ryszard. 1983. The Emperor: downfall of an autocrat. Translated by William R. Brand and Katarzyna Mroczkowska-Brand. New York: Harcourt Brace Jovanovich. First published in Polish as Cesarz in 1978.

Karam, Francis X. 1974. Toward a definition of language planning. In Joshua A. Fishman (Ed.), Advances in Language Planning. The Hague: Mouton, pp.103-124 .

Katz, Elihu. 1957. The two-step flow of communication: an up-to-date report on an hypothesis. Public Opinion Quarterly, 21: 61-78.

Katz, Elihu, Martin L. Levin, and Herbert Hamilton. 1963. Traditions of research on the diffusion of innovation. American Sociological Review, 28: 237-252.

Kloss, Heinz. 1967. "Abstand languages" and "ausbau languages". Anthropological Linguistics, 9 (7): 29-41.

1969. Research Possibilities on Group Bilingualism: a report. Quebec: International Center for Research on Bilingualism.

Koeper, H. F. 1980. Sullivan,-Louis. Encyclopedia Britannica. Macropedia vol 17, pp. 794-797.

Kotei, S, I, A, 1972, The West African autochthonous alphabets: an exercise in: comparative palaeography. Ghana Social Science journal, 2(I): 98.-110.

Kotler, Philip and Sidney J. Levy; I969. Broadening the concept of marketing, Journal of Marketing, 33 (January): 10 15.

Kotler, Philip and Gerald Zaltman. 1971. Social marketing: an approach. to planned social change. Journal of Marketing,35 (July): 3.-12.

Krapp, George Philip. 1913. Standards of speech and their values. Modern Philology, II: 57-70.

Kroch, Anthony. 1978. Toward a tlleory of social dialect variation. Language in Society, 7: 17-36.

Kwock-Ping Tse, John. 1986. Standardization of Chinese in Taiwan. International Journal of the Sociology of Language, 59: 25-32.

Labov, William. 1963. The social motivation of a sound change. Word, 19: 273-309

1966. 77le Social Stratification of English in New York City. Washington: Center for Applied Linguistics.

1968. The reflection of social processes in linguistic structures. In Joshua A. Fishman (Ed.), Readings in the Sociology of Language. The Hague: Mouton, pp. 240-251.

Ladefoged, Peter, Ruth Glick, and Clive Criper. 1971. Language in Uganda. Nairobi: Oxford University Press.

Lambert, Wallace E. and G. Richard Tucker. 1972. Bilingual Education of Children: the St. Lambert experiment. Rowley: Newbury House.

LaPiere, Richard T. 1965. Social Change. New York: McGraw-Hill.

Lasswell, Harold D. 1936. Politics: who gets what, when, how. New York: McGraw Hill.

Latham, Earl. 1980. Political science. Encyclopedia Britannica. Macropedia. Vol. 14, pp. 702-707.

Lazarsfeld, Paul F. and Robert K. Merton. 1949. Mass communication, popular taste, and organized social action. In William Schramm (Ed.), Mass Communi cations. Urbana: University of Illinois Press, pp. 459-480.

Legum, Colin and Bill Lee. 1977. Conflict in the Horn of Africa. New York: Africana Publishing Company.

Leichter, Howard. 1975. Political Regime and Public Policy in the Philippines. DeKalb: Center for Southeast Asian Studies.

1979.-A Comparative Approach to Policy Analysis: health -eare policy in four nations. Cambridge: Cambridge University Press.-

Leonard, Sterling Andrus. 1929. The Doctrine of Correctness in English Usage 1700 -1800. Madison: University of Wisconsin Studies in Language and Literature. No. 25.

Levi-Strauss, Claude. 1969. A writing lesson. Tristes Tropiques. Translated by John Russell. New York: Atheneum, pp. 286-297. First published in French by Librairie Plon, 1955.

Lewis, E. Glyn. 1972. Multilingualism in the Soviet Union: aspects of language policy and its implementation. The Hague: Mouton.

1982. Movements and agencies of language spread: Wales and the. Soviet Union compared. In Robert L, Cooper (Ed.), Language Spread: studies in diffusion and social change. Bloomington: Indiana University Press in cooperation with the Center for Applied Linguistics, Washington, pp. 214-259.

1983, .Implementation of language Planning the Soviet Union. In Juan Cobarru bias and Joshua A. Fishman (Eds.), Progress in Language Planning: international perspectives. Berlin: Mouton, pp. 309-326.

Lieberson, Stanley. 1970. Language and Ethnic Relations in Canada. New York: John Wiley and Sons.

1982. Forces affecting language spread: some basic propositions. In Robert L. Cooper (Ed.), Language Spread: studies in diffusion and social change. Bloom.

ington: Indiana University Press in cooperation-with the Center for Applied Linguistics, Washington, pp. 37-62.

Lindblom. Charles. 1959. The science of muddling through. Public Administration Review, 19: 9-88.

Louckx. Freddy. 1978. Linguistic ambivalence of the Brussels indigenous population. International Journal of the Sociology of Language, 15: 53-60.

Lough, John. 1954. An Introduction Seventeenth Century France. London: Long mans, Green.

Lowenberg, Peter H. 1983. Lexical modernization in Bahasa Indonesia: functional allocation and variation in borrowing. Studies in the Linguistic Sciences, 13(2): 73-86.

MacCarthy, P. A. D. 1964. Criteria for a new orthography for English. In David Abercrombie, D. B. Fry, P. A. D. MacCarthy, N. C. Scott, and J. L. Trim (Eds.), In Honour of Daniel Jones: papers contributed on the occasion of his eightieth birthday 12 September 1961. London: Longmans, Green and Co.

Mackey, William F. 1983. Language status policy and the Canadian experience. In Juan Cobarrubias and Joshua A. Fishman (Eds.), Progress in Language Planning: international perspectives. Berlin: Mouton, pp. 173-206.

Macnamara, John. 1966. Bilingualism and Primary Education: a study of Irish experience. Edinburgh: Edinburgh University Press.

1971. Successes and failures in the movement for the restoration of Irish. In Joan Rubin and Bj6rn H. Jernudd (Eds.), Can Language Be Planned? sociolinguistic theory and practice for developing nations. Honolulu: The University Press of Hawaii, pp. 65-94.

Maland, David. 1970. Culture andSociety in Seventeenth-Gmtury France. New York: Charles Scribner's Sons.

Mandrou, Robert. 1975. Introduction to Modern France 1500-1640: an essay in historical psychology. London: Edward Arnold.

Markee, Numa Piers Philip. 1986. Unpublished prospectus for a dissertation in applied linguistics: an appropriate technology model of communicative course design. Submitted to the Applied Linguistics Program, University of California at Los Angeles.

1988. An appropriate technology model of communicative course design. Unpubished doctoral dissertation submitted to the Program in-Applied Linguistics, University of California at Los Angeles.

Mazrui, Ali A. 1975 The Political Sociology of the English Language: an African perspective. The Hague: Mouton.

Mazrui, All A. and Pio Zirimu. 1918.Church, state and marketplace in the spread of Kiswahili: comparative educational implications. In Bernard Spolsky and Robert L. Cooper (Eds.), Case Studies in Bilingual Education. Rowley: New bury House pp. 427-453.

McAdam, E. L. Jr. and George Milne. 1963. Jehnson's Dictionary: a modern selection. New York: Pantheon Books.

McCarthy, E. J erome. J 968. Basic Marketing: a managerial approach. Third edition. Homewood: Richard D. Irwin.

McGuire, William J. 1969. The nature of attitudes and attitude change. In Gardner

Lindzey and Elliot Aronson (Eds.), The Handbook of Social Psychology. Second edition. Reading: Addison-Wesley. Vol. 3, pp. 136-314.

McKnight, George H. 1929. Modem English in the Making. New York: D. Appleton.

Mellor, Earl F. and George D. Stamas. 1982. Usual weekly earnings: another look at intergroup differences and basic trends. Monthly Labor Review 105 (4): 15-24.

Miller, George A. 1950. Language engineering. Journal of the Acoustical Society of America, 22(6): 720-725.

Mills, C. Wright. 1956. The Power Elite. New York: Oxford University Press.

1959. The Sociological Imagination. New York: Oxford University Press.

Milroy, James and Lesley Milroy. 1985. Authority in Language: investigating language prescription and standardisation. London: Routledge and KeganPaul.

Misra, Bal Govind. 1982. Language spread in a multilingual setting: the spread of Hindi as a case study. In Robert L. Cooper (Ed.), Language Spread: studies in diffusion and social change.

Bloomington: Indiana University Press in cooperation with the Center for Applied Linguistics, Washington, pp. 148-157.

Moulton, William G. 1980. Germanic languages. Encyclopedia Britannica. Macropedia Vol. 8, pp. 15-25.

Neustupny, Jiff V. 1970. Basic types of treatment of language problems. Linguistic Communications, I: 77-98.

1983. Towards a paradigm for language planning. Language Planning Newsletter, 9(4): 1-4..

Nida, Eugene A. f954. Practical limitations to a phonemic alphabet. The Bible Translator, 15 (January-April): 35-39, 58-62.

Niguse Abbebe and M. Lionel Bender. 1984. The Ethiopian Language Academy: 1943-1974. Northeast African Studies, 6(3): 1-7.

Norwood, Janet L. 1985. Perspectives on comparable worth: an introduction to the numbers. Monthly Labor Review, 108(12): 3-4.

Noss, Richard. 1967. Language Policy and Higher Education. Vol. 3, part 2 of Higher Education and Development in Southeast Asia. Paris: UNESCO and the International Association of Universities.

Nurullah, Syed and J. P. Naik. 1951. A History of Education .in India (during. the British Period) With a foreword by Zakir Husain. Second edition Bombay: Macmillal1.

O,Barr, William M. and Jean F. O'Barr (Eds.). 1976. Language and Politics. the Hague: Mouton.

O, Connell, Daniel Patrick. 1980. RiChelieu, Cardinal de. Encyclopedia Brittanica. Fifteenth edition. Macropedia Vol. 15,-PP. 830-834.

O'Dell, Felicity Ann. 1978. Socialization through Children's Literature: the Soviet example. Cambridge: Cambridge University Press.

O hannessian, Sirarpi and Mubanga E. Kashok (Eds.) 1978. Language in Zambia. London: International African Institute.

O Murchtl, Mairtin. 1977. Successes and failures in the

modernization of Irish spelling. In Joshua A. Fishman (Ed.), Advances in the Creation and Revision of Writing Systems. The Hague: Mouton, pp. 267-289.

O'Neill, William L. 1969. The Woman Movement: feminism in the United Stales and England. London: George Allen and Unwin.

Ottaway, .marina. 1982. Soviet and American Influence in the Home of Africa. New York: Praeger.

Ottaway, Marina and David Ottaway. 1978. Ethiopia: empire in revolution. New York: Africana Publishing Company.

Parsons, Talcott. 1937. 17ze Structure of Social Action: a study in social theory with special reference to a group of recent European writers. New York: McGraw-Hill.

1951. 17ze Social System. Glencoe: The Free Press.

1961. Some considerations on the theory of social change. Rural Sociology, 26: 219-239.

1966. Societies: evolutionary and comparative perspectives. Englewood Cliffs: Prentice- Hall.

Pike, Kenneth L. 1947. Phonemics: a technique for reducing language to writing. Ann Arbor: University of Michigan Press.

Polome, Edgar C. and Clifford P. Hill (Eds.). 1980. Language in Tanzania. London: Oxford University Press.

Pool, Ithiel de Sola. 1973. Communication systems. In Ithiel de Sola Pool, F. W. Frey, W. Schramm, N. Maccoby, and E. B. Parker (Eds.), Handbook of Communication. Chicago: Rand McNally, PP: 3-26.

Rabin, Chaim. 1973. A ShorcHistory of the Hebrew Language, Jerusalem: The Jewish Agency.

1983. The sociology of Hebrew neologisms. International Journal of the Soci'ology of Language,. 41: 41-56.

1985. Massorah and" ad litteras" . Hebrew Studies, 26(1): 81 -9 1.

Rabin, Chaim and I. M. Schlesinger. 1974. The influence of different systemsof Hebrew orthography on reading efficiency. In

Joshua A. Fishman (Ed.), Advances in Language Planning. The Hague: Mouton, pp. 555-571.

Rao, L. J. 1971. Generalizations about the diffusion of innovations. In Everett M. Rogers, and F. Floyd Shoemaker, Communication of Innovations: a crosscultural approach. Second edition. New York: Free Press. Appendix A.

Ray, Punya Sloka. 1963. Language Standardizfltion: studies in prescriptive linguistics. The Hague: Mouton.

Regev, Zina. - 19.8.3. Language cultivation in the .field of registers: a case study in language planning within the school system. Unpublished doctoral dissertation presented to the Hebrew University of Jerusalem. (in Hebrew)

Reskin, Barbara F. (Ed.). 1984. Sex Segregation in the Workplace: trends, explanations, remedies. Washington: National Academy Press.

Reves, Thea. 1983. What makes a good language learner? Personal characteristics contributing to successful language acquisition. Unpublished doctoral dissertation submitted to The Hebrew University of Jerusalem. (In Hebrew)

Ring, J..A. 1985. When the Buem worked together for the written word. Unpublished seminar paper, Linguistic Society of America Summer Institute, Georgetown University.

Robertson, Ian. 1981. Sociology. Second edition. New York: Worth.

Rogers, Everett M. 1983. Diffusion of Innovations. Third edition. New York: Free Press.

Rogers. Everett M. and F. Floyd Shoemaker. 1971. Commzll1icarioll of Innovations a cross-cultural approach. Second edition. New York: Free Press.

Rogers. Everett M. Linda Williams. and Rhonda B. West. 1977. Bibliographyof the Diffusion of Innovations. Council of Planning Librarians Exchange Bibliography 1420, 1421, and 1422. Monticello: Council of Planning Librarians.

Rostow, Walt W. 1960. The Stages of Economic Growth: a non-communist manifesto.

Cambridge: Cambridge University Press.

Rubin, Joan. 1971. Evaluation and language planning. In Joan

sociolinguistic theory and practice for developing nations. Honolulu: The University Press of Hawaii, pp. 217-252.

1977(a). Indonesian language planning and education. In Joan

and Charles A. Ferguson (Eds.), Language Planning Processes. The Hague: Mouton, pp. II 1129.

1977(b). Language standardization in Indonesia. In Joan Rubin, Bj6rn H. Jernudd, Jyotirindra Das Gupta, Joshua A. Fishman, and Charles A. Ferguson (Eds.), Language Planning Processes. The Hague: Mouton, pp. 157-179.

1983. Evaluating status planning: what has the past decade accomplished? In Juan Cobarrubias and Joshua A. Fishman (Eds.), Progress in Language Planning: international perspectives. Berlin: Mouton, pp. 329-343.

1985. Review of Carol M. Eastman, Language Planning: an introduction. Language in Society, 14: 137- 141.

Rubin, Joan and Bj6rn H. Jernudd (Eds.). 1971(a). Can Language Be Planned? sociolinguistic theory and practice for developing nations. Honolulu: The University Press of Hawaii.

1971(b). Introduction: language planning as an element in
Jernudd (Eds.), Can
Language Be Planned? sociolinguistic theory and practice for developing nations. Honolulu: The University Press of Hawaii, pp. xiii-xxiv.

1977. References for Students of Language Planning. Honolulu: East-West Culture Learning Institute.

Rubin, Joan, Bj6rn H. Jernudd,- Jyotirindra Das Gupta, Joshua A. Fishman, and Charles. A. Ferguson (Eds.) 1977. Language Planning Processes. The Hague:-Mouton.

Rubin, Joan and Roger Shuy (Eds.). 1973. Language Planning: current issues and

research. Washington: Georgetown University Press.

Rytina, Nancy F. 1982 (a). Earning of men and women: a look at specific occupations. Monthly Labor Review, 105 (4): 25-31.

1982(b). Tenure as a factor in the male-female earnings gap. Monthly Labor Review, 105(4): 32-34.

Sanborn., Henry. 1964. Pay differences between men and women. Industrial and Labor Relations Review, 17: 534-550.

Schmelz, Uziel O. and Roberto Bachi. 1974. Hebrew as everyday language of the Jews in Israel statistical appraisal. In American Academy for Jewish Research, Salo Wittmayer Baron Jubilee Volume: on the occasion of his eightieth birthday. New York: Columbia University Press. English section. Vol. 2, pp. 745-785.

Scotton, Carol Myers. 1972. Choosing a Lingua Franca in an African Capital. Edmonton and Champaign: Linguistic Research, Inc.

Scribner, Sylvia and Michael Cole. 1981. The Psychology of Literacy. Cambridge: Cambridge University Press.

Segers, Jan and Jef van den Broeck. 1972. Bilingual education programs in the Belgian province of Limburg. Sociolinguistics Newsletter, 3(2): 15-16.

Sharkansky, Ira. 1968. Spending in the American States. Chicago: Rand McNally.

Horace Lunt (Ed.), Proceedings of the Ninth International Congress of Linguists. The Hague: Mouton, pp. 892-897.

1966. Socio-cultural and linguistic factors in the development of writing systems for preliterate peoples. In William Bright (Ed.), Sociolinguistics: proceedings of the UCLA Sociolinguistics Conference, I964. The Hague: Mouton, pp. 260-276.

Sledd, James H. and Gwin J. Kolb. 1955. Dr. Johnson's Dictionary: essays in the biography of a book. Chicago: The University of Chicago Press.

Smalley, William A. and others. 1964. Orthography Studies: articles on new writing systems. London: United Bible Societies in cooperation with the North-Holland Publishing Co., Amsterdam.

Spenser, Edmund. 1949 [1596]. A vewe of the present state of Irelande, discoursed by way of a dialogue betweene Eudoxos and Irenius. In Rudolf Gottfried (Ed.), Spenser's Prose Works. Volume 9 of Edwin Greenlaw, Charles Grosvenor Osgood, Frederick Morgan Padelford, and Ray Heffner (Eds.), The Works of Edmund Spenser: a variorum edition. Baltimore: The John Hopkins Press, pp. 39-231.

Spolsky, Bernard. 1977. The establishment of language education policy in multilingual societies. In Bernard Spolsky and Robert L. Cooper (Eds.), Frontiers of Bilingual Education. Rowley: Newbury House, pp. 1-21.

1978. American Indian bilingual education. In Bernard Spolsky and Robert L.Cooper (Eds.), Case Studies in Bilingual Education. Rowley: Newbury House, pp. 332-361.

1987. Maori bilingual education and language revitalization. Ramat-Gan: Barllan University. Unpublished paper.

Stewart, William. 1968 A sociolinguistic typology for describing national multilingualism. In Joshua A. Fishman (Ed.),- Readings in the Sociology of Language. The Hague: Mouton, PP. 53 I -545. Revised version of An outline linguistic typology for describing multilingualism. In Frank A. Rice (Ed), Study of the Role of Second languages in Asia, Africa, and -Latin America: Washington: Center for Applied Linguistics of the Modern Language Association of America, 1962, pp. 15-25.

Strachey, Lytton. 1986. Eminent Victorians. Harmondsworth: Penguin Books. First - published in 1918 by Chatto and Windus.

-L. 1974. France in the Age of Louis XIII and Richelieu. Translated and edited by D. McN. Lockie. London: Macmillan. First published in

French as La France de Louis XIII et de Riclzelieu. Paris: Flammarion, 1967.

Tarde. Gabriel de. 1903. The Laws of Imitation, New York: Holt.

Tauli. Valter. 1968. Introduction to a Theory of Language Planning Uppsala: Almqvist and Wiksell.

1974. The theory of language planning. In Joshua A. Fishman (Ed.). Adveances in Language Planning. The Hague: Mouton, pp. 49-67.

Thorburn, Thomas. 1971. Cost-benefit analysis in language

Be Planned? sociolinguistic theory and practice for developing nations. Honolulu: The University Press of Hawaii, pp. 251-262.

Treasure, Geoffrey R. R. 1972. Cardinal Richelieu and the Development of Absolu tism. New York: St. Martin's Press.

Trudgill, Peter. 1972. Sex, covert prestige and linguistic change in the urban British English of Norwich. Language in Society, I: 179-195.

Ullendorff, Edward. 1965. The Ethiopians: an introduction to country and people.Second edition. London: Oxford University Press.

UNESCO. 1953. The Use of Vernacular Languages in Education: the report of the UNESCO meeting of specialists, 195 I. Paris: UNESCO.

U.S. Bureau of the Census. 1974. Statistical Abstract of the United States: I974. Washington: V.S. Government Printing Office.

1982. Statistical Abstract of the United States: I982-83. Washington: U.S. Government Printing Office.

1984. Statistical Abstract of the United States: I985. Washington: U.S. Govern ment Printing Office.

Venezky, Richard L. 1977. Principles for the design of practical writing systems. In Joshua A. Fishman (Ed.), Advances in the Creation and Revision of Writing Systems. The Hague: Mouton, pp. 37-54. First published in Anthropological Linguistics, 1970, 12(7): 256-270.

Warner, KenneJh E. 1974. The need for some innovative concepts of innovation: an examination of research on the diffusion of innovation. Policy Sciences, 5:433-451.

Weinreich, Vrier. 1963. Languages in Contact: findings and problems. 'With a preface by AnClre MartineT The Hague: Mouton- Originally printed as Number I. in the' series Publications. of the Lnguistic Circle 'of New York.' New York,1953

Weliisrein, Biian: 1980 Language planning Francophone Africa. Language Problems and Language Planning, 4(1): 55-77

1982. Noah Webster and the diffusion of linguistic innovations for political purposes. International Journal of the Sociology of Language, 3S-: 85- 108.

1983. The Civic Tongue: political consequences of language choices. New York: Longman.

Welty., EUdora. 1985. One Writer's Beginnings: the William E. Massey Sr. lectures in the history of civilization 1983. New York: Warner Books.

Weston, Louise. 1977. The Study of Society. Second edition. Guilford: The Dushkin Publishing Group.

Whiteley, Wilfred H. (Ed.). 1974. Language in Kenya. Nairobi: Oxford University Press.

Wildavsky, Aaron. 1964. Politics o/the Budgetary Process. Boston: Little Brown. 1979. Speaking Truth to Power: the art and craft of policy analysis. Boston: Little Brown.

Wiley, W. L. 1967. The French Academy. The Formal French. Cambridge: Harvard University Press, pp. 84-107.

Wollstonecraft, Mary. 1792. A Vindication of the Rights of Woman. London: Joseph Johnson. Republished: (:arol H. Poston (Ed.). 1976. New York: Norton.

Worsley, Peter. 1987. Development. In Peter Worsley (Ed.), Sociology. Third edition. Harmondsworth: Penguin Books, pp. 48-83.

Wyld, Henry Cecil. 1920. A History of Modern Colloquial English. Oxford: Basil Blackwell.

المحتويـات



▪ يقدم مجلس الثقافة العام للقارىء الكريم مجموعةً من إصداراته الجديدة المتنوعة، التي تتضمن أجناسًا أدبيةً وفنيةً، تهدف إلى دعم الكتاب ونشر المعرفة وتنمية الذائقة الجمالية وإثراء الحركة الثقافية .. آمِلاً إسهامًا جادًّا يضيف إلى الحراك الثقافي رصيدًا مميزًا وفضاءً جديدًا للمعرفة وللحياة.

مجلس الثقافة العام